





معارك صحفية

من الثقافة إلى السياسة





لوحة الغلاف: علي فرزات

تصميم الغلاف: هاني شرف

حكم البابا

معارك صحافية

من الثقافة إلى السياسة



الطبعة الأولى، 2012

لبنان، ص. ب: بيروت - الحمرا 113 - 5626
تلفون: 0096171573886
U.S.A: 13112 W. Warren Ave, suite 9
Dearborn MI 48126
Fon:0013134361192

zeinab@alghawoon.com
www.alghawoon.com

إلى بسالة روح السيّدة صبيحة البابا عمّتي:

لم تُهزم طوال تسعين عاماً إلا بالموت...

هدّاف الصحافة السورية

ما صنعه حكم البابا في الصحافة السورية أشبه بما صنعه الهدّافون في ملاعب كرة القدم. فبينما أراد النظام الدكتاتوري للصحافيين السوريين أن يكتفوا بالجلوس في المدرّجات وتشجيعه هو اللاعب الوحيد، قفز حكم البابا من على السور الفاصل بين المدرجات وأرض الملعب ليسجّل هدفاً. أحياناً، غشَّ البابا في أهدافه (هدف تسلُّل، هدف بلمسة يد...)، لكن سيرة الهدافين ليست بعيدة عن هذا «الغش»، بل هي جزء حميم من صورهم المحبَّبة لدى الناس. كما أنك في مواجهة خصوم كالذين واجههم البابا، لا بدّ لك من بعض الحيلة والمراوغة ونصب الفخاخ.
لكن أهداف حكم البابا كانت على عكس أهداف هؤلاء، فالأصوات التي كانت ترتفع بعد كل هدف له ليست أصوات البهجة والفرح، بل أصوات السخط والغضب، والشتم أحياناً. فللأهداف التي سجّلها البابا جمهورٌ شبه سرّي لا يجرؤ على التهليل على مرأى من نظام قمعي بوليسي صنع ملعبه الحقيقي في أقبية المخابرات.
أيضاً، لم يكن النظام وحيداً في سخطه على البابا، بل أحياناً كان يتشارك هذا السخط مع خصوم مفترضين له. وهذا الأمر سهَّل لمن لا يرمي صنَّارته إلا في المياه العكرة بأن يروّج بأن معارك حكم البابا ذات همٍّ فضائحي هدفها رفع صاحبها إلى عالم الشهرة.
لكننا لو دقّقنا في مثل هذه التهمة، سنجد أن الفضح الأساسي الذي دأب عليه حكم البابا في معاركه هو فضح ثقافة التلفيق (في الشعر والصحافة والسياسة). فلو أخذنا الفضيحة الأولى في هذا الكتاب (فضيحة الشعر

الحديث، حيث قام البابا بقصّ ولصق كلمات لا على التعيين من عناوين الصحف ثم نسخها بخط يده وقدّمها إلى الشعراء والنقاد على أنها قصيدة فمدحوها وأشادوا بها) لوجدنا أنها ربما تصلح أن تكون مسطرة أو خطّة مسبقة للمعارك التي بعدها.

فعلى سبيل المثال، حين سمح وزير الإعلام بنشر مقال نقدي للبابا (انتقد فيه أسلوب المخابرات) في صحيفة «تشرين»، هلّل كثرٌ ورقصوا ودبكوا لهذه الحرّية الملفّقة (تماماً كالقصيدة الملفقة سابقة الذكر). لكن البابا – وكي يفضح التلفيق هنا – كتب مقالاً نقدياً آخر فقام الوزير نفسه ومنع نشره.

هذه الأهداف الصعبة التي سجّلها حكم البابا جديرة بأن تُحفَظ في كتاب كهذا الكتاب لا يريد أكثر من القول بأن التلفيق الذي لا يصنع أدباً، كذلك لا يصنع حرّية.

ماهر شرف الدين

كلام بارد عن كتاب ساخن

حكم البابا

هذا الكتاب جزء من تاريخي الشخصي، وبطريقة ما أستطيع أن أعتبره فصلاً من سيرة ذاتية، فمقالاته التي سيتصفَّحها قارئ ما وهو مسترخ على كنبة، عشت لحظات كتابتها حماسةً وانفعالاً وأرقاً، ومعاركه التي أشعلتها هذه المقالات، والتي من المحتمل أن تثير ضحك قارئ ثانٍ أو شماتة ثالث، مثال على أسلوب حياة اخترتها، وحاربت فيها بضراوة دفاعاً عمَّا آمنت أنه حق، وواجهت خلالها بشراسة ما اعتقدتُ أنه بشاعة، وعَبَرت فيها من الثقافي إلى السياسي من دون أنتبه كثيراً إلى أنني أتحوّل في لحظات عديدة إلى ما يشبه الانتحاري، وإذا كانت الشتائم التي تلقّيتها من أدباء وصحافيين، كردود على بعض هذه المعارك الذي يحويها الكتاب مؤلمة في حينها، فهي بالتأكيد لا تقاس بالوحش الذي واجهته وأنا أنقل مستوى خصوماتي من الشعراء المزوّرين، والأدباء الذين فرَّختهم مداجن الأيديولوجيا، إلى الفاسدين والمخبرين وخبراء امتهان كرامة البشر، الذين كان بإمكانهم في لحظة ما – واجهت بعض تجلياتها – أن يحذفوني من معادلة الحياة كلها، ويحوّلوني من حاضر إلى ماض.

وبقدر ما أعتبر هذا الكتاب جزءاً من ألبوم حياتي، وأتأمَّل مقالاته – وأنا أعدّها للنشر – كما لو أنني أستعرض صوراً شخصية التُقطت لي في مراحل زمنية متعدّدة، تغيّرت فيها الملامح، فنما في بعضها زغب شاربي، وتسلَّلت إلى وجهي في بعضها الآخر لحية، لكن روح العناد والقتال والتحدّي تكاد تكون واحدة فيها جميعاً، إلى الدرجة التي أشعرتني – وأنا

أعيد قراءتها استعداداً للنشر – كمن ينظر في مرآة الآن وهنا...

أعود للقول إني بقدر ما أعتبر هذا الكتاب جزءاً من ألبوم حياتي، فإنه يمثّل في ذات الوقت جزءاً من تاريخ بلدي سورية، وصورة عن وضعه الثقافي والصحافي والسياسي في أكثر من مرحلة، وربما يكون التشنُّج هو أهم انطباع سيشعر به القارئ، وهو يتابع الردود التي أثارتها مقالاتي، في المعارك الخمس التي يضمُّها هذا الكتاب، ففي بلد تحكمه حالة الطوارئ لما يقرب من نصف قرن، ويعتبر الصوت المختلف نشازاً، والرأي الآخر خيانة، وحرّية التفكير والتعبير هرطقة، ويرى في محاكم التفتيش مثاله ونموذجه ومحتذاه، ويتعامل مع أي محاولة للنقد والاختلاف الفكري، بنفس الأسلوب الأمني الذي يتعامل به مع مزنَّر بحزام ناسف، لا بد وأن ينتج أجيالاً من الضحايا على هيئة مزوّرين وأفاقين ومرتزقة، وعلى شكل مأزومين نفسياً ومتشنّجين ومعتنقي نظرية المؤامرة، وأية كلمة في اللغة العربية غير «الاستبداد»، أو ما يوازيها أو يزيدها في المعنى، لا يمكن لها تفسير هذا التشنُّج الذي سيشعر به وبشدّة قارئ مقالات هذا الكتاب.

... ولهذا السبب فأنا أعتبر أن «معارك صحافية من الثقافة إلى السياسة» بالاضافة إلى كونه جزءاً من سيرة شخصية، وصورة عن الوضع الثقافي والصحافي والسياسي لبلد يعيش تحت الاستبداد، هو أولاً وأخيراً كتاب في الحرّية، وفي تعلّم حركاتها المرتبكة الأولى، وفي نطق أول وأهم كلمة في كتابها المقدّس: «لا»، وكل ما أطلبه من القارئ، إذا كان يحق لي أن أطلب، هو أن يقرأ هذا الكتاب باعتباره كتاباً في التدرُّب على قول هذه الـ«لا» الانتحارية، في بلد يُخرج مئات الآلاف من البشر في المسيرات، ويبث تلفزيونياً وإذاعياً على مدار الأربع والعشرين ساعة وعبر قنوات

عدّة، ويطبع مئات آلاف النسخ من الصحف والمجلات يومياً وأسبوعياً وشهرياً وفصلياً، ليتأكد من سماعه لكلمة «نعم»، لكنه – ولأنه يعرف طبيعته وماهيّته أكثر من الجميع – لا يصدِّق «نعم» مسيراته وقنواته التلفزيونية والإذاعية وصحفه ومجلاته، ولا يقتنع بها، فيعمد ويصرّ على تكرارها كل يوم، وفي كل مناسبة، من دون جدوى.

أخيراً، وايماناً بحرّية الاختلاف وتوخّياً للأمانة التاريخية والدقة الأدبية، من حق قارئ الكتاب أن يعرف بأني لم أهمل أي مقالة أو أتجاهل أي ردّ أو أحذف أي شتيمة، مهما كان مستواها، ومهما بلغت درجة الاتهامات، ومن دون أن أتدخَّل بتعليق، ومن نافل القول إن ذلك كان بمتناول يدي، والملاحظات الوحيدة التي أوردتها، أو زدتها على ما نُشر خلال تلك المعارك، والتي جاءت تحت عنوان تنويهات من محرّر الكتاب، اقتصرت إما على تصويب أخطاء معلوماتية وردت في المقالات، وإما على تقديم معلومة للقارئ، تمَّ تداولها شفهياً، مما يزيد في وضوح صورة مجريات ما حدث أمامه.

الشارقة، 2008

1

معركة الثقافة المزيّفة والشعراء المزوّرين

فضيحة في الشعر الحديث:

كيف تصبح شاعراً بساعتين ودون معلِّم!!

مقال جريدة «تشرين» السورية، 1986

فضيحة في الشعر الحديث
قصاصات الصحف تتحول إلى قصيدة يشار إليها بالبنان!!
كيف تصبح شاعراً بساعتين ودون معلم!؟
القصيدة الحديثة لا تكلف أكثر من عشر ليرات وتباع للصحف بأضعاف هذا المبلغ

حكم البابا

«لسوف يذكر أحفادنا
بشعور من الخجل المر
بعدما يقضون على الدناءة
ذلك الزمان العجيب
حين كان الشرف البسيط
يُسمَّى الجرأة»

يفغيني يفتشنكو

وأخيراً اكتشفتُ أن إمكانية صنع شاعر لا تحتاج لأكثر من 6 ليرات أو عشر على الأغلب، وساعة من الوقت كافية لصنع قصيدة مروّعة من الشعر الحديث، تُكتب عنها المدائح في الصحف، وقد يحالفك الحظ وتصبح بعدها شاعراً مهماً بل وقيّماً على الشعر، وتنشر مئات المجموعات الشعرية وتتجلّى، وتغتسل بالنساء و... و... و... ولا تعجب سيدي القارئ، امنحني فرصة التحدّث إليك حتى النهاية، فإذا كنت شاعراً حديثاً

أو على الأقل من مؤيّدي الشعر الحديث، لا تغضب فأنا كما تعلم، وإذا كنت لا تعلم فها أنا أقول لك صراحة إنني من رافعي راية الشعر الحديث، وهدف موضوعي هذا كشف الحيل والأحابيل التي يقوم بها البعض، لجعلك فريسة سائغة لأنياب شعرهم الحديث، ولكن قبل أن أبدأ موضوعي يجب أن أنوِّه حتماً إلى أن هجومي هذا على الحداثة في الشعر، ليس دفاعاً ولا يمكن اعتباره بأية حال نوعاً من التحيّز للقدامة في الشعر، أو القصيدة الكلاسيكية التي أكرهها كراهة مطلقة، فالشعر الحديث يملك نماذج في منتهى الرقي كأشعار محمد الماغوط مثلاً، التي يمكن أن تكون نموذجاً كاملاً للشعر الحقيقي، ولذلك أعتذر سلفاً عن التعميم الذي تمليه عبارة «الشعر الحديث»، والتي سأستخدمها كثيراً في مقالي.

حسناً فلنبدأ القصة: حدث ذات مساء أن كنت مستاءً ضَجِراً، فرحتُ أتسلَّى بقصِّ العناوين البارزة في المجلات، ثم فرشتها أمامي على السرير، وبدأت ألصقها بقرب بعضها البعض، بحيث ألصق كلمة ثم أخرى لا تكون نشازاً دون أن أتطلَّع إلى المعاني، وكتبتها أفقياً وعمودياً بطريقة السلم، فتشكَّلت لديَّ قصيدة، أعتبرها قصيدة تجاوزاً، سمّيتها «أمراء الحرب رغم فشل الانقلاب»، وأهديتها إلى الياس أبو شبكة نظراً لعدم وجود اسم لكاتب غيره، ثم زارني أحد الشباب المهووسين بالسوريالية، والذي سيكون من أبرز شعراء العقد الثاني من الثمانينات، وشاهد ما فعلت فأقنعني بأهمية القصيدة الرائعة، ولم تكن قصيدتي هذه قفزة في فراغ أو اختراعاً يخصُّني وحدي، فقد شاهدت مئات النماذج في الشعر السوري المعاصر، والتي لا بدَّ أن يكون مرجعها البيانات الدادائية التي أحب أن أُذكِّر بها هنا:

«لكتابة قصيدة دادائية خذ صحيفة ومقصات
اختر من الصحيفة مقالاً بطول القصيدة التي تنوي كتابتها
قصقصْ في المقال
ثم اقتطع بعد ذلك بعناية كلاً من الكلمات التي يتألف منها المقال وضعْها في كيس
أخرجْ من ثم كل قصاصة واحدة بعد الأخرى بالترتيب الذي تُركت به في الكيس
انسخْ بنزاهة
سوف تشبه القصيدة
وها أنتذا كاتب أصيل ذو حساسية ساحرة، ولو لم يفهمها العامة».

وحملتُ ما اصطلحت على تسميته آنفاً بالقصيدة، رائحاً غادياً أقرؤها لأصدقائي المعجبين دوماً بما أفعله، وفجأة ذهبت السكرة وجاءت الفكرة، فقلت لنفسي: جاءت إليك بقدمَيها يا عزيزي – وأعني نفسي – لماذا لا تقوم باستطلاع حول قصيدتك العجيبة وتنقلها من يد شاعر قيد الاعتراف، إلى يد ناقد ماهر؟

أعجبتني الفكرة بل إنني قفزت في الهواء معجباً بذكائي وصرخت: يا إلهي وجدتها.

وأعترف الآن أنني كنت بين خيارَين: الأول هو الاستمرار في كتابة عدد من القصائد السالفة الذكر، ثم طبعها باسم شخص وهمي تتالى إصداراته، إلى الحدّ الذي سأطالب أنا شخصياً بمنحه «جائزة نوبل»، وأعتقد أن هذا ليس أمراً صعباً، لكنه يحتاج إلى صبر طويل لا أستطيع احتماله، لذلك

لجأت إلى الطريقة الثانية والتي أنا بصددها، وعرضتُ القصيدة على بعض شعراء بلدنا، ويا سيدي لو تدري ما الذي حصل - ستدري بعد قليل - صارت القصيدة شيئاً مذهلاً وكلمات الإعجاب تتدفق دون حساب، والبعض حاول أن يكون مهذباً قليلاً فقبَّلني مهنئاً على مستوى الشعر. طبعاً عزيزي القارئ ستقرأ القصيدة بعد قليل، وستكتشف جملاً وتعابير معقولة جاءت مصادفة، ولكني أحذّرك من أن تقول لي إن هذه القصيدة رائعة، وإلا لاستطاع أي متابِع للصحف أن يصبح شاعراً، وعندها تبدأ الكارثة الكبرى، والآن لن أُطيل عليك ولن أجعلك تنتظر أكثر، لتقرأ القصيدة أولاً، ثم نأتي إلى مجموعة الآراء والحوادث التي عشتها في لقاءاتي مع الشعراء حول القصيدة، وأخيراً سنحدّد الملامح التي تتسم بها القصيدة الحديثة في هذه الفترة من مراحل التاريخ...

أمراء الحرب رغم فشل الانقلاب

في ذكراه إلى الياس أبو شبكة

بطل
للمرّة الثانية على التوالي بعد حطين
أذناي عملاقتان
حتى إشعار آخر... أنا موجود
متورّط
وكاذب
رياح ساخنة بين الجنون
والانهيارات في...

الحكم العسكري يفاوض على تحرير كامل الأرض

خطوة

خطوتان

والهزائم تعلن تضامنها بانتظار الوطن المقبل...

الوطن

العربي

الأمريكي

المهدّد

هل تحوّل المتوسط إلى آخر عشيقات البيت الأبيض؟

وخلال 14 قرناً الحكومة....

وطلاب الجامعات

يلعبان حرب لقائهما

في الوقت الضائع

ورجل الكوارث قدم أسلوباً جديداً للجواسيس

وآخر للبرلمان

أخذ على عاتقه دعم السلام نحو السلام

ما له هذا البرزخ المتمايز

أمير على فوَّهة بركان

وما عليه؟! أسئلة بسيطة جداً

مسألتان

وثلاث

لا تقلق

1985 عام مغلق حتى إشعار آخر
أو كان عاماً
أو ساحة حرب
صورة على الخطف المرّ لكل
الفصول
مأساة قوَّضت الهيكل
مجاعة لم ينتبه إليها أحد
اسمها البحث عن...
مع...
من...
ما هو، من هو
... وشكراً
من هنا نبدأ
خمس سنوات على وطن قتلوه
وقالوا: هرب!
فشل الانقلاب
يتظاهرون تأييداً مع أسوأ التمنيات!
الحرب تُحسم لاحقاً
السلام يموت مرّة أخرى
أين كان مستقبلك هذا الأسبوع
وماذا سيكون بعد 9 سنوات
وأنت مفاجأة

موعد في الضفة الأخرى..
للمؤامرة
نار تحت رماد الـ...
تصنعين الابتسامة على الأرض
أو بدون الأرض
سنة الآمال
الخائبة
أنقذتني من الخطأ البشري
إلى نزوات الطبيعة
عاصفة
في عام
في أسوأ تاريخ
تهدّد المنطقة
إذن للشاعر أن يفتح النار
على
خريطة
العرب.

ليعذرني الجميع فها أنا قد كذبت قليلاً، وراوغت وابتسمت ببلاهة في وجوههم، تارة أقول لهم إني أحتاج رأيهم مكتوباً من أجل نشر القصيدة مع آرائهم العزيزة، ومرة أقول إن رأيهم مكتوباً يهمّني، حتى لا يتراجعوا عنه بعد نشر القصيدة، ومرات كنت أعطيهم عدداً من القصائد ليكتبوا

آرائهم كي لا يكتشفوا لعبتي، وكم أغلظت في الإيمان أن القصيدة ليست لي ولا لـ... وحتى ليست لـ...، وهكذا حصلت على آرائهم مكتوبة وأحتفظ بها كي لا يحاول أحد منهم المراوغة، والتنصُّل من رأيه الموثَّق والذي سأورده هنا، ومن لم أستطع الحصول على رأيه مكتوباً حصلت على رأيه الشفهي أمام عدد من الشهود المحايدين...

• **الشاعر الدكتور نزار بريك هنيدي:** أبدى إعجابه بطريقتي في قراءة القصيدة، وقال إن القصيدة جميلة وناضجة، ولكن يُلاحَظ فيها عدد من الأصوات، مما يدل على أن الشاعر في بداية طريقه، ولم يتخلص من تأثيرات الآخرين.

• **الشاعر عدنان قرجولي:** أعجب بالقصيدة ودام نقاشنا حولها ما يقارب 3 ساعات، وعلَّق في النهاية «إنني أرفض التعليق على هذه القصيدة رغم قوّتها الفنية».

• **الصحافي عبد الرحمن حمادي:** قرأ القصيدة مرتين لأنه – كما قال هو شخصياً – سيعطي رأياً موثقاً، وكتب: «دفقات شعرية يملك صاحبها أشياء كثيرة ليقولها في انفعال صادق، ولغة تقترب كثيراً من إمكانية نقل أحاسيس صاحبها للقارئ، ولكن في الشكل ثمة ملاحظات أولها لماذا هذا التجزيء في الدفقة الشعرية، إنها تجربة تستحق المتابعة على أية حال».

• **الشاعر خيري عبد ربه:** قرأ القصيدة بعجلة وقال إنه يستطيع أن يكتب عنها 4 صفحات، ولكنه اكتفى بما يلي «لست مع عقلنة القصيدة، أو زجها في الرؤية المقنّنة، لكنني بالمقابل لست مع انعتاقها من منطقها

الخاص... أقصد المنطق الذي يمكن أن يُشكِّل الملامح المعقولة للشعر، وفي قصيدة «أمراء الحرب رغم فشل الانقلاب» ثمة قفزات معلقة في هواء التجربة... ولا بأس أن نضيف: التجريب الشعري... لكنها بالمقابل قفزات تطرح تساؤلاتها الحارة... الواعية، والمجنونة في ذات الوقت، وفي المحصلة، وإن لم نقف أمام تجربة متكاملة بالمعنى الدقيق، لكننا أمام معادلة مفادها وباختصار...الشعر رؤية، وقصيدة «أمراء الحرب» حاولت بحياء مسَّ جوانب هذه الرؤية، وكان لديها ما تقوله...».

• **الشاعر حيدر علي**: كتب حول القصيدة «حين يستطيع الشعر أن يمارس سخريته بتدفق وتداعٍ... فإن ذات الشاعر تكون قد عاشت المرارة التي من أرضيتها ينطلق الشعر... ومن هذا المنطلق نرى أن مرارة السخرية في قصيدة «أمراء الحرب رغم فشل الانقلاب»، استطاعت أن تستنهض شاعراً...لا تنقصه التجربة، ولديه رؤى سياسية أوصلته إلى اليأس من واقع تتحرك الأبطال فوقه بكل «أسطورية الغموض» وصناعات المجد... ولكن يبقى السؤال المهم يطرح ذاته: هل يحتاج الشعر إلى شكل يوازي مضمونه؟ إذا صح ذلك، فإن شاعر هذه القصيدة أغفل نصفه الشعري، واكتفى بسرد بيانه السياسي المتأزم، بلغة التقرير... والفرق كبير جداً بين أن تلقي خطابك وتمشي... وبين أن تجيد صناعته ليُحفظ».

• **الشاعر شوقي بغدادي**: أبدى استياءه من عجلتي وكتب: «أولاً: هذا ليس شعراً... لا تسألوني لماذا؟ إذ من الممكن أن نتناقش حتى عام 2000 عن ماهية الشعر وقد يصبح الكلام شعراً... ثانياً: المحاولة تطمح إلى القبض على كل القضايا العربية في يد واحدة وهذا مستحيل... يجب

أن يكون هناك موضوع ما محدّد... لقطة... زاوية... إن الشاعر الذي يحاول أن يحيط بكل شيء دفعة واحدة في محاولة قصيرة كهذه، ليس أكثر من شخص ينفث غضبه في لحظة عابرة، القصيدة يجب أن تركِّز على موضوع محدّد، ومن خلاله يمكن الخروج إلى العالم، أما أن نحاول عناق العالم كلّه بذراعين عاجزتين فهذا عمل مجاني لا يعيش».

• **الشاعر إبراهيم الجرادي:** رحَّب بإعطاء رأيه وامتدح القصيدة وحذَّرني من تدبير مقلب له وكتب: «هذا النوع من الكتابة بدأ يدخل ممارسات الشباب وفي هذا بعض نماذجهم كما في هذا النموذج، تصطدم بالروح الجيّاشة التي تأخذها اللغة إلى غاياتها فيصير الكلام – وخلل الصورة الحادة والمبتكرة أحياناً – مناخَ قولٍ مأثور حساس، ولا يتطامن من السائد. قد تكون هذه القصيدة أو ضدّها، لكنك في الحالتين تعترف لصاحبها بأشياء كثيرة، حدّة المعنى في بساطة التعبير: 1985 عام مغلق حتى إشعار آخر... أو كان عاماً أو ساحة حرب... أين كان مستقبلك هذا الأسبوع وماذا سيكون بعد 9 سنوات... وأنت مفاجأة... موعد في الضفة الأخرى... إلخ. ربما لم يصل كاتبها لحالة صقل يتطلبها الجهد. إذ تظهر هنا وهناك فجوات في القيمة بين مقطع وآخر، فلا يمكن أن يتساوى قوله: إذن للشاعر أن يفتح النار على خريطة العرب، وقوله: هل تحوَّل المتوسط إلى آخر عشيقات البيت الأبيض، فالقول الأول يستفيد من حالة الشعر الحق، والثاني يقف بين حدّة القول الصحافي وصياغة الشعر... هذا لون يعبِّر عن زمننا الرث، لعل في ومضات من يستخدمونه بعض توجُّه للخلاص من النظم ولغة الخشب، والتقريظ والمدائح المهاطلة. النص مؤشر لفهم كاتبه الجيد لقصيدة النثر – أستخدم هذا التعبير حتى لا

يزعل طغاة النقد الجرائدي – ولعل في القصيدة ما يريح في دافع القصيدة وفي صياغتها».

• **الشاعر خليل صويلح**: كتب «وأنت تبحث عن أفقك الخاص، في تجربتك التي لم تكتمل أصلاً تحاول هنا أن تكتب عن الآخرين، تبحث عن أفقهم وملامح ما يكتبون وما يمنحك حق كتابة هذه السطور، أن هؤلاء الشباب من جيل يقترب منك كثيراً، ويفكر على نحو ما تفكر به أيضاً، هنا قراءة عاجلة لهذا النص: «أمراء الحرب رغم فشل الانقلاب» حالة شعرية ذات توتُّر عالٍ، تبدأ بالحرب والجنون، من نافذة تطل على عام ينتهي بالخراب، ولغة تقترب من مانشيتات الصحافة في بحثها عن مفردات الحياة الساخنة، المرّة، المتهكمة، ذلك أنها تحاور الجحيم، ضمن خط بياني متصاعد سواء في التوتر الشعري أو اللغوي. وهي الانفلاش مناخها، فقدت اللغة الشعرية الخاصة... لكنها تظلُّ قصيدة مريرة عن زمن مرّ».

• **الشاعر ممدوح عدوان**: قرأ القصيدة وقال إن رأيه لن يعجبني وكتب: «هذا نموذج لما ليس شعراً، حتى الشاعرية غائبة عنه، وحتى النكهة التي تتوفر أحياناً في الشعر المترجم غير متوفرة فيه. كلام فقط، وكلام يفتقد سخونة الحوار».

• **الناقد جمال باروت**: كتب «كنت ولا زلت ضدّ «المقدّمات» التي تتعالى على شعراء الحساسية الجديدة، وتنظر إليهم من فوق بعيون تتوهَّم أنها مفتوحة وهي مقفلة، إنني مع الحوار معهم، ومشاركتهم فعل حرّيتهم التي يجب أن تكون كاملة، وقد عزّزت قصيدة «أمراء الحرب» هذا الموقف

لديَّ فخارج «الهتافات» أراها مساهمة في هذا الفعل، ومقتربة من حساسية جيلها... التي عليها أن تبتكر نطقها الشعري المنجز».

وبعد أن استعرضتُ أهم الآراء التي حصلت عليها بالطرق المشروعة وغير المشروعة أرى أن من واجبي أن أُحدِّد الميزات التي يتسم بها الشاعر الحديث الآن، ويمكن اعتمادها كوصايا لا بد منها لكي تكون شاعراً حديثاً جيدا ومهماً:

1- أن تكون متمرّداً ومتطرّفاً.

2- أن تكتب أشياء تُوهم الجميع بأن وراءها ما وراءها.

3- أن لا يبتعد قاموسك اللغوي عن لغة الصحافة اليومية.

4- أن تجعل لقصيدتك أسماء مختلفة كالقصيدة التشكيلية.

5- أن تكون ذا حضور في المجتمعات الأدبية.

هنا أودّ لفت انتباه المواطنين الراغبين بالالتحاق بالشعر، إلى أن القصيدة الغزلية تحتاج إلى مجلات نسائية وفنية، بينما القصائد الشاملة فتحتاج إلى مجلة سياسية منوَّعة، وعلى كل حال كما يقولون الغزالة تغزل على عود، والشاعر الحديث المتمكِّن يستطيع الاستفادة من أي مجلة أو صحيفة.

وبعد يا سيدي ما الذي يمكن أن أقوله، ومن سأصدّق؟ ومن سأكذّب؟ وهل أنا عدو للشعر الحديث؟ وإذا كنت كذلك فلماذا أصرُّ على كتابته حتى الآن بعد كل ما سمعت ورأيت؟ ومن يؤكد لي أن القصيدة لو عُرضت عليَّ كما عُرضت على أصدقائي الشعراء لما تورَّطت بمدحها؟ وهل أنا الآن غير مقتنع بها بعد كل ما سمعته من إطراء ومديح لها؟

حقا لا أدري ولكن يا عزيزي القارئ لماذا نضيّع أنفسنا ووقتنا من أجل قصيدة؟

هل يستحق الشعر كل هذا الجهد؟!

جريدة «تشرين» السورية، 1/ 2/ 1986

هذا الشعر الحديث

ممدوح عدوان

قام الشاعر الشاب حكم البابا بلعبة ماكرة، جمع عناوين الصحف وبعض الجمل المبعثرة من الصحف والمجلات، وقام بإلصاقها على ورقة، ثم نقل النتيجة على صفحة أخرى بخط يده، وصار يقدّمها للآخرين على أساس أنها قصيدة جديدة له، ولما وُوجه بالإطراء خطرت له فكرة المقلب، فصار يقدِّم «القصيدة» – اللعبة إلى نقاد وشعراء وصحافيين ويجمع شهادات مكتوبة. وكانت النتيجة مخجلة فعلاً، شعراء شباب يغرقون في ما عهدناه لديهم من تعبيرات مائعة وعائمة للحديث عن شفافية القصيدة، وشجاعة التجربة فيها، وعن التجديد والخروج على النظم والقوالب الجاهزة.

وإذا كان لا يعنينا هنا أن نكرِّس الفضيحة أو أن نستثمرها، فإنه لا بأس من استغلال هذه الحادثة كفرصة للحديث عن الشعر الحديث، كما تدل عليه الحادثة ذاتها.

ما الذي تدل عليه هذه الحادثة؟

1- كان من الممكن لآخرين أصحاب أسماء أكثر أهمية من الأسماء المنشورة أن يتورَّطوا في هذه الخديعة، وربما أن يقدّموا إطراء لـ«القصيدة»، وهذا لا يعني أنهم لا يفهمون الشعر، بل ربما كان يعني أنهم يقدّمون تعليقات مهادنة ومتهاونة لكي لا يكسروا خاطر شاعر شاب في بداية الطريق، وربما أيضاً أنه في الحصيلة التي جاءت كقصيدة – خديعة بعض الجمل التي جاءت بالصدفة وهي تحمل شيئاً من المعنى المجازي، الذي يُشجِّع على تقديم عون معنوي لصاحب التجربة.

2- لكن هذا، في حد ذاته، يجب أن يكون درساً لنا جميعاً، وأن يدفعنا إلى شيء من الصراحة في التعامل مع التجارب «الجديدة!!»، وأن نُخرج من حياتنا هذه المجاملات النقدية، وهذا التربيت على الأكتاف، الذي يهدف إلى تشجيع المواهب الناشئة، والذي يؤدي إلى أن يمتلئ شارع الثقافة بزعران الشعر.

3- تدل الشهادات التي أدلى بها أصحابها لصالح القصيدة – الخديعة أن هناك ضياعاً في المفاهيم يلفّ الكثيرين ممن برزت أسماؤهم، لسبب أو لآخر، في ميدانَي الشعر والنقد... وأن هذا الضياع يعني بالدرجة الأولى، أن عدم محاولة تحديد ماهية الشعر – بسبب صعوبة ذلك أو استحالته – قد أدى إلى اعتبار أي شيء على أنه شعر، إلا أنه لا بد من الاعتراف بالقدرة على التمييز بين الشعر واللاشعر، وإن استعصى تقديم تعريفات نهائية.

4- وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن بعض من أدلوا بهذه الآراء التقريظية يُشرفون على منابر ثقافية ويتحمّلون مسؤولية نشر نتاج غيرهم، وبالتالي فإننا، وبعد أن دلَّت الحادثة على عدم وضوح ماهية الشعر لديهم، نستطيع أن نمسك أحد الخيوط الهامة المتعلّقة بأزمة الشعر الحديث، وهذا الخيط هو أن القائمين على النشر، ليست لديهم رؤية واضحة عن الشعر، وأنهم يتحمّلون مسؤولية واضحة في إغراق السوق بهذه الزعبرات الشعرية (وبالمناسبة إن القصيدة – الخديعة أفضل من الكثير من النماذج التي تُنشر على أنها شعر).

5- وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن بعض الأسماء المتورّطة هي أسماء نقاد يحاولون أن يكرّسوا اتجاهات خاصة في الشعر الحديث، استطعنا أن

نمسك خيطاً آخر من خيوط أزمة الشعر: إن غياب النقد الجاد قد ساعد على تقديم كمّية هائلة من الشعراء المزيّفين، مصحوبة بكمية لا بأس بها من أشباه النقاد الذين يتستَّرون وراء خزعبلات العبارات النقدية التي لا يفهمها القارئ، ولا يستفيد منها الشاعر، ولا تساعد إلا على الإيهام بأن صاحبها مثقف عميق الثقافة، صعب العبارة... وأن هذا النقد يواكب هذا الشعر على مبدأ «وافق شنٌّ طبقة».

6- يقول صاحب الخديعة الذي نشرها في صحيفة «تشرين» (1/ 2/ 1986) إنه كان ينوي تأجيل الفضيحة إلى أن يجمع عدداً آخر من «القصائد» المشابهة لكي يطبعها بمجموعة شعرية، ونحن نعرف أن هذا ممكن، وأن النشر مباح للجميع وكان في وسعه أن يجمع شهادات «أوسع وأشمل» حول تلك التجربة. تصوَّر!!

جريدة «الأسبوع الأدبي» السورية، 6/ 2/ 1986

اللعبة

حيدر علي

لو لم يدخل ممدوح عدوان على خط النشر في لعبة القصيدة – الفضيحة في الشعر الحديث، لأهملناها لأنها ارتكزت على قواعد لا أخلاقية في التعامل، وكل عمل يفقد أخلاقية الانطلاق يستطيع تجيير نتائجه بالطريقة التي تلائم نزواته، وعقده وإحباطاته... أما أن يعترف ممدوح بأن صاحب الفضيحة شاعر! والقصيدة صاحبة الفضيحة تتفوَّق شكلاً ومضموناً على دواوينه كافة! فهنا أولى الإشارات على أن ممدوحاً لم يُفاجأ بما نُشر، وأنها لعبة في الأساس، لتبرئة ممدوح ووضعه في المكان الذي لا يُخطئ فيه الفطاحل! من جهة ثانية، لماذا تغافل ممدوح عن رأينا في أن الشاعر أغفل الشعر في كتابة هذه «القصيدة» واكتفى بتقديم تقريره السياسي؟ وهل يعني هذا الرأي أننا لا نستطيع التفريق بين ما هو شعر، وبين ما هو صناعة؟!...
ثم... لماذا انقضَّ ممدوح على منابر النشر من خلال هذه «اللعبة» التي اعتاد عليها معظم ذوي الشهرة!!
ألانه يريد للزمن أن يتوقف عند جيل الستينات؟! ألانه – كغيره – يحسب أن الشعراء الشباب سينتزعون منه بريق المجد والشهرة والنجومية...
والغريب أنك لم ترَ للزميل على صفحات صحفك عملاً يستحق التأمُّل؟!
إنها ليست لعبة قصيدة على ما نعتقد، بل لعبة جيل أحسَّ أن البساط بدأ يُنزع من تحت أقدامه.

جريدة الثورة السورية، 9/ 2/ 1986

من ينتقد الشعر الحديث سلفي
ولا يساير التطوّر

عادل أبو شنب

ما فعله حكم البابا ونشره في «تشرين» (رتَّب مانشيتات الصحف والمجلات بشكل قصيدة وعرضها على بعض الأدباء على أنها «شعر حديث») ذكَّرني بما فعله أحد الأدباء السوريين في فترة سابقة، الفعلة نفسها تتكرَّر، وأحياناً تنطوي على دعابة لكنها كمين دائماً، ولا أظن أن الآراء التي شجبت «القصيدة» أو أيَّدتها أو التي اكتشفت اللعبة يمكن أن تقلل من حصافة أصحابها ودقة أحكامهم، فالشعر الذي يشبه هذا النوع يصعب الحكم عليه... جيده يشبه رديئه، وبالعكس حتى الذين قالوا هذا ليس شعراً جانبوا الحقيقة، لأننا قرأنا ونقرأ في الصحف والمجلات، وأحياناً في دواوين لشعراء معروفين، أشعاراً حديثة لا تمت للشعر بصلة، لكنها تُفرض علينا على أنها شعر حديث وله نكهة سوريالية، كما لمانشيتات الصحف التي صارت «قصيدة»، ولقد بلغ الأمر بهذا الشعر الحديث أنه غدا كالبعبع الذي يُخيفون به الأطفال، من يجرؤ على استهجان البعبع والظهور، مجرّد الظهور بمظهر من لا يفهمه أو لا يستسيغه، سيقولون إنه سلفي تقليدي لا يُساير التطوّر ويكره التجديد.

ما فعله حكم البابا، الشاعر المجدّد الذي كان شعره يشبه قصيدة المانشيتات، كان حافزاً لنقول كلمة كلمتَين في الشعر «الحديث» دونما خوف، لا البعبع غدا يُخيفنا ولا الذين يُروِّجون له ولا أعلامه ولا مريدوه. وإذا أردتم الصراحة فلأعترف بهذه المناسبة إنني لم أطرب يوماً لكلمة مما

يدَّعي أدونيس أنه شعره الحديث، وإنني أستهجن تحوُّل محمود درويش إلى هذا النثر الذي يُسمِّيه شعراً، خاصة بعد أن هجر غنائياته الجميلة التي فتننا بها: «يُعلِّمني حديد سلاسلي، عنف النسور ورقَّة المتفائل».

وكثير من أشعار نازك الملائكة وفدوى طوقان والسيّاب وعبد الصبور والبياتي وعبد المعطي حجازي وغيرهم... منبوذ الآن لأنه نثر في نثر ولو ادَّعوا أنه شعر وشعر «حديث».

جريدة «البعث» السورية، 10/ 2/ 1986

الخنفساء والشاعر

إبراهيم الجرادي

من الناس مَن يُخلقون صغاراً ومن الصعب جداً أن تجعلهم رؤوساً، يأتيك شاب – وكان هذا منذ سنوات – مع المشكاة وروح الاضطهاد! وشيء من موهبة! فتفرح له، كعادتك، في مثل هكذا حال. ولكنك وبعد وقت تكتشف عمق الضحالة والدونيَّة في السياسة والأدب والفن، ولا يطوِّر نفسه قراءة ووعياً ولا يمكن إلا أن يكون هامشاً ورطانة وادّعاء، وإذ تعرف أنه «يلزق» اسمه على ترجمات مَن وثق به وحمَّله ما ترجم كي ينشره في صحف الوطن، تعرف مدى الدونية في استغلال الظروف، أنت العارف كغيرك أن لغة كالروسية تحتاج لموهبة أكبر وزمن أكثر من شهور قضاها «المبدع» في أشياء أخرى!! وإذ يطلب إليك أن تقول رأياً على غلاف كتابه، تكتب عنه وعن أقرانه، فيحذف أقرانه ليطلَّ وحيداً في ساحة محتشدة!

هكذا كان حَكَم... وهكذا سيظل أبداً!

وإذا كان هناك، من يريد أن يُقنع جيرانه وذويه بأنه نال «السرتفيكا» الأدبية، وصار يستطيع الجلوس مع الشاعر والمسرحي والمترجم والصحافي... إلخ ممدوح عدوان، فلا أظن أن ممدوحاً بحاجة لأن يُوزِّع الألقاب على «السنافر» مثلما فعلنا! في لعبة صغيرة جداً وبائتة، لا لشيء إلا لأن فلاناً وفلاناً ليسوا على وفاق تام مع منجزاته الإبداعية، ومع ما تصبغه عليه الظروف التي يجيد استغلالها. فالمعروف أن ممدوحاً «يتورَّط» عادة بألاعيب كبيرة تستأهل التصفيق والإعجاب والتصويت! وإذا كان

ممدوح بحاجة – ولا أظنه كذلك – لمريدين وتابعين – وهذا حقّه – ليختر من هم أكثر دراية ومقدرة، لا نميمة وهامشية وادّعاء صاحب القصيدة الجرائدية يُضفي على ذويه ألقاباً كي يخيف من يعمل معهم – هكذا يقول!! ويطمح أن يُشتم (بضم الياء) ولكن بالاسم لا بالإيحاء! وهذا جزء من الألعاب الأخلاقية.

وأخيراً، لا أظن أن ممدوحاً – ونحن نُقدِّره – يريد أن نُذكِّره بـ«السنافر» أو بقصة ابنة الراعي، تلك التي «فعلتها» في النبع الوحيد كي تكون حديث القرية!

هامش: لو أُعيدت الكرَّة لما قال أغلبنا في النص الجرائدي أقل مما قال، لأن فيه أشياء هي التي جعلتنا نقف مع أشعار بعضنا، ومنها أشعار ممدوح.

ولهذا حديث آخر.

جريدة «الثورة» السورية، 13/ 2/ 1986

الفضيحة... ولو

حسان عزت

غمزتْ بعينها فأردت قتيلاً، وغمزتْ بعينها فأردت قتيلين... وغمزت بـ... فأردت سبعة قتلى... وكتب أحدهم وأول حروف اسمه «حريدان عبد المعطي... البراني» عريضة فأردى عتريساً والباقي على الطريق... التي غمزت كانت خليعة ومخلوعة ومن ديرة الخلعي وعلى استعداد للرقص والخلع في كل المناسبات... والذي كتب «العريضة» استعطى وتدخَّل وتلوَّن والتوى ورقص على الحبال، وألحف وراح وناح وما باح، وسلب وهرب وعرض بضاعة الشعراء على بسطة الحكماء حتى جعل قضية «الشعر الحديث» قضية العصر والعصور كلها، فتراكض إليه الناس من كل الأجناس، وتسابقت إليه الأيام الأحد قبل السبت، والجمعة قبل الخميس... ولم يقتصر الزحام على ناس القرن العشرين وشعراء المعاصرة، بل تعدَّاهم إلى شعراء الجاهلية، فرأينا عنترة وعبلة يتراكضان إليه طائرَيِ العقل، ورأينا مجموعة أخرى بينهم الشمقمق ودعبل والمنخل والمنقري والعسسي والشنفرى والأحوص والوأواء جاءت تستطلع الخبر، وتحصد العبر وترى الجناية الكبرى على الشعر التي فاقت جناية طه حسين.

قال السامع: الذي كتب ماذا حدث له؟ قلت: أعلن تورُّطه وتورُّط الكثيرين، وبعد ذلك نفض يدَيه مما استغرب واستحلب، ولم يثب رغم فوحان رائحته، قال أحدهم: كيف يغدر بأصدقائه؟

قال الآخر: لا أصدقاء له...

ثالث: لم يظهر تورّطه.

سألته: أصديقي أنت أم عدوّي؟
لو أجبت مثلهم لكنت شهَّرت بتاريخي كلّه؟
رابع (من مستثمري اللعبة): وإذا كان لا يعنينا أن تُكرَّس «الفضيحة» أو أن نستثمرها، فإنه لا بأس من «استغلال» هذه الحادثة كفرصة للحديث عن الشعر كما تدل الحادثة ذاتها... «كان من الممكن لآخرين أصحاب أسماء أكثر أهمية من الأسماء المنشورة أن يتورّطوا في هذه الخديعة، وربما يقدّموا إطراء للقصيدة»، وهذا يعني إنهم لا يفهمون الشعر.
خامس: أمسكه من القميص ووصفه بالخسيس، ولعن أباه على أبي الشعر الحديث الذي لا روح فيه ولا دم، وطالب بنشره بالمنشار، ليرى إذا كان فيه دم أم نفطويل...
سادس: وأول حرف من اسمه «عبد المعطي الشائش» سحب نَفَساً من نار نرجيلته، وضرب بوزاً للكاميرا وصرَّح على الفور: هذه مناسبة لأقول رأيي بلا خوف: «إنني لم أطرب لكلمة مما يدَّعي أدونيس أنه شعره الحديث، وأستهجن تحوّل محمود درويش إلى هذا النثر الذي يُسمِّيه شعراً، وكثيراً من أشعار نازك الملائكة، وفدوى طوقان، والسياب، وعبد الصبور، وعبد البياتي، وعبد المعطي وغيرهم»... بعد ذلك أرسل برقية تنديد واحتجاج إلى الآخرة وطالب بالعودة إلى الدشداشة والعمامة، فلا الطربوش ينفع ولا البرنيطة... لأن المسألة صارت «شوربة».
سابع: وماذا عن التي غمزت بالأربع؟
التي غمزت يا صاحبي طلبت من «أحدهم» مرافقتها حتى تقطع الشارع، لأن هناك عصابة من الأوغاد تترصَّد لها... فصدَّق صاحبنا وسار معها... وما أن وصلت نقطة يكثر فيها الزحام حتى وضعت أذنيها

في إصبعها وصرخت مولولة: لقد اعتدى عليَّ! فاجتمع الخلق من كل صوب، وكثر حولها أصحاب النخوة والشرف، وآجروا فيه حتى عجنوه مع الطين... إلى أن جاء رجال الشرطة... أرسلوه إلى المستشفى وأخذوها إلى التحقيق، وهناك تبيَّنوا أنها من صاحبات الكار... وكل ما عليها ليس لها... لونها صباغ... وشعرها مستعار... عيونها عدسات... رموشها تلزيق... صدرها بلاستيك... ردفها إسفنج والعياذ بالله.

علَّق أحدهم: يعمي قلبه ماذا أعجبه فيها حتى سار معها؟

ردَّ الآخر: بأي عين غمزته؟

ثالث: كيف لعبت عليه وأغوته؟

خامس: ماذا أرادت من الفضيحة؟

سادس: حاقدة على الخلق. ولو فعلتها معي لدستها بقدمي... أرادت تشريف نفسها... الشرشوحة.

سابع: لعلها أرادت ما أراد حريدان البراني؟

– ماذا أراد؟

– الفضيحة، الفضيحة ولو على خازوق...

جريدة «تشرين» السورية، 19/ 2/ 1986

المبتدأ والخبر

عبد الهادي حواضري

كثيراً ما تشهد الصحافة من العجائب ما يثير الدهشة للوهلة الأولى، ثم لا تلبث أن تتكشَّف الأمور شيئاً فشيئاً، ليستشفَّ القارئ بعدها الأبعاد المنشودة لهذه العجائب... فالقفزة البهلوانية التي افتعلها أحدهم على إحدى الصحف، تكاد أن تكون أشبه بحبكة متقنة للإيقاع ببعض الأشخاص الذين أدلوا بآرائهم بالقصيدة – الصنعة لأمر ما، يقبع لاهثاً في نفس يعقوب.

فهل كانت هناك حقاً «فضيحة في الشعر الحديث»! أو بشكل أدق: هل يوجد رباط وثيق بين العناوين الضخمة الأربعة من جهة، وبين ما أشتمل عليه المقال من جهة أخرى! وهل حصل المبتدأ على خبره لتكون جملة مكتملة؟

لا شك أبداً أن هناك أشخاصاً يجلسون وراء الكواليس هم المستفيدون الحقيقيون من هذه القفزة، ترى... ماذا يمكن لنا أن نستخلص من مقال حكم البابا؟!

• بلا شك أنها أخذت دورها كصرعة صحافية، وهذا ما يبتغيه صاحب المقال ليس إلا...

• محاولة ترفع شأن بعض الأسماء على حساب أخرى، والعكس بالعكس.

• جاءت تلبية لبعض من حاول الرد على إفحامات أُلحقت بهم سابقاً.

• كانت أشبه بـ«طوق نجاة» لشعر الستينات الذي يحاول أصحابه الإيهام بأنه الشعر الذي لا بديل عنه، على الرغم من أن قوانين التطوُّر

والفرز المرحلي تنفي منطقية هذه المحاولة ومشروعيتها.

• أخيراً... لي أن أقول: إن المنزلقات وحدها لا تكفي لأن يحيد المرء عن الطريق السوية.

جريدة «الفداء» السورية، 18/ 2/ 1986

مقتطف من حوار مع ممدوح عدوان

حاوره: صبحي الكردي

• ما خرج تحت عنوان «فضيحة في الشعر الحديث» ألا ينطبق ما يحدث في الشعر على الكثير من المجاملات في حياتنا الثقافية!؟

– أولاً، في هذه الفضيحة شيء من الولدنة والاصطياد.

ثانياً، وصلت هذه الفضيحة إلى حيث لا يريد صاحبها، أي وصلت إلى تشكيل قناعات مضادة للحداثة، وأوحت أن الحداثة كلها «زعبرة».

ثالثاً، سبق أن حدثت فضائح مشابهة نذكر منها ما حدث في مصر أيام رواج مسرح العبث واللامعقول، إذ قام أحدهم باقتطاع مشاهد من مسرحيات متعدّدة وجمعها في كتاب واحد وورَّط بها مجموعة من النقاد الذين «سبروا أغوار اللامعقول فيها» وبعدها كشف المسألة.

رابعاً، في الشعر الحديث وفي كل شيء حديث، هناك مجال لأن تطفو مظاهر مزيّفة تغطي على المشروع الجاد، حتى في حركة تحرُّر المرأة مثلاً... هناك مظاهر جادة ومظاهر مزيّفة، ولكن مهما بلغ الزيف، يجب ألا يوصلنا إلى الوقوف ضد تحرّر المرأة وعملها... وما نراه من تسيُّب ثقافي، يجب ألا يُفقدنا القدرة على التمييز بين الأصيل والمزيّف.

خامساً، في المظاهر الثقافية كافّة حين تظهر دعوات للتجديد، فإنها تستغرق وقتاً لكي تكرِّس مفاهيمها وأسسها، وهذا الوقت هو ما يستغله الأدعياء، إما لمحاربة الدعوة أصلاً والتشنيع عليها، وإما لمحاولة تقديم نتاج قاصر ومزيّف بحجة عدم وجود أسس ثابتة.

سادساً، إن ما يمكن أن يعفينا من وصف هذه الارتباكات على الأقل،

هو وجود حركة نقدية جادة ووجود منابر للنشر تطالب بالمستوى ويكون لديها هذا المستوى.

جريدة «تشرين» السورية، 20/ 2/ 1986

محطة

عزت دلا

برزت خلال الأسابيع القليلة الماضية في ثلاث من الصحف والدوريات المحلية بعض مظاهر الارتباك التي يعاني منها المشهد الثقافي العربي، عامة والمحلي خاصة. فقد أفردت صحيفة «تشرين» صفحة كاملة، لمحاولة غير شعرية، مفتعلة تماماً أرفق بها شاعرها (!!) مجموعة من الآراء والتعقيبات، وأحسبها تعقيبات ارتجالية... وبعضها يبدو وكأنه رأي لكل المناسبات، ولكل القصائد، وقد يصح على قصائد هذا البعض والموقع ذاته! مما يدفع على الظن، بل الاعتقاد أن بعض الآراء والتوقيعات ذاتها مفتعل هو الآخر.

المهم أن بعض الموقعين على القصيدة – اللعبة سارعوا لإعلان براءتهم مما نُشر قائلين إنهم وقَّعوا على قصيدة غير هذه... وأن واحداً أثبت أن هذه هي القصيدة – الواقعة، وفاخر بأنه لم يقع في الفخ، وأنحى باللائمة على هؤلاء الذين أبدوا رأياً مختلفاً في «الواقعة»، واصفاً إياهم بأوصاف لا يليق أن تتبع بلفظة «شاعر» أو «شعر»... متناسياً أنه وبعض أقرانه قد أسرفوا في التوطئة لمثل هذه النماذج وتقديمها... وعلى أية حال فجميعهم أحق بلقب «شاعر» من صاحب الواقعة المفتعلة وقد أغدق عليه لقب «شاعر» بحرارة وقوة.

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما الغاية من نشر هذه الواقعة؟ ربما يكون الهدف فضح التوضعات غير المتينة وغير المؤسسة لشعراء ونقاد ومسؤولي ثقافة في الصحف... ولكن كيف يستقيم هذا الرأي وصاحب الواقعة ذاتها

هو ظاهرة من ظواهر الانبتات عن الأصالة ونتاجه نموذج «تقليعات»، كما ظهر عبر عدّة مجموعات اتفق على تسميتها شعراً وزجَّ اسمه في عناوينها مع بعض الأرقام والأسماء الأجنبية والمصطلحات الغريبة...!

إذا كان هذا هو الهدف، فقد أخطأ مرماه، لكنه ومن موقعه دلَّل على وجود أزمة وأعطى بعض علاماتها... وهو غياب التسلسل المنطقي وغياب المؤسسة التي يحق لها أن تُسمِّي ذلك شاعراً... أو غير ذلك... إذا كان هذا الحق للمؤسسة فقط... والتي يختصرها بعضهم بفرد بل بأناه. لأن لقب «الشاعر» لا تمنحه المؤسسات، ولا يمنحه الأفراد بل يمنحه الحضور المبدع بين المتلقّين...!

وإذا كان الهدف «تحريك» المشهد الثقافي الراكد، فإن ما قدَّمه صاحب الواقعة وما تبعه من «مباريات» لا يحرك إلا «قبض الريح»... فهل يتفضَّل هؤلاء المتبارون بالعودة إلى الجذور؟! حبذا! غداً... نتحدّث عن ظاهرة أخرى، وهي تبادل الاتهام... بالسرقات وانتحال البحوث والمقالات.

هامش: نُشرت هذه المسائل في صحيفتَي «تشرين» و«الثورة» و«الأسبوع الأدبي».

جريدة «البعث» السورية، 24/ 2/ 1986

الشعر والحداثة... الفضيحة والصحافة:
الفضيحة ليست شعراً إنما في الواقع الذي أريد له

وليد مشوح

كثرت في الآونة الأخيرة التطاولات على مملكة الشعر، حيث هزلت القضية الشعرية، ووضعت في سوق المساومات والمضاربات والفضائح، ووقف الناس بين شامت وآسف ومتفرّج.

الواقع يقول، وكما نؤكد دائماً: إن الهزال المتعمَّد والادعائي قد شاب موضوعة الشعر، ومع هذا فإن الشعر العربي ما زال بخير، رغم غالبية الرديء المعروض نتيجة توفر الظروف غير الطبيعية لنقل الرديء من خلال شللية الوسيلة الناقلة والمحوريات الفكرية التي تدعمها في أغلب الأحيان مقاصد ليست قريبة من الغرض الشريف. وهكذا ابتعد جمهور الشعر عن السائد المحزن الذي أصبح في ذروة تجريبه كمثل الكلمات المتقاطعة، أو في بعض أشكاله كالأُحجيات المعقَّدة، وفي أشكال كثيرة «مستوردة، مقلّدة، مجرّبة» كمثل تسلية البحث عن الكلمة الضائعة. ولم يكن الجمهور المثقف منه أو العفوي يرفض الحداثة ولا هو يتمسّك بالسلفية الرجوعية... وإنما كان – ومنذ احتفاء العرب بموضوعة الشعر – يحترم القديم الرائع ويحتفي بالجديد الرائع... وكم دلل تاريخ الأدب، وتاريخ النقد الأدبي على التقبُّل الإجمالي لجمهور الناس لموضوعة الحداثة ليس في الشعر فحسب، بل وفي كل فنون الأدب. وإن نحن اقتصرنا البغية على الشعر لوجدنا الإنسان العربي قد قبلَ جديدَ سلم الخاسر، والأشقر الخليع، وأبي نواس وبعدهم قبل بمحسِّنات أبي تمام، ورومنطيقيات البحتري، حتى الموشّحات الأندلسية،

وذلك التطريب الذي تواضع النحاة على وسمه بـ«الشعر» باللهجة المحكية ويعني المواليا والدوبيت والقوما والكان كان والعتابا وغيرها، كما صفَّق الجمهور كثيراً لأدب المهجر، وانحنى احتراما للسياب والملائكة، وظل يتناقل شعر الحداثة في الأرض المحتلة ومصر وسورية والعراق والمغرب العربي، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه أصبح يضع شروطاً دقيقة لتقبُّل الجديد، وأهم هذه الشروط أن يكون مبدعاً باتجاه خدمة الإنسان ونقل آلامه وآماله، أن يواكب تطوُّر العصر وبالتالي التقدُّم الاجتماعي، أن يحمل شروط الثورية التي تدأب فعلاً لتغيير المجتمع باتجاه الانتصار للبنى التحتية، ومن هنا برزت القيمة النقدية الجماهيرية العفوية في لقطتين متناقضتين «تقدُّمي» و«رجعي» أو «يساري» و«يميني»، وهكذا ظل الشعر وسيبقى اللوحة المحكية أو الموسيقى المعزوفة بذاتها، بكلماتها ومعانيها وتوجُّهاتها بالنسبة للجماهير. وظهر جيل من الشباب الذين أثّرت القفزات الحضارية والمعطيات التكنولوجية على توازنهم النفسي، وبالتالي حرفت سلوكهم عن تقبُّل تاريخهم وماضي واقعهم وبيئتهم، حتى بلغ الأمر ببعضهم أن استنكر لبان أمِّه، فخرج عن المألوف الممكن خروجاً يتنافى والنواميس التي رسمت العادة والتقليد، وبالتالي رسمت الهيئة الاجتماعية، وتسربلوا بغير الممكن بدءاً من لباسهم مروراً بعلاقاتهم انتهاء بأنماط تفكيرهم، وكانت الهوة بين هؤلاء الذين ادعوا التجريب وحرّية العقل في انتهاج الطرائق التي تؤدي إلى قمة الحضارة، طالما هناك مكوكات فضائية تصل القمر وصواريخ تعبر القارات وكيماويات تقود إلى الانفصام عن الواقع، وكثيراً ما استعمل هؤلاء الذين ينتحلون صفة الشعر الحبوب الكيماوية تلك، وقاموا بتسجيل هلوساتهم، وكانت قصائد ومجموعات شعرية، هي بحد

ذاتها الفضيحة وليست تلك الظواهر الاستجرارية والصرعات الصحافية التي يقوم بها شبان حديثون، بتوريط بعض المأخوذين بالأشكال ونشرها بعناوين بارزة ومثيرة، والفضيحة هي واقع هؤلاء فكرياً وإنتاجياً. وعن ماذا نريد من ذلك؟ نريد التأكيد على أن القصيدة العربية وعلى مدى عمرها لم تعش مراحل التجريب، أنّى كانت أهمية التجريب، لكنها في الواقع عاشت مراحل التحديث ليس في قلب العصر الذي نزعم أن صلاحية وسمه تكمن في إكمال عمرها قرناً زمنياً. إذن، فإن ما تشهده القصيدة العربية الآن من تحديث كانت قد شهدته من قبل، والفرق بين الأمس واليوم «في موضوعة التحديث» جوهري... حيث أن تحديث الأمس جاء متوافقاً مع حالات وظواهر القلق والتقييد المعيشي والاجتماعي والاغتراب بين الذات المفردة ومفهوم القبيلة أو المجتمع القبلي، أو خروجاً عن نواميس وضعية توافقت عليها المجتمعات آنذاك، فكان أول تحديث في التوجُّه المضموني، وقد مثَّل الصعاليك أول ظاهرة تمرُّد مضمونية على عرف سائد خنع في ظله المجتمع بأكمله آنذاك. وعلى مر العصور التي شهدت تحديثاً للقصيدة العربية، كان هناك وعي بأبعاد وأهداف الكتابة الشعرية وكذلك بماهيتها. ولا بأس من التنويه أن الوعي التحديثي مطلب مشروع ليس لجمهور المثقفين فحسب، بل بالنسبة للناس الاعتياديين أيضاً، وذلك لأن الوعي مطلوب، لأنه إذا فُقدَ هذا الوعي فُقدَ الحافز إلى المغامرة الكتابية، في إنجاز الحديث لمزامن لحداثة المجتمع تماماً. ومن المشروع أن يتساءل المرء عن شروط الوعي الذي نرى أنه يكمن في كون صاحبه متسلحاً بوعي معرفي، شبيه بذلك الوعي الذي يتسلَّح به المخبري في مخبره، على الرغم من البعد بين المناحي والأهداف والجزئيات التفضيلية، التي تُفرِّق بين

المخبري والشاعر... لكن المهم في الأمر أن يعرف الشاعر الذي يجنح للتحديث في حدود معرفته وإدراكه للمحيطات به، كذلك أن يستوعب التطوّرات التي أنجزتها القصيدة في عصرها، إضافة إلى مقارنتها بمنجزات قصائد الشعوب والأمم الأخرى، ومدى تأثر وتأثير كلا الجانبين على بعضهما. وبتفصيل أكثر إن على الشاعر الحديث الذي يريد أن يكون معجوناً بتجريب مختلف أشكال الحداثة الشعرية العربية بجزئياتها الفنية، ولا يجوز له القفز فوق منجزات من سبقوه ونفيهم أو نفي منجزاتهم، تحت ذرائع التحديث... إذ إن من نوسمهم الآن برواد الحداثة الشعرية، كانوا قد عجنوا بتخريب الأشكال الفنية للقصيدة العربية، واطلعوا على مغامرات المجددين الذين سبقوهم، بدءاً بتجارب بشار بن برد وأبي نواس، مروراً بتجارب الأندلسيين، وصولاً إلى تجارب المهجريين والمدارس الشعرية التي شهدتها ساحتنا الأدبية في النصف الأول من هذا القرن، كما اطلعوا على التجارب الشعرية الأجنبية وعلى الأخص تجربة إليوت وبالتحديد قصيدته «الأرض الخراب» وآراؤه النقدية، وكذلك تجربة والت ويتمان. ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر تجربة السيّاب حيث لم يقفز الرجل على البديهيات التي مرَّت معنا من قبل، وفي نفس الوقت عندما حاول تقليد تجارب الآخرين، وخصوصاً في الشعر الإنكليزي، كاد أن يسقط جماهيرياً، لكن سرعان ما توازى ودأب ووعى وأنجز حداثة شعرية، علماً أنه لم يكن ينافس أقرانه الذين كانوا يسلكون الدرب لإيجاد إمبراطورية الحداثة كنازك الملائكة وباكثير والريحاني وعلي الناصر وأضرابهم، بل كان ينافس نهج المحافظين، مدركاً أنه حتى يفوقهم عليه أن يقنع بجديده المعروض. إذن فقد بدأ السيّاب كتابة القصيدة العمودية واستوعبها تماماً، ومن خلال تجربة

الاطلاع على محاولات الحداثة الشعرية السابقة لعصره، سواء في القصيدة العربية أو الأجنبية، اكتشف العيوب التي كانت تُعشش داخل عمود الشعر، عندئذ طرح رؤاه الجديدة مع التحضير لامتلاك ثقافة تؤهّله للردّ على مناوئيه. وما فعله السيّاب، فعله من تلاه من الشعراء ومن نسمّيهم الآن (تعسُّفاً) بجيل الستينات أو الجيل الذي يليه.

المهم، علينا قبل أن نخوض بعمليات التجريب من أجل إيجاد مرحلة حديثة للشعر تنفصم عن المراحل السابقة لتوسم فيما بعد باسم «عصر الحداثة»، علينا أن نطّلع – بالإضافة إلى ما اطّلع عليه جيل الرواد – على منجزات الحداثة في القصيدة العربية المعاصرة، وأن نُجرِّبها ونستوعبها تماماً. فالحداثة التي يفهمها الكثير، ليست خروجاً عن اللغة أو تخريب العربية أو تحدّي الذوق العام أو جرح المشاعر أو الغوص في الغموض المتعمّد، وإنما هي إبداع الجديد الملائم للعصر في إضافة تؤطّرها المواريث الفكرية العربية الغنية ويحفظها الوعي اليقظ لتجارب الأمم والشعوب الأخرى. أما قصائد الأشكال الهندسية ونتاجات الحواسيب الالكترونية وألغاز الكلمات المتقاطعة وأحاجي الكلمة المفقودة وقصاصات مانشيتات الصحف فقد استطاعت أن تجتذب بعض المثقفين، الذين أصبحوا يُشكِّلون أيضاً طابوراً نقدياً يضاف إلى فضيحة الواقع الذي يعيشه الشعر وليس كما يزعمون... فالشعر بكل ثقة بألف خير والمخلصون الباحثون الدائبون ما زالوا يعملون بصمت أحياناً وإعلان حيناً، لإيجاد عالم لتحديث الشعر، ليولد فيما بعد عصر الشعر الحديث، البعيد عن الفضائحية والإثارة والتجريب الغض.

جريدة «البعث» السورية، 24/ 2/ 1986

لمبروزو... وفكتور هيغو

فايز قنديل

المكيدة الأدبية البريئة التي رأيناها في إحدى الصحف السورية، ذكرتنا بمكيدة «الخنفشار» التي تحدَّثتُ عنها في يوميات سابقة، وهي تُذكِّرني اليوم بخازوق آخر «نجره» بعضهم في القرن الماضي أو في أوائل هذا القرن للعالم الإيطالي لمبروزو صاحب نظرية «الإجرام بالفطرة». إن المكيدة التي رأيناها في الزميلة «تشرين»، ليست مكيدة بالمعنى المرعب للكلمة، إنما هي «مقلب» أدبي رتَّبه بعض شعرائنا لبعض شعرائنا ونقادنا، في حدود المرح ودون نوايا سيئة فيما لمست. على أية حال، نظرية لمبروزو لم يأخذ بها رجال القانون لحسن الحظ، فهي لا تُحاسب على النوايا وحسب، بل هي تحاسب الناس على ملامح وجوههم التي خلقهم الله عليها، فهناك وحسب النظرية مجرمون بالفطرة، لأن قسمات وجوههم قسمات إجرامية!! النظرية تنطلق من «علم» قديم يُدعى علم الفراسة. واستناداً إلى هذه النظرية بعث البعض عابثين أو غير عابثين إلى لمبروزو ببصمة إبهام، وطلبوا إليه أن يُحلِّل البصمة استناداً إلى نظريته، وكتب لمبروزو تحليلاً مطولاً قال فيه إن صاحب هذه البصمة مجرم قاتل سفاح، بل إن بصمة إبهامه هذه، تؤكد أنه شيطان رجيم وأن الله تعالى خلقه لا لشيء إلا ليكون مجرماً. ولقد كانت الفضيحة مدوّية بعد ذلك، عندما أُعلن أن صاحب البصمة، هو شاعر الحرّية السياسية والاجتماعية صاحب رواية «البؤساء» أي فيكتور هيغو!!!

جريدة «البعث» السورية، 5/ 3/ 1986

والعلماء أيضاً ينخدعون!

فايز قنديل

كتب الأدب القديم طافحة بأخبار رواة الشعر الكبار، الذين كانوا ينحلون قصائد طويلة ويذيعونها في الناس على أنها من شعر فحول الجاهليين. وكان هذا الشعر المنحول مورد رزق لهؤلاء الرواة يتكسَّبون به عند علماء اللغة، أو عند كبار الشخصيات إذا كان فيه ما يرفع شأن أجدادهم. وحكايات خلف الأحمر وحماد الرواية في هذا الباب شهيرة جداً، بل يُروى أن أحد هؤلاء الناحلين قد تاب وأناب في أواخر أيامه، وأعلن للناس ما هو أصيل وما هو منحول أو زائف في الشعر الذي طالما رواه لهم... ولعل الفيصل في هذا الباب، تلك القصة المتواترة والتي تروي أن بعض تلاميذ أحد كبار العلماء أو النقاد القدامى «صنع» قصيدة رواها لأستاذه الكبير، ولعله ابن الأعرابي أو أبو عمر بن العلاء، ونسبها هذا التلميذ إلى أحد فحول الجاهلية «فاستحسنها أستاذه واستجادها واستطابها واستعذبها»، وعندئذٍ كشف تلميذه أن القصيدة من نظمه أو من نظم بعض المعاصرين، فقال أستاذه: «خرِّق... خرِّق»، أي: مزِّق، مزِّق. ولم يقل أحد منذ ألف عام وأكثر حتى الآن، أن ذلك الناقد أو العالم كان متحذلقاً أو دعياً أو جاهلاً، أو راقصاً على الطبول، كما قيل في بعض شعرائنا ونقادنا الذين عُرضت عليهم «قصيدة نثر» منحولة مؤخراً. وأقصى ما كان القدماء يقولونه في حالة كهذه، أن فلاناً رحمه الله غفل عن هذا، أو أن الأمر أشكل عليه، وأن فوق كل ذي علم عليم، وأنه جلَّ من لا يسهو...

جريدة «البعث»، السورية، 13/ 3/ 1986

ضجّة حول قصيدة مفتعلة
واللعبة تعود إلى ماضيها السيء

عمران القيسي

ذات يوم وفي القاهرة زمن أواخر الخمسينات، نشر أحدهم قصة قصيرة أسماها «الهواء الأسود» وادَّعى أنه ترجمها عن وليم فوكنر فهي آخر نتاج له، وبمجرَّد أن نُشرت تلك القصة بدأت الكتابات النقدية حولها، البعض وجد فيها أصواتاً دفينة لفوكنر والبعض الآخر ربط بينها وبين رواية «الصوت والغضب» معتبراً هذه القصة مشروع رواية لم تكتمل. وكثرت الكتابات النقدية حولها، وتطوَّر الجدل... حتى انبرى ناشر القصة وفضح اللعبة كلها، حيث تبيَّن أنها من وضْعه، وهو الذي اخترعها بالاشتراك مع أحدهم، وقد وقع الكل في فخ هذه الأكذوبة. أما في أواسط الستينات، فقد نصب الخطاط حميد ياسين في بغداد فخاً للعديد من الشعراء آنذاك، حيث نشر قصيدة غريبة فيها إشارات ورسوم وبصمات أصابع وبعض الكلمات الغريبة. أطلق حميد ياسين على تلك القصيدة اسم «هواء» ونسبها للشاعر عزرا باوند، وقد انطلت الحيلة على البعض أيضاً. ولكن الفضيحة الأكبر برزت في تيارات شعرية امتدَّت من بغداد إلى دمشق وبيروت والقاهرة خلال عقد الستينات، في بغداد كان الشاعر جان دمو من مواليد مدينة كركوك، يكتب شعراً غريباً للغاية، حيث في قصيدته التي عنوانها «قصة الجلد الذي سافر في عربة القطار ونسي أن يقول للبروفسور نعم»، بينما متن القصيدة هو «ثلاث» فقط، وفي قصيدة غزلية كتب: «آه/.../ حبيبتي/ حمار كهربائي».

أما ناصر العزاوي وهو شاعر مهم من رعيل الستينات فقد كتب: «وجه البودي/ على غلاف/ الـ«Observer»/ يتعانق في لحظة أزمة/ إن كان الـ 1+1 يتعادل في المضمر/ معنى المعنى ألا نصبح».

وفي دمشق كتب الشاعر أبو الفتوح قصيدة بعنوان «ما العمل؟»: «ما العمل/ وهم/ يسافدونها الآن/ وهي في المخاض».

ورسم سركون بولص قصيدته عن فيروز على شكل سمكة، أما بعض الشعراء الشباب في مصر فقد نشروا قصائد صوتية مثل تلك التي نُشرت عام 1969 وهي عبارة عن: «أنت تتجهين/ نحو/ أقصر/ وأنا/ نحو/ أنا».

وفي دمشق اليوم تعود المشكلة على ما يبدو، وذلك إثر نشر إحدى القصائد (الكولاجية) حيث الضجة التي أثيرت حولها كانت قوية ومثيرة... ونظراً لأهمية هذه الضجة، والمقالات التي كُتبت حولها، فإننا نعيد نشر الإشكال.

تنويه: *في نهاية مقال القيسي نُشر مقال «فضيحة في الشعر الحديث» كاملاً.*

جريدة «اللواء» اللبنانية، 27/ 3/ 1986

الفضيحة مرّة أخرى:
الأيقونات المزيّفة ينقصها الإيمان وكذلك... الشعر!!

حكم البابا

«ماذا ينفع الإنسان إذا ربح العالم وخسر نفسه»

السيد المسيح

شكراً لكم جميعاً، شكراً لأنكم ساعدتموني على فهم ما كان يصعب عليَّ في السابق فهمه، شكراً لأنكم علّمتموني أصول الكتابة المسرحية. كثيراً ما حيّرني كاتب مسرحي يرسم أشخاصاً من لحم ودم، ويجعلهم يتحدّثون على الخشبة كما في الحياة، بكامل حرّيتهم، وبأصواتهم الخاصة، بينما يرسم كاتب آخر أشخاصاً من ورق، يزوّدهم بكلماته هو، ويضع على ألسنتهم كلامه، ويحركهم بخيوطه كالدمى في مسرح العرائس.

والآن سأحاول أن أكون في منتهى الوضوح، بعيداً عن الكلام الغائم والتلميح والغمز، سأتحدَّث عما سمّيته سابقاً «فضيحة في الشعر الحديث»، وسأشرح جميع الأسباب التي دفعتني لكتابة هكذا مقال.

بداية، كان لديَّ سبب شخصي ومهم: فقد كنت طوال الفترة الماضية أعتقد بيني وبين نفسي بأن أغلب ما يُنشر على أنه شعر حديث ليس شعراً على الإطلاق، وكان عليَّ أن أصمت وإلا اتُّهمت بكل مصطلحاتهم الجاهزة، التي تبدأ من معاداة التطوّر داخل الحداثة إلى عدم الفهم والسطحية. مرّة أجريتُ حديثاً صحافياً مع الشاعر علي الجندي فقال: «أذكر وأنا طفل في العاشرة كنت أتنزَّه وحدي في الليل رغم أساطير

الضباع والضواري، كأني كنت أتحدَّى خوفي». إذاً الخطوة الأولى هي مواجهة المشكلة، أو على حد قول الشاعر السوفياتي يفتشنكو: «إن أفضل الطرق لتعلّم أي شيء، هو أن تقفز في المجهول، دون أن تنظر إلى الوراء، فإما أن تتعلّم وإما تموت دون ذلك».

أعتقد أن هذا كان سببي الأول، وثانياً هذا الاتهام الذي يواجه الشعر الحديث بكل نماذجه، الجيّدة والرديئة، والذي بات منتشراً، فعندما يعجز صحافي ما عن إيجاد مادة يكتب عنها، يلجأ إلى التهجُّم على الشعر الحديث، أو الفكرة التي تسكن رؤوس أغلب القراءِ عن أن الشعر الحديث ما هو إلا غثاثة وإيهام وغموض و... وهذا ما كان يجعلني أُستفزُّ لأنني أعتبر نفسي شاعراً حديثاً رغم كل شيء.

لهذه الأسباب كان عليَّ أن أقوم بالفضيحة، أو الخديعة، أو اللعبة كما سُمِّيت فيما بعد، وإن كنت أودّ الآن أن أُسمّيها المسرحية. ما فعلته لم يكن أكثر من إقناع عدد من متزلّجي الجليد «المهرة» بمواجهة الناس. كانت خدعتي تكمن في أنني صنعت خشبة المسرح من جليد، وعندما دخلوها واكتشفوا ذلك، فوتُّ عليهم فرصة مغادرتها بفتح الستار ليطلوا على الصالة، ويواجهوا الجمهور مباشرة، وهنا بدأت المسرحية، وأنهيت مهمّتي متمثلاً قول المتنبّي «أنام ملء جفوني عن شواردها/ ويسهر الخلق جرّاها ويختصمُ»، وللعلم إنني لم أُجبر أحداً على الدخول، ودخلوا جميعاً برضاهم، مبتسمين، مسرورين بمواهبهم، ولكن الذي حدث وأنتم تعرفونه جيداً أنهم راحوا يتمايلون، وبعضهم لم تساعده قدماه على الوقوف فسقط، ونسي بعضهم تقاليد التزلّج فراح يرقص رقصاً إفريقياً على نغمات الطبول، ما عدا اثنين استطاعا التخلُّص من هذا الموقف، وراحا يلفّان

حول الخشبة بمهارة. طبعاً حدث ما كنت أتوقعه، وصل إلى أذنيَّ صراخهم ونحيبهم وشتائمهم، وهل كنت أتوقع غير ذلك؟ وابتدؤوا يكيلون لي التهم، ولا أملك حتى الآن جواباً سوى أنهم فعلوا ذلك بأنفسهم، تحدّثوا بكامل حرّيتهم وبأصواتهم الخاصة «وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون»، ومن كان في السابق هادئاً متزناً يدعو للحوار الثقافي، أصبح شتّاماً يتحدّث بلغة لا تمت إلى الحوار ولا إلى الثقافة بصلة، وردودهم التي شهدها الجمهور لم تكن حادة وانفعالية بالقياس إلى أحاديثهم الشفهية التي تمَّت مباشرة، أو عن طريق الهاتف، أو حتى عن طريق الأشخاص الوسطاء، قالوا أقصى وأقسى ما يستطيعون قوله، وهذا ما كان يُغرقهم في الفضيحة أكثر، كل حركة كانت تساعد الرمال المتحركة لتشدَّهم إلى أسفل، فقط هناك شيء واحد لم يستطيعوا قوله، هل أقول لم يجرؤوا على قوله؟ لكني أعتقد – بطيب خاطر – أنهم نسوه، حين لم يقف أحدهم أمام ضميره الثقافي ليقول إنه أخطأ، أو ليقول إن الأمور اختلطت عليه فلم يعد يميّز بين الجيد والرديء، وإنه سيفعل شيئاً لتلافي هذا الخطأ. ما حدث هو العكس تماماً، هناك من أصرَّ على أن خطئه هو الصواب بعينه، وأقول لنفسي الآن إنه لولا رأي ممدوح عدوان وشوقي بغدادي في القصيدة – الفخ لكان من الممكن أن يُطوى الموضوع، ويُسوَّى باتفاق الجميع على أنه شعر حقيقي.

على كل حال لن نعدم مثل هذا الرأي الآن حتى بعد أن كُشفت اللعبة، وكان من الممكن أن أقف هنا أُفنِّد شتائمهم وأنشر ما يدور في كواليسهم، ولكن هذا ليس غرضي مطلقاً، فقط أريد أن أروي حادثة جرت معي لطرافتها، فقد اتصلت بي زميلتي ميساء الشيخ حسين خرّيجة معهد

الإعداد الإعلامي – والتي تندبُ حظها باستمرار كونها تعمل في قسم الأرشيف ولا تتعدّى مهمتها «القص والتلزيق» – اتصلت بي بعد نشر الفضيحة لتخبرني أنها أصبحت شاعرة، وتمكّنت من كتابة أول قصيدة لها بعنوان «فيلسوف الألوان» – بالمناسبة القصيدة مشتركة لأن زميلة لها كانت تقص بينما هي اهتمَّت بـ«التلزيق» – ولأني رأيت فيها من مهارة الصنعة ما يُدهش شعراءِ الحداثة الكاذبة، فقد قمت بنشرها مع مقالي هذا مرفقة بصورتها الأصلية:

فيلسوف الألوان

أورنيلا
خيط رفيع من الدم
ابتعد
يبتعد عنك
من دفتر العصافير
تطلُّ النجمة
تواجه المعترضين على معجزة تحبُّ الكلام
بوابة أغلقت عينَيها وسلَّمها الوطن إلى صباه
تعالوا إلى زمن
سيكون وهماً أو طنيناً
من أيقظ ضمير الجنون؟
من قد يكون؟
الرجل الذي ملوَّن بالأرض

أم الخلاف يبدأ حامياً بين نافذة نقيَّة وأنت
لماذا تصرّ على إعادة الودّ
في مساء أخطر من معركة
هل طنين قلبها مهرجان في المعادن
عاصفة في الحديث
مدرسة خلاصة المستقبل
إعدام على عالم لا حدود له
مباركة ضجّة العشاء
عندما يصنعون
يحصدون
يبكون
– من دون تحفُّظ – ثورة المرأة في أيام الانفجار
ماذا فعلوا
بمنزل المتحاربين بين شرق الرفق
وغرب البراءة
بين ضفتَي صراخه
خارج دوائر الموت
أصابه ارتفاع شجرة الرتم
...

هناك من خشي أو تحفَّظ معتبراً أن الهجوم على الشعر الحديث في نماذجه السيئة السمعة سيعطي دفعاً لأعداء الحداثة كي يستغلّوه ليؤكدوا صحة نظرياتهم، وحكمة آرائهم وصوابها في الموقف من الشعر الحديث، ولكي

أستطيع أن أقول إن كل شيء في العالم يمكن استغلاله بالطريقة التي يراها المستغل مناسبة لخدمة أغراضه (هل هذا يدعونا إلى بتر أيدينا لأنها مثلاً تستطيع القتل!) يمكنني هنا أن أورد حواراً جرى بين يفتشنكو وشاعر اعترض على قصيدة له:

«– ألا تعلم أن مثل هذا الشعر لو وقع في يد أعدائنا في الغرب فسوف يستخدمونه ضدنا؟

وتملَّكني الضجر. فقد أعلن لينين ذات مرّة أن أعداءنا لن يكفوا لحظة عن استغلال فتات النقد الذاتي الذي يتساقط من مائدتنا، ولقد استغل الأعداءِ هذا الفتات بالفعل، ولكن ماذا يجب علينا أن نفعل لوقفهم؟ هل نسكت عن أخطائنا، وعن عيوب مجتمعنا؟ إن الرجل القوي لا يخشى من كشف مواطن الضعف فيه».

وهكذا أيها السادة، فإننا حين نتحدَّث عن النماذج المشوَّهة للشعر الحديث بهذا الوضوح، فلن يلومنا أحد حين نتحدّث عن النماذج الرديئة في الشعر القديم أيضاً.

وبعد، ألم تتمكن القصيدة – الفخ من هزّ قناعاتي في الشعر عموماً؟ الحق أقول لكم: نعم. كيف نستطيع أن ننمِّي ذائقتنا أو «رادارنا» الشعري بحيث نكتشف الخديعة؟ شاهدت في مسلسل تلفزيوني حواراً بين فنان وصديق يسأله لماذا لا يُقلِّد الأيقونات؟ فوضع الفنان أيقونة حقيقية بجانب أخرى مزيّفة وسأل صديقه تمييز الحقيقية من المزيّفة؟

وتابع: إن الأيقونة المزيّفة ينقصها الإيمان، كذلك تلك القصائد الهشة والمزيّفة ينقصها الإيمان.

وكما اتفقنا على تسمية الفضيحة بالمسرحية، فإنني أحب أن أُذكِّر هنا

بمسرحية «انسو هيروسترات»، حيث يقوم هيروسترات بإحراق المعبد بحثاً عن الشهرة فيُحكَم عليه بالنسيان. ما أودُّ أن أقوله في النهاية هو أن القصيدة – الفخ إذا كانت قد أزعجت البعض فيمكننا تناسيها، وكأن شيئاً لم يحدث، ويمكن للجميع أن يعودوا إلى مواقعهم السابقة، وأنا الآن باسمكم جميعاً أُنهي المسرحية وأقول: انسوا القصيدة – الفخ.

جريدة «تشرين» السورية، 2/ 4/ 1986

فيتو... ونقد متوازن

فايز قنديل

لقد ركَّب أحد الزملاء قصيدة أو «لزَّق» كلمات متقاطعة من بعض الصحف بصورة نصف عشوائية، ولكن بعد ضربها على قوالب المدرسة الدادية، وقدَّمها لبعض الشعراء، لكي يروا فيها رأيهم أو لينتقدوا نقدهم، على أنها لشاعر مجهول... ليس مهماً أن تكون هذه فضيحة أو مكيدة أو مقلب... ولقد رفضنا هذه الأوصاف القاسية في يومية سابقة، فالمهم هو «هل وقع النقاد في هذا المقلب»؟!

يبدو لي أن هذا لم يحدث، فاثنان منهما استخدما حق «الفيتو» استخداماً عادلاً وبصورة فورية... أما الآخرون فلم يتحمَّسوا لـ«القصيدة» تلك الحماسة التي تخيّلها حكم البابا، بل لقد لمست في ردودهم وكأنهم يتوجَّسون من مقلب، وهذا في ذاته تحفُّظ قريب من النقد نفسه، وبعد هذا فإن النقاد أو معظمهم لم يجانبوا القصد، أي أنهم امتدحوا وتحفَّظوا دون شطط، وإن كانت اللغة الشعرية في ردود بعضهم توحي بالحماسة، أي أنهم قاموا بما يشبه الامتناع عن التصويت، أو باتخاذ قرار «متوازن»... نعم لقد ناقشوا قصيدة «ملفَّقة» ولكنها ملفَّقة على قواعد الدادية... وما أكثر الشعراء الذين قلَّدوا مؤسِّسي المدارس الأدبية. وهو تقليد يشبه ما فعله أحدهم في إحدى الصحف. بعبارة واحدة: إنه لم يَخدع، والنقاد لم ينخدعوا أيضاً... هذه نتيجة طيّبة أخلاقياً، لا غالب ولا مغلوب، لكنها نتيجة سيئة أدبياً، فلقد توقَّعت أن أقرأ ردوداً غاضبة من أصحاب الشأن، دون إسفاف طبعاً... فليس ألطف من الشاعر إذا غضب، وإذا شرب

ضرب المثل بامرئ القيس إذا ركب، والأعشى إذا رهب.

ليس هذا وحسب، فلقد خسرنا مناقشة قد «تؤصِّل» الشعر الحديث...
أم أن الحديث بعد التأصيل لا يعود «حديثاً» بل يصبح شعراً كلاسيكياً!؟

جريدة «البعث» السورية، 28/ 4/ 1986

2

معركة الثقافة والأيديولوجيا

أهل الجنّة وأهل النار:

الفتوح الشيوعية في الثقافة السورية

مقال مجلة «الناقد» اللبنانية، 1994

أهل الجنة وأهل النار:
الفتوح الشيوعية في الثقافة السورية

حكم البابا

قبل سنوات وخلال احتفال خاص كُرِّم فيه الروائي حنا مينة[1]، اجتمع عدد كبير من المثقفين السوريين بينهم سعيد حورانية[2]، سعيد مراد[3]، ممدوح عدوان وآخرون، أُلقيت كلمات، ورُفعت أنخاب، وعلى عادته أحب ممدوح عدوان أن يصنع مأثرة، فطالب الحاضرين بذكر أسماء عشرة شعراء مهمّين في سورية، فعدُّوا له – وكان اسمه بينها – ثم طالب بعشرة آخرين، وعشرة ثالثة، وخمسة، وما زالوا يعدُّون، قال ممدوح بغيظ حينها: «ذكرتم أسماء خمسة وثلاثين شاعراً، وبلباقتكم (المعهودة) ذكرتم اسمي بين العشرة الأوائل، ولكن قولوا لي لماذا لم يدعني سعيد (ويقصد سعيد حورانية مدير «المركز الثقافي السوفياتي» في دمشق) إلى أمسية ولو مرَّة في العمر؟ وأنا كما تعرفون لستُ إمبريالياً ولا رجعياً، بينما يُطبِّل الحزب الشيوعي السوري ويُزمِّر لشاعر مثل أيمن أبو شعر الذي نسيتم أنتم ذكره بين الشعراء، ويقيم أمسيات ويحشد جمهوراً لكاتب لم تسمع به أمّه هو محمد خالد رمضان»!! وضحك الجميع حينها واعتُبرت هذه الحادثة من «قفشات» ممدوح عدوان[4] المعروفة، وتناسوا الموضوع...

ولكن القضية لم تزل مطروحة وتتلخَّص بسؤال مخيف: ما الذي فعله الحزب الشيوعي السوري بالثقافة؟!

وهذا التساؤل لا يمسّ جوهر الفكر الماركسي – كما يبدو لهم – ولا يأتي على طريقة السكاكين التي تتكاثر حول أعناق الخراف التي تقع، ولا

هو تعريض بماركس وإنجلس ولينين والبيان الشيوعي - لا سمح الله -، ولا هو جزء من الحملة التي تطارد الحزب الشيوعي السوفياتي اليوم، بل هو تساؤل مشروع مشروعية البيروسترويكا اللعينة التي نادى بها السيد ميخائيل غورباتشوف حتى لو وصلت إلى أعناقنا!

ونوضح أكثر لأن الأصدقاء من التقدّميين السوريين يحبُّون الشرح... لا يعني طرح هكذا سؤال انحيازاً لثقافة أحزاب أخرى، فتلك التي نعنيها ولا نُسمِّيها ليست واردة في الحسبان، أنجبت كوادرَ مختلفة باستثناء المثقفين، التي أوكلتها للهامشيين والمتعيّشين وصغار الكسبة.

إذن لسنا «أنتي ماركسيزم»، ولا مستفيدين من العداء للماركسية ولا عملاء للإمبريالية بالطبع (لأن هذه الأخيرة أُلغيت من القاموس السياسي العربي بفضل الخدمات الجليلة التي تؤدّيها الولايات المتحدة الأميركية للأمة العربية والعالم الإسلامي!!). وعلى هذا الأساس نبدأ حديثنا...

محفل ماسوني

من حظ الثقافة السورية أن أغلب منتجيها ينتمون إلى المطرقة والمنجل، وهم على درجات من الوعي: بعضهم عقلاني، وبعضهم متحمِّس، وبعضهم متهوِّر، وبعضهم مغرَّر به، ولكن الجميع يتفقون على الحديث الشريف «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» فلا يسمحون لك بالتعرُّض لنتاج أحدهم، لأن الهجوم عليه يعني «الكفر» بالفكر الماركسي المنزّه عن الأخطاء، ولا يستفيد منه إلا أعداء الحياة (وهو مصطلح أدبي يعني الإمبريالية) الذين يقفون ضدّ قوى التحرُّر العالمية، والشعوب المحبّة للسلام، والمجموعة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي الصديق سابقاً. لكن،

والحق يقال، يسمحون لأنفسهم ببعض الديموقراطية التي تفرضها النوازع الفردية الشريرة، حين تدعوهم إلى سهرة فيشاركون (أو يصمتون على الأقل) ببعض الانتقادات الصغيرة. وهكذا بقيت التقويمات الأدبية محفوظة في خزائن الحزب الشيوعي السوري، تُمنح برضاه، وتُحجب لغضبه!!

ما حدث ويحدث هو تخريب منظَّم يقوم به هذا الحزب تحت ستار الرعاية للثقافة والمثقفين وبناء الإنسان الجديد، حتى لقد تحوَّل الحزب إلى محفل ماسوني أو تنظيم فاشي: التهم جاهزة والألقاب جاهزة، فانظر أيهما تختار؟ معنا أو ضدّنا هذه هي القضية، و«معنا» تعني التسويق والإعلام والأمسيات والنساء تحت شعار «الرفيق للرفيقة والمولود للحزب»[5]، والسمعة النظيفة المسجَّلة تحت ماركة لا تُنافس (تقدّمي)، و«ضدّنا» تعني ببساطة، باختصار، بـ«هدوء القتلة ووقار القدّيسين»[6] الإعدام المعنوي[7]، ولو قُدِّر لهم لصفوك جسدياً!!

ابتسامة مرخَّصة

جاءت البيروسترويكا، وقلنا جاء الفرج معها، ولكن الأمر لم يتغيّر كثيراً، بُرمجت الآلات الناطقة ببرامج جديدة، وصار مسموحاً للمثقف الشيوعي أن يبتسم قليلاً (ابتسامة صغيرة يرسمها على شفتيه دون إصدار صوت!)، ويتحدَّث عن العثرات السابقة (وكأنه في الماضي لم يدافع عنها بحماسة معتبراً إياها المثال والمشتهى!). ويشتري أحذية إيطالية وسترات جلد تركية وبنطلونات جينز أميركية (باعتباره أممياً)، وتركت له حرّية قراءة غراهام غرين وسانت إكزوبيري، والاطِّلاع على بعض مؤلفات يوكو ميشيما وياناسوري كواباتا (رغم أن اليابانيين أعداء للسوفيات حاربوا ضدّهم في

الحرب العالمية الثانية!!)، وبلغت بهم الجرأة حد التصريح بالإعجاب الذي يكنونه لأشعار محمد الماغوط (الخائن لطبقته) الذي يصرح دائماً: «لي عدوان: الملل والشيوعية»، وجرى كل ذلك على مبدأ «أعرف عدوك»، وهي مظاهر فقط بانتظار وقت يعقدون فيه محاكم تفتيشهم!! ومع ذلك هي نقلة مهمة في تاريخ المثقفين التقدّميين الذين كانوا يعتبرون كتباً مثل «كيف سقينا الفولاذ» و«الأم» و«الأراضي البكر» مقدّسة، والسلام على شاعر مثل نزيه أبو عفش[8] في الشارع خطيئة مهلكة، لأنه سوداوي ويائس ولا يرى فجر الإنسانية المشرق، وطلائع جيش التحرير الشيوعي. ويرون في سهرة لدى الشاعر بندر عبد الحميد[9] مغامرة غير مأمونة العواقب قد تتسبَّب بإفشاء أسرار الحزب!

الآن صاروا يسهرون ويسلّمون وحتى يضحكون (!!)

سامحونا على الاستفاضة، فقد عانينا منهم الأمرَّين.

تغيَّرت الحال الآن – والحمد لله – صرنا نراهم في دور السينما التي تعرض أفلاما لبروك شيلز وكاترين دينوف وصوفي مارسو، وهم الذين كانوا لا يستمتعون إلا بمشاهدة أفلام الحرب الوطنية العظمى في الاتحاد السوفياتي سابقاً، ويلحّون عليك لمشاهدة أفلام من مثل «الثلج الحار» و«زويا» – نكرِّر للتوضيح «زويا» وليس «زوربا» الصعلوك الخائن لطبقته – وذلك من مبدأ الدعوة إلى الهداية والطريق المستقيم، وبدافع الواجب الحزبي والأوامر التي تقضي بسَوْق اثنين من القطيع الضال إلى حظيرة الحزب!!

أجيال تنمو

لا أحد ينكر أن للماركسية أعلامها في الثقافة السورية من سعد الله ونوس

الذي حصل على «جائزة سلطان العويس» مناصفة مع التقدّمي الآخر حنا مينة، وتبلغ قيمتها بالعملة السورية ثلاثة ملايين ليرة سورية، وسلطان العويس – لمن لا يعرفه – صياد لؤلؤ يعنى في أوقات فراغه بكتابة الشعر النبطي، وهلل الشيوعيون للجائزة (ولو حصل عليها كاتب آخر لاتُّهم بالعمالة والرجعية وثقافة البترودولار!)، وهناك سعيد حورانية (وهذا له قصة كقصة «العراب» من خلال رعايته للناشئة).

لكن في الجانب المقابل هناك الكثير من الرفاق المتعيّشين وأخماس الموهوبين الذين ركبوا قطار الحزب، إما عن طريق الخطأ وإما بقصد قطع «خطوة إلى الأمام... خطوتين إلى الأمام»، وهم الذين سنتابع أثر بعضهم، علّنا نعثر على ما يفيد ويلهمنا إلى جادة الصواب.

أيمن أبو شعر

رعى الحزب شعراء كثيرين، منهم أيمن أبو شعر الذي أُقيمت له الأمسيات وحُشدت الجماهير، وسمَّى نفسه «مايا الدمشقي»، ظاناً أن شاعر الثورة الاشتراكية فلاديمير مايكوفسكي يجمع الاسم «مايا» والكنية «كوفسكي» وهو خطأ غير مقصود. هذا الشاعر طغى وبغى، استفاد من الحزب واستفاد منه الحزب، وخاصة في قصيدته الشهيرة «أنا شيوعي»، التي صفَّق لها جمهور دمشق قرابة الساعتين، وهي القصيدة نفسها التي ألقاها في ما بعد في موسكو قبل البروسترويكا، فلم يجد الجمهور حرجاً في قلب شفاهه ببرود والتعليق: وإذا كان شيوعياً، تشرَّفنا!!

وهو من جهته لم يجد حرجاً في اتهام ذلك الجمهور اللعين البارد بأنه عناصر مدسوسة من قبل الإمبريالية العالمية وتتقصَّده هو بالذات.

وحين استنفد عمله وتبيَّن بعد سنوات أن شعره لم يعد مناسباً للجو الثقافي المحيط المشرّب بنزعات الحداثة الغربية المقيتة، أدار له الحزب ظهره، ومنحه فرصة لدراسة الدكتوراه المجانية في موسكو (مربط خيلنا)، أما هو فلم يكتفِ بذلك وظل وراء القصة حتى حصل على جائزة متواضعة للشعر في بلاد السوفيات سابقاً – تُسمَّى باسم مايكوفسكي – وطبع كتاباً بالروسية صدر عن دار مجلة «آغانيوك» وتعني الشعلة بالعربية، وجاء في تعريف الشاعر داخل الكتاب، أن الرجعية العربية حاولت اغتياله مرَّة في شوارع دمشق، ولكنها – ربما لسوء الحظ! – لم تتمكن من ذلك[10] وما زال يهوي علينا بمطارقه الماركسية، ويجزّنا بمناجله اللينينة (!!).

بركات لطيف

وتم اكتشاف رجل بائس يعمل سائقاً لقطار، ويتسلّى بكتابة خواطره هو بركات لطيف. وبدعم من الحزب، وترشيح من بطاركته أصدرت له وزارة الثقافة ديوانين هما «أناشيد سائق القطار» و«أوراق الليمون»، وأُقيمت له أمسيات في المركز الثقافي السوفياتي بدمشق، رعاها العراب سعيد حورانية باعتباره عزّ الطلب، شاعر عمّالي ظهر من وسط العمال، ولكنه حين تجرأ وحاول كتابة قصيدة لا تلتزم بالمحركات والبراغي والثياب الزرقاء المتّسخة بالشحم، نهره حورانية في إحدى السهرات، حتى يقال إنه رماه بالحذاء، ثم اختفى هذا الشاعر دون ضجيج وعاد إلى هدوء حياته الأول وما يزال...

صقر عليشي

... وجاء شاب ريفي اسمه صقر عليشي أصدر سابقاً ديواناً متواضعاً

سمّاه «بعينيك ضعتُ» يحوي غزليات بائسة لشاب لم يعرف امرأة في حياته، فالتقطه الحزب والتقط الحزب، وأصدر ديوانين «قصائد مشرفة على السهل» و«أسرار»، واعتُبر وريثاً شرعياً لبابلو نيرودا وممثلاً للواقعية الاشتراكية في الشعر، متمتعاً بحكمة رسول حمزاتوف الجبلية وهو لما يبلغ الثلاثين بعد، وذات مرّة حمل قصائد له مع أخرى لأدونيس حتى يقدّم الدليل القاطع على أن أدونيس استفاد من شعره، لكن جرأة جماهير الحزب بلغت حداً كبيراً تمثَّلت في شائعة مفادها، أن أدونيس يسرق من صقر عليشي. وكتب مرة قصيدة «كما أنتمي لحزبي الشيوعي» ألقاها في «المركز الثقافي السوفياتي» بدمشق، وأُغمي على البعض من فرط الجرأة التي يتمتَّع بها الشاعر رغم هدوئه، ومُنح بعد ذلك إجازة لمدّة سنة يقضيها في ربوع الاتحاد السوفياتي الصديق سابقاً تحت اسم «مهمة حزبية»، ثم فُتحت له دار نشر لطباعة الكتب التقدّمية تحت اسم «الينابيع». ويُذكر أنه الشاعر السوري الوحيد الذي طبع أعماله أكثر من مرّة لسدّ حاجة جماهير الحزب، ولا يزال يتابع مسيرته التقدّمية المظفّرة.

ولكم في الروّاد أسوة حسنة

هذه نماذج في الشعر من الأسماء الكثيرة في القافلة الطويلة الذاهبة إلى المجد والمنح الدراسية المجانية في الجمهوريات السوفياتية.

وقبل كل هؤلاء كان الشاعر شوقي بغدادي رائداً في هذا المجال، وقد روى تجربته المريرة بنفسه للصحافة بلا لبس ولا غموض، من عملية تقديمه كشاعر حين كان لا يزال مناضلاً في صفوف الحزب، إلى عملية التعتيم عليه حين غادر الحزب[11].

قصّاصون

وفي القصة ظهر محمد خالد رمضان (أو بكلمة أدق لم يظهر)، فعلى الرغم من أن الحزب نفخ في قربته طويلاً، إلا أن القربة كانت مثقوبة بشكل لم ينفع معها أي حل، ولما لم يكن السيد رمضان قابلاً للطيران كبالون ولو لسنتمترات عن الأرض، انتهى من النقطة التي بدأ منها.

محمد كامل الخطيب

هناك أيضاً رفيقنا محمد كامل الخطيب الذي بدأ في مدرسة الإمام حنا مينة، فألَّف بالاشتراك مع عبد الرزاق عيد كتاباً عنوانه «عالم حنا مينة الروائي» وكتب مجموعات قصصية عدَّة لم تلقَ الاهتمام الكافي، فاتجه إلى تأليف الأبحاث وتنسيق الكتب القديمة مُصدراً إياها بمقدّمات لتغدو من مؤلفاته، ويتم طبعها في وزارة الثقافة باعتباره أحد مرشحي الكتب فيها، إلا أن كل جهوده ومؤلفاته لم تستطع مشفوعة بالرعاية الحزبية أن تتقدّم به إلى المراتب الأمامية، وبقي وجوده ككاتب يأتي من وجوده في الحياة.

وليد معماري

ووليد معماري ألَّف الكثير من القصص التي تتناول العمال الذين يكتشفون ظلم أرباب العمل، وآخرها قصة رجل رفسه البغل أو هو رفس بغلاً لكن أحداً لم يفهمها، وباعتباره يعمل في الصحافة فهو يُدبِّج المقالات عن أصدقائه ورفاقه، وسأذكر حادثة جرت مع صاحب هذه السطور حين أصدر ديوانه الأول، وفيه قصيدة تقول: «لماذا لا يقف طلاب مدرسة الكرة الأرضية»، فكتب نقداً عن الديوان يشجب فيه ما فعله الشاعر

الذي ينقصه الوعي الأيديولوجي، ومنه نقتطف: «عدم وضوح الرؤية الأيديولوجية لدى الشاعر دفعه إلى مثل هذا الكلام، فمن هم طلاب الكرة الأرضية، هل هم البشر جميعاً بمن فيهم المستغِلون (بكسر الغين) والمستغَلون (بفتحها)؟». وكان آخر الإنجازات التي حصل عليها، اللقب الذي توَّجته به السيدة وصال فرحة بكداش[12] كـ«غوغول العرب»، والمشكلة انه صار يتصرّف وكأنه خليستاكوف[13].

حسن م. يوسف

وحسن م. يوسف – والميم هذه حتى لا تخلط الجماهير شخصه بشخص سميّه الممثل المصري زوج الحاجة شمس البارودي – الذي أقنعه الذئب العجوز سعيد حورانية بمصطلح «القصة الشعبية»، فنشر قصصاً كثيرة أشهرها قصته «فشتوك»، وباعتبار أن المحلية هي الطريق إلى العالمية صار يصنع من الجوارب المتسخة قصصاً شعبية.

وهناك خطيب بدلة الذي توَّجوه عزيز نيسن العرب، وأسماء أخرى ظهرت أو ستظهر كي تجرّ بعضها إلى الوقوع في البئر التقدّمي، فالغريق دائماً بحاجة إلى يد، لا لكي تنقذه بل ليجرها معه إلى القاع.

سعيد مراد

بدأ سعيد مراد قاصاً، ثم اتجه إلى النقد السينمائي رغماً عنه. وعلى الرغم من مضيّ وقت على وفاته – رحمه الله – لا يزال الحزب ينفخ في روحه كأحد شهدائه، وهو الذي لم يكتب في حياته الطويلة نقداً يتناول فيلماً عربياً شاهده، وانصب عمله على الإعداد لمقالات تتناول مخرجين عالميين،

تغلب عليها صفة المعلومات العامة، وتتناول فقط المخرجين التقدّميين، والسوفيات على رأسهم، وباعتباره كان رئيساً في حياته لمنطقية المثقفين في الحزب – وهو «عراب» آخر – لا يزال رجالات الحزب يجدّون في سعيهم لإحياء ذكراه، فاخترعوا له جائزة تحت ضغط الإحراج تُقدَّم في مهرجان دمشق السينمائي وتحمل اسمه.

وتُجمع جميع المقالات التي كُتبت في رثائه على إجادته للطهو كونه ذوّاقة طعام، مع لفتة لا بد منها بالطبع إلى كونه ناقداً سينمائياً، وقصة النقد السينمائي في الحقيقة تتلخَّص في أن الحزب أرسله لدراسة الإخراج متأخراً في موسكو، فلم يُقبل في معهد السينما لبلوغه سن اليأس، وتابع كمستمع محاضرات عن السينمائيين!!

عبد الرزاق عيد

وهناك عبد الرزاق عيد (أصبح دكتوراً في ما بعد) الذي يتعامل مع الأدب بالمنجل الشيوعي الحاد، ولديه كلمتان: الإعدام أو البراءة حسب المنهج الماركسي اللينيني الجدانوفي، والذي يتهم أي كاتب من خارج الحزب بالبرجوازية الصغيرة (لعنها الله). وبعد البيروسترويكا انفتح السيد عيد (للحقيقة والتاريخ) فكتب كتاباً عن زكريا تامر، على الرغم من أن هذا الأخير إمبريالي لأنه لا يحمل «جواز السفر السوفياتي»[14].

وهناك كتاب مهم صدر قبل سنوات في النقد بعنوان «الأدب والأيديولوجيا في سوريا» للسيدين نبيل سليمان وبوعلي ياسين، وفيه يُمرِّران الكتاب على الصراط المستقيم، فيدمغون إما من أهل الجنة وإما من أهل النار بحسب انتمائهم للحزب الشيوعي العتيد.

المغني سميح شقير

لما كان الحزب بحاجة إلى فرقة للأغنية السياسية، فقد عثر على رفيقنا المناضل التقدّمي سميح شقير (على غرار فيكتور جارا)، إلا أنه لا يتمتع بصوت وألحان وكلمات جميلة، ومع ذلك وبسبب التعميمات الحزبية يتدفق جمهور الحزب إلى صراخه في الأمسيات الغنائية التي يقيمها غالباً في المركز الثقافي السوفياتي بدمشق، ويتعرَّق الرفاق من كل التنظيمات اليسارية (مشكورين) من فرط الازدحام، ثم يحملونه على الأكتاف وهو يلوّح لهم تارة بيدَيه، وتارة بعوده (الرنان)، وأرسله الحزب في ما بعد لدراسة الموسيقى في الاتحاد السوفياتي سابقاً.

المخرجة هند ميداني

وفي الإخراج التلفزيوني جاءت الرفيقة هند ميداني مدعومة بأوامر من الحزب، ورعاية من زوجها العراب سعيد مراد، ودورة مبسَّطة في بلاد الرفاق السوفيات سابقاً لتصنع أعمالها «الأوسكارية» بدعاية صاخبة قام بها الرفاق في الصحف منوّهين بأعمالها.

جمهور بائس ودعاية مضلِّلة

طبعاً سارت مع القافلة – وقد تعرَّضنا لبعض أسمائها – حملةٌ إعلاميةٌ هائلة تكاد تشبه حرب الخليج بقسوتها وضراوتها، وكان – ولا يزال – التعريض بأحدها يُعتبر تعريضاً بالماركسية، وبالتالي الاتحاد السوفياتي سابقاً والمنظومة الاشتراكية ولينين وماركس وأنجلس وستالين (هنا مربط الفرس)... تذكَّروا ستالين دائماً (!!).

لكن ما يثير الأسى حقاً هو ذلك الجمهور الطويل العريض المغرَّر به، الذي يُلبِّي الدعوات الحزبية والأوامر الصارمة، فيترك بيوته للمشاركة في هذه التراجيكوميديا، مدفوعاً بانعدام الوعي الفني الحقيقي، والسيطرة التي يقوم بها الحزب على إرادته، وتعطيل دماغه، فقد ربّاه على التعامل مع الأدب وفق منظور الحزب فأحب غابرييل غارسيا ماركيز لأنه قال ذات مرّة: «أنا أعتقد بأن العالم سيصبح اشتراكياً» دون النظر إلى أدبه، وهنري ميلر لأنه يُعرِّي المجتمع الأميركي، ونزيه أبو عفش – بعد أن غيَّر الحزب رأيه فيه، وغيَّر هو رأيه في الحزب – لأنه نشر قصائد عدّة في «دراسات اشتراكية» التي يُصدرها الحزب، ويعتبرها كتابه الأبيض، مَن يرد اسمه فيه يكن من الناجين، وهي بالمناسبة مجلة تهتم بكل قضايا العالم الثالث، والحركات التحرُّرية، ويمكن اعتبارها مرجعاً مفيداً لأوضاع أميركا اللاتينية وإفريقيا والاتحاد السوفياتي سابقاً، حتى لتظنّها تصدر في هافانا، وتغفل القضايا العربية لأنها ليست على المستوى التقدّمي اللائق. ورغم اهتمامها المفتعل بالثقافة، إلا أنها مجلة سوداء مغلقة، ثقافتها هي ما يخدم الحزب، ويعتبر أصحابها النشر فيها شرفاً للكاتب، وهو شرف رفضه ممدوح عدوان إذ قال لبعض محرّريها الذين طالبوه بقصيدة: «أريد ثمناً لقصيدتي، فأنا كففت عن التبرُّع بشعري منذ زمن طويل».

وبعد!! وأي شيوعية بعد هذا (!!).

ثمة فارق بين ما تعنيه الشيوعية كفكرة، وبين ما يعنيه الحزب الشيوعي السوري(*) في سلوكه الثقافي القائم على عشائرية وانغلاق يكادان يقتربان من الأسلوب الفاشي في تعامله مع الفكر، ويُذكِّران بمحاكم التفتيش، والنتيجة أننا نرى الخسارة التي تحصدها الثقافة السورية من تلك الأساليب

البهيمية في تعامل السياسيين معها، مهما كانت الدوافع طيّبة النوايا.

من سيجرؤ على الكلام أكثر؟

الأمر أخطر بكثير من الثرثرات السابقة، وهناك خفايا لا نزال نخشى التعامل معها بصراحة.

التراث الثقافي المعاصر هنا في خطر بل في أكثر من خطر، أكثره ظلماً ما يفعله الحزب الشيوعي السوري، اسألوا الكثيرين وسيقولون أشياء لا تُصدَّق، ولعلهم يخافون فيفضِّلوا الصمت مثلي.

نصيحة أخيرة لمن يود أن يكون منهم ويحظى برضاهم: ابدأ الكتابة (في أي من الأنواع الأدبية) بعمل أمثولته «الفلاح يحب الجرَّار»!!

هوامش:

1- حنا مينة ممثل للواقعية الاشتراكية، رعى العديد من المواهب الناشئة فرشَّح مثلاً السيد عاطف البطرس للسفر إلى موسكو وتحصيل الدكتوراه بعد أن كتب مقالات عدّة عنه، وساهم في طباعة عدد من أعمال الشيوعيين في وزارة الثقافة بسبب عمله كمستشار، رغم أنها رُفضت عندما قدّمت دون وساطة وعلى سبيل المثال مجموعة شعرية لصقر عليشي تحمل عنوان «قصائد مشرفة على السهل».

2- سعيد حورانية كاتب كفَّ عن الكتابة منذ ربع قرن، إلا أنه لا يزال فاعلاً في الثقافة السورية باعتباره المدير العربي لـ«المركز الثقافي السوفياتي» في دمشق، ومنسِّق النشاطات الثقافية فيه، وهذا المركز يُعتبر متنفساً للحزب ومحفلاً من محافله.

3- سعيد مراد ناقد سينمائي توفي منذ فترة، ولا تزال روحه تطارد المثقفين باعتباره الميت – الحي وسيجري التعريف به لاحقاً.

4- ممدوح عدوان برجوازي صغير في تقويم الحزب، لا بأس من الاستفادة منه والتعامل معه، وهو بعد ذلك شاعر ومسرحي وصحافي ومترجم.

5- راجع قصيدة «زواج الخيول الشيوعي» في ديوان المثنى الشيخ عطية (نعم

هناك المزيد).

6- من قصيدة نزيه أبو عفش «كم من البلاد أيتها الحرّية».

7- ذات مرّة تجرأ الشاعر جودت حسن على روايات حنا مينة، على الرغم من كونه شيوعياً، إلا أن الحزب عمَّم طمس هذا الشاعر رغم ما بذله من اعتذارات، وصلت إلى حد كتابة مقالة يهاجم فيها غابرييل غارسيا ماركيز ويمتدح روايات حنا مينة، إلا أن الأمر لم يتغيَّر رغم كل ما فعله جودت حسن. وهذا مثال واحد!!

8- كان سوداوياً وغدا متفائلاً بعد حين.

9- بندر عبد الحميد برجوازي صغير، لا يمنع الحزب من التعامل معه والاستفادة من الخدمات التي يقدّمها في بيته للقضية الشيوعية كالفودكا الروسية على سبيل المثال!!

10- روى شاهد عيان أن أيمن أبو شعر ضرب رأسه بعمود كهرباء في أحد شوارع دمشق حتى سال منه الدم، وذهب إلى أمسية له مدمًّى قائلاً للجمهور إن الكلاب أصبحت تعضّ أيضاً!! ويُذكر أن أبو شعر الشيوعي نفسه قد أصبح مراسل التلفزيون السعودي في موسكو عقب البيروسترويكا، كما ذكر لنا الشاعر إبراهيم الجرادي.

11- لمن يودّ معرفة ذلك فليراجع ملف مجلة «الناقد» عن الأدب السوري تحت عنوان «خريف بلا شتاء» وفيه تفاصيل.

12- السيدة وصال فرحة بكداش زوجة الرفيق خالد بكداش الأمين العام للحزب، وعضوة في اللجنة المركزية، وعضوة في مجلس الشعب.

13- خليستاكوف: بطل أحد أعمال الكاتب الروسي غوغول.

14- «جواز السفر السوفياتي» عنوان قصيدة لشاعر الثورة الاشتراكية فلاديمير مايكوفسكي.

(*) المقصود بالحزب الشيوعي السوري هو مختلف الجماعات اليسارية التي تعمل بطريقة القطيع.

مجلة «الناقد» اللبنانية، العدد 68، شباط 1994

مقال في مجلة «الناقد» توقيته يثير التساؤلات:
حنجلة مفضوحة تسبق الرقص الرخيص
نشاط متزايد لسفارة أجنبية بدمشق في الأوساط الثقافية

«يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبيّنوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين»

قرآن كريم

نشرت مجلة «الناقد» التي كانت تصدر في لندن ثم تحوَّلت إلى بيروت مقالاً لصحافي سوري وصفته بأنه شاعر وكاتب من سورية، وجاء المقال تحت عنوان رئيسي: «أهل الجنة وأهل النار»، ثم عنوان فرعي هو: «الفتوح الشيوعية في الثقافة السورية».

وقد تضمَّن المقال تهجُّمات بعيدة عن أي نقد أدبي، تناولت مجموعة من رموز الثقافة السورية عُرفت على الدوام بمواقفها الوطنية التقدّمية، ومعاداتها للنهوجات المنحرفة في السياسة والثقافة. بدءاً من الصراع مع المستعمر الفرنسي، ومروراً بمقاومة الأحلاف المشبوهة، كحلف بغداد، ومشروع الهلال الخصيب، ومعاهدة كامب ديفيد التي تمخَّضت عن زيارة أنور السادات للقدس، وطبعاً دون انتهاء بمعركة بيروت، ومحاولات تمرير الحلول الجزئية المشبوهة، والتمهيد لمرحلة تطبيع اقتصادي وسياسي مع العدو التاريخي المتمثل في الصهيونية، وحليفتها الكبرى الولايات المتحدة الأميركية، والمعسكر الرأسمالي، هذا التطبيع الذي يجب أن يمر – كيما يمر – عبر أقنية الثقافة... وبالتالي، ككل تسلُّل، لا بد له من إزالة العقبات،

وتنظيف الأرض من الألغام كي يكون العبور أسهل وأسلس... وبمعنى آخر يجب وأد الضمير الوطني في العقول أولا كيما تمرّ ترسانات السياسة والاقتصاد دون ضجيج يعكر عليها فرحة «النصر»...

ولسنا معنيين هنا بالرد على كاتب المقال، ولا سرد تاريخه (الناصع جداً)، ولا الدفاع عن الذين تناولهم المقال بالتجريح والتزوير وتزييف الحقائق واختلاق الوقائع، فلكل منهم رصيده من الإنتاج الأدبي، ومن السمعة النظيفة، ومن احترام الجمهور ما يكفيه لأن يترفَّع عن الرد... إنما لا بد أحياناً من الردّ، فمن نافل الكلام القول إن عدداً من الأسماء التي حاول كاتب المقال التطاول على شموخها الأدبي، له مكانته المحلية والعربية والعالمية المعترف بها... ويكفي أن نذكر اثنين منهم وحسب على سبيل المثال هما: الروائي حنا مينة، والمسرحي سعد الله ونوس...

وكما قلنا فإن الرد على كاتب المقال فقرة فقرة، والدفاع عمن تناولهم المقال اسماً اسماً، سهل ومغرٍ... بل هو مناسبة جديدة لتكريم هؤلاء بما أعطوه عبر تجربتهم الأدبية والحياتية المشرّقة... لكن ما يخشى المرء أن يظن القارئ – ونقصد قارئنا – بأن مديح مقال الناقد قد وضع يداً على عورات من تناولهم، كانت مستورة، فجاء هو بقلمه «الثاقب» وكشفها... ويعرف كل من تتبَّع الأدب السوري ومسيرته أن الأدباء السوريين، حيثما كانت مواقفهم، لا يعيشون خلف أستار كهنوتية، ولا يسكنون في أبراج عاجية... إذ جلّهم، إن لم يكن كلهم، يكدحون بأقلامهم، لا من أجل لقمة العيش وحسب... بل من أجل وطنهم والغالبية العظمى من شعبهم التي ترزح تحت وطأة العيش الذي يرزحون هم أنفسهم تحته...

وعلى هذا، بعد هذه المقدّمة الطويلة يتساءل المرء بسخرية أو مرارة، هل

جاء مقال الصحافي عفو الخاطر؟... أم كان سلوكاً ينسجم وسلوكياته المعروفة؟... أم محاولة للتعمشق الطفيلي على أشجار مثمرة؟... وكل هذا مبرَّر ومقبول له، في مضمار أن النملة ليس لديها ما تدافع عن نفسها به تجاه الفيل سوى أن تحاول عقصه...

لكن السؤال الأخطر، والذي سيتفرَّع إلى سؤالين يحتاجان إلى الإجابة: هل دُفع إلى كتابة مقاله بإيحاءات من خارج ذاته، توافقت مع ميوله المازوشية؟... أم دُفع ودُفع له بسابق إصرار وتصميم وتخطيط لكتابة ما كتبه؟...

وهل حقاً نشرت مجلة «الناقد» اللندنية سابقا والبيروتية لاحقاً، واللندنية (مرة أخرى) مستقراً ومركزاً، المثال المذكور لدوافع صحافية فقط، وانسجاماً مع خط دأبت على التأكيد عليه وهو خط الليبرالية... أقصى الليبرالية؟!

أم أن الأمر لا يعدو مثالاً لديها، خبأته مثلما يُخبَّأ القرش الأبيض لليوم الأسود، فأظهرته فجأة لا لأيامها السوداء، إنما للمخطط الأسود الذي يُرسم لهذه المنطقة؟...

ولأننا نفترض حسن النيّة عند الصحافي المسكين، لا يمكن قبول توقيت نشر المقال بحسن النية ذاتها التي كانت عند كاتبه...

وقبل أن نلج في التوقيت، لا بد من التوقُّف قليلاً عند مجلة «الناقد»، وهي مجلة رفعت شعاراً لها على غلافها يقول: «من أجل حرّية إبداع الكاتب، وحرية الكتاب»!... إذن هي مجلة تسعى إلى حرّية الإبداع... إلى الليبرالية المطلقة في الكتابة... أي قل ما تشاء ونحن ننشر لك ما نشاء... مع دعوة سافرة لحرية الكتاب أي حرّية التنقل والتسويق في مفهوم المجلة التي تتبع لها. وكي تتبع لدار نشر كبرى مليئة (مالياً) يملكها صحافي سوري

هو رياض الريس، ابن الصحافي المعروف جيداً، والذي نحترم ذكراه مهما كانت مواقفنا منه.

ولأن الشك، على المبدأ الديكارتي، سلّم يوصل إلى اليقين، نُذكِّر هنا بكثير من الخجل الذي يقتضيه التواضع العلمي، بمبدأ يعرفه القاصي والداني من مثقفينا، إذ يبحثون عن تقييم لأي مطبوعة دورية تصدر في الوطن العربي: «قل لي ما هي إعلاناتك أقلْ لك من أنت». بمعنى آخر فإن أكثر الصحف حرّية في العالم الرأسمالي وأكثر الدوريات ليبرالية تخضع لسلطة المعلن. وبدون إمدادات المعلن لا حياة لأية منشورة، صحافية كانت أم مجلة. وعلى هذا رأينا كيف تنهار فجأة صحف كبرى رغم ضخامة مبيعاتها وتُعلن إفلاسها، لأن الكلمة الحرّة في العالم الرأسمالي خاسرة، دون دعم مالي... وهي خاسرة أيضاً حين تنطق بالعربية... فكيف يكون الأمر تجاه مجلة لا تنشر إعلانات على صفحاتها، ومن يغطي خسائر الطباعة والتحرير إذن؟ خاصة وأن المجلة تُمنع من الدخول إلى عدد كبير من البلدان العربية، لا بسبب موقفها من هذه البلدان، بقدر ما يكمن السبب في ليبراليتها التي تنحو نحو التعاون مع النصوص المقدّسة بمنحى نزع القداسة عنها.

ونعود إلى توقيت المقال وظواهر المرحلة الراهنة... إذ لاحظ المثقفون السوريون تزايد النشاط في أوساط المثقفين الذي تقوم به إحدى السفارات الأجنبية بدمشق... وذلك دون ضجيج إعلامي وهي تُوزِّع دعواتها لهذه النشاطات ببطاقات تُسلَّم باليد، ولأشخاص مختارين بعناية... وفي مثل هذه النشاطات لا يتورَّع السفير عن حديث «السلام القادم» والدعوة إلى إسقاط «عُقد» التعامل مع العدو التاريخي للعرب، والمساس بثوابت

السياسة السورية في هذا المجال.

والدور الذي تقوم به السفارة ونشاطاتها، لا يمكن إلا أن يُذكِّر بالدور الذي لعبته سفارات شقيقة لهذه السفارة في الاتحاد السوفياتي وبلدان الدول الاشتراكية الأخرى في المرحلة التي بدأت مع «بيروسترويكا» غورباتشيف، وانتهت بتفكيك الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية.

فهل مثل هذه المؤشرات تسمح لنا بالتعامل مع المقال والمجلة بحسن النيّة ومن منطلق أدبي بحت؟ ذلك صعب... وصعب أيضاً الوقوف بدون تشكيك بل واتهام في مسألة العودة إلى مقولات مهترئة، أفلست منذ بداية الخمسينات في سورية، وخارج سورية مثل مقولة «الرفيق للرفيقة والمولود للحزب» التي انهارت تلقائياً ودون دفاعات من الحزب ضدّها، نتيجة ما لمسه الناس من سلوكيات أخلاقية وخلقية صارمة كان وما زال يتحلَّى بها كل شيوعي تجاه أسرته ومجتمعه وتجاه التقاليد المحيطة به، وحتى تجاه الدين والمتديّنين، بما حوَّل هذه المقولة، أو الشعار كما يُسمِّيه كاتب المقال، إلى حديث خرافة يثير سخرية رجل الشارع العادي، مثلما يثير سخرية مفتي الجمهورية.

وبعد، واضح إننا هنا لسنا بصدد الرد على كاتب المقال، أو على المجلة التي تبنَّته، فالمقال بحد ذاته لاقى ما يستحقه من استهجان في الوسط الثقافي السوري... إنما همّنا هنا كان توضيح مسألة هامة تتعلَّق بخلفية هذا المقال ككل، وبما يُحاك الآن من مؤامرات لتمرير مخططات الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل في المنطقة، بما يتطلَّب هذا التمرير من بدء حملة مشبوهة تتناول رموزاً وطنية وثقافية سورية وغير سورية، في محاولة لزعزعة الثقة بها، وإذا كان أول الرقص حنجلة كما يقال، فما بدء فعل

هذه الحنجلة الآن إلا تمهيد للرقص الرخيص والعهر الذي يحاولون الوصول به إلى ساحاتنا النظيفة... وما نظن إلا أنهم سيصبحون على ما حاولوه نادمين.

جريدة «نضال الشعب» التي يُصدرها الحزب الشيوعي السوري التقليدي بزعامة خالد بكداش، العدد 540، 24/ 2/ 1994

الناقد: ثقافة الفضيحة، فضيحة الثقافة

حسن م. يوسف

عندما صدر العدد الأول من مجلة «الناقد» قبل حوالى ست سنوات، اعتبرتُ ذلك حدثاً بالغ الأهمية في حياتنا الثقافية، فقد بدا لي ذلك العدد كصرخة للصحو في زمن استطاع فيه النظام السياسي العربي أن يعي خطورة الدور الذي يمكن للثقافة أن تلعبه في إيقاظ الناس، مما جعله يزيد اهتمامه بذبابة النوم «التسي تسي» ويُنشئ المزارع لاستكثارها، ويُجري التجارب لتحسين أنواعها، وزيادة فعاليتها، فاستطاع بعد بحوث معقَّدة في مجال الهندسة الوراثية أن يُطوِّر نوعاً من الكتبة المحترفين لهم أجساد بشرية وعقول تسي تساوية، مهمتهم إدخال الحياة الثقافية العربية في حالة غيبوبة دائمة، أو تنعيسها... على اقل تقدير!

هامشيون أم مهمّشون...؟

وبما أنني أعتقد أن الثقافة هي روح الأمة وذاكرتها ووجدانها وقلبها الحي، وأن نوم الثقافة يهدّد الأمة بالموت والاندثار، فقد تحمّست لتلك الصرخة أيما حماسة، ورغم أني لا أكتب عادة عن الكتب والمجلات، فقد سننت قلمي وكتبتُ تحية ترحيبية بـ«الناقد» على صفحات جريدة «تشرين» بعنوان «قراءة في العدد الأول من الناقد، كتابة مختلفة تطمح لاسترداد حقها في الحلم والتغيير». إلا أنني بعد بضعة أعداد أحسست أنه ثمة شيء غامض وغير مريح بالنسبة لي داخل تلك المجلة، وقد تولَّد لدي ذلك الإحساس عندما قرأت مقالاً لصاحب المجلة ورئيس تحريرها رياض

نجيب الريس في العدد 4 العام 1988 يقول فيه: «كان تساؤلي كلما جلت بنظري في تلك الطليعة العربية: هل أن ربع قرن أو أكثر كان كافياً لتدجين أجيال من الأدباء العرب، فبات من الصعب إدخال الماء والهواء إلى أقلامهم من دون أن ترتجف أناملهم وأن تصطك ركبهم؟ ها هنا في «الناقد» نقول لهم اكتبوا بحرّية فلا يجيبونك إلا بالعادي من الكلام، وكأن أنظارهم قد وقعت خطأ على كلمة ما عادوا يألفون معناها».

لقد بدا لي حينها أن ذلك الكلام يُحمِّل الأدباء والمثقفين العرب مسؤولية وضعهم كاملة، إذ يوحي أنهم رعاديد اختاروا أن يكونوا هامشيين طلباً للسلامة، لا بسبب تهميش السلطات العربية لهم، وهذا الكلام ينطوي على نزعة مُقنَّعة لتسخيف هؤلاء المثقفين والأدباء في نظر القراء! لكنني رغم ذلك أقنعت نفسي بأن هذا الكلام لا يعدو كونه فشة خلق أطلقها الريس بسبب غيرته على أمَّته، ورغبته في أن يرى أدباءها يقودونها نحو التقدُّم والحرّية، كما فعل أدباء الأمم في مراحل مختلفة من التاريخ، ذلك لأن إعجابي بـ«الناقد» كان على اشتداده!

كتَّاب خارجيون أم كتَّاب وطنيون!

لكن هذه القضية عادت وطرحت نفسها عليَّ بحدَّة عندما قرأت مقالاً للريس في العدد 15 من «الناقد» (أيلول 1989) يقول فيه إن دور الكاتب في رأيه ورأي مجلته: «هو دور اللامنتمي إلى جماعة، لا تملك أفكاراً مسبقة في الأدب والحياة، دور الإنسان الشغوف اللجوج المتابع الناقد المتسائل باستمرار عن معنى كل شيء، الطارح أسئلة قد لا تُسأل، في دوره شيء من الغربة والغرابة، وفي موقفه خروج عن السائد، فهو من خوارج الفكر

التقليدي ومن خوارج النصوص المجترَّة»...

لا شك أن رياض نجيب الريس يعرف جيداً من هم الخوارج، وما هو الدور الذي لعبوه في تاريخ المجتمع العربي الإسلامي، صحيح أنه من الممكن أن يكون الريس قد استخدم مفردة «خوارج» بمعناها المجازي لا بمعناها التاريخي، إلا أنني، رغم ذلك أودّ أن أُذكِّر القراء بما يقوله يوليوس فلهوزن عنهم، خاصة أن فلهوزن هذا يُعدُّ في رأي الدارسين أحد أكثر المستشرقين موضوعية وعمقاً وحصافة، مما حدا بالدكتور عبد الرحمن بدوي لأن يعتبره «سيّد مؤرّخي الإسلام بين المستشرقين غير مدافع».

الخوارج برأي فلهوزن هم: نفر من غلاة المتشدّدين في الدين، المتمسكين بالعقيدة في صفاتها الخالصة بمعزل عن كل سياسة، وهم قوم انقلبوا على الإمام علي كرَّم الله وجهه لأنه لم ينقض الميثاق الذي دفعوه هم أنفسهم لعقده مع أهل الشام، وقد أعلنوا أنهم يريدون «العودة إلى الكلمة الأصلية للدين دون تأويل ولا ترخيص، بل بتشدُّد في الفهم لا يقبل المساومة والالتواء، ولهذا كان مذهبهم ضدَّ كل المذاهب الأخرى». وهم على حد قول فلهوزن «يبذلون كل طاقة عسكرية من أجل تحقيق سياسة خلو من كل سياسة، ابتغاء الفوز بالجنة، ويطلبون النجاة لنفوسهم بأن يقاتلوا «الجماعة الكافرة» دون أدنى تحفُّظ قبل غيرهم أو قبل أنفسهم، إنهم خصوم ألداء لجمهور الأمة، لا يسايرون النظام السائد للجماعة». انفصاليون، فالفرد في حقيقة الأمر يقوم بمفرده ولذاته، فمن «يُقيم في دولة غير دولتهم فهو كافر وعليه الخروج»... «ومن يشك (منهم) في أنه على حق فهو كافر»، وهم يعتبرون مخالفيهم «مرتدين» وحكم المرتد عن الإسلام القتل، ومن هنا جاؤوا بمبدأ قاسٍ غريب هو مبدأ «الاستعراض»

أي الاغتيال الديني، إذ يستحلُّون قتل مخالفيهم من المسلمين...
لا أُخفيكم أني فوجئت بكلام رياض نجيب الريس، وصُدمت بدعوته للكاتب العرب كي يكون من «خوارج الفكر التقليدي» حتى ولو كانت تلك الدعوة مجازية، فأمتنا كانت ولا تزال تمرّ بأوقات عصيبة تهدّد وجودها حقاً... بعد أن تفاقمت النزعات الانعزالية بين ظهرانينا، لدرجة بات من الممكن معها تقسيم بعض المواطنين العرب إلى أوطان عدّة متحاربة... وأنا أعتقد أن أمتنا في مخاضها الطويل العسير تحتاج الآن إلى الكاتب الوطني المخلص، المنتمي لشعبه ولناسه، الداعي لتعميق الحوار الحر الديموقراطي بين مختلف فئات المجتمع، من منطلق الدين لله والوطن للجميع، وآخر ما تحتاج الآن أمتنا هو ذلك النوع من الكتَّاب «الخوارجيين» الذين يُكفِّرون من يخالفهم الرأي، ويتعالون على الحوار مع الماضي والحاضر لانشغالهم بالكتابة للمستقبل، كونهم يعتبرون أنفسهم أنصاف آلهة يقوم الواحد منهم بمفرده ولذاته... وأنا اعتقد جازماً أننا لسنا بحاجة لكتَّاب خوارجيين يكونون «خصوماً ألداء لجمهور الأمة»، ذلك لأن امتنا لديها من البلاوي ما يزيد عن حاجتها، وليست بحاجة لاشتقاق خصوم لها منها وفيها...

بحثاً عن جذور الحاضر

قد يتساءل القارئ وله كامل الحق في ذلك، عن سبب رجوعي لهذه الآراء القديمة لصاحب «الناقد» ورئيس تحريرها. إلا أنني أردت من خلال التذكير بهذه الآراء أن أُوضِّح أن توجُّه «الناقد» نحو صحافة الإثارة الفضائحية الذي أعلن عن نفسه بوضوح بدءاً من عدد تموز 1991، لم يكن جديداً تماماً بل له جذوره العميقة في منطلقاتها الفكرية، ومناسبة الكلام هي

مقال نشرته «الناقد» في عدد شباط 1994 بعنوان «أهل الجنة وأهل النار، الفتوح الشيوعية في الثقافة السورية»، وقبل الوقوف عند هذا المقال أود أن أشير إلى حقيقة أنني لست ضدَّ الفضيحة عندما تكون أحد أبعاد الحقيقة، بل إنني أحتقر الكاتب الذي يحرف الحقيقة أو يُخفيها خوفاً من الفضيحة، لكنني في نفس الوقت أحتقر أكثر الكاتبَ الذي يُشوِّه الحقيقة عن سابق قصد وتصميم سعياً للتكسب من خلال الإثارة الفضائحية... يشتم مقال «أهل الجنة وأهل النار» عدداً من الأدباء والمثقفين التقدّميين السوريين وعلى رأسهم الروائي حنا مينة، والمسرحي سعد الله ونوس، والقاص سعيد حورانية وآخرين كثراً، من بينهم كاتب هذه الكلمات فيتهمهم بأنهم «محفل ماسوني» و«محاكم تفتيش»... كما يُلصق بهم أقذع الصفات فيصف هذا بالغراب، وذاك بالذئب العجوز... إلخ.

أصارحكم أنني قد تردَّدت طويلاً قبل الإقدام على الكتابة حول هذا الأمر، إذ أن ما نشرته «الناقد» هو مجرّد تهويشات بذيئة من نوع التقارير الكيدية التي يُدبِّجها عملاء المخابرات ضد أعدائهم الشخصيين بقصد استعداء السلطات عليهم، ومثل هذه التقارير لا قيمة لها من مختلف النواحي لأنها لا تفيد أحداً، حتى الجهات الأمنية نفسها، لأنها مليئة بالافتراء والأكاذيب، لكنني من باب احترام القراء وجدت أنه من الضروري تقديم بعض التوضيحات، التي من شأنها أن تساعد على وضع المسألة في سياقها... ورؤيتها من مختلف جوانبها.

نزعة فضائحية

كاتب هذا المقال «أهل الجنة وأهل النار» هو ابن رجل شيوعي معروف

من مدينة حماة السورية، أوفده الحزب الشيوعي إلى الاتحاد السوفياتي في مطلع الثمانينات للدراسة في إحدى جامعات موسكو، لكنه عاد بعد عام ونصف العام واستقرَّ في دمشق، ثم تبيَّن لاحقاً أنه لم يرجع برغبته بل طُرد من الجامعة التي كان يدرس فيها بسبب انحرافات أخلاقية أربأ بنفسي عن ذكرها... إبان عودته من موسكو نشر الموما إليه ديواناً شعرياً بعنوان «عصيان» قلَّد فيه أسلوب الشاعر نزيه أبو عفش، وقد كان تقليده محكماً لدرجة أن الكاتب المعروف سعيد حورانية انزعج لتراجع شاعرية نزيه بهذا الشكل عندما اطَّلع على الديوان، فقد اعتقد أنه لنزيه وأن المقصود منه هو حض القراء على «عصيان حكم البابا»، وما جعل حورانية واثقاً كل الثقة من ذلك ليس التشابه في الأسلوب والصور وبنية الجملة وحسب، بل قيام البابا قبل حوالى عام من صدور ذلك الديوان بإصدار «حُكم» بتبرئة اليهود من دم السيد المسيح... بعد ذلك قدم الموما إليه نفسه للقراء من خلال فضيحة فجَّرها على صفحات جريدة «تشرين» الدمشقية، فقد قام بتركيب مجموعة قصاصات من مانشيتات الصحف والمجلات، ورتَّبها بشكل مخاتل بحيث تبدو كما لو أنها قصيدة عويصة من الشعر الحديث، ثم كتبها بخطه واستفتى عليها مجموعة كبيرة من الشعراء والنقاد السوريين، ثم فجَّر الفضيحة في وجوه الجميع، وقد باح لي أحد رفاقه السابقين أنه قد نبَّه من يهمُّه أمرهم إلى الفخ فشتموا القصيدة وكاتبها، وظهروا بمظهر الأذكياء في حين انطلت اللعبة على البقية فظهروا بمظهر الحمقى...

الطنجرة تلتقي غطاءها

وعندما أوفدت «الناقد» محرِّرَيها يوسف بزي ويحيى جابر إلى دمشق

لكتابة استطلاع حول الحياة الثقافية فيها عام 1991 التصق كاتب التقرير بهما، وصنَّف لهما الكتَّاب وفق أهوائه، والشيء المؤسف أنهما عملا بتصنيفاته مما أوقعهما في مغالطات مهنية غير لائقة أودت بهما بعيداً عن الأمانة الصحافية، ومع أني كنت أحد الذين أساء إليهم ذلك الملف، إلا أنني لم أكتب عن الموضوع في حينه، لأنني لم أشأ أن يختلط صوتي بأصوات أخرى لها دوافعها الخاصة، لكن ما دمنا قد جئنا على ذكر ذلك الموضوع الآن فلا بأس من المرور عليه بضع كلمات...

لقد التقى بي السيد يحي جابر لمدَّة ساعة وربع الساعة سوَّد خلالها صفحات عديدة، إلا أنه لم ينشر من الكثير الذي قلته سوى مئة وخمس كلمات من بينها حفنة من حروف الجر... إذا تجاوزنا عن قيام محرّري «الناقد» باجتزاء كلام من حاوروهم وبرَّرنا ذلك بالضرورة الفنية أو الرقابية... إلا أن الاجتزاء شيء والتزوير شيء آخر.

لقد حدَّثتُ يحيى جابر عن أن فن القصة قد تطرّق لمعظم المواضيع المهمة في زمننا، مما يجعل التجديد في الموضوع القصصي صعباً جداً الآن، ولهذا أحاول دائماً عندما لا أستطيع التجديد في الموضوع أن أُجدِّد في زاوية الرؤية وشكل المعالجة، لأنني أُفضِّل التعبير عن موضوعي بشكل غير مباشر، كما في أغاني جنود الجيش الأحمر في الحرب العالمية الثانية، تلك الأغاني التي لم يرد فيها ذكر الحرب إلا فيما ندر...

لكن السيد يحيى جابر وضع الفكرة كما يلي: «أتقيَّد بأسلوب الجيش الأحمر في الحرب العالمية الثانية، تلك الأغاني التي لم يرد فيها ذكر الحرب مطلقاً». وغرضه من هذا التزوير هو إظهاري بمظهر الكاتب الموتور ضيّق الأفق، الذي يضع عقله في برّاد الأيديولوجيا وهذا تزوير يأخذ بُعد

التشهير... لقد مضت عليَّ سنوات طويلة وأنا أعمل في مجال الكتابة، إلا أنني أتمنى على السيد يحيى جابر أن يثبت أنني قد استخدمت كلمة «أتقيَّد» ولو مرَّة واحدة في حياتي، فأنا لا أحب القيود، لا في أيدي الآخرين ولا في أقلامهم، فكيف يمكن أن «أتقيَّد» من تلقاء نفسي؟

الطريف في الأمر هو أن الكاتب الموما إليه، قد استعار عنوان مقاله «أهل الجنة وأهل النار» شباط 1994 من مقال زميليه الفضائحيين في «ناقد» تشرين الثاني 1992 هو «بين الجنة والنار» الذي نُشر ضمن ملف «عواصم ثقافية: «القاهرة أم الدنيا أم أرملة العواصم»... وما دمنا قد أتينا على ذكر هذا الملف، فلا بد أن نشير إلى انه جاء امتداداً لملف «دمشق... خريف بلا شتاء»، لكنه اختلف عنه بتزايد النزعة الفضائحية لدى كاتبيه، وإليكم بعض مانشيتات القاهرة 1992: «تائهة بلا جلابية مشرّدة بلا طرحة»، «معركة في الأدب وقلة الأدب»، «ناقد تترجم أعماله المخابرات، وناقد شاذ جنسياً»، «ثقافة المقابر»... لكن الشيء الذي أثارني حقاً هو عبارة جاءت في مقال «بين أحفاد الملوك وأولاد الثورات» هي التالية: «وتحار بين أن تلاحق أنفاس أخناتون، موحّد آلهة الفرعون، أو أن تلتقط صوت عبد الناصر موحّد الأمة العربية ذات ليلة. ذات خرافة...»، إذ كان بودي أن اسأل الكاتب بمن تتصل الخرافة هنا؟

أكاذيب مخجلة

يتسم تقرير «أهل الجنة وأهل النار» بالتناقض الكاريكاتوري، فهو يقول مثلاً بعد أن يتهم الجميع بالمافيايوية والمحاكم التفتيشية والماسونية... إنهم يسمحون لأنفسهم ببعض الديموقراطية التي تفرضها عليهم نوازعهم

الشريرة... وهذه هلوسة عجائبية غرائبية، مفادها أن النوازع الشريرة تفرضها الديموقراطية. ولو صحَّت هذه المقولة لكان يهوذا وإبليس ديموقراطيين، ولكانت المنطقة العربية واحة للديموقراطية.

يتسم ذلك التقرير أيضاً بالكذب الواضح في كثير من المعطيات التي يقدّمها، فالكثيرون ممن عدّهم التقرير لا يرتبطون بأي حزب سياسي. وكاتب التقرير يعرف هذا جيداً، وهو يختبئ في مطلع مقاله خلف الشاعر ممدوح عدوان فيزعم أنه لم يُدعَ «ولو مرَّة في العمر» لإحياء أمسية في «المركز الثقافي السوفياتي»، وهذا منافٍ للحقيقة لأن ممدوح أحيا أمسيات شعرية عدّة في المركز، شأنه في ذلك شأن الغالبية العظمى من الكتَّاب السوريين، فقد استطاع المدير العربي للمركز الكاتب المرموق سعيد حورانية خلال الثمانينات أن يُحوِّل قاعة المحاضرات في المركز إلى منبر مفتوح لكل الكتّاب الموهوبين والواعدين المتواجدين على الأرض السورية، على اختلاف اتجاهاتهم ومشاربهم... كما يعرف المُوما إليه جيداً أن الفنان سميح شقير قد أُوفد إلى موسكو لدراسة الموسيقى هناك من قبل إذاعة القدس... وليس من قبل أية جهة أخرى!

إلا أن أخطر ما يتَّسم به ذلك التقرير هو الخلط المتعمَّد بين الأزمنة والأشخاص، صحيح أن أيمن أبو شعر قد حصل على جماهيرية لا تتناسب مع مواهبه الشعرية المتواضعة، لكن قصته انتهت منذ زمن، وغاب عن الساحة منذ أكثر من عشر سنوات، إلا أن كاتب التقرير يتحدَّث عنه كما لو أنه الأكثر فعالية على الساحة الثقافية السورية الآن، وهو يخلط أسماء الكتَّاب الموهوبين بأسماء الكتاب غير الموهوبين، كي يجد لنفسه مبرِّراً لشتم الفريقين والإساءة إليهما.

إفساد باتجاهين

إن الخلط المتعمَّد بين المبدعين الوطنيين الذين ينتمون لوطنهم ويعبرون بصدق عن آمال وآلام مواطنيهم، وبين صغار الكتبة الذين يقومون بأعمال الدعاية لهذه الجهة أو تلك، هو فعل تخريبي باتجاهين، يشبه خلط زيت الزيتون بالزيت المعدني، الأمر الذي من شأنه أن يُخرِّب الاثنين معاً... بحيث لا يغدو الخليط صالحاً لا للمحركات الانفجارية ولا للاستهلاك البشري، فإذا قام بمثل هذا الفعل طفل سليم النيَّة، نقي الطويَّة، أمكن القول إنها شقاوة وحماقة. لكن عندما يقوم بمثل هذا الخلط التخريبي، رجل بالغ الرشد، عن سابق قصد وتصميم، فلا بد أن يكون هدفه خدمة «تجار الزيوت». لقد تأكدت بعد الاطلاع مجدداً على الأعداد المتوفرة لديَّ من «الناقد» أن التوجه المقلق الذي أشرت إليه في مطلع هذا المقال موجود بشكل كثيف لا يُبرِّر عدم رؤيته إلا الحب، فتحت عنوان «كباريه الأدب وأرتيستات الثقافة» كتب الريس مقالة في العدد 19 الصادر في شباط 1990 تحدَّث فيها عن «عقلية الأرتيستات التي تتحكَّم بعدد من الأدباء»... كما كتب مقالاً بعنوان: «حطام الأيقونات الثقافية: إني اتهم» في العدد 46 من «الناقد» قال فيه: «زماننا الراهن زمان اختلط فيه الحابل بالنابل، وأُلغيت الحدود بين عالم المبدعين الأدعياء وصعبَ التمييز بين الوجوه والأقنعة».

وفي نفس العدد كتب يقول: «إن المشهد الثقافي العربي، هو مشهد معقَّد ومتخلِّف ومزرٍ. متخلِّف بأشخاصه ومزرٍ بأدواته ومعقَّد بأهدافه، وقد تميّز هذا المشهد بانقسام مريع بين المثقفين في علاقاتهم بالسلطة وفي علاقاتهم بالناس كنخبة تدعو إلى التنوير والتغيير...»!

ومن خلال هذه الإشارات أسمح لنفسي بأن استنتج ما يلي: إن تزايد التوجُّه الفضائحي في «الناقد» لم يأتِ وليد صدفة أبداً!

في مطلع السنة الثانية من عمر «الناقد» كتب رياض الريس تحت عنوان «كتابة التقارير أم كتابة الأدب؟» العدد 14 آب 1989 يقول: «إن أجواء المجتمع الأدبي العربي ملأى بالضغينة، وموبوءة بالكراهية والحقد إلى حدود أصبح التنفُّس معها صعباً، والتعاطي سخيفاً... كيف يسمح كاتب لنفسه أن يتعرَّض بمجموعة «أقاويل»... يعرف سلفا أنها أكاذيب لمجرَّد أنه يريد أن يُسجِّل أهدافاً ضد غريم له... بل كيف يسمح أديب لنفسه أن يتحوَّل إلى «كاتب تقارير» ومن ناقد إلى صاحب وشاية؟»...

والآن أرجو ان يضع رياض نجيب الريس نفسه في مواجهة سؤاله القديم وأن يُجيبنا مجدداً أين يقف هو ومجلته: مع كتابة التقارير أم كتابة الأدب؟!

ولقد أساءت «الناقد» إلى سمعة العديد من المثقفين العرب الأصلاء مثل محمد الماغوط وحنا مينة وسعد الله ونوس وجمال الغيطاني وأدونيس وإدوار خراط وسعيد حورانية... إلخ. ووصفت بعضهم بأنهم أرتيستات أدب وفي هذا الكثير من التجريح والقليل من الأدب!!

إن رياض نجيب الريس يعرف جيداً معظم الأدباء الذين تمَّ تجريحهم والتشهير بهم على صفحات مجلته من خلال تقرير «أهل الجنة وأهل النار»، وهو يعلم جيداً أن معظمهم شغِّيلة ثقافة وطنيون، وأنهم إلى جانب أمثالهم من الكتَّاب الوطنيين هم الذين سيتصدُّون للغزو الثقافي الذي نشهد طلائعه الآن، لقد قال رياض الريس في افتتاحية العدد الأول من «الناقد» إن مجلته تحلم بأن: «تجمع على صفحاتها من لم يعد أحد قادراً على جمعهم على صفحات مجلة واحدة، وأن تنشر ما لا يجرؤ أحد

على نشره، وأن تتبنَّى من لم يعد أحد راغباً في تبنِّيه. إن ما تسعى إليه «الناقد» هو أن تصبح الملتقى الأدبي لحوار إيجابي بين الرواد والأحفاد عبر النقاش والمساجلات، والأعمال النقدية في جو من الحرّية الخلاقة».

والآن وبعد ست سنوات من عمر «الناقد» يبدو لي أن هذه المجلة لم تجمع المثقفين العرب بقدر ما فرَّقتهم، وأخشى ما أخشاه أن يكون ما نُشر ويُنشر في «الناقد» جزءاً من خطة مدروسة بعناية هدفها تشويه سمعة الأدباء والمثقفين الوطنيين العرب الذين لم تستطع السلطات تحويلهم إلى أبواق لديها، كما لم يستطع النفط شراءهم بأمواله، فأنا بكل صراحة أنظر بريبة شديدة إلى أية جهة تحاول تعزيز الخلافات الشخصية بين المثقفين العرب، وتشويه سمعتهم وإضعاف مصداقيتهم وشقّ صفوفهم، وأنا أعتقد أن الجهة التي تقوم بهذا الشيء... مهما بلغ طنين اليافطات التي ترفعها، ما هي إلا طابور خامس للغزو الثقافي الذي تدهمنا طلائعه الآن!

جريدة «تشرين» السورية، 10/ 3/ 1994

ردّاح: نعم... كاتب: لا!

حنبلي

دون تشنُّج مسبق، أو لاحق، قرأت المقال الذي نشرته مجلة «الناقد»، في عدد شباط 1994 بعنوان «أهل الجنة وأهل النار... الفتوح الشيوعية في الثقافة السورية»، وقد عرَّفتِ المجلةُ كاتبَ المقال حكم البابا بأنه شاعر وكاتب من سورية، من أعماله: «سيرة العائلة» و«ما تبقى من كلام».

يتلخَّص المقال في أن «من حظ الثقافة السورية أن أغلب منتجيها ينتمون إلى المطرقة والمنجل». وأن «التقويمات الأدبية بقيت محفوظة في خزائن الحزب الشيوعي السوري، تُمنح برضاه، وتحجب لغضبه»! وأن «ما حدث ويحدث هو تخريب منظَّم يقوم به هذا الحزب تحت ستار الرعاية للثقافة والمثقفين...»، ويتضمَّن المقال شتائمَ لعدد من المبدعين الكبار والمتوسطين والصغار، وأحكاماً ظالمة بحقهم، دون الإشارة من قريب أو من بعيد لأعمالهم! ويطرح الكاتب سؤالاً (مخيفاً كما يُسمِّيه): «ما الذي فعله الحزب الشيوعي السوري بالثقافة؟!»، ويوضح أن طرح هكذا سؤال لا يعني انحيازاً لثقافة أحزاب أخرى، فتلك التي نعنيها ولا نُسمِّيها ليست واردة في الحسبان، أنجبت كوادرَ مختلفة باستثناء المثقفين، التي أوكلتها للهامشيين والمتعيّشين وصغار الكسبة» (لاحظوا الركاكة: على من يعود اسم الموصول «التي»؟).

هكذا إذن، الحزب الشيوعي السوري يقوم بتخريب منظَّم للثقافة، والأحزاب الأخرى (في سورية) أوكلت الثقافة للهامشيين والمتعيّشين وصغار الكسبة!!

لقد أثار المقال المذكور ردود الفعل التي يستحقُّها، وبما أنني لم يسبق لي التعرُّف على كاتبه، ولست ممن يتَّهمون صاحب الرأي الآخر المخالف لرأيي بالعمالة لهذه الجهة أو تلك، فإنني سأتناول المسألة بموضوعية قد أُلام عليها، فالرأي السائد يقول بعدم جواز الرد إلا بمثل ما يمتلئ به المقال من شتائم وافتراءات.

المفروض في كل مقال تنشره مجلة تحظى بسمعة معيّنة أن تعتمد أسلوب البحث العلمي، والمفروض في كل مجلة تحظى بهذه السمعة أن لا تنشر ما يسيء إلى سمعتها هذه، والفرق هائل بين المجلات «الفنية» و«مجلات أخبار المجتمع» التي تتعيَّش على نبش الحياة الخاصة للناس واعتماد أسلوب الإثارة عبر الفضائح الحقيقية والمفبركة، وبين مجلة «الناقد» التي أعلن صاحبها ورئيس تحريرها رياض نجيب الريس في افتتاحية عددها الأول أن مجلته «تحلم بأن تجمع على صفحاتها من لم يعد أحد قادر على جمعهم على صفحات مجلة واحدة... وأن تصبح الملتقى الأدبي لحوار إيجابي بين الرواد والأحفاد عبر النقاش والأعمال النقدية في جو الحرّية الخلاقة».

أعود إلى مقال حكم البابا، وأقول إن الفرق كبير بين البحث العلمي أو الدراسة أو أي تسمية أخرى للعمل البحثي الموضوعي والجاد، وبين الردح، فذاك يعتمد على معايير النقد والتقويم، وهذا يبحث عن الإثارة التشهيرية، كما تفعل الرداحات اللواتي كان الناس في مصر يستأجرونهنَّ لشتم شخص ما، تصفيةً لخلاف شخصي.

إن الدافع الحقيقي لمقال حكم البابا يكمن في عبارتَين وردتا في المقال نفسه. فقد أعلن أنه عانى من الشيوعيين الأمرَّين. وفي مكان آخر تحدَّث عن الإعدام المعنوي لمن هو ضدهم... «ولو قُدِّر لهم لصفُّوك جسدياً»!

هنا بيت القصيد! وأنا لا أنطلق من تهم جاهزة لأنني أكرهها منذ ما قبل البيروسترويكا، وأعتقد أن الإمبريالية عندما تُوظِّف لحسابها إنساناً فإنها تبحث عن قبس من موهبة متكوِّنة أو واعدة. والمقال المنشور في «الناقد»، وهو الشيء الوحيد الذي اطلعت عليه من «أعمال حكم البابا»، يؤكد أن الذين عانى منهم الأمرَّين محقون في تقويمهم لأعماله.

إن أول عدَّة للكاتب لغته ومنطقه العادي. وعن لغة حكم البابا حدِّث ولا حرج، الأمثلة كثيرة: «لا هو تعريض... ولا جزءاً»، «للماركسية أعلامها... من سعد الله ونوس... وهناك سعيد حورانية»: من فلان... وهناك فلان، «لا يعني طرح هكذا سؤال انحيازاً...»: إن صيغة هكذا سؤال غير جائزة حتى في لغة أعشار المثقفين، «لا تنافس تقدمي»، «إذن لسنا إنتي ماركسيزم»: يقصد إنتي ماركسيست، فالأولى تعني العداء للشيوعية، والثانية تعني المعادي للشيوعية، وأعتقد إن الفرق بين هذه وتلك فرق كبير، «البئر التقدّمي»: أصلح الله أجدادنا الذين يُصرُّون على أن البئر اسم مؤنث! «لعلهم يخافون فيفضلون الصمت»...

هذا عن اللغة، أما عن المنطق فإن المقال مليء بتناقضات في منطقه الداخلي، في أبسط قواعد المنطق، فعندما يطرح السؤال «المخيف» عما فعله الحزب الشيوعي السوري بالثقافة، يؤكد أنه سؤال مشروع مشروعية البيروسترويكا اللعينة. إذا كانت لعينة فهي ليست مشروعة، وبالتالي فإن السؤال أيضاً ليس مشروعاً وكذلك الأمر بالنسبة للديموقراطية التي تفرضها النوازع الشريرة!!

وهكذا، فإذا كان الكاتب قد لاقى الأمرَّين، وحورب من الشيوعيين (وأنا واثق انطلاقاً من مقاله نفسه، أنه حورب منهم ومن غيرهم) فقد كان

ذلك بسبب مستوى ما يكتبه لغةً ومنطقاً وفكراً، وأعني بالفكر هنا وجود منظومة عقلانية تربط بين أجزاء المقال (لا الفكر بصفاته الأيديولوجية)، وليس بسبب «العداء للماركسية والعمالة للإمبريالية... إلخ».

لقد سبق للكاتب أن حاول افتعال ضجات فضائحية عندما قلَّد أسلوب الشاعر نزيه أبو عفش في ديوان «عصيان»، وعندما ركَّب قصيدة من مانشيتات الصحف والمجلات، وها هو يتصوَّر أن شتم عدد من الكتَّاب الكبار والمرموقين، بسبب انتمائهم فكرياً لواحد من مذاهب العدالة الاجتماعية والإنسانية، سيجعل منه كاتباً.

عندما كسر سبعٌ مزرابَ العين لم يصبح بطلاً، وإنما اشتهر بأنه كاسر مزراب العين، وعندما يرتكب حكم البابا البطولات الأدبية على طريقة سبع فإن ذلك سيشهره على أنه رداح مسفّ، ولكنه لن يجعل منه كاتباً، حتى من الدرجة الخامسة والخمسين!!

جريدة «نضال الشعب» التي يصدرها الحزب الشيوعي السوري المنشق بزعامة يوسف الفيصل، العدد 493، 25/ 3/ 1994

حول اللغط والردود و«أهل الجنة وأهل النار»: النص المزوَّر ماذا يقترف المثقفون حين يتناقشون؟

يوسف بزي

يجمع المشتغلون بالكتابة والثقافة عامة على ممارسة اتفاق، غير معلن، لكنه شديد الوضوح، يضع حدوداً ما بين كلامهم الشفوي وكتاباتهم، والحدود إنما علامة تمييز وتباين وفصل لا لبس فيه، والفصل بين التداول الكلامي الشفوي من جهة وبين الكتابة من جهة أخرى، له تبريرات عديدة، كل منها كافٍ إذا أخذنا بعين الاعتبار أن كل «ثرثرة» أو كلام يصدر مباشرة، دون وقت طويل من التفكير، لهو أخف مسؤولية من الجملة المكتوبة، والأهم هو أقصر عمراً وكذلك محدود الانتشار، ومن هذه الناحية نستطيع، دون تمحيص، أن نؤيّد أو نعارض أو نحكم بعبارات غير دقيقة، سرعان ما تتلاشى أو تضمحل في النسيان ولا تقبل الأرشفة والحفظ والبقاء، فهي على كل حال أصوات تتبدّد في الهواء، ولعلنا بعدم قابلية الكلام المنطوق للاستظهار والتوثيق الدقيق وتواطؤ المستمعين على أخذ الكلام بخفة نسبية لا تقارن بجدّية التصريح المكتوب ومسؤوليته، وعلى هذا الاعتبار فإننا نتساهل مع أنفسنا في مجالس المقهى، بل ثمة إجماع أن «لا جمارك على الكلام»، وغالباً ما تكون الشهادة القائمة على السماع ضعيفة جداً وقد لا يؤخذ بها على الإطلاق، ورغم كل الجهود الجبارة التي بذلها علماء الحديث الشريف عبر مئات السنين فإن مسألة تدوين «الحديث» لا تزال في الكثير من الحالات موضع شك وريبة. أما القصص المتناقلة استظهاراً وحفظاً، من دون تدوين أصلي، فغالباً ما

نكشف فيها التلاعب والإضافات والحذف والتحوير، وقد أصبحت جميعها جزءاً جوهرياً من لعبة القص وبنيان الرواية. والثقافة إنما هي صقل للكلام والأفكار تمهيداً لصوغها مادة مكتوبة، أي أن الثقافة غالباً ما هي صنعة ومهنة التدوين والتعبير الموثق، المشغول بأناة وصبر، استدراكاً منها لمسؤوليتها وديمومتها كمادة تطمح للتأريخ والتداول كما هي، بكل أصليتها، مؤرشفة ولا مجال للتبديل في طبيعتها، فالكتابة إنما هي شهادة مغلقة تؤخذ بكليتها الصلبة وبداهة حقيقتها، وباختفاء المادة المدوّنة ربما لا نستطيع اكتشاف حضارة ما، ورغم أن تواتر الحكايات والقصص قد يعطي إيحاءات وإشارات كثيرة إلى حدث وحادث وتعبير وارث وتاريخ، إلا أن ما هو مدوّن وحده يقدم الدليل أو يعدمه. لا يسعنا إنكار أن ما هو شفوي، له ثقافته وأنساقه، وغالباً ما يكون التدوين له أصله الشفوي، الذي عليه ارتقاء مراتب متعدّدة والمرور بمراحل كثيرة من التحوّل ليصبح لغة مكتوبة له قوام التدوين وبنيان الإنشاء، ولا يلزمنا جهد كبير لنستنتج أن ثمة ثقافتين (شفاهية – كتابية) منفصلتين وإن كانت هناك قنوات غير محصورة تربطهما وتديم اتصالهما وتبادل تأثرهما ببعضهما البعض، فنحن في اللغة العامية إنما نستعمل ثقافة عامة تتسع معانيها وتضيق وتترجح وتنحرف وفق مراتب اجتماعية وبيئوية (الضواحي، القرى، المدن أو الأمّي والمتعلم والجامعي أو الغني والفقير... إلخ)، في حين أن الكتابة وإن كانت تستجيب لهذه التأثيرات إلا أنها تنفعل بطرق أخرى وتعبّر عنها بمظاهر متباينة، فاللغة الفصحى كائن تاريخي ثابت المعاني والدلالات بنسبة عالية، والحديث الشفوي حين يخرج فهو يخرج مباشرة وبالصوت ولا تملك القدرة على استرداده وضبطه وإبطائه مثلما نفعل في الكتابة، التي تتعرَّض

قبل إعلانها لعمليات تشذيب وحذف وتصحيح، وعلى هذا الأساس تختلف المسؤولية هنا وهناك اختلافا بيّناً. ولا غضاضة أن نشير ثانية إلى أن عموم المثقفين عادة يُحمِّلون الآراء الشفوية مسؤولية أقل من الرأي المكتوب، وعلى الأغلب فإن الخلط بين الأمرَين يؤدي إلى جملة مواقف واستنتاجات اعتباطية، أما إذا أصبحت الثقافة المكتوبة رديفاً دونما فواصل للثقافة الشفوية فسنجد صعوبة في تعيين الثقافة وتنسيقها والأخذ بها، فهي عند ذاك تصير بدائية ومشاعة وعمومية... تلك مقدمة ضرورية في رأينا، إذا أردنا تفسير ما حدث عندما كتب حكم البابا على صفحات هذه المجلة[1] وعندما وردت ردود عليه في صحف عدّة وفي البريد المرسل إلى «الناقد» (وبعضها شتائم)، إذ قام حكم البابا بكتابة مقالة لا أساس لها إلا الكلام الشفوي و«النميمة»، وتقوم جملة مطارحاته على آراء اعتباطية شفوية ومقهوية (من مقهى)، وإذ جرت المقالة المكتوبة على مادة كلامية لا سبيل لإثبات صحتها، تكون النتيجة أنه تم الخلط قصداً بين نسقين وثقافتين ولغتين في نيَّة واضحة للوصول إلى محصلة مفادها أن الثقافة والمثقفين إنما يؤخذون من حوادث عارضة وخواطر عابرة، لا من نصوصهم ونتاجهم وكتاباتهم ومقالاتهم، وبمعنى آخر رمى حكم البابا إلى مساواة النص بصاحبه ومطابقة السلوك على الإبداع واستواء الكاتب مع كتابته في منزلة واحدة، وقد يُفضي ذلك إلى اختصار الثقافة على نتوءات ونوافل الحياة الاجتماعية، وهو إذ يتهم حزباً بعينه، فذلك يبدو لنا ذريعة ليجد مرجعية ثقافية لتأطير ما هو غير قابل للتأطير أصلاً، أي النميمة والاختلافات الاجتماعية، فما يراه مستنداً إلى خلفية حزبية وسياسية معينة، هو في حقيقة الأمر قد ينطبق على مطلق حزب وجماعة سياسية

شرقاً وغرباً، عدا عن كون ربط العلَّة والمعلول هنا غير واضح وغير قابل للدقة والبرهان، فلا يسعنا أن نقول إن الآراء الاعتباطية والتعسفية والقمعية إنما هي سمة شيوعية خالصة لا نجدها في جماعات أخرى، وكل قول على هذا المنوال إنما ينتج عن ثقافة تبسيطية لا تقبل الاجتهاد والتمحيص، بل لا تتقبل ما هو من طبيعة البشر ونسيج الإنسان، وينمّ هذا الموقف عن جنوح إلى مثالية وطوباوية تسعى جاهدة لإنكار الظواهر الوضعية، وإرجاعها إلى علَّة مؤقتة تنحصر بجماعة أو بتيار سياسي ما. وعلى الأرجح فإننا نرى في فعلة حكم البابا تشابهاً قوياً مع النمط البوليسي في التفكير، الذي يهجس دوماً بتفسير الظواهر وفق منهجه الذي يرى العالم مؤامرات متتالية لا قرار لها ولا نهاية، في معركة أبدية بين الفضيلة والشر، بين ثقافة نقية وثقافة الواقع، مع ما يتطلب ذلك من جعل المثقف وقفاً على صورة خرافية تستنكر أهواءه وبداهة بشريته، ويسعى البابا في مقالته إلى جعل الحزب مسؤولاً عن كل هفوة وكل سلوك غير سوي لأشخاص على علاقة بالحزب. وإذ لا يستطيع أن يعين برهاناً على قرارات حزبية بالتصرُّف على هذا المنوال أو ذاك السلوك، ولا يستطيع أن يقيم صلة لا تقبل الشك بين تصرُّف ما وأخلاق الحزب ومبادئه، فإننا لا نستطيع الموافقة أصلاً على إرجاع سلوك بعض المثقفين ومشافهاتهم إلى أصل أيديولوجي، بل لا يمكن الركون إلى هذه «النميمة» كحقائق لا تقبل الجدل والتفنيد، فما أورده البابا قد نستشعر صحته بنسبة أو بأخرى وأيضاً نستشعر عملية تضخيم وتكبير تعتلي فوق مزاجية كاتب المقالة ومقصده. وأميل إلى الاعتقاد أن ما ينسبه البابا إلى متهميه هو بدرجة أو بأخرى يثبته على نفسه من خلال مقالته نفسها، إثباتاً كتابياً، في حين

أن إثباته على الآخرين لا يزال موضع شك لكونه قائماً على شبهة كلام ونميمة فحسب، ونخلص إلى القول أن ما اقترفه حكم البابا يوحي لنا بصلة نسب وقربى مع ما نسميه بـ«التقرير» و«التقرير» يستلزم مهارة معينة، و«ثقافة» معينة، و«عقلية» معينة، وهي عقلية تنصُّت على جهوزية عالية لتدبيج الشبهة والاتهام والتكفير والتخوين، عقلية تتناسل، وتتوسَّل من مناخ بوليسي خطابها ونصها وفحواها وأهدافها القمعية التي تُبرِّر عنفها بغايتها «المثالية» وحلمها بـ«النقاوة». إنما الأفدح من ذلك مجموع الردود[2] التي نُشرت في الصحف، فهي في دفاعها عن «المتهمين» لا تفند اتهامات الكاتب، بل هي بدورها تنفي أي صفة بشرية عنهم وترفعهم إلى مصاف القدّيسين، وتبرئ الحزب على طريقة أنه صورة الكمال والنزاهة سياسة وثقافة وموقفاً، وهذا جنوح وإن كان على الضد من فحوى مقالة البابا، فإنما هو مرآته ومن طينته نفسها ومن ثقافته عينها، خاصة وأنها لا تتعامل مع المقالة وترد عليها إلا عبر تفسيرات أخرى تبحث في خفايا توقيت نشرها ومكانها ومراميها السرّية، وكأنما ليس من حوادث عرضية ولا صدف، في عالم تُسيِّره المؤامرات والنوايا الخبيثة، مما يجعل الردود بدورها تشبه المقالة في عقليتها، فتقدم على وضع مجلة «الناقد» في موضع العمالة والتآمر والتشويه والنيل من الأمة وشرفها الثقافي تحقيقا لمآرب خفية! وتتضمَّن الردود بنية «تقرير» بوليسي لا تتورَّع عن جعل المجلة (لا الكاتب) رأس حربة لطعن الثقافة الوطنية والعربية، وإذ تتحاشى الرد على الكاتب وترفع معركتها وتشهرها على المكان الذي نُشرت فيه المقالة، فذلك لاعتبارها أن اكتمال حلقة «المؤامرة» والبرهان عليها إنما يتم عبر الغيبيات البوليسية لا فيما هو حقيقي وملموس، والردود نفسها تسعى لجعل الثقافة

والنقاش والكتابة والمشافهة مفارقة بمواصفاتها لعيوب العالم والبشر، وكل شائبة إنما هي غير خليقة بالاعتراف بها كطبيعة تتساوى مع طبيعة السويّ. وتلك ثقافة «مثالية» لها عنفها وأيديولوجيتها وقمعها وتستوي على خطاب ينكر العالم ويسعى حثيثاً لصورة توتاليتارية لا شك في اكتمالها وأصوليتها. إني أجد أصداء لثقافة وكتابة كانتا إلى أمد قصير تنظران إلى طرق العيش في المدينة وكأنها صفات عهر وانعدام أخلاق فحسب، وتتناولان اجتماعياتها وقواعدها بنميمة القرى، وهي محور كل اتصال وكل خبر في تلك الحياة الريفية، حيث الشفوية عماد الثقافة ونتاجها، إنها ثقافة لا تتقبّل السياسة والاجتماع إلا بعد تحويلهما إلى خفايا تتناسلها المقاهي من اللسان إلى الأذن، ولا تتقبّل النصوص والكتابة إلا بعد أن تجد لها أصولاً في السلوك والحكي، فلا تقيم فارقاً بين الحكواتي والروائي، بين الشاعر والزجَّال، بين النقد والثرثرة، فيختلط الأمر عليها اختلاطاً مبهماً لا يُفضي إلى بيان وأصول تدوين، والثقافة بهذا المعنى تنكر صفاتها هذه، وتحاول عدم الإقرار بها، ولا تتوقف عن تخيُّل ذاتها كمثال أصلي لا تشوبه شوائب المدينة وأمزجة ناسها المتبدّلة، وفي اعتقادي أن في أصل الترفُّع عن الديموقراطية والنفور منها ذاك التخيُّل عن الذات الكاملة والثقافة الناجزة، وإذا ما نظرت تلك الذات إلى سلوكيات عادية، اعتبرتها خيانة ووضاعة وأمراً يستحق القمع، كما يجوز التعامل معه باعتباره خارج الثقافة، وهنا يتبدَّى لنا فصام حاد بين تصوُّر الثقافة المروَّج له والثقافة نفسها.

إن ثقافة مكتوبة لا تقيم حداً وتمييزاً لها عما هو شفوي وظنِّي، لا تستطيع تنصيب كتابتها في مكان أعلى مما هو عارض ومندثر، ولا تستطيع كذلك إقامة تراتبية لقانونية البراهين والحقائق، ولا تستطيع كذلك إقامة تراتبية

لقانونية البراهين والحقائق، ولا تستطيع أن تتجاوز الكلام ليستوي الحوار.
نستنتج من كل هذا، إن بادرة البابا، النادرة الحدوث، وما تلاها من ردود، كان لها إيجابيات عدة، وأهمها على الإطلاق، سمة العلنية والشفافية، فالمسكوت عنه والمستور، قد يكون أحياناً نقيضاً للمعلن عنه، وأي حل للتناقض والفصام لا يكون إلا بتلك العلنية، حيث نضطر معها في سلوك ديموقراطي نوعاً ما إلى عدم القبول بأي تناقض بين كواليس الثقافة ومسرحها، فربما نكتشف يوماً أن هذه الكواليس هي نواة ثقافتنا وقلبها النابض وعقلها الخفي، والخوف كل الخوف أن تفوح رائحة الفضائحية من تلك الكواليس، فتطغى على الرائحة العطرة المبثوثة على المسرح/ الواجهة للثقافة أشخاصاً ونصوصاً، وعلى هذا الأساس، في رأيي، فإن الغرض من نشر المقالة قد تمَّ بل ووجد مبرّرات نشره، الذي استدرج ردوداً، كشفت بدورها ومن غير أن تقصد ذلك، أن العلنية مسألة لن تتنكَّب الثقافة العربية ممارستها في المستقبل القريب، فرغم كل عيوب العلنية، هذه العيوب المتجسِّدة في مقالة البابا تجسيداً متطرفاً، تبقى أقل ضرراً من السلوك البوليسي، الذي في أحسن أحواله لا يُجيز للثقافة، بمعناها الواسع، أن تتموضع في حياتنا وعيشنا. إن فقدان رباطة الجأش لدى صاحب المقالة – الذي أثبت مقدرته على تدبيج «النميمة» – ولدى الذين تولُّوا مهمة الرد وكيل الاتهامات، أفصح عن ميل قوي في الخطاب الثقافي إلى التشبُّه بالخلقية العسكريتارية التي تهجس بـ«المؤامرة» في كل نطق وكل عبارة، فمن إرث الحيطة والحذر والتمترس في وجه العدو والآخر والغريب، أُقيمت السواتر والسدود ونُصبت الأسلحة وخُبِّئت الخناجر وراء الظهور، إنما مع ابتسامات ناشفة على الوجوه، وفي حسبي فإن هذا مدعاة للتأمل

في أحوال ثقافة لا تجيد إعلان صورتها إلا عبر نص مزوَّر، عدائي، يخفي وجوهه الكالحة. ولا يسعني سوى تذكُّر الرعب والذهول والاندهاش التي صاحبت صدور رسائل غسان كنفاني إلى غادة السمان، والذي كسر من صورة القدسية والهالة فوق الإنسانية التي رسمتها الأحزاب وجموع المثقفين والناس للشهيد الأديب كنفاني، كما أتذكر المصير البائس لمي زيادة والأمثلة لا تحصر، لأدلل مرَّة جديدة على ذاك الميل القاتل الذي يعامل الثقافة معاملته للنص الديني المقدَّس، ويرى إلى المثقفين رؤيته إلى الأنبياء والقديسين. وبغض النظر عن افتراءات البابا يبقى المعنى من هذا اللغط الذي أقامته مقالة «أهل الجنة وأهل النار» إنما يعيدنا إلى التساؤل عن جماعات المثقفين التي يفترض أن تكون طليعة ديموقراطية، تتمتع بتقاليد حوار مرعية الإجراء ولا تتساوى عندها الفضيحة والحقيقة. ولا تتساوى المشافهة بالكتابة، ولا تتساوى الخيانة بكلام المقاهي، والأهم من ذلك كله أنه يفترض في الطليعة أن لا تتوسَّل «التقرير» بياناً للثقافة ولا تُطابق الشخص على كتابته، ولا تتبع نقد السلوك منهجاً لقراءة الإبداع.

الهوامش:

1- أهل الجنة وأهل النار، حكم البابا، الناقد، العدد 68، شباط 1994.

2- راجع جريدة «تشرين»، دمشق 10/ 3/ 1994 و9/ 4/ 1994، و«نضال الشعب»، دمشق 24/ 2/ 1994، على سبيل المثال لا الحصر.

مجلة «الناقد» اللبنانية، العدد 72، حزيران 1994

مقتطف من حوار مع هند ميداني

حوار: ديانا جبّور

هند ميداني مخرجة سينمائية – تلفزيونية، قدَّمت حتى الآن «دمشق مسافة للنظر» (فيلم تسجيلي)، «سلاماً أيتها الأم» (برنامج درامي)، «الأسطوانة» (فيلم تلفزيوني)، «أحلام مؤجَّلة» (مسلسل)... على الرغم من أن حصيلة الكمية محدودة، إلا إن صداها كان واسع الطيف.

• نشرت مجلة «الناقد» الأدبية مقالاً عن مثقفي اليسار في سوريا، فجَّر صاحبه أصابع الديناميت في الكثير من وجوه ورموز الحياة الثقافية السورية، فكان أن نالك وزوجك الراحل الناقد سعيد مراد بعض من نارها... إذ اتهمك بأنك لم تدرسي الإخراج وأن الأمر لم يتعدَّ خضوعك لدورة تدريبية في موسكو بحكم إقامة ودراسة زوجك هناك؟

– كنت أتمنى ألا يُشار إلى ذلك المقال، لأنني أترفَّع عن الرد عليه، وقد اعتمد كاتبه البذاءة والشتائم والأكاذيب المتنافية ومبدأ الحوار ولغته. إن الوقوف أمام دور مثقفي اليسار، ولا سيما الحزبيين منهم في الحياة الثقافية، أمر بالغ الأهمية ويستحق حوارات ديموقراطية طويلة لا مبدأ التسفيه والسباب.

الإصبع الذي فجَّره كاتب المقال في وجه سعيد لن ولم يقلب الحقائق التي يعرفها الجميع عنه، ثم دعني أسألك سؤالاً: أين كانت شجاعة الكاتب عندما كان سعيد حياً؟ أما عن نفسي وحول تقييمات الكاتب التي أراد بها وضعي موضع الشبهة فيما يتعلق بانتماءاتي وشهادتي وعملي، مفتعلاً

الشتم والإيذاء ومتقصِّداً الكذب وخلط الأوراق، فإنني أجد نفسي غير معنية بالرد عليه بتاتاً، لأني أربأ بنفسي عن الخوض في المهاترات. لو أن مجلة «الناقد» دعتنا لمائدة حوار مفتوحة لقبلَ جميعنا التحاور في مواضيع تريد طرحها، لكن أن تدعونا لمائدتها الحافلة بالسباب والشتائم، فليس هذا ما يُغرينا بتلبية الدعوة، لأننا لا نريد مجاراة الفضائحية والوضاعة. وبالمناسبة إذا كانت هذه الافتراءات تشغل بال الآخرين فيما يخصُّني، فليتحققوا منها بأنفسهم وسيجدوا كل الأبواب مفتوحة أمامهم لمعرفة الحقائق، ولن يتصدَّى أحد – في ما أتصوَّر – لحجبها سواء في التلفزيون أو النقابة.

• إذن وبعيداً عن المقال المذكور، اسمحي لي أن أسألك عن طبيعة دراستك في موسكو؟

• دعيني أولاً أخبرك عن بعض التفاصيل التي سبقت سفري إلى موسكو. في حوالى عام 1966، حضرتُ تصوير عمل تلفزيوني للمخرج الأستاذ غسان جبري وكان صديقاً لزوجي، فدعاني للعمل معه كمساعدة بعدما رأى حماستي... وهذا ما جرى، إذ بقيت أعمل معه كمساعدة لمدّة أربع سنوات، ومما قدَّمناه خلال هذه المدّة أذكر بشكل خاص «حكايا الليل» تأليف الكاتب الماغوط (تضحك مستدركة) لا تتخيَّلي مما قلت أن الإخراج كان حلم طفولتي... فلولا المصادفة ربما لم أكن لأشتغل يوماً في الإخراج، ربما كنت اتجهت فعلاً لتحقيق أحلام الطفولة بأن أكون كاتبة أو صحافية.

في بداية السبعينات سافرت إلى موسكو وبحوزتي إجازة في الحقوق وأربع

سنوات خبرة في العمل التلفزيوني... مؤهلات كان يُفترض معها أن أدخل في كورس عالٍ في الإخراج السينمائي لمدة سنتَين كما جرى مع المخرج العالمي عثمان سمبين، لكن عام وصولي كان آخر عام لمثل هذه الدورات.

أما بالنسبة لمعهد السينما (الفغيك) فلم يقبلوا أن أبدأ فيه مثل أي طالب عادي لأنهم يقبلون عادة طلاباً يهوون السينما، إنما من دون أن تكون لديهم خبرة عملية وأصغر في العمر مما كنت عليه، ومن دون شهادات جامعية سابقة، ولكنهم بالمقابل عرضوا عليَّ الدخول في الصف الثاني مباشرة فقبلت، وتابعت حتى السنة الأخيرة حيث قدَّمت مشروع تخرج مثلي مثل كل الطلاب، بل إنني حزت عن فيلم التخرُّج الجائزة الثانية في المسابقة التي يقيمها المعهد... وإن كنت في النهاية حزت على شهادة خبرة لا شهادة أكاديمية كسواي من المخرجين لكني لم أدَّعِ يوماً أنها بحوزتي. وقبل عودتي إلى سوريا أجريت دورة تدريبية في استديو «موسفيلم» أحد أهم استوديوهات العالم آنذاك.

مجلة «فن» اللبنانية، العدد 227، 6/ 6/ 1994

قلم متورِّم

باسم عبدو

بعد أن قرأت ما كتبه حكم البابا «أهل الجنة وأهل النار... الفتوح الشيوعية في الثقافة السورية» في مجلة «الناقد»، عدد شباط 1994، تداخلت في ذاكرتي مشاعر حارة وباردة، ووردت إلى ذهني أسئلة كثيرة. لماذا تنشر مجلة كمجلة «الناقد»، وفي هذا الوقت بالذات، مقالة رديئة؟ هل يحقق ذلك تعدُّدية مصطنعة وفائدة للقراء وإغناء للثقافة؟ أم أن المجلة تُذكِّرنا بأنها فتحت صفحاتها في الماضي القريب بالهجوم على كتَّاب في زاوية «الكتاب الرديء» ثم أغفلتها، لتعود الآن من جديد إلى الاتجاه نفسه، ولكن بأسلوب آخر! ما أجمل أن يتناول «الكاتب» أو أي كاتب إنتاج هؤلاء الكتَّاب والأدباء الذين وصل عددهم في هذه المقالة إلى سبعة عشر اسماً، يُشرِّح أدبهم بمشرحة النقد الموضوعي لا بمقصلة، كأنه في مسلخ للمواشي يقطع الرؤوس ويسلخ الجلود، ويدوس على قيم الإنسان وثقافته، مخلاً بالآداب العامة، وأن ينظر بعين الناقد بتناول الشكل والمضمون لمجموعة قصصية أو رواية، أو ديوان شعر وأغنية، وغيرها. هنا يمكن القول إن حكم البابا الذي يعرفه جيرانه ومن يعمل معه فقط، أضاف أشياء جديدة دون أن يقع في هذا السقوط، وأن يُدلي بشهادة مزوَّرة للحقيقة والتاريخ، وأن يكون قاضياً غير عادل يقرأ من القاموس المصطلحات اللقيطة، مجهولة الآباء والأمهات والمشرّدة، أن يكتب بقلم متورِّم وأصابع منتفخة أو مسرطنة لا فرق، وقلب يتأجّج فيه جمر الحقد ومداد ملوّث. إن من يقرأ هذه الصفحات اللمَّاعة يخرج باستنتاج وحيد الجانب، أن

هؤلاء الكتّاب من طينة، وهذا «الكاتب» إذا صحَّت التسمية من طينة أخرى ومن بلاد الواق واق، وبين هؤلاء وهذا خنادق وحقول ألغام ومتفجّرات. هل سعيد حورانية وشوقي بغدادي ونزيه أبو عفش وصقر عليشي ومحمد خالد رمضان وحنا مينة وخطيب بدلة وسميح شقير وبركات لطيف وحسن م. يوسف والمرحوم سعيد مراد والدكتور عبد الرزاق عيد والمخرجة هند ميداني وأيمن أبو شعر وسعد الله ونوس ووليد معماري ومحمد كامل الخطيب، هم من الأدباء والفنانين الذين يُشكِّلون خطراً على الثقافة الوطنية؟ أم أنهم يُعزِّزون هذه الثقافة، بشكل تقف شامخة، ومتفتِّحة تحمل أغصان وبراعم تاريخ بلادنا وتراثها، إلى جانب الثقافات الجيّدة في أرجاء الوطن العربي الكبير، وفي العالم قاطبة؟

من المقدّمة الشمطاء تبيَّن لي أيها الحاكم غير العادل أنك كنت في هذا الاحتفال التكريمي الخاص بالروائي الكبير المعروف حنا مينة، وأن اسمك لم يرد في قائمة الشعراء العشرة الأوائل، ولأنك قناص وليس شاعراً بقيت الغيوم السوداء تتلبَّسك، وتتحيَّن الفرصة المناسبة لـ«تبدع» هذه القصيدة النثرية في مجلة «الناقد»! وسؤالك الذي تقول عنه مخيفاً: ما الذي فعله الحزب الشيوعي السوري بالثقافة؟ الـ«ح. ش. س» من القوى الوطنية والتقدّمية السورية، وضع لبنة ومدماكاً في البيت الثقافي السوري، أسوة ببقية الأحزاب التي منها «حزب البعث العربي الاشتراكي» والأحزاب الناصرية، والقوميون العرب و«القومي السوري» وغيرها من الأحزاب... وإن تعب البنَّاؤون أو بردت هممهم، فهذا لا يعني أن النساء في هذا الوطن الشاسع أصبحن عاقرات. لا يحبلن ولا يلدن أجيالاً شابة تحمل فتوّة الوطن وتجدّده، تتابع مسيرة الثقافة والبناء والإبداع، حتى يظل اسم

سورية مرفوعاً عالياً وشامخاً بين الأمم. فلا أحد يوافقك أيها الحاكم غير العادل بأن تنعت أشخاصاً بنعوت رديئة يرفضها القريب والبعيد، العدو والصديق، داخل الوطن وخارجه، وأن تُدبِّج العناوين بمهارة «حاذق» لعين، تهاجم وتتهم، في وقت الوطن بحاجة إلى رصِّ صفوفه الوطنية وتمتين عرى الوحدة الوطنية التي تتعزّز يوماً فيوماً لمواجهة الأخطار والمشاريع القديمة الجديدة، المطروحة في المنطقة كلها، كمشروع التطبيع الثقافي مع العدو الإسرائيلي، والسوق الشرق الأوسطية وغيرها. ما أسهل الكلام الرخيص المغلَّف والملفوف في أصابع الديناميت! وما أصعب قول الحقيقة! كلمات غريبة، غرائبية، عجيبة وأعجمية لم تدخل يوماً في قاموس سياسي أو ثقافي سوري، عندما تقول: «محفل ماسوني»، تخريب منظَّم، تنظيم فاشي، وأحياناً تعترف مرغماً ولو أنك تسخر: «من حظ الثقافة السورية أن أغلب منتجيها ينتمون إلى المطرقة والمنجل، ولا أحد ينكر أن للماركسية أعلامها في الثقافة السورية». أستشفُّ من حديث الحاكم غير العادل أن له مع كل واحد قصة، مثلاً عندما هاجم الشخصية الوطنية المعروفة خالد بكداش في «مقهى الروضة» وسبَّ وشتم الشيوعية والشيوعيين، وأوقفه الأديب محمد خالد رمضان وأهانه وذهب إلى بيته بعد ساعات من الحادثة وقرع الباب وعندما خرج أكمل «بهدلته»، والشاعر الرقيق صقر عليشي كان معه في موسكو، وكان الشاهد على فصله وطرده لسرقة زملائه، ومن يذهب إلى موسكو في إمكانه أن يحصل على قرار الطرد كوثيقة تُدين من يتطاول على الناس بهذه الوقاحة والجلافة.

إنني كتبت هذه المقالة قبل أن أقرأ ما كتبه حسن م. يوسف في جريدة «تشرين»، لذلك حذفت من مقالتي بعض المسائل المكرّرة، ورأيت في

قول السيد حسن كل الحقيقة والصواب، ولو كان هناك بعض الملاحظات التي يمكن أن تُناقش معه بالذات. إن الكاتب حسن م. يوسف دافع عن سيرة ثقافية ظهر من يريد تهشيمها وتلويثها، وليس فقط للماركسيين، بل لكل الوطنيين والشرفاء في هذا الوطن، ووصف حكم بأقل مما يستحقه من «تكريم». لقد خسر العالم الثالث الاتحاد السوفياتي، ونحن جزء من هذا العالم، ولكننا لم نخسر الوطن، ولم يخسرنا الوطن، بل نحميه ويحمينا، ولم ندفن الثقافة الوطنية، أو نحمل مذراة نلقي فوقها التبن بدلاً من القمح الصافي الجزراوي والحوراني، وهذه الثقافة المعزَّزة بالروح النقدية، تقدّمية الطابع، يفتخر بها وبمن ساهم فيها كلُّ مواطن عربي.

ولا يزال آلاف الناس من مثقفين ومبدعين ومتعلّمين وبسطاء يتوقون شوقاً إلى التقصّي والبحث في تراث شعبنا وتاريخه الناصع، ولا تزال أسماء جديدة من هذا الوطن تُشكِّل أفواجاً تتكئ على القديم وتعطي بسخاء، ولا يزال النقاش كما كان في الماضي يستعر من جديد، والحوار يتمدَّد أو يتصاعد أو يهدأ ليصبّ في النهاية في قناة واحدة تسقي هذه التربة، لتُنبت الخضرة، وتُقدِّم ثمراً يانعاً مسوَّراً بالود والمحبة والاحترام للآراء المغايرة.

لا أريد أن أغرف بمغرفتك من بئر عكرة المياه، وأن أكتب بسوداوية تُحقِّق الإضرار وتُطرش الآذان وتعمي الأبصار، وتسدُّ منافذ الرؤية والبصيرة. إن الآمال، لا بل الأوهام التي رُكِّبت تركيباً مضحكاً في مقالة «الناقد» من أجل أن تُسهِّل على كاتبها طريق الارتقاء إلى سلَّم المجد، والأدلجة المصطنعة والإقحامات المقصودة، والتهجّم اللاذع وغير السوي، لا ترفع من قيمة هذا الكاتب أو الشاعر أو الصحافي. لماذا أيها «الكاتب» تحمل ميزاناً تترجَّح كفتاه، كفة فيها قطران وكفة فيها تبن، وتطل من الكفتين

أفاعٍ تمط أعناقها وتمدّ شوكاتها السامة، وتفتّش عن صيد في ماء عكر؟ لماذا تحمل خنجراً صدئاً تبتر رأسك، بحيث لا تقدر على قطع رؤوس الآخرين؟ ومن أعطاك هذا الحق، وهذه الصلاحية؟! إن دلَّ هذا على شيء فإنما يدلّ على أن شخصية «الكاتب» تحمل تناقضاً مزدوجاً، النظر إلى الذات والغرور المدفون في حطام الأيام والسنين من جهة، والنظرة الكوسموبوليتية المفرطة في طولها وعرضها، وهذه السوداوية المغموسة في الظلامية في مقالة رديئة، تحمل إيجابية واحدة بالنسبة إليَّ، حيث إنني نكشت مكتبتي وأخرجت منها عشرات الكتب الجيّدة والجديدة، من قصة ورواية ونقد وشعر لأدباءِ معروفين في الساحة الوطنية والعربية وكوَّمتها فوق الطاولة في ليلة كانت دمعة يتيمة تقفز بشراسة، تغسل عيناً، لكنها لا تُطفئ الجمر المتأجج حقداً في قلبك أيها الحاكم غير العادل.

مجلة «الناقد» اللبنانية، العدد 73، تموز 1994

تنويه: نشرت مجلة «الناقد» في عددها 73 (تموز 1994) مجموعة من الردود التي وردتها على مقالة «أهل الجنة وأهل النار» بدأتها بالرد السابق والردود التالية له في ملف واحد، معلنةً إقفال باب الردود.

لا رأي لحاقد

جورج الحنا

لن أحاول الرد على السيد حكم البابا بردّ على شخصه أو بنقد لشعره، لأنني بردّي سأثير السيد صادق جلال العظم الذي لا يحبّذ (بل إنه يرفض) أن يُوجِّه الإنسان التهم ضد شيء (كتاب أو غيره) لا يعرفه، وخاصة أنني لا أعرف السيد حكم البابا، ولم أقرأ له إلا بضع قصائد. كما أنني لن أحاول الدفاع عن أشخاص المنقودين فيُثار بذلك السيد رياض العبيد ظاناً أنني أحمد برقاوي جديد، وخاصة أنني لا أعرف هؤلاء «اليتامى» معرفة شخصية. فهدفي هو: فقط أن أزيح غشاوة قد يُولِّدها نقد السيد حكم البابا (والذي لا يمكن تسميته نقداً) وخاصة أن الجماعات اليسارية «التي تعمل بطريقة القطيع» على رأي السيد حكم تمر بأتعس أيامها. ذكرت سابقاً أن ما كتبه حكم البابا لا يستحق اسم «نقد» أو «مقالة رأي» لأنه عبارة عن تجمُّع لأحقاد وتفريغ لشحنات كبيرة (أكثر من العادة) من مازوشيته «التي يُجمع عليها قارئوه وعارفوه ومنهم يحيى جابر ويوسف بزي»[1]. ويُقسَم ما اصطلحت «الناقد» عليه باسم «مقالة» إلى قسمَين: الأول حديث عام عن الشيوعيين في الثقافة السورية وهزء من الشيوعيين السوريين وحديث عن تحرُّرهم بعد البيروسترويكا، «مع أن الأمر لم يتغيّر كثيراً» على ذمَّة السيد حكم حيث صاروا الآن «يضحكون» وصرنا «نراهم في دور السينما». أما القسم الثاني من مقالته فيتضمَّن عرضاً لـ«القطيع الضال» الذي «سيق إلى حظيرة الحزب» حيث قام حكم بالتعاون مع مجلة «الناقد» ببروزة اسم كل كاتب بمستطيل

كبير، ومن ثم يتلو علينا ما تيسَّر من «نقده» المبتكر وعرضه المختصر لسيرة اليتامى، وأصول أسمائهم وفروعها، وأولى نتاجاتهم ومتأثَّراتهم (بفتح الثاء)، وأخيراً يُنهي تحفه بتحذيرنا منهم ومن «فكرهم». ولنتكلم عن القسم الثاني. يبدأ حكم بأيمن أبو شعر (المغيظ الأكبر) ويتفلسف على اسمه: «ظاناً أن شاعر الثورة الاشتراكية ماياكوفسكي يجمع الاسم «مايا» والكنية «كوفسكي»...»، ثم يتحدّث عن طغيانه وعن قصيدته «أنا شيوعي» التي «لم يجد الجمهور في موسكو حرجاً في قلب شفاهه ببرود والتعليق: وإذا كان شيوعياً، تشرَّفنا»، حيث لا بد أن العصفورة قد نقلت ما قاله الجمهور المسكوفي، كما أن أيمن اتهم ذلك الجمهور «بأنه عناصر مدسوسة من قبل الإمبريالية»، وهذا أيضاً نقلته العصفورة إليه. بالنسبة إلى شعر أيمن: يمكن الحكم عليه بأنه جيد، لكن مشكلته هي المباشرة (هو فعلاً شاعر ثورة)، ولنقرأ ما قاله في قصيدة «لأنني شيوعي»:

«... وقالوا: تموت...

هتفت: سأحيا بكل البيوت...

فحزّوا ضلوعي...

هتفتُ: سأحيا بكل البيوت...

فجزّوا ضلوعي...

هتفتُ: الملايين ليس تموتُ.

وفيها سأحيا... لأني أقاتل... سيفي الشعاع

وزاديَ جوعي...

فقالوا: تُدان...

وتلك سمات الشيوعي»[2].

شعر حماسي جميل وموهبة بادية ورؤية واضحة، لكن توظيف غير مناسب لأيام خمود الثورة.

بالنسبة إلى بركات لطيف فأنا لم أقرأ له أو أسمع عنه أبداً، لكن مسألة «حين تجرأ وحاول كتابة قصيدة لا تلتزم بالمحركات والبراغي والثياب الزرقاء المتسخة بالشحم نهره حورانية في إحدى السهرات، حتى يقال إنه رماه بالحذاء» هي غير معقولة أبداً وغير موثقة إنما هي عبارة عن «لت نسوان».

صقر عليشي «الشاب الريفي الذي جاء» والذي «لم يعرف امرأة في حياته»، والذي نُقلت عنه شائعة تقول إن الإمبراطور أدونيس سرق منه قصائد (مع العلم أن من سمات أدونيس شيئاً يقترب من السرقة)، وهو «الشاعر السوري الوحيد الذي طبع أعماله أكثر من مرّة». صقر عليشي هذا شاعر يكتب بصفاء جميل وذهنية متفتّحة وتقدّمية واضحة، وإن كانت كتاباته الأولى (أو ديواناه الأولان) أفضل من الأخيرة. كما أن طبع أعماله أكثر من مرَّة وتوحّده في ذلك هو شرف كبير وهو دليل على شعريته، وإعادة الطبع ليس الحزب وراءها ولا لسدّ حاجة جماهير الحزب، وذلك لأنه ليس في إمكان الحزب أن يقوم بهذه العملية المكلفة ولأن أغلب جماهير الحزب لا تملك ديواناً لصقر، وذلك لأن الحزب في الأصل لم يقم بدعم ذي بال له.

شوقي بغدادي مذ ترك الحزب فقد رؤيته الواضحة، وقد ظن أن الحزب الشيوعي هو الذي عتَّم عليه (مع أن الحزب كحزب لم تتغيَّر معاملته لشوقي، فقط لم يعد يتعامل معه كحزبي)، لكن الذي عتم عليه هو عدم وضوح رؤيته الداخلية لما يحيط به. كما حافظ شوقي على صلاته بالحزبيين أو أصدقاء الحزب الذين لم يتخلّوا عنه، ومنهم نادية خوست

التي قالت في الاحتفال الذي أقيم لشوقي عند بلوغه الستين: «شوقي بغدادي كفر، فُجع، ثم تماسك ثم تقدَّم يرفع علم الوفاء لثلاثة: الفقراء والحرّية والوطن»[3].

ثم يصل السيد إلى محمد كامل الخطيب الذي «لم تستطع جهوده ومؤلفاته مشفوعة بالرعاية الحزبية أن تتقدَّم به إلى المراتب الأمامية، وبقي وجوده ككاتب يأتي من وجوده في الحياة»، محمد كامل الخطيب لا يأتي وجوده ككاتب من وجوده في الحياة فهو مثقف محترم وكاتب جدّي وجهوده في مجال إعادة نشر الكتب القديمة ودراساته حولها، هي جهود حميدة وتستحق التقدير، ومنها ما فعله مع مؤلفات د. عبد الرحمن الشهبندر الذي شاء «السادة» أن يخفوها عنا فلا نعرفه ولا حتى نسمع به. بالنسبة إلى تنسيق الكتب القديمة فلنقرأ ما فعله مع مؤلفات الشهبندر: «قام المعدُّ بالتنقيب عن كتابات الشهبندر في المجلات التالية: «الهلال» و«المقتطف» و«الرسالة» و«الثقافة» (دمشق)، وفي مركز الوثائق التاريخية في دمشق وبعض المصادر الأخرى ثم جمع المقالات وبوَّبها حسب موضوعاتها...»[4]. وبالنسبة إلى دراساته فهي كثيرة وكلها تطرق مطارق مهمة برؤى ماركسية متقدّمة، وهي تلجأ إلى تحليل معمَّق وتبسيط وبحث عن المسبِّبات والنتائج والحلول، وذلك بطريقة ديموقراطية لا تفرض رأيها على أحد، بل تطرح في ذاتها مشروعية النقد ومشروعية الاختلاف.

روح الانتقام واضحة في كتابته عن وليد معماري وحسن م. يوسف وخطيب بدلة إذ يريد الانتقام من هذا الثلاثي الرائع الذي صار يُشكِّل دفعاً للقصة السورية، في حين أن كتاباته على ما يبدو تحتاج إلى الدفع ولا تقبل النقد، وكما في كتاباته عن الآخرين لجأ هنا إلى السخرية وأخذ يشرح

معنى «م» في اسم حسن م. يوسف (على ما يبدو أنه كتبَ شرحه هذا بعد أن شاهد فيلماً مصرياً من العيار الثقيل). والكتّاب الثلاثة لهم قراء من مختلف الانتماءات واللاانتماءات، وهم يتصيَّدون الحوادث الصغيرة ليصنعوا منها قصة تُقرأ دون أن توسِّخ أو تثير الروائح.

لو قال السيد حكم كلامه عن سعيد مراد قبل وفاته، فإن سعيداً لم يكن ليحاول الرد حتى... من المؤكد أن حكم لم يقرأ أبداً ما كتبه سعيد مراد، وإلا فكيف يقول: «لم يكتب في حياته نقداً يتناول فيلماً عربياً شاهده»، مع أنه كان يكتب متابعات أسبوعية كل واحدة لفيلم عربي على صفحات جريدة «البعث» السورية والتي جُمعت الآن وأُدرجت تحت عنوان «أفلام» في كتاب له بعنوان «مقالات في السينما»، إنني لأنصح السيد حكم البابا بقراءة هذا الكتاب ليستنتج فهمه الكبير.

حاولت كثيراً أن أبحث عن كلمتَي عبد الرزاق (الدكتور فيما بعد) «الإعدام» أو «البراءة» واتهامه لأي كاتب من خارج الحزب بالبرجوازية الصغيرة، وعن تعامله مع الأدب بالمنجل الشيوعي الحاد، لهذا فإنني أحيل السيد حكم إلى مقالات د. عبد الرزاق (والتي تُنشر أغلبها في مجلة «الحرّية») ومنها: «رئيف خوري ورواية التيار»، «عبد الفتاح إسماعيل: الرؤية»، «مدن الملح»، «القضية الكردية... رياح الشمال»، وإنني لأتمنى أن يُظهر الجدانوفية التي فيها موثقة لا اتهامات من غير متهم.

عن سميح شقير قال: «لا يتمتع بصوت وألحان وكلمات جميلة»، «يتدفق جمهور الحزب إلى صراخه»، «يتعرَّق»، «عوده الرنان»، وألفاظ كثيرة استخدمها السيد حكم تستحق الشفقة. فعلى الرغم من أن السيد سميح شقير ليس فيكتور جارا لكنه مغنٍّ حافظ على نفسه ولم ينحدر إلى تيارات

الهبوطية المتفشية. على الأقل كلمات جميلة... على الأقل ألحان ناعمة... على الأقل صوت صاف عذب... أم يريد الأستاذ حكم أن يتحوَّل الجميع إلى عمرو دياب، إذا كان يحب أن يكون نجوى فؤاد.

أما عن محمد خالد رمضان وهند ميداني فأنا لم أقرأ أو أشاهد عنهما ولهما شيئاً. لكنني أستنكر مقولات السيد حكم التي لا تعني إلا نفسيّة معقَّدة من مثال «غير قابل للطيران»، أو مقولات غير مبرهَنة (بفتح الهاء) مثل «أعمال أوسكارية»، حيث لنفرض أن أعمال السيّدة هند ليست أوسكارية فما هو الدليل على ذلك؟ أرجو ألا يكون المزاج العكر!

ما قاله السيد حكم عن «دراسات اشتراكية» خاطئ تماماً ويدلّ على جهله بها ويدفع الكثيرين إلى مراهنته على عدم قراءته أيَّ عدد منها. فالاتّهامات التي وجِّهت إليها هي التالية:

1- تهتم بكل قضايا العالم الثالث والحركات التحرّرية.

2- تُعتبر مرجعاً مفيداً لأوضاع أميركا اللاتينية وإفريقيا والاتحاد السوفياتي حتى ليظن المرء أنها تصدر في هافانا.

3- تنفصل عن القضايا العربية.

4- اهتمامها بالثقافة مفتعل.

بالنسبة إلى الاتهام الأول فهو ليس ذماً بقدر ما هو مدح، فالاهتمام بقضايا العالم الثالث الذي نشكِّل نحن العرب جزءاً مهماً منه (مهما كان هذا الاهتمام وفي أي مكان نُشر)، هو سبيل فهم أفضل لمشاكله لتمكينه من الخروج من المتاهة التي يقبع فيها، والعمل على تخليصه من تخلفه وثاليثته، وبالتالي فاهتمام أي مجلة أو مؤسسة بهذا يستحق التقدير والاستحسان. أما بالنسبة إلى الاتهامين الثاني والثالث فالرد عليهما

يُستنتج من عرض لمواد أحد الأعداد وليكن العدد الرقم 141 - 142 (مزدوج) وهي: «مفهوم الحزب في الظروف المعاصرة»، «أضواء جديدة على المؤتمر السابع»، «عالم الغد عالم الشعوب الديموقراطية الحرة»، «درس في ميتافيزيقيا التاريخ»، «جولة في كتاب شفرنادزة»، «مدخل لقراءة: الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة»، «حوار مع جودت سعيد»، «ابن عربي في النفس والاجتماع»، «دور التراث في بعث الأمة العربية»، «عرض وتحليل لكتاب الإسلام وأصول الحكم»، «الفوضى العالمية الجديدة»، «إنه تفاؤل قائم على أسس موضوعية»، ومن ثم القسم الثاني من محور المؤتمر السابع الموحّد بعد عام، وملف العدد «قضية البيئة»، وأدب وفن. عدد المواد التي تبحث في قضايا غير عربية (إذا أمكن الاصطلاح) هي أربع مواد: «درس في ميتافيزيقيا التاريخ»، «جولة في كتاب شفرنادزة»، «الفوضى العالمية الجديدة»، «إنه تفاؤل قائم على أسس موضوعية». أما بالنسبة إلى قضايا البيئة فليس في الإمكان اعتبارها عربية أو غير عربية (أم يعتقد السيد حكم البابا أنه لا يوجد بيئةٍ عند العرب؟). ولنلاحظ أن المواد التي تبحث في قضايا عربية قحّة تشكّل حوالى 40 % من مجمل المواد وهي نسبة عالية مع تحوّل العالم إلى قرية.

وسأرد على الاتهام الرابع من خلال العدد نفسه حيث نشرت في قسم «أدب وفن» قصة غسان جباعي وقصائد لندى الدانا و«استراحة العدد» لخطيب بدلة. يُلاحظ أن المساهمات الأدبية قليلة لكن هذا لا يعني افتعال الاهتمام بالثقافة، فالحزب ينشر صحيفة تهتم بشؤون الأدب، بالإضافة إلى أن اتهامه لا يتعلّق بالأدب بل بالثقافة، وبالتالي فإن ما نُشر تحت اسم «في قضايا التراث» و«آراء ومناقشات» و«قضايا راهنة»، وهو ما يشكّل

50 % من المواد والصفحات، هو ثقافة. وهذا يعني واحداً من اثنين: إما أن السيد حكم يحمل اتهامات جاهزة يريد توزيعها على الآخرين، وإما أنه يمتلك مفهوماً خاطئاً للثقافة وفي الحالتين فالردّ مُتضمّن فيما سبق.

وبعد... أعتقد أنه يحق لي فعلاً أن أقول: وبعد. لأن ما حاولت الرد عليه لا يُشكِّل إلا الجزء الذي بدا نقداً، لأن الباقي هو ترَّهات لا تستحق حتى القراءة. حاولت أن أعرف ماذا يريد السيد حكم مما كتب فلم أصل إلى جواب. فسألت بعض الأصدقاء عنه، عن خطه، عن شعره فقالوا: فارغ، انتهازي، ليس له خط، يكتب للكتابة... السيد حكم يحاول من خلال هذه المقالة أن يهاجم آخر ما بقي من الحزب وهو الثقافة.

وبقي أن نورد النقاط التالية:

1- أغلب المثقفين (حتى لا نُحمل إجمالاً يُزعج البعض) مرُّوا بالحزب الشيوعي (على الأقل مرُّوا بفكره) خلال تاريخهم، وناضلوا في صفوفه، فإن لم يحدث هذا فلا بد إنهم ارتبطوا به أو صادقوه، أو وعوا من خلاله ومن خلال مثله أولى تجاربهم وخطاهم، لكن سياسة القادة المتنفّذين المتعلّقين بعبادة الفرد التي ورثوها عن الجدانوفيين الروس هي التي أبعدت الكثيرين عن الحزب، لكنهم وإن ابتعدوا بقوا متصلين بفكره وبفكر منظِّريه.

2- يحاول الكثيرون الآن نفي الحقيقة السابقة دون جدوى لأنها ظاهرة تماماً وفي إمكان أي إنسان أن يراجع المثقفين، فيعرف أن الغالبية ماركسيون فكرياً (إذا لم يكونوا ملتزمين حزبيين)، وكل محاولة لنفي الحقيقة السابقة سيكون الفشل مآلها لأنه لا شيء يغلب التوثيق وهذه الحقيقة موثقة.

3- الكاتب المحترم هو الكاتب الملتزم بمنهجية واضحة وليس الكاتب الذي يُوزِّع تهمه يمنة ويسرة دون أدنى تمحيص أو يكتب فقط ليكتب.

4- أغلب الذين ذكرهم السيد حكم البابا غير ملتزمين بالحزب لكنهم عبروا من خلاله وهذا ما يؤكد ما قلته سابقاً.

5- من خلال هذا الرد أدعو مجلة «الناقد» أو مجلة «دراسات اشتراكية» أو أية مجلة أخرى... إلى فتح المجال أمام دراسات نقدية تتحدَّث عن الفتوح الشيوعية المحمودة في الثقافة السورية، على أن تلتزم تلك الدراسات الحقيقة ولا تبارحها، كما أدعو إلى فتح ملفات التطبيع الجديد والمطبّعين، وهجوماتهم على الحزب الذي ما زال متمسكاً بمبادئه رغم كل الاهتزازات التي ضربت مبادئه.

6- صدق السيد حكم حين قال: «وقد بلغت الثلاثين/ خائباً كإمبراطور معزول/ مداناً، مخفياً سرّه كنبي/ أعزل، ملتفاً بالعتمة في بريّة موحشة/ يداوي آلامه ويحمي إيمانه/ على حجر يشحذ سكينه/ يحصي خسائره، ويعدّ أعداءه/ على حجر يسند رأسه/ وينام...».

نصيحة أخيرة... لا غضاضة من أن تنام.

الهوامش:

1- الناقد، العدد 39، ص 73.

2- مايا الدمشقي، المجد للصمود، ص 61 - 62.

3- مجلة الحرّية 9/ 10/ 1988، تكريم الشاعر شوقي بغدادي، ص 48.

4- راجع دراسات اشتراكية، العدد 133، عبد الرحمن الشهبندر، محمد كامل الخطيب.

مجلة «الناقد» اللبنانية، العدد 73، تموز 1994

طيطا الشمطاء

حافظ أحمد شنبرتي

ذكَّرتني مقالة حكم البابا بطفولتي البعيدة جداً، يوم كان الناس في قريتي الوادعة والتي تلاصقت بيوتها الترابية لدرجة أننا كنا – نحن الأطفال آنذاك – نتنقل على السطوح قفزاً من سطح إلى سطح، وكان أبناء القرية يعيشون على الرعي والزراعة وتبادل السلع – كنت مثلاً إذا أحببت أن اشتري شيئاً أقايضه ببيضة أو بيضتين حسب أهميته – وكانت القرية معزولة عن المدن والعالم إلا عن بعض القرى القريبة، التي كان السكان ينتقلون إليها على ظهر الحمير أو سيراً على الأقدام. كان سكان قريتنا ينامون وقت القيلولة – مع قيلولة الدواب – ويستيقظون عند العصر، فيجلس الرجال تحت أشجار التين يتسامرون ويشربون الزوفا، وتصعد النساء على السطوح ويبدأن بالحديث والثرثرة والنميمة، وترتفع الأصوات ويتصاعد مضمونها «البذيء» إلى أن يرتفع صوت «طيطا الشمطاء»، وترد عليها تلك – كل واحدة من فوق سطح بيتها – وتكال الاتهامات بالزنى والفجور، وتُعرِّف كل واحدة الأخرى بأنها تعرف من هو والد ابنها فلان الحقيقي، أو من يتربَّص لها ويواعدها وهي تقطع الحطب في «الحرش»، وتردّ تلك وهكذا، والرجال يستمعون بوجوم، وقد يتدخَّل أحدهم فينهر زوجته، وأحياناً يحمل أحدهم عصا غليظة ليستطيع إنزال زوجته عن السطح، وقد يُعلِّق رجل منهم على أحاديث النساء، فيجيبه آخر، وتبدأ الخناقات، ومحظوظ من يكون أبو إبراهيم «المرابي» راضياً عنه ليضع له القهوة في جرح رأسه لإيقاف النزف لأنه كان المالك الوحي للبن

في القرية. هذه المعارك التي أعادتني أربعين سنة إلى الوراء لم تكن أخطر من المعارك الأدبية التي يريد لها الكاتب حكم البابا أن تنشب، وقد ذكر في مقالته أن ما يجري على ساحة الثقافة السورية أخطر من حرب الخليج (سبحان الله) لماذا خبأ هذه المعلومة التي نحن بأمسِّ الحاجة إلى معرفتها؟! يبدو أن الكاتب حكم البابا الذي رضع الشيوعية في سرير طفولته، وملاعب يفاعته، وتفضَّلت عليه في شبابه، ولكنه لم يستطع التلاؤم مع ذلك الفضل، فعاد أو أعيد من البعثة التي أوفدته فيها الشيوعية بعد زمن قصير، يبدو أنه ونتيجة لما سبق لم يرَ في سوريا إلا الكتَّاب الشيوعيين، أو أنه لا يريد أن يرى غيرهم لأنه ذكرهم في العمود الأول من الصفحة الثانية عامداً التجاهل. وأنا انصح الكاتب بقراءة مسرحية بلغارية اسمها «حمَّام روماني» لستراتييف ليدرك شبه نفسه بـ إيفان النزيه، الذي تحوَّل بيته إلى حمَّام روماني أثري، وراح يصارع الذين يحاولون استغلال الحمَّام كل على طريقته الانتهازية. أيها الأخ الكاتب حكم البابا عليك أن تعرف أن الشيوعية لم تقم بفتوحات في الثقافة السورية، فهذه الثقافة في منتهى نضجها وتألقها عند حنا مينة وعلي عقلة عرسان وحيدر حيدر وأدونيس وفايز خضور، وعشرات العظماء والعالميين لم يصلوا فكرياً إلى ما وصل إليه صعاليك العرب في الجاهلية، ولا إلى ما وصل إليه مسلمو العرب كعمر وعليّ وأبي ذر الغفاري، وأعتقد أن هؤلاء العظماء لم يكونوا بعد قد سمعوا بماركس وأنجلز أو لينين، وأعود فأُذكِّرك بأبي ذر وصرخته في وجه معاوية وقرنَ قوله بفعله وموته في الربذة، وبعليّ وعمر ومواقفهما وأقوالهما، والمجال يضيق عن الذكر، وهنا أُشبِّه ردك إبداع حنا مينة وغيره إلى فضل الشيوعية كنداء اليهود بردِّ إبداع اليهودي الألماني أو الروسي إلى تميز

الشخصية اليهودية لا إلى الحضارة التي عاش فيها العالم، أو البلد الذي رعاه وعاش فيه واحتكَّ بثقافته، فمن قال لك إن أغلب منتجي الثقافة السورية ينتمون إلى المطرقة والمنجل؟ وهل الذين ذكرتهم هم أغلب منتجي الثقافة السورية؟! فلست أعتقد أن خمسين شخصاً في سورية يحفظون مضمون قصة أو قصيدة لواحد من: أيمن أبو شعر أو سعيد حورانية أو سعيد مراد أو سائق القطار بركات لطيف أو صقر عليشي أو محمد خالد رمضان أو محمد كامل الخطيب أو عبد الرزاق عيد، ولا أعتقد أن عشرة بيوت في سورية فيها شريط كاسيت لسميح شقير، وللعلم أنا متابع جيّد ولي خمس مجموعات شعرية مطبوعة وأنا لا أُوزِّع مجموعاتي بيعاً بل إهداء لمن أجدهم يستحقُّون أن يعرفوا أعماقي ولاشعوري، أما حنا مينة فلا أعتقد أن إبداعه يُردُّ إلى المطرقة والمنجل بل إلى المعاناة التي عاشها في اللاذقية والتي صقلت مواهبه وذكاءه، وحسن م. يوسف لو عرفت قريته الجبلية (الدالية) وعرفت المعاناة التي عاشها والبيئة التي احتضنته أو قرأت له بخاصة القصة القصيرة التي نشرها في «الناقد» في أعدادها الأولى لما رددتَ بإبداعه إلى المطرقة والمنجل، وقل مثل ذلك عن سعد الله ونوس ووليد معماري، وأعود لأذكِّرك بتراثنا الفكري الذي يُغني من ذكرتهم عن النهل من معين المطرقة والمنجل، ولو خالفوني الرأي، فأنا لست مستعداً للتصديق بأن الدخيل يفعل ما تفعله الأصالة في الإبداع.

ثم لو ربحتَ جائزة سلطان العويس، أما كنت قبلتها؟ لقد سمعتُ أنك قبلتَ ولائمَ ومجَّدت مقيميها أكثر مما مجَّد سعد الله ونوس أو حنا مينة سلطان العويس! إنك تقول في نهاية مقالتك: «إن الأمر أخطر بكثير من الثرثرات السابقة وهناك خفايا لا نزال نخشى التعامل معها بصراحة»،

تعترف إذاً أن ما قلته في مقالتك كان ثرثرات، وأنا أوافقك، وإلا فما مبرّر استخدام الألفاظ التهجُّمية البذيئة التي قد يقاضيك عليها بعض الأدباء كقولك: «الرفيق للرفيقة والمولود للحزب»، «القطيع الضال»، «سلطان العويس صياد لؤلؤ»، «حسن م. يوسف هذه الميم للتفريق بينه وبين الممثل المصري زوج الحاجة شمس البارودي»، «الذئب العجوز سعيد حورانية»... إلخ؟ أعتقد أنك يا أخ حكم مغرم بـ«القفشات»، ولا أدري ولعلني أدري من علَّمك استخدام مفردة «قفشة» وأعتقد أن ذلك يوم قفشت القصيدة النثرية المقتطعة من عناوين مقالات في الصحف، واستجبت لرأي عراب أو أكثر فاستفتيت فيها بضعة أدباء كتبوا لك آراءهم ليزيحوك أو يرتاحوا من جلسة مفروضة عليهم معك، وكنت قد أخذتَ رأي العراب صاحب الفكرة وزميله ونشرت مهاجمتهم للقصيدة وما اعتبرته مصائد لغيرهم. إن ما كتبته أيها الكاتب حكم البابا ليس أكثر من تقرير مشوَّه عن واقع الثقافة السورية، وهو لا يختلف كثيراً عن التقارير التي كنت سبباً في كتابتها عن ثقافة دمشق في «الناقد». وأنا أشكر «الناقد» التي أتاحت لك المجال لإفراغ ما في جعبتك من سهام قد تكون صدئة أو عوجاء لأنها لم تصب الحقيقة ولم تزحزح ذرات الهواء التي اخترقتها، وقد أثبتت «الناقد» منذ ست سنوات حتى الآن أنها منبر متين، صادق، حرّ، لا يُؤثِّر فيه وقوف الخطباء مهما ركل بعضهم وخبط بقدميه فوقه، إنها رئة سليمة مهما كانت آراء الآخرين فيها، وكم كنا بحاجة إلى مجلة من هذا النوع منذ زمن بعيد!

مجلة «الناقد» اللبنانية، العدد 73 تموز 1994

لماذا كنتَ ساكتاً يا عنترة؟

ماجد خوري

عندما أخبرتُ صديقي بما انتويتُ، قال: «لا تفعل سيعتبرونك شيوعياً، وستتعرَّض لمشاكل أنت في غنى عنها»، فانتفختُ أمامه كديك وسخرت من «كلهم». والحق أني ما زلت أشعر بذاك الخوف الذي انتابني لحظتها، فأنا أخشى أن يعتبروني شيوعياً. ثم قرَّرت أن أُجرِّب الشجاعة، ولن أخفي عنكم، فقد كنت طوال عمري جباناً دائم الهرب والهزيمة، والهزيمة «نص المرجلة»، وهكذا فأنا نصف رجل منذ زمن بعيد، وأخشى الآن أن أفقد هذا النصف حتى... بلا طول سيرة، قبل يومين اشتريت مجلة «الناقد» ودفعت ثمنها خمسين ليرة، ليرة تنطح ليرة، وعندما طالعني عنوان «أهل الجنة وأهل النار»، قلت في ذات نفسي «الأصوليون مرّة أخرى» ولكن العنوان الفرعي «الفتوح الشيوعية في الثقافة السورية»، رنَّ في أذني كرنة قديمة سمعتها قبلاً. وبما أني سوري، ومثقف (لا تقرف)، أحضرت الشوكة والسكين وبدأت بفصفصة حروف المقالة حرفاً حرفاً، محاذراً ألا يفوتني سكون أو فتح أو كسر (وما أكثر التكسير)، قائلاً لنفسي: «الحمد لك يا رب، يا من أنعمت على عبيدك بمقالة عن السوريين ومثقفيهم (الفاتحة على أرواحهم الطاهرة)»، ولكن بعد أن انتهيت من القراءة، سحبت الحمد والشكر، لئلا يعتبرني الله منافقاً، فتنزل عليَّ نقمته، فالمقالة لم تكن عن المثقفين أو حتى عن تأثير الشيوعية والشيوعيين على الثقافة السورية. ولكنها والحق يقال، مقالة «مالها أخت، ولا أم»، لماذا؟ المقالة في الحقيقة قطعة أدبية نثرية سيكولوجية شعرية سينمائية فنية، في فن

الشتيمة والتشفّي وتصفية الحسابات والدعاء بالموت على عبيد الله.
المقالة إعجاز شجاع وكشف فظيع عن الأهوال التي ارتكبها أولئك «المثقفون السرّيون» بحق الثقافة السورية... إنه لسبق لم تأتِ به أمة قبلنا، فبوركت أمتنا، وبوركت البطن التي حملتك يا سيدي الكاتب.
فها هو كاتبنا يضحِّي ويخاطر ليكشف لنا، نحن المساكين، عن الحقيقة. واعذروه لأنه لم يجرؤ على الكلام أكثر؟ الأمر أخطر بكثير من الثرثرات السابقة، وهناك خفايا لا نزال نخشى التعامل معها، بصراحة، التراث الثقافي المعاصر هنا في خطر، بل في أكثر من خطر، أكثره ظلماً ما يفعله الحزب الشيوعي السوري، اسألوا الكثيرين وسيقولون أشياء لا تصدق، ولعلهم يخافون فيفضلوا الصمت مثلي... كما أتى في نهاية المقالة.
عجباً والله، عن أي صمت تتحدَّث يا رجل!! أبعدَ كل ما قلت يا حضرة الكاتب تقول بأنك تُفضِّل الصمت!! ولكن عن ماذا تصمت؟ لا شك في أنه هناك مؤامرة شيوعية خبيثة، تُهدِّد باستعمال الذرَّة الثقافية أو الإيدز وأنت من الذين يعرفون ولكنهم يخشون على حياتهم من خطر الاغتيال... أليس كذلك؟ وإلا يا رجل عن ماذا تصمت بالله عليك؟! هل تعتقد بأن الكثير مما أتيت على ذكره لا نعرفه نحن في سورية وحتى خارجها؟ ولكن الباقي، من ذاك الكثير، ليس إلا من تأثير تلك العقلية التآمرية التي اشتهر بها المثقفون السوريون لفترة طويلة، ويبدو أنك لست باستثناء. ما الجديد الذي أتيت به!! وما الكشف الذي حققته! أتبحث عن الشهرة على حساب المغفور له «الحزب الشيوعي السوري»؟! أنت تعلم تماماً كما يعلم الجميع أنه لم يعد سوى اسم، مقارنة مع حجم كيانه في السبعينات مثلاً، وليس هو وحده إلا أني لا أريد أن أتوه عن الموضوع.

إذاً أنت تهاجم هذا الحزب (وإن عبر مثقفيه) وأنت تدرك أنه ليس ذاك الذي كان سابقاً، وأنه لن يكون في مقدوره بعد الآن أن يدمغك «من أهل النار» على حد تعبيرك.

أولاً: لا بد أن تستفز هذه المقالة بعضهم فيعمد إلى الرد (وحبذا لو كان الرد قاسياً) عندها سيظهر الكاتب (البابا) شهيد لحقيقة، يدفع ثمن صراحته ودفاعه عن الحق، يا لها من دعاية في هذا الزمن! إذ أنه لا أحد يشتري أعمال مشاهير الكتَّاب، إذاً على الكتاب من الدرجة الثانية أن يفعلوا شيئاً.

ثانياً: ألا تُعتبر مثل هذه المقالة شهادة ميلاد وحسن سيرة وسلوك! ويستحق الكاتب عليها ما يستحق، فها قد مضت أيام الشيوعيين إلى غير رجعة ووراء الأفق ما وراءه، فلنستغلّ الفرص.

ثالثاً: إن بقاء الأديب طويلاً في الظل ليس مما يُحمد، فعلينا أن نزيل الصدأ أو نمسح الغبار عن الأسلحة الهجومية.

عذراً وهذه أَوْجَهها لمن يقرأ ما أكتب، تمييزاً أو تحديداً، ففي سورية الثقافية كان التسلط والهيمنة، وكان الحزب الشيوعي، أقول كان وهو الآن في ذمَّة الرفيق الأعلى، كان على الثقافة أن تنتظره خلف الباب، وتهلل لقدومه، تتمَّسح به داعية له بالخير والدوام، كان عليها أن تهرع لتغسل له قدميه، وتُدلِّك ساقيه وظهره، وتحضر الطعام والفودكا، وبعدها تستلقي على ظهرها منتظرة إياه، تماماً مثل أية قحبة اعتادت ذلك. كان الحزب الشيوعي... أقول كان وهو الآن في ذمَّة الرفيق الأعلى، ويومها أين كنت يا حكم (إني أحسُّكَ وحيداً في ملعب فارغ)، بلا شك كنت يومها قد بلغت سن الرشد وأصبحت تميِّز بين «المحفل الماسوني» والحزب السياسي،

كما أنك بلا شك (باعتبارك شاعراً وكاتباً) كنت ترى وتسمع وتشعر بما كان يجري أمام بصرك من انتهاكات، أليس كذلك؟ أرجو ممن يقرأ غضبي أن «يصرخ معي بكل قوته»: لماذا صمتَّ يومها أيها الدعي المتبجّح؟ لماذا سكتَّ يا عنترة؟ أو أتتك الشجاعة بعد أن غادرتنا تلك الطواويس يا «البابا الهلالي»؟

في الحقيقة أنا أعتذر لنفسي فعلاً. كنت أُمنِّي النفس بقراءة مقالة عن الثقافة السورية وعن خوائنا الروحي – الثقافي وعن وعن وعن... فإذا بي أمام مقالة لا تختلف عما كان يفعله جلاوزة الثقافة في سورية، فالناقد هنا (السيد حكم البابا) لا يختلف عن المنقود (المثقفين الشيوعيين) وجهان لعملة واحدة، هي الإرهاب عبر الكلمة والكره بدعوى النقد والدفاع عن الحقيقة. أما آن لنا أن نتنشَّق هواءً نظيفاً؟ أما آن لنا أن نقرأ لمثقفين وكتَّاب وشعراء لا يمارسون النقر والبقر، أو لباحثين يتجاوزون الأحقاد الشخصية والمصالح فيؤلفوا كتباً نسبة الشتائم فيها تقل عن 50%.

أنا أعتذر لنفسي، فتلك لم تكن مقالة بل «مسخرة»، وأرجوكم سادتي محرّري «الناقد»، أن تعفونا من قراءة الغث وأن تحسنوا اختيار «الحكم» فقد بدأنا نثق بعدالتكم، نقدكم الله أجركم مضاعفاً يوم القيامة، آمين.

مجلة «الناقد» اللبنانية، العدد 73، تموز 1994

حزازات القلوب

منير درويش

طالما أن ساحة الحوار مفتوحة بيننا فلم لا أسمع رأيك وتسمع رأيي بالحوار الحر الديموقراطي وبحضارة العصر، لنجعل الثقافة روح الأمة وعتلة نهضتها، ونبعدها عن «خناقة الضراير» أو «خصومة البداوة».

الفعل – المقالة التي نشرها حكم البابا بعنوان «أهل الجنة وأهل النار»، وحاملها الثقافي العدد 68 شباط 1994 من مجلة «الناقد».

وردّة الفعل مقالة الأستاذ حسن م. يوسف في جريدة «تشرين» تاريخ 10/ 3/ 1994 بعنوان «الناقد: ثقافة الفضيحة – فضيحة الثقافة».

وبين الفعل وردة الفعل: الثقافة التي كانت وما زالت ضحية هذه الخصومة.

وبين الفعل وردة الفعل: القارئ الذي لا يعرف شخصياً أيا من هؤلاء المتخاصمين أو ممن كانوا موضوعاً للخصومة في مقالة البابا أو اليوسف.

وبين الفعل وردة الفعل: القلم الذي تحوَّل سيفاً على الكلمة.

وبين الفعل وردة الفعل: الاختلاف، الاتفاق، التعدُّد حق التعبير... إلخ.

في الفعل، وبغضِّ النظر عن النوايا لم يُعطِ البابا نصاً أدبياً أو ثقافياً يريد به أن يقدِّم لقرائه موضوعاً أو فكرةً، عبر حامل ثقافي، شاءت الصدف أن تكون مجلة «الناقد». بل إن ما قدَّمه – وبلا أدنى شك – لا يعدو كونه محاولة استفزاز لا مبرّر لها، سواء رغب في أن تكون هكذا أو لم يرغب، وذلك حين تضمَّنت مقالته هجوماً على عدد من الكتَّاب السوريين واتهامهم بأوصاف لا ينبغي أن تصدر عمن يريد أن يختلف مع الآخرين من أجل اتفاقه معهم، أو لإدارة حوار ديموقراطي، أو السعي إلى كلمة حرّة

نزيهة، في الوقت الذي كان الأجدى له أن يتناول مضمون ما كتبه هؤلاء من أعمال، مبدياً رأيه ناقداً إياها مبيِّناً مواطن الخطأ والصواب. وهذا ما يهمّ القارئ، لكن في كل الأحوال تبقى له الحرّية فيما كتب، وإن دلَّت على مدى فهمه لمعنى الحرّية، ومعنى الحوار والاختلاف والتعدُّد.

أما ما يخص رياض نجيب الريس فأعتقد أنه لم يتجاوز بمضمون ما كتبه، استخدامه لحقه في التعبير عن رأيه تعبيراً حراً ديموقراطياً لا إساءة فيه لأحد – بغض النظر عن اتفاقنا أو خلافنا مع هذا الرأي، في الأعداد 4 أو 15 أو 20 أو 60 من مجلة «الناقد» التي تجرأت ونشرت المقالة موضوع الفعل. أما ردة الفعل، فقد جاءت حادة وعنيفة، من مقالة الأستاذ حسن م. يوسف، بدا من العنوان «الناقد: ثقافة الفضيحة – فضيحة الثقافة» وكأنه خضع لاستفزاز البابا وتجاوزه إلى الحامل الثقافي «الناقد» ومحرّريها وصاحبها، لأنها حملت رأياً اختلف معه، في الوقت الذي يمكن لهذا الحامل أن يكون أية مجلة أو دورية أخرى. إذاً لقد شكَّلت ردة الفعل فعلاً آخر، حمل كل ما اختزن في صدرنا من اتهامات وشكوك وأوصاف: حاملهم الثقافي «صحافة الإثارة الفضائحية التي تُفرِّق المثقفين بدلاً من جمعهم»، خوارجية هذا زندقة ذاك، والبحث في جذور الحاضر لنبش الماضي الذي طالما كان من الذين رحَّبوا به ليعبّر بعد وقت طويل – سنوات خمس أو ست – عن «شكوكه وتخوُّفه»، وبعدها يكتشف أن «فصل البابا من قبل الجامعة التي كان يدرس فيها كان بسبب انحرافاته الأخلاقية التي يربأ الكاتب بنفسه عن ذكرها»... وهكذا إلى آخر ما في المقالة. إننا نسوق هذا ونحن لا نعرف البابا واليوسف أو الريس، ولا يهمّنا أن نعرفهم إلا من خلال كتاباتهم وآرائهم، ولكننا نريد القول إن لا أحد يختلف مع الأستاذ

يوسف في أن الثقافة هي روح الأمة وذاكرتها ووجدانها وقلبها الحي، وأن أمتنا في مخاضها الطويل العسير تحتاج الآن إلى الكاتب الوطني المخلص المنتمي إلى شعبه وناسه، الداعي إلى تعميق الحوار الديموقراطي. ولكننا نعتقد أنه ليس لأحد أن يُفصِّل الوطنية لغيره. والكاتب كبيراً كان أو صغيراً، لا يفقد وطنيته وإخلاصه وانتماءه إلى شعبه وناسه، لمجرَّد اختلافه معنا في رأيه أياً كان هذا الرأي، لأنه من الطبيعي بل من المرغوب فيه أن نختلف إذ كنا مع تعدُّدية الرأي، ولكن الفرق يصبح كبيراً بين أن نختلف، أن نقتتل... بين الاختلاف من أجل الاتفاق والاختلاف من أجل الافتراق، وإن الاختلاف الأول وحده الذي يؤدي إلى صياغة الوعي الجديد، الذي يتناسب مع طموحات الأمة. وبين الفعل وردة الفعل نجد أننا ما زلنا مستمرّين في إنتاج الثقافة البائسة لخمسينات وستينات هذا القرن، عندما اخترعنا مفردات الانتهازية الانبطاحية، الفضائحية، الأطلنطية... إلخ، وعندما كان الحوار أشبه بـ«خناقة ضراير» بين المثقفين الذين ما أن اختلفوا في الرأي حتى تحوَّلوا إلى خصوم، بحيث كفُّوا عن تمثيل روح الأمة وذاكرتها وقلبها الحي. إن مسؤولية المثقف هي في تحلِّيه بآداب الحوار، وحسن الظن، والإيمان بالبحث عن الحقيقة. وأن الحياة تتسع للآراء والاجتهادات كافة، وأن تعميق الحوار الديموقراطي يتطلب:

1- الاعتراف بالرأي الآخر واحترامه.

2- الاعتراف بأن الحقيقة نسبية وألا أحد يمتلكها كاملة، وهذا ما يتمناه القارئ على هؤلاء المثقفين الذين هم عصب التقدُّم وحاملو نهضة الأمة.

مجلة «الناقد» اللبنانية، العدد 73، تموز 1994

لا للإرهاب الفكري

ميشيل سيروب

إن أكثر الأنظمة ترديداً لكلمة «الحرّية» هي هذه الأنظمة العربية، وأقلّها ممارسة للحرّية هي هذه الأنظمة نفسها، وأكثر الشعوب حاجة إلى الحرّية والديموقراطية هي الشعوب العربية قاطبة. وليس خافياً على أحد أن جميع القوى السياسية – التي تمارس السياسة خارج أنظمة الحكم – تسعى لتعزيز الحرّية والديموقراطية لترسيخ مفاهيم وقيم ما يُسمَّى الثورة الوطنية الديموقراطية، من تحرير المرأة ومحو الأمية وحرّية القضاء واحترام القانون والدستور والسعي من أجل تغيير ديموقراطي سلمي للبلاد، والعمل من أجل نهضة البلاد العربية ودفن بقايا التخلُّف وشروره. لكن أن تمارس هذه الأحزاب دور الرقيب والإرهاب على الفكر فهي الطامة الكبرى، وهذا دليل على أن أنظمة الحكم وبدائلها تمارس الدور نفسه، ولو تسنَّى لنا نحن الشعوب العربية ما يُسمَّى في الغرب «تبادل السلطة»، لما تغيَّر شيء في جوهر أنظمة الحكم، لأن البديل والمبادل منه نسخة تكاد تكون طبق الأصل، وما دفعني إلى كتابة هذه المقدّمة هو الردّ الذي ورد في جريدة[1] «حزب ثوري جداً» كردّ على مقالة الكاتب حكم البابا، التي نُشرت في عدد شباط 1994 على صفحات مجلة «الناقد».

ولا يكفي أن نُذكِّر بالعنوان الرئيسي للردّ الوارد في جريدة الحزب فقط لكن سنستفيض قليلاً، فقد أبرزت الجريدة العنوان الرئيسي باللونين الأسود والأحمر على النحو التالي: «مقال في مجلة «الناقد» توقيته يثير التساؤلات: حنجلة مفضوحة تسبق الرقص الرخيص... نشاط متزايد

لسفارة أجنبية».لاحظ عزيزي القارئ منذ البداية النوايا غير السليمة لمناقشة المقالة، فتوقيت المقالة يثير التساؤلات... ثم هنالك نشاط متزايد لسفارة أجنبية؟! بالله عليكم لماذا تتناول هيئة تحرير الجريدة المقالة بحدّ ذاتها وما ورد فيها من افتراءات وتجنٍّ كما نستخلص من المقالة الصحافية، علماً بأن الجريدة والتقويم لم يطالا الكاتب فحسب بل والمجلة أيضاً، فالكاتب ذو «تاريخ ناصع» ولا نعرف هل القصد أنه كان يعمل في معمل تنظيفات أم ماذا؟ والمجلة بدورها هي أيضاً مُدانة والاتهام الرئيسي قائم: لماذا تبنَّت هكذا مقالة؟!

إن مقالة حكم البابا هي بالنتيجة مقالة صحافية سريعة وهي ليست دراسة أدبية وافية للأدب والأدباء السوريين خلال ربع قرن، وليست تقويماً لجنس أدبي واحد، والدليل أن الكاتب جمع بين الشاعر والكاتب والقاص والسينمائي والناقد التلفزيوني، إذاً لماذا حملت المقالة هذا المحمل؟ وإني إذ أُذكِّر بأدب هذا النوع أُذكِّر بكتاب «الطريق إلى زمش»[2] للصحافي محمود السعدني صاحب الحسّ النقدي والمشرط الجارح، وحينما كان الاتهام للكاتب والكتاب في الأوساط الثقافية أن توقيت الكتاب مقصود، وإلا لماذا كتاب السعدني الآن؟ طيب... إذا كان النقد فيما مضى ممنوعاً، والآن النقد ممنوع – حسب الرفاق – فمن بحق السماء سيضمن لنا أن يمارس النقد في المستقبل، أليست القيادات الحزبية هي هي نفسها تمارس الجهل والتجهيل علينا وما زالت تفرضه تارةً بالإرهاب وأخرى بالتخوين أو بتلطيخ السمعة؟ تعوَّد الرفاق على المدح من بعضهم البعض وويل لمن يشهر سيف النقد – حتى لو كان من نوع نقد حكم البابا – فنحن بالعادة نهاب النقد وكشف الخطأ، ونحذر الخلاف – وإلا ما

سبب الانشقاقات في الأحزاب الشيوعية السورية نموذجاً – ونخشى الرأي الآخر؟ وإلا من الذي قدّم لمحمود السعدني هذه المادة الفنية في الكتابة، أليس هم الشيوعيين أنفسهم؟ وقد ادَّعى الرفاق حينها أن الأستاذ محمود السعدني مُدَّع، علماً بأن كاتب هذه السطور قد عاش ما هو أسوأ مما ذكره صاحب كتاب «الطريق إلى زمش» وعلى مدى عشر سنوات تقريباً.
أما عن مقالة البابا فهي قد أثارت في صفوفنا جدلاً حاراً جعلنا نعود إلى الوراء وأن نلامس الطرابيش على رؤوسنا، لأننا كنا فعلاً في كثير من المواقف نتعاطف مع هذا أو ذاك من الكتَّاب من مواقف حزبية ليس إلا! وكنا مثلاً لا نقرأ لوليد إخلاصي لأنه بورجوازي. هكذا! فتخيَّلوا! إن الهيئة التي كتبت الرد على مقالة حكم تنطلق من المنطلقات نفسها التي أكل عليها الدهر وشرب، فهي أتحفتنا بنضال الرفاق ضدَّ الإمبريالية والصهيونية وكامب ديفيد، وكأن حكم البابا قد نفى عنهم النضال أو أنكر أنهم وطنيون حتى. من دواعي الحزن والقرف أن الجريدة قد اتهمت وبشكل مبطن وصريح ليس كاتب المقالة فقط، بل والمجلة أيضاً، بالعمالة وبخدمة أغراض المخطط الأسود الذي يُرسم لهذه المنطقة، ولنقتطف مقطعاً من المقالة الصحافية التي وردت في جريدة «نضال الشعب»: «هل دُفع – الكاتب طبعاً – إلى كتابة مقاله بإيحاءات من خارج ذاته توافقت مع ميوله المازوشية؟ أم دُفع، ودُفع له بسابق إصرار وتصميم وتخطيط لكتابة ما كتبه؟»! يا لبؤس الثقافة ويا لبؤس من يدعون إلى ثقافة بديلة وثورية، تفضَّلوا التهم جاهزة وعلى قدّ المقاس. أنت مجرَّد أن تمارس النقد فأنت مأجور... هلّلي يا سماء، هؤلاء يعملون من أجل حفر قبر الرأسمالية. ما أسعد الرأسمالية بهكذا أعداء. ونختار مقطعاً آخر من مقالة الجريدة حيث

مجلة «الناقد» في موضع اتهام هذه المرّة، فلنقرأ من سخريات الكتابة وأية سخرية: «فكيف يكون الأمر تجاه مجلة لا تنشر إعلانات على صفحاتها، مَن يُغطِّي خسائر الطباعة والتحرير إذن؟ خاصة أن المجلة تُمنع من الدخول إلى عدد كبير من البلدان العربية...». ثم يردُ تنويه أن الجريدة ليست في صدد الردّ على كاتب المقالة، وعلى المجلة التي تبنَّته، إنما «هدفنا كان توضيح مسألة مهمة تتعلَّق بخلفية هذا المقال ككل وبما يُحاك الآن من مؤامرات لتمرير مخططات الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة»، لنطرح سؤالاً بسيطاً: من يستطيع أن يؤكد أن المجلة تبنَّت المقالة؟ هل مجرَّد نشر مقالة يعني أن المجلة قد تبنَّتها؟ فلنُذكِّر بالسجال الفكري الذي دار حول كتاب سلمان رشدي، ولنقل ببساطة هناك موقف د. صادق جلال العظم وموقف الدكتور برقاوي، تُرى المجلة كانت مع من؟

أي فهم ميكانيكي لأولئك الذين يدَّعون المادية الديالكتيكية زوراً وبهتاناً، ثم هل كشف مخططات أميركا وإسرائيل في المنطقة يلزمه ممرّ يبدأ بالتشكيك في حكم البابا ثم النيل من سمعة مجلة «الناقد»؟ هل حقاً مثل هؤلاء يعملون من أجل ثقافة ثورية بديلة يصقلون بها فكر الشبيبة والطليعة الثورية كما يحلو لهم أن يدَّعوا؟ وهل حقاً مثل هؤلاء يعملون من أجل وطن حرّ سيّد وغد مشرق تسود فيه العلاقات الديموقراطية بين أفراده؟ أية ديموقراطية وأي تضليل مدروس، وأي فكر متشنِّج يطرحون؟

إنهم يمارسون ثقافة البؤس والانحطاط الفكري بالتخوين تارة وبالعمالة تارة أخرى... وراء شعارات كبيرة كي يُخفوا فشلهم وضيق أفقهم التاريخي – كما يقول كارانفليون[3] – وإني إذ أذكر ذلك فليس دفاعاً عن حكم البابا ولا عن مجلة «الناقد»، لكن حتى نتعلَّم احترام الرأي والآخر ونقده بحد

ذاته، وليس التطاول على صاحب المقالة أو صاحب الكتاب.
في الختام إننا إزاء سرير بروكوست ثقافي، فأي قطّاع طرق هؤلاء؟!

الهوامش:

1- جريدة «نضال الشعب» الصادرة في دمشق، العدد 540، 24 شباط 1994.
2- «الطريق إلى زمش» صادر عن «كتاب اليوم»، العدد 347.
3- افرايم كارانفيلون: ناقد بلغاري معاصر، مهتم بالثقافة، صاحب كتاب «الجذور والعجلات».

مجلة «الناقد» اللبنانية، العدد 73، تموز 1994

إن بعض الذمِّ مدحٌ

نضال الماغوط

في مقالته الشهيرة «أهل الجنة وأهل النار»، وعلى غير العادة، بدا الشاعر والصحافي المعروف حكم البابا لطيفاً... ظريفاً... خفيف الظل... وصاحب نكتة يجيد الغمز واللمز وأشياء أخرى... كانت خافية عن الوسط الثقافي المسكين في سورية. فحكم يجيد فن الإضحاك بشكل ممتاز، وإن استمر في هذا الأسلوب الرائع فسينال دون جدل لقب «إسماعيل ياسين الأدب السوري». يُشرشح حكم المثقفين المنتمين بشكل أو بآخر إلى الثقافة الحمراء، ويُقيم عليهم الحد، ويضعهم تحت مقصلة أحكامه «الديموقراطية» ويرميهم بالجملة في سلَّة عدم الإبداع مستثنياً وبشكل خجول (مرغماً) حنا مينة وسعد الله ونوس، مع غمز من قناتهما لحصولهما على «جائزة سلطان العويس»، مضيفاً إليهما سعيد حورانية.

تبدو صورة حنا مينة كاتب البحر الجميل، صاحب «الشراع والعاصفة» و«حكاية بحار» و«الياطر» و«الشمس في يوم غائم»، صورةَ رجل فاسد – كما يقدّمها حكم – حيث يقوم بوساطات لنشر أعمال تافهة، أو لإرسال عاطف بطرس إلى موسكو للدراسة فقط لأنه كتب عنه بضع مقالات. ويُسمِّي سعيد حورانية، وهو من رواد القصة القصيرة، بالذئب العجوز وبالعراب ويرسمه لنا بصورة شخص غير مهذّب يرمي الشاعر بركات لطيف بحذائه لمجرَّد محاولته كتابة قصيدة غير عمَّالية!

ويروي «الحكم» أن أحدهم شاهد الشاعر أيمن أبو شعر وهو يضرب رأسه بعمود كهرباء ليتهم الرجعية العربية بمحاولة اغتياله! ثم يتنهَّد حكم

بأسى ويتأسَّف لعدم نجاح الرجعية في ذلك... ويضيف «البابا حكم» أن «الحزب الشيوعي السوري» يُخرِّب الثقافة بشكل منظَّم وهو محفل ماسوني! وتنظيم فاشي... إن كنت معه سهَّل لك سبل شهرتك وقدَّم لك النساء تحت شعار «الرفيق للرفيقة... والمولود للحزب» وإن وقفت ضدَّه صفَّاك معنوياً... ولو استطاع لصفَّاك جسدياً أيضاً.

إن «البابا» – المقصود هنا حكم البابا وليس بابا الفاتيكان – يُطلق آراءه وأحكامه بطريقة تُذكِّر بثرثرات العجائز أمام أبواب المنازل إذ اعتمد على القيل والقال، والتجريح الشخصي، وذكر حوادث لا ندري مدى صحتها (إذ تبقى على ذمّة الراوي) مدفوعاً بحقده الشخصي الأعمى، ولكننا نقول إن هذا الأسلوب هو أسلوب مرفوض وممجوج وإرهابي في الآن نفسه، وهو أسلوب فاشي يعتمد على التلفيق ورشّ ماء الاتهامات بلا ضابط وبلا مسؤولية.

كنا نتمنّى لو أن حكم تعرَّض بالنقد لنتاجاتهم مثلاً، أو لو أنه اعتمد على وثائق تثبت صحة ما ذهب إليه، فالموضوعية مطلوبة ولو بأبسط أشكالها على الأقل عند من يُسمِّي نفسه شاعراً ومثقفاً «قد الدنيا»، وسنضع ملاحظات وتوضيحات عدّة على هامش المقالة المذكورة، مع علمنا أن هناك الكثير من القضايا والحوادث التي طرحها حكم بالجملة، بحاجة إلى إيضاح من قبل أصحاب الشأن.

أولاً: هناك في الوقت الحالي هجمة متعدّدة الأشكال، وعلى أكثر من جبهة ليس على الثقافة والمثقفين الحمر فحسب، بل على الثقافة التقدّمية والوطنية والعلمانية عامة، تبدأ بالتصفية الجسدية على أيدي الأصوليين وتنتهي بالمقالات الخلاعية كمقالة «أهل الجنة وأهل النار».

ثانياً: كما لا يخفى على أحد شوق حكم البابا ولوعته وحنينه الجارف إلى الشهرة بغضِّ النظر عن الأسلوب – لأن الغاية تبرِّر الوسيلة – ولذلك كتب مقالته هذه لعلمه أن «الناقد» واسعة الانتشار أولاً... ولأن الآخرين سيضطرون إلى الردّ عليه ثانياً، وهو يعلم تماماً لو أنه نشر ذلك في صحيفة محلية لما ردَّ عليه أحد (فالحارة ضيقة ونعرف بعضنا)، لأن المثقف السوري يعرف من هو وليد معماري أو عبد الرزاق عيد أو محمد كامل الخطيب ومن هو حسن م. يوسف وسميح شقير وبالمقابل من هو حكم البابا.

ثالثاً: إن حكم البابا غير دقيق في لغته، فحين يقول بأن ممدوح عدوان رفض النشر في «دراسات اشتراكية» وقال: «أريد ثمنا لقصيدتي... فأنا كففت عن التبرُّع بشعري منذ زمن طويل»، لا يعني رفض ممدوح عدوان للنشر، بل يعني أن ممدوح يريد أجراً لقصيدته، فلو أعطوه لنشر، مع العلم أني أعرف أن ممدوح قد نُشرت له قصيدة بعنوان «وجوه من الفيتو العربي» في العدد الخامس 1984.

ويقول حكم: «وإذن لسنا «إنتي ماركسيزم»، ولا مستفيدين من العداء للماركسية ولا عملاء للإمبريالية بالطبع لأن هذه الأخيرة أُلغيت من القاموس العربي بفضل الخدمات الجليلة التي تؤدّيها الولايات المتحدة الأميركية للأمة العربية والعالم الإسلامي». ولو أردنا اصطياده في الماء العكر كما يفعل لسألناه على سبيل الاصطياد: وهل كنت ستصبح عميلاً للإمبريالية لو لم تُلغَ من القاموس العربي؟! بالطبع ليس هذا ما نقصده بل نريد أن نؤكد أن البابا ليس دقيقاً في لغته، كما أنه غير دقيق في عرض عناوين القصائد التي أوردها، فقصيدة أيمن أبو شعر التي ذكرها

عنوانها «لأني شيوعي» وليس «أنا شيوعي»، وقصيدة صقر عليشي اسمها «انتماء» وليس «أنتمي لحزبي الشيوعي»، كما أنه يتهم وليد معماري بكتابة الكثير من القصص التي تتناول العمال الذين يكتشفون ظلم أرباب العمل، وآخرها قصة عن رجل رفسه البغل أو هو رفس بغلاً!؟ هذا الكلام يعني أمرين: إما أن حكم يريد تشويه الحقائق وإما أنه لم يقرأ شيئاً من نتاج وليد سوى هذه القصة، لأن عالم وليد ليس كما يدَّعي عالم عمَّال وأرباب عمل، بل إن هذه القصة ليست آخر قصص معماري بل إن عمرها سنوات، وآخر أعمال وليد المطبوعة مجموعة قصصية اسمها «تحت خط المطر»، ولن أُدافع عن وليد معماري لأن نتاجاته هي التي تتولّى ذلك.

رابعاً: أما محمد خالد رمضان هذا الذي لم تسمع به أمه، والذي لم يظهر، ولم يكن قابلاً للطيران كبالون لسنتيمترات عن الأرض، يقول عنه الناقد يوسف اليوسف: «يتمتع الكاتب الشاب محمد خالد رمضان، بتجربة فريدة مع اللغة، ففي حين تستطيع اللغة الشاعرية للقصة أن تُذيب الصراع داخل ألياف جمالياتها وقيمها الصوتية، فقد استطاع القاص أن يكتب بلغة شاعرية دون أن تفقد القصة طاقتها الدرامية على نقل المضمون، فالصياغات هنا لا تشدُّنا إلى ذاتها كصور شعرية، بل إنها موظفة خير توظيف لنقل الشعور المقهور وتأطير المجال الذي تتحرك الشخصية خلاله».

خامساً: يحاول «البابا» الإنقاص من قيمة كتاب «الأدب والأيديولوجيا في سورية» لبوعلي ياسين ونبيل سليمان، وكأن ذلك سبَّة!! والسؤال الذي يطرح نفسه بقوَّة: لماذا يجوز رصد ودراسة قضايا مختلفة في الأدب

ولا يجوز دراسة الأيديولوجيا فيه؟

سادساً: لماذا يصادر «البابا» أذواق الناس، ويفرض ذوقه الخاص علينا، هل هو ناقد فنّي رفيع المستوى، متخصص بالأغنية ليحكم بأن صوت سميح شقير سيء، وألحانه وكلماته رديئة؟! ولماذا يتكهرب وترتعد فرائضه من الجمهور (الذي يترك بيوته ليلبّي دعوات وأوامر الحزب المدفوع بانعدام الوعي الفني الحقيقي وسيطرة الحزب على عقله وعلى وعيه!؟). هل يُشكل يا ترى مقت الجمهور واشمئزازه من الأديب دلالة على رفعة مستواه الفني؟ وهل ينتقص الجمهور من موهبة محمود درويش ومظفر النواب ومحمد الماغوط ونزار قباني؟!... ثم لماذا نسي حكم في شتائمه أسماء مثل: فارس زرزور، ناديا خوست، فواز الساجر، رياض صالح الحسين وغيرهم؟

سابعاً: ويقول الحكيم حكْماً... بأنه بعد البيروسترويكا بلغت بهم الجرأة حدَّ التصريح بالإعجاب الذي يكنّونه لأشعار محمد الماغوط الخائن لطبقته... أعرف على سبيل المثال أن ناديا خوست كتبت دراسة حول الماغوط في مجلة «فكر» التي يُصدرها القوميون السوريون في لبنان عدد 58 - 59 عام 1984، وبالطبع الدراسة مكتوبة قبل البيروسترويكا واسمها «محمد الماغوط أصالة وأزمة». ومعروف أن ناديا خوست تبوَّأت مناصب قيادية في الحزب، لكن هذا لم يمنعها من الإعجاب بشعر محمد الماغوط. وحين يسأل الصحافي عماد نداف خالد بكداش في كتابه «خالد بكداش يتحدَّث» عمَّن يحب من الفنانين؟ يجيب عبد الوهاب وأم كلثوم، أسمهان وفيروز، لكن مارسيل خليفة لم يسمعه سوى مرّة أو مرتين، وكذلك الشيخ إمام، ويجيب إنه يحب المتنبي وشعراء المعلّقات (بالمناسبة المتنبي غير منتسب إلى الحزب الشيوعي السوري)، ويحب من الشعراء المعاصرين سعيد عقل

ومحمد مهدي ألجواهري ونزار قباني، وينفي أن يكون قرأ شعراً لنزيه أبو عفش ورياض الصالح الحسين، لكنه سمع أشعاراً لمحمود درويش ومظفر النواب، ويُعبِّر عن حبّه لنجيب محفوظ ويعتبر أن الواقعية الاشتراكية على أهميتها لم تكن موضوعية تماماً حيث تظهر الجوانب الإيجابية وتُهمل الجوانب السلبية، ومعروف أن بكداش ستاليني حتى العظم، وهذا يفترض به أن يكون جدانوفياً في الأدب.

ثامناً: يعتذر البابا إلى القراء قائلاً: «سامحونا على الاستفاضة فقد عانينا منهم الأمرَّين». ما الذي عاناه البابا؟! ولماذا لم يشرح ما عاناه كشخص؟ ما هي الضغوطات والصعوبات التي وضعوها في مسيرته الأدبية والصحافية المظفَّرة؟ لا سيما أنه ليس للشيوعيين صحافة مرخَّصة منذ عام 1958، والسيد كاتب المقالة كان صحافياً في مجلة «هنا دمشق» ثم انتقل إلى «تشرين»، وهذا يعني أن المجال أمامه مفتوح لعرض مواهبه وإبداعاته الفذة، أما أن يكون قد استقبلها القراء بالترحاب أو لم يستقبلوها فهذا شأنه وحده وليست مسؤولية الآخرين.

تاسعاً: أما إشارته إلى أنه «من حظ الثقافة السورية أن أغلب منتجيها ينتمون إلى المطرقة والمنجل»، فهذه شهادة لهم وليست ضدّهم، فالشيوعيون ليسوا في السلطة، ورغم ذلك فإن أغلب منتجيها منهم – كما يقول حكم – فهذا يعني عنايتهم بالثقافة واحترامهم لها وليس العكس، ولو كان الأمر كما يطرحه البابا في أطروحته، لما كان لهم هذا الكم ولا هذا الكيف، وأهمس في أذنه: يا أخ حكم... لو رمينا بكل الأسماء التي ذكرتها في الجحيم ألن تختلَّ اللوحة الثقافية في سورية؟ وبالرغم مما قلته وتقوله وستقوله، فإن لسعيد مراد احترامه على الصعيد المحلّي

والعربي، ولحسن م. يوسف نكهته الخاصة المحبّبة في القصة، ولعبد الرزاق عيد مكانته النقدية والفكرية، اختلفت أو اتفقت معه، ولصوت سميح شقير وأغنياته دفئاً خاصاً في أرواحنا وللآخرين مكانتهم. ولا شك يا أخ حكم أن الشيوعيين وغيرهم من الوطنيين وقعوا في أخطاء بعضها قاتل ومميت، كما أن الشيوعيين كأشخاص لم يهبطوا من السماء إطلاقاً، بل هم من هذا الواقع المرير، والذي أنت شخصياً منه وتحمل الكثير من سماته ومقالتك الموتورة هذه دليل على ذلك، وبالتأكيد فإن بعض ما قلته قد يكون صحيحاً لحد ما هنا أو هناك مع هذا الشخص أو ذاك، لكن ما هكذا تناقش الأمور، واسمح لي أن أقول لك مع كل ظرافتك ولطافتك، وبكل الحب لم تلتقِ على ما يبدو مع الموضوعية ولو لمرَّة واحدة في حياتك، لأن تعليق الفشل على مشاجب الآخرين يضيف إلى الفشل فشلاً آخر، وفي الساحة أسماء عديدة لا علاقة لها بالمطرقة والمنجل، ومع ذلك استطاعت أن تحتل مكاناً مرموقاً لأنها أولاً وثانياً وثالثاً موهوبة، وتأكد أن غير الموهوب إن صفَّق له الآخرون أو لم يصفِّقوا فهو في النهاية ساقط فنياً.

كنا نتمنَّى عليك أن تطرح أفكاراً تستحق النقاش، لا سيلاً من الشتائم...

لن نقول لك إن كل إناء ينضح بما فيه، ولن نُذكِّر بحادثة الشاعر أبي العلاء والشريف الرضي حول المتنبّي، ولكن تأكد يا أخ حكم أن بعض الذم مدح.

مجلة «الناقد» اللبنانية، العدد 73، تموز 1994

محامٍ فاشل

وحيد شيخو

مؤخراً – عذراً من الـ«مؤخراً» هذه التي كان يجب أن تكون «بداية» بعد النص المشبوه «أهل الجنة وأهل النار» للكاتب حكم البابا – وبعد قراءة مستفيضة للتاريخ اكتشفت مقولة جديدة – ربما سيدَّعي أحد بأنه اكتشفها قبلي ولكنه خاف حكم باباها أعني خاف إعلانها – لغوستاف لوبون ولا أدري بالضبط من هو هذا الغوستاف لوبون؟! هل هو مؤرّخ؟! أم هو جغرافي؟! أم هو فيلسوف كحكم البابا؟! أم هو ماذا؟! ومرَّة أخرى أم هو ماذا؟! هذه المقولة و القول – ولا ادري أيضاً أيهما الأصح خوفاً من أن أكون من أهل الجنة أو من أهل النار وفق تصوّر حكم البابا «الميتاسور كلاسيكي» – تشي أو يشي بنوع من البداهة الصعبة، بالمختصر غير المفيد يقول غوستاف لوبون: «للنصوص النقدية العارية حتى من سراويلها الداخلية غوايتها، فهي تستدرج بالدرجة الأولى والأخيرة المرء إلى البحث عن مدى الغيظ والحنق، وربما الحقد الذي أصاب كاتب النص، وما دواعي كل ذلك». وأؤكد أن غوستاف لوبون قال هذا وهو على يقين بأن حكم البابا سيكتب يوماً ما مقالته هذه.

لدى قراءتي لأهل الجنة وأهل النار، وبصراحة مجلة «الناقد»، أثارت فيَّ هذه المقالة المشبوهة البحث عن غيظ حكم البابا، والاتصال مباشرة مع الأسماء المتهمة باللاموهبة، رغم شموخها أدبياً عربياً وعالمياً وليس محلياً فقط. طبعاً يجب ألا ننكر ما أشار إليه البابا – رغم أن هذه الإشارة أيضاً يعيها الجميع – من دور الأحزاب ككل – وليس الحزب الشيوعي السوري

فقط – في الحالات المفتعلة حول الرفاق بشكل عام وفي مختلف مجالات التفوُّق؛ التفوُّق مجازاً.

أما قضية «أخماس الموهوبين» أؤكد على لا مصداقيتها وأظن أن البابا قد بالغ فيها إلى حدّ جعلنا نشك في المواقف الشخصية والضغائن بموضوعية حتمية، فمن يقرأ وليد معماري وحسن م. يوسف ومحمد كامل الخطيب وصقر عليشي ونقد عبد الرزاق عيد و... و... إلخ يدخل في مجال الموهبة الحقيقية التامة إلى حدّ التضلع لهؤلاء، والتي أصلاً كانت الداعية إلى تفتُّح وتأجُّج شاعرية حكم البابا – الشاعرية طبعاً ضمن مفهوم من أصدر مجموعة شعرية أصبح شاعراً – وينفي الشكوك التي اختلقها حكم البابا حول مواهبهم قطعياً ويعي تماماً ما أقصده بموضوعية الشك حول المواقف الشخصية، ناهيك بقراءة سعيد حورانية وسعد الله ونوس وحنا مينة.

إذاً المسالة في رأيي مفتعلة ومشبوهة، وإلا ما الذي دعا حكم البابا إلى هذه الكتابة والآن؟! لماذا لم يفعل هذا من قبل؟! ولماذا القضية تتعلَّق فقط بـ«ما الذي فعله الحزب الشيوعي السوري بالثقافة؟!»، ولا تتعلق ببحث شامل تحت عناوين كثيرة أهمها: ما الذي فُعل بالثقافة! طبعاً كل هذا ضمن حدود، إذا كان هناك فعلٌ ما بالثقافة!!

وفيما يتعلق بالسينما والغناء فمعلوماتي عنهما أولية متواضعة لا تتعدَّى حدَّ الذائقة، وما أعرفه في هذا المجال أن أغنية سميح شقير «بغرفة صغيرة وحنونة كنّا نلتم/ هالأصحاب جمعنا، جمعنا الهمّ...» توحي بنوع خاص جداً من الإبداع، سواء في الكلمة أو في موسيقاها، هذه الكلمات الراقية وهذه الموسيقى التي تلامس شغاف القلب دون إذن أو سابق إنذار – وطبعاً هذا رأي موسيقار أيضاً بعيد عن الأضواء ويفقه أكثر مني ومن

حكم البابا في الغناء والموسيقى - أو ليس وراء كل هذا موهبة؟!
والقضايا العربية المغفولة أبداً من أبواب هذه المجلة التي يظنُّها حكم البابا تصدر في هافانا، لو أُرشفت وفقط تلك القضايا التي تتعلق بالتفاصيل الدقيقة جداً للواقع العربي الفكري والاجتماعي والاقتصادي، لما استوعبت صفحات مجلة «الناقد» كلّها هذه الأرشفة، وحبذا لو يُراجع حكم البابا بعض أعداد المجلة المذكورة، أعرف أنه قد تصفَّحها لكن دون تمعُّن وتمحيص لذلك كانت كلماته عنها مبتذلة.
المسألة لم تتوقف عند هذا الحد فحسب، بل إن حكم البابا نسي نفسه في أهوائه وألبس كلماته ثوباً فضفاضاً إلى حدّ تجاوز الذكاء، فالتهمة نفسها - طبعاً بمنطق التهمة إذا كانت هناك تهمة - موجَّهة بالأصابع العشر إلى حكم البابا وحوادث كثيرة تُذكر بهذا الشأن فعلى سبيل الحصر اللانهائي: من سيكون أولئك الذين سيقرؤون جوع حكم البابا في المقطع التالي من مجموعة «عصيان» (ص 6): «... سكين ملثومة، وجوع حاد، وأقدام مفلطحة/ موظفون للتزلج فوق قطعة الزبدة/ قطعة صفراء، ضئيلة، ومؤذية/ يمكن لسكين حادة تقسيمها إلى عشر قطع/ ولأسنان طرية ادِّخارها إلى عشر وجبات./ لكنها لا تكفي جائعاً واحداً/ ومع ذلك أطيل التحديق بالزبدة/ ولا بأس باستقبال جائع آخر/ أو نصف مليون جائع/ سنتزلج جميعاً متلاصقين كسور متداع/ ولا يمكن لقطعة زبدة أن تكفينا/ وإذن سنطالب بكوكب من الزبدة/ سنعلن الإضراب عن الجوع/ هل أنتم مع الإضراب؟/ أم مع الزبدة؟». وأية غاية أدبية تكمن في هذا المقطع من وراء ذلك؟
وحتى الممدوح عدوان هذا الذي بدأ به حكم البابا «أهل الجنة وأهل

النار» مقهقهاً ملء شدقيه لم يسلم أيضاً من التهمة، وإذا لم يكن حكم البابا على علم بذلك أتمنى أن يسأله ليخبره عن المنازل الحلبية التي فتحت أبوابها وشبابيكها على مصراعيها في الثمانينات واستقبلته بالتصفيق والهتاف، ورغم كل هذا بقي ممدوح عدوان شاعراً بهلوانياً بآرائه البهلوانية التي يعجز عن طرحها أحد ريبوتات الـ«comodor» اليابانية، فابتداءً من الحداثة الشعرية بدأت بهلوانياته وفطحلياته، حيث وجَّه أصابع الاتهام إلى كل شعراء الحداثة – نعم شعراء – ويعتبرهم دون استثناء مقلِّدي أدونيس وحتى الخط المائل «/» المستخدم في الشعر الحديث لا يأتي بلا أدنى اعتبار إلا مع أدونيس!! ويتابع بهلوانياته برأي حر في مجلة «المدى» ويطلب منها التوقف عن الإصدار ضارباً هيئة تحريرها (سعدي يوسف، أدونيس، شيركه بيكس، حنا مينة، يمنى العيد، صنع الله إبراهيم) بعرض كلماته المبتذلة، إذ لم يقدّموا جديداً وبقوا كغيرهم امتداداً لمجلات أخرى، متناسياً أن هذا الامتداد – جدلاً إن تمّ – يكون نتيجة موضوعية ومنطقية، فالمئات من الشعراء – كممدوح عدوان وحكم البابا وغيرهما – الذين هم أصلاً امتداد لشعراء آخرين لا بد لهم من مجلات تحتويهم تكون امتداداً لمجلات أخرى، ناهيك بالفطحلية التي كتبها في مجلة «الناقد» العدد 7 وفطحليته عن قصيدة جبرا إبراهيم جبرا بطريقة «المطر الوحل».

إذاً ما دام هناك البشر والإنسان، وإذا كانت التهمة التي يعنيها حكم البابا موجودة فهي موجَّهة إليه – أعني إلى الإنسان – وبالتالي فهي موجَّهة إلى المجتمع ككل وليس إلى فئة أو حزب أو جماعة، وهذا ما يمنحني الإصرار أن المسألة مسألة افتعال وشبهة ونتيجة حقد وموقف ليس إلا.

وهذا الافتعال يصبُّ في رحم من؟

هذا ما يجب البحث عنه، وحقاً «أهل الجنة وأهل النار» هي مسألة محام فاشل لقضية عادلة وناجحة وشريفة، لكنه لم يستطع أن يأخذها إلى حبل المشنقة ويحقِّق غايته، فسعد الله ونوس وحنا مينة وسعيد حورانية ووليد معماري وحسن م. يوسف وعبد الرزاق عيد وغيرهم ليسوا بحاجة إلى استشفاف لحالتهم الأدبية، ومن المحيط إلى الخليج ليس هناك شك في مصداقية مواهبهم الأدبية، «فهم السابقون ونحن اللاحقون»، و«المركز الثقافي السوفياتي» الذي ما زالت عين حكم البابا عليه «بيتكلم عربية»!!

مجلة «الناقد» اللبنانية، العدد 73، تموز 1994

\

مقتطف من مقال نزيه أبو عفش في رثاء سعيد حورانية

«... ولهذا فإن سعيد حورانية، رغم ما فرضه على نفسه من انكفاء وترفُّع وصمت، سيظل إلى آخر أيامه «الثعلب العجوز» الذي لم يكن، في نظرهم، أكثر من منشد عادي في الكورال الكبير الذي يُشرف عليه «عملاء موسكو» الأشقياء.

«عميل موسكو!!...» هكذا اختُصرت ريادة سعيد حورانية كلها، في حين أن موسكو نفسها لم تعد عميلة لموسكو.

أيّ سعار؟!... أي عماء؟! وأي انحطاط يجعل فقهاء الكراهية ينشبون أنياب بغضائهم في قلوب رسل الحياة... حتى مشارف القبور؟!

نم أيها «العميل» الشهم

نم هانئاً إذ لن يُتاح لك بعد أن تتأفف من ضراوة حاقد. أو قتامة روح كسيح

نم حيث لا سفهاء، ولا أجراء، ولا سماسرة حياة...».

جريدة «نضال الشعب» التي يُصدرها الحزب الشيوعي السوري المنشق بزعامة يوسف الفيصل، 12/ 10/ 1994

مقتطف من مقال خطيب بدلة في رثاء سعيد حورانية

«... فأعداؤه هم كثر يعترفون بذلك، والدليل أن الكاتب الملقَّب بـ«الجرذ الأحمر» عندما هجا الكتَّاب الوطنيين السوريين على صفحات مجلة «النافق» خصَّ سعيد حورانية بمساحة واسعة من الشتائم... فهو أقصد الجرذ الأحمر، يعرف تماماً مَن هو سعيد حورانية بين الكتَّاب الوطنيين في سورية. رحمك الله يا سعيد حورانية... أموت ولا أنساك».

جريدة «نضال الشعب» التي يُصدرها الحزب الشيوعي السوري المنشق بزعامة يوسف الفيصل، 12/ 10/ 1994

3

معركة حرّية الصحافة وقمع المخابرات

سياحة أمنية في سوريا

مقال جريدة «تشرين» السورية، 2004

يستحقّ براءة اختراع لابتكاره مفهوم السياحة الأمنية السوري نبيل فياض يصدر بياناً حول اعتقاله

حكم البابا

لو كتبت فحوى ما جاء في بيان السيد نبيل فياض - الذي أصدره بعد اعتقاله لمدّة شهر في أحد فروع الأمن السورية - حول التعامل المغالي في إنسانيته معه في لوحة كوميدية لاتُّهمت بالمبالغة، وموت الإحساس لديَّ والسخرية من الألم الانساني، لكن كل هذه الاتهامات لم تمنعني من الابتسام وأنا أقرأ البيان، الذي نُشر - إمعاناً في السخرية ربما - في الصحافة السورية، التي ليس من تقاليدها نشر البيانات الشخصية، فالسيد فياض يُفصِّل في المعاملة الإنسانية التي تلقاها، بدءاً بالسماح له بالاتصال بمن يريد، ومروراً بإحضار طبيبه الخاص، منوِّهاً بأنه قضى فترة احتجازه في المشفى تحت الرعاية الطبية، التي ربما فاته أن يصفها بالفائقة، ومذكِّراً بأن التحقيق معه لم يتعدَّ أسلوب المناقشة المتعاطفة معه ثم إيصاله إلى بيته، لكن الأمر الوحيد الذي مرّ من «فلتر» السيد فياض - خلال تعداده لخدمات الخمس نجوم الأمنية التي تمتَّع بها - هو طريقة اعتقاله بعد تفتيش منزله ومكان عمله، التي تبدو متناقضة مع ما تلاها من إنسانية فترة الاعتقال!

ذكَّرني هذا البيان الذي كُتب على ما يبدو على قاعدة «شرّ البلية ما يُضحك» بمشاهد رُويتْ لي عن معتقلين كانوا يخرجون إلى باحات سجنهم، ليهتفوا بفدائهم لمن سجنهم بالروح وبالدم، ولم ينقص السيد فياض في بيانه لتكتمل الصورة الكاريكاتورية، إلا دعوة الأخوة المواطنين

كافة للتمتُّع بهذا النوع المبتكر والمريح من السياحة الأمنية. والآن سأدع المخيلة الدرامية جانباً لأتساءل بجدٍّ: هل هذا ما يحدث حقاً ليس في حالة اعتقال مواطن، بل في حالة مخففة هي استدعاء مواطن لمراجعة أحد فروع الأمن؟ من تجربتي الشخصية أجيب: لا أظن! فبسبب مقال عن الإعلام السوري كتبته في جريدة «النهار» عام 2001، وقلت فيه أقل مما قاله وزير الداخلية السوري الحالي اللواء غازي كنعان، الذي وصف إعلام سورية بأنه لا يُقرأ، قضيت ما يزيد عن نصف شهر وأنا أداوم في أحد فروع الأمن يومياً من التاسعة صباحاً وحتى الثانية ظهراً، ومن الخامسة مساءً وحتى العاشرة ليلاً، أسمع خلالها التهديد والوعيد وأتلقّى الاتهامات، ويُبحَث لي عن ارتباطات، وعرفت فيها من الرعب والخوف ما لم أعرفه في أي لحظة من حياتي، باستثناء اللحظات المماثلة التي كنت فيها مستدعى إلى فرع أمن آخر، وحتى لا أجد من يقول لي إن هذا الزمن مضى، إليكم ما حدث معي قبل عدّة أشهر. فخلال ندوة عقدتها «هيئة الإذاعة البريطانية» في دمشق كنت أحد المشاركين فيها، اعتذرت عن أخذ جريدة «البعث» التي كانت تُوزَّع على الحاضرين، وخلال الاستراحة عاتبني رئيس تحريرها – الذي أصبح الآن وزيراً للإعلام – على رميي لجريدته على الأرض، وهو ما لم أفعله، وسألني بلهجة المهدِّد إن كنت أعرف باسم أي حزب تنطق هذه الجريدة، وهل أعرف من هو هذا الحزب، ليضيف أخيراً بأن هناك جهات أخرى ستعرف كيف تتحدَّث معي، وفعلاً لم يمرّ أكثر من عشرة أيام حتى استُدعيت إلى أحد فروع الأمن، ليُحقَّق معي بتهمة رمي جريدة «البعث» على الأرض، وليعاد تذكيري بأن هذه الأبنية – التي أتحاشى أنا وغيري المرور قربها، فإن اضطررنا للمرور نغضُّ أبصارنا عنها

خوفاً ورعباً – بتاريخها السيء الصيت وُجدتْ لإرهابنا وخلق مرض جديد يعانيه المواطن السوري اسمه «فوبيا المخابرات»، وبعد ذلك يأتي السيد نبيل فياض ليروي في بيانه مآثر عن المعاملة الفاضلة للمواطنين داخلها، حتى ليظن قارئ البيان أن موظفيها من خرّيجي أرقى مدارس الإتيكيت في العالم!

ومع ذلك سألتمس للسيد نبيل فياض العذر لأن الداخل إلى المكان الذي كان فيه مفقود والخارج مولود، كما يقول السوريون في العادة، وقد أجد نفسي مضطراً في يوم من الأيام لكتابة مثل بيانه، وأتمنى – في ما لو حدث ذلك – على قرائه أن لا يصدِّقوني!

جريدة «تشرين» السورية، 23/ 11/ 2004

نص بيان نبيل فياض:

في 30/ 9/ 2004، جاء إلى مكان عملي مجموعة من الأشخاص الأمنيين، وقاموا بتفتيش مكان عملي والمنزل، بعد ذلك، اقتادوني إلى المركز الأمني وطُرحت عليَّ مجموعة أسئلة حول «التجمع الليبرالي» ومقالات كتبتها في جريدة «السياسة» الكويتية عن الوضع الداخلي في سورية.

سُمح لي بالاتصال بمن أشاء، ولما شعرت بضيقٍ صحّي طلبتُ طبيبي الدكتور طلال فارس فجاؤوا به على الفور، لكن صحتي في نفس اليوم لم تتحسّن وازدادت سوءاً في اليوم التالي، فجاؤوا بطبيب من مشفى تابع لوزارة الداخلية، وبعد فحصي طلب نقلي على عجل إلى المشفى، وتحوَّل رجال الأمن عندها من وضعية المحقِّقين في بعض القضايا إلى وضعية

المتلهِّفين جدياً للحفاظ على صحتي، وإحاطتي بأصناف الرعاية كافة.
ظللتُ حتى 13/ 10/ 2004 غائباً عن الوعي تقريباً، وأعيش على «السيروم» فقط، تحسَّنتُ بعدها قليلاً ثم انتكس وضعي الصحّي مجدّداً يوم 19/ 10.
في يوم 24/ 10 بدأت صحتي بالاسترداد، زارني أحد الضباط وقال لي إنني قريباً سوف أخرج إلى الحرّية خارج هذا المشفى.
يوم 31/ 10 جاؤوني بثياب والتقيت اثنين من كبار المسؤولين الأمنيين اللذين أبدوا كل أنواع التعاطف معي، ثم أوصلني أحد الضباط بسيارته إلى بيتي.

الخلاصة:

1- ثبتَ من نقاشاتي مع من كان حولي من الأمنيين أن هذا التعامل الأخلاقي والحضاري معي، ليس حكراً عليَّ بسبب وضعي الثقافي بل هو شامل للناس جميعاً، خاصة بعد مجيء الرئيس الدكتور بشار الأسد، مما أشعرني أن وجود هذا الرجل كافٍ لحمايتنا وحماية مأمولاتنا من الحرّيات العامة والديموقراطية الفعلية.
2- إن مسألة التجمُّع ضُخِّمت أكثر مما ينبغي لغاية يمكن أن تكون شخصية من بعض الموظفين الصغار، ففي السنوات الأخيرة عرفت سورية أشكال تجمُّعية كثيرة وكبيرة منها المرخَّص به ومنها غير المرخَّص به، ومنها الديني ومنها العلماني، ومع ذلك لم نسمع باعتقال أو توقيف أي من أعضاء تجمُّعات كهذه، مما ينفي – في هذه الحالة – وجود توجُّه لدى الدولة لضرب المعارضة أو خنق الحرّيات العامة والخاصة، وتضخيم مسألة توقيفي (إيداعي) في المشفى كان حقاً يراد به باطل.

3- إن موقفي من رأس النظام ثابت لا يتغيَّر وملخَّصه أنه: بوجود الدكتور بشار الأسد نكتب وننشر ما لم نكن نجرؤ على التفكير به قبل سنوات، وبالتالي فإن موقفي من القضايا السلبية ليس موقفاً من الدولة، وإنما من السلبيات.

4- لا أريد أن تُستخدم قضية «إيداعي» للنيل من سورية، لا من الداخل ولا من الخارج، لأنني لن أكون عَصاة تُشهر على سورية دولةً وشعباً ووطناً ورئيساً، فالبلاد لا تحتمل في هذا الوقت بالذات هذا العبث وهذا الترف، والمزيد من الهزات التي يُراد منها تدميرها، وأنا هدفي كمفكر وناقد البناء وليس الهدم.

5- رغم كل ما حصل فلن أتوقَّف لحظة عن الكتابة، وعن نقد المسيئين على أعلى وأدنى المستويات، وسأظل أحارب من أجل دفع قطار الديموقراطية والعلمانية والليبرالية على سكّته التي وُضع عليها، مؤكداً أن خلافاتنا في سورية هي على إيقاع «التسارع»، لأنني أراه حتى الآن بطيئاً.

أُعيد نشر المقال في المواقع الالكترونية الآتية: «الرأي» 23/ 11/ 2004، «كلنا شركاء» 23/ 11/ 2004، «شام برس» 23/ 11/ 2004، «مرمريتا دوت كوم» 23/ 11/ 2004، «المركز الاقتصادي السوري» 24/ 11/ 2004، «عفرين نت» 24/ 11/ 2004، «مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية» 24/ 11/ 2004، «اللجنة العربية لحقوق الإنسان» 24/ 11/ 2004، «مرآة سورية» 24/ 11/ 2004، «لجان المجتمع المدني في سورية» 25/ 11/ 2004.

صحافي سوري يسخر من أجهزة الأمن وينتقد وزير الإعلام

في سابقة نوعية، نشرت صحيفة «تشرين» الحكومية السورية، سخريةً كتبها صحافي سوري عن أجهزة الأمن السورية، وانتقاداً لوزير الإعلام السوري الجديد. وردّ الصحافي حكم البابا في مقاله على بيان أصدره أحد المعارضين، وصف به حالة اعتقاله والتحقيق معه بأنها غاية في الرقّة، وتحدَّث عبر بيانه عن المعاملة الفاضلة للمواطنين داخل الفروع الأمنية.

وقال البابا في مقاله الصحافي: «ذكَّرني هذا البيان بمشاهد رُويتْ لي عن معتقلين كانوا يخرجون إلى باحات سجنهم ليهتفوا بفدائهم لمن سجنهم بالروح وبالدم»، وأضاف: «لم ينقص لتكتمل الصورة الكاريكاتورية إلا دعوة المواطنين كافة للتمتُّع بهذا النوع المبتكر والمريح من السياحة الأمنية».

ووصف تجربه مماثلة سابقة له في أحد الفروع الأمنية وقال: «بسبب مقال عن الإعلام السوري كتبته في جريدة «النهار» عام 2001، وقلت فيه أقل مما قاله وزير الداخلية السوري الحالي غازي كنعان الذي وصف إعلام سورية بأنه لا يقرأ، قضيت ما يزيد عن نصف شهر وأنا أداوم في أحد فروع الأمن يومياً، أسمع خلالها التهديد والوعيد وأتلقَّى الاتهامات ويُبحَث لي عن ارتباطات، وعرفت فيها من الرعب والخوف ما لم أعرفه في أي لحظة من حياتي».

وتحدّث في المقال الذي نشرته «تشرين» (الرسمية) عن معاتبة رئيس تحرير «البعث» (وزير الإعلام الحالي) له على رميه جريدة «البعث» على الأرض، وتلميحه بأن جهات أمنية قد لا يعجبها ما فعل، وأضاف: «لم يمرّ أكثر من عشرة أيام حتى استُدعيت إلى أحد فروع الأمن ليُحقَّق

معي بتهمة رمي جريدة «البعث» على الأرض». واعتبر أخيراً أن أجهزة الأمن السورية خلقت عند المواطن السوري «مرضاً جديداً اسمه فوبيا المخابرات». وتتحدَّث الأوساط السورية عن تطوّر يحدث في وسائل الإعلام السورية، وعن هامش كبير من الحرّية تُتيحه الحكومة، خاصة بعد استلام وزير الإعلام الجديد مهدي دخل الله وزارة الإعلام، وهو ابن المؤسسات الصحافية السورية، ويعرف خفاياها وما يعانيه الصحافيون فيها. ويعترف الوزير الجديد بوجود أزمة في الإعلام السوري تُعبِّر عن نفسها بقلَّة انتشاره، وضعف مصداقيته، وضيق هامش الحرّية، وتأخره في متابعة الأحداث، وعدم تغطيته للقضايا الأساسية، وهيمنة البيروقراطية عليه. وتعمل وسائل الإعلام السورية في ظروف صعبة، فهي مملوكة للدولة (وبالتالي تسيطر عليها الحكومة) ومحكومة بقانون مطبوعات يُضيِّق على الحرّيات والحوار والرأي الآخر، وتضبط عملها أنظمة إدارية قديمة لا تستطيع الاستجابة لمتطلبات العصر، وتهيمن وزارة الإعلام على هذه الوسائل إدارة وسياسات وتوجُّهات، فضلاً عن تدخُّل أجهزة الأمن في نشاطاتها واختيار المسؤولين فيها. واعتاد الصحافيون على أن تتدخَّل الحكومة في عمل وسائل الإعلام، حتى أنها تحوَّلت إلى وسائل دعاية للحكومة ومنجزاتها وآرائها ومواقفها، وأهملت كلياً، تقريباً، الرأي الآخر ومشاكل المجتمع.

وكالة الأنباء الإيطالية «آكي»، **23/ 11/ 2004**

صحافي سوري يتهم وزير الإعلام بالتسبُّب باستدعاء الأمن له

زياد حيدر

اتهم الصحافي السوري حكم البابا على صفحات صحيفة «تشرين» الرسمية وزير الإعلام السوري مهدي دخل الله بالتسبُّب باستدعائه من قبل الفروع الأمنية. وروى البابا إنه «خلال ندوة عقدتها هيئة الإذاعة البريطانية في دمشق كنت أحد المشاركين فيها، اعتذرت عن أخذ جريدة «البعث» التي كانت تُوزَّع على الحاضرين، وخلال الاستراحة عاتبني رئيس تحريرها الذي أصبح الآن وزيراً للإعلام على رميي لجريدته على الأرض، وهو ما لم أفعله، وسألني بلهجة المهدِّد إن كنت أعرف باسم أي حزب تنطق هذه الجريدة، وهل أعرف من هو هذا الحزب، ليضيف أخيراً ان هناك جهات أخرى ستعرف كيف تتحدَّث معي، وفعلاً لم يمرّ أكثر من عشرة أيام حتى استُدعيت إلى أحد فروع الأمن ليحقّق معي بتهمة رمي جريدة «البعث» على الأرض». وقال مصدر مسؤول في وزارة الاعلام لـ«السفير» إن نشر المقال في «تشرين»، جاء بقرار من وزير الإعلام عملاً بسياسة تفضيل نشر النقد الموجَّه إلى أجهزة الحكومة في وسائلها المحلية، لا في وسائل الاعلام الخارجي حيث كانت وجهة الكاتب.

جريدة «السفير» اللبنانية، 24/ 11/ 2004

صحيفة سورية رسمية تنتقد الأجهزة الأمنية

جانبلات شكاي

نشرت صحيفة «تشرين» السورية الرسمية أمس مقالاً لافتاً لأحد صحافييها ينتقد بشدّة الأجهزة الأمنية السورية، بأسلوب ساخر، في ردّه على بيان كانت نشرته صحيفة «الثورة» الرسمية قبل أيام لمعتقل سياسي امتدح المعاملة التي تلقاها خلال اعتقاله الذي استمر لأكثر من شهر على خلفية نشاطاته السياسية. وجاءت زاوية حكم البابا التي تصدَّرت الصفحة الثقافية في صحيفة «تشرين» تحت عنوان عريض: «يستحق براءة اختراع لابتكاره مفهوم السياحة الأمنية: السوري نبيل فياض يصدر بياناً حول اعتقاله». وذكر حكم البابا وهو كاتب مسلسلات تلفزيوني أن «هذه الأبنية (الأمنية)، التي أتحاشى أنا وغيري المرور قربها، فإن اضطررنا للمرور نغضّ أبصارنا عنها خوفاً ورعباً، بتاريخها السيء الصيت وُجدتْ لإرهابنا وخلق مرض جديد يعانيه المواطن السوري اسمه: فوبيا المخابرات». وأضاف: «بعد ذلك يأتي السيد نبيل فياض ليروي في بيانه مآثر عن المعاملة الفاضلة للمواطنين داخلها، حتى ليظن قارئ البيان أن موظفيها من خرّيجي أرقى مدارس الإتيكيت في العالم».

جريدة «الرأي العام» الكويتية، 24/ 11/ 2004

صحيفة سورية تنشر نقداً غير مسبوق للأجهزة الأمنية

في تطوُّر غير مسبوق، نشرت صحيفة «تشرين» الثلاثاء مقالاً للكاتب حكم البابا يصف فيه شعور المواطنين تجاه الأجهزة الأمنية وطريقة تعاملها معهم. وكان البابا يُعلِّق على بيان للكاتب نبيل فياض، حيث تحدَّث عن المعاملة الحسنة التي تلقاها خلال اعتقاله مدّة شهر في أحد الفروع الأمنية. وقال البابا في مقاله: «لو كتبت فحوى ما جاء في بيان السيد نبيل فياض – الذي أصدره بعد اعتقاله لمدّة شهر في أحد فروع الأمن السورية – حول التعامل المغالي في إنسانيته معه في لوحة كوميدية لاتُّهمت بالمبالغة وموت الإحساس لديَّ، والسخرية من الألم الإنساني، لكن كل هذه الاتهامات لم تمنعني من الابتسام وأنا أقرأ البيان الذي نشر – إمعاناً في السخرية ربما – في الصحافة السورية التي ليس من تقاليدها نشر البيانات الشخصية، فالسيد فياض يُفصِّل في المعاملة الإنسانية التي تلقاها».
وربط البابا رواية فياض عن فترة سجنه «بمشاهد رُويتْ لي عن معتقلين كانوا يخرجون إلى باحات سجنهم ليهتفوا بفدائهم لمن سجنهم بالروح وبالدم، ولم ينقص السيد فياض في بيانه لتكتمل الصورة الكاريكاتورية إلا دعوة الأخوة المواطنين كافة للتمتُّع بهذا النوع المبتكر والمريح من السياحة الأمنية». وتساءل الكاتب: «هل هذا ما يحدث حقاً ليس في حالة اعتقال مواطن، بل في حالة مخففة هي استدعاء مواطن لمراجعة أحد فروع الأمن». ويجيب انطلاقاً من تجربته الشخصية: «لا أظن! فبسبب مقال عن الإعلام السوري كتبته في جريدة «النهار» عام 2001، وقلت فيه أقل مما قاله وزير الداخلية السوري الحالي اللواء غازي كنعان الذي وصف

إعلام سورية بأنه لا يُقرأ، قضيت ما يزيد عن نصف شهر وأنا أداوم في أحد فروع الأمن يومياً من التاسعة صباحاً وحتى الثانية ظهراً، ومن الخامسة مساءً وحتى العاشرة ليلاً، أسمع خلالها التهديد والوعيد وأتلقى الاتهامات، ويُبحث لي عن ارتباطات، وعرفت فيها من الرعب والخوف ما لم أعرفه في أي لحظة من حياتي، باستثناء اللحظات المماثلة التي كنت فيها مستدعى إلى فرع أمن آخر»... وختم البابا مقاله بالقول: «ومع ذلك سألتمس للسيّد نبيل فياض العذر لأن الداخل إلى المكان الذي كان فيه مفقود والخارج مولود كما يقول السوريون في العادة، وقد أجد نفسي مضطراً في يوم من الأيام لكتابة مثل بيانه، وأتمنى – في ما لو حدث ذلك – على قرائه أن لا يُصدِّقوني!».

نشرة «أخبار الشرق» الالكترونية، 24/ 11/ 2004

رأي «أخبار الشرق»

ربما كان نشر مقال في صحيفة رسمية يتحدَّث عن سلوك الأجهزة الأمنية والنظرة السلبية المختزنة في عقول المواطنين تجاهها، حدثاً غير مسبوق، ويُشكِّل تحولاً لافتاً، إلا أن المطلوب ليس السماح بالحديث عن الممارسات وحتى انتقادها، بل إنهاء تلك الممارسات التي تركت آثاراً سلبية في نفوس المواطنين، وبنت فجوة واسعة بين المواطن وبين أجهزة يفترض أن مهمتها حفظ أمن هذا المواطن. فالقضية هنا ليست مرتبطة بوزير الإعلام الذي تعهَّد بفسح المجال واسعاً أمام جميع الأقلام والكتابات، بل المشكلة تسكن في أماكن أخرى، إنها الجهات التي تحدَّث عنها المقال المنشور في صحيفة «تشرين»، وليس عند من سمح بنشر هذا المقال.

ربما كانت سياسة الخطوات «الانفتاحية» في مجال الإعلام تتضمَّن جوانب إيجابية، لكن ليس من الصواب تجاهل أصل المشكلة، وابتداع حلول جزئية هنا وهناك، فلا شك في أن السماح بنشر كتابات السوريين في الصحف المحلية بدلاً من نشرها في الصحف الخارجية أو عبر الإنترنت، مطلب من قبل الكتَّاب والمثقفين في سورية، إلا أن النيَّة الجادة في التغيير والإصلاح تتطلَّب تخفيف القبضة الأمنية التي يلزم أن تمرَّ عبرها كل صغيرة وكبيرة.

إن تغيير الصورة لا يأتي عبر تجديد الغلاف الخارجي أو «العلبة»، بل إن ذلك يتطلَّب تغييراً حقيقياً لما في داخلها، فبينما يُسمَح بنشر مقال، يُمنع ناشطون من المغادرة على خلفية آرائهم، وفي حين يعلن وزير الإعلام عن استعداده للتعامل مع أي كتابات ناقدة للحكومة أو حتى معارضة لها، يستمرُّ حجب المواقع الالكترونية التي تنشر مواد لا ترضى عنها الحكومة،

وفي الوقت الذي تؤكد فيه السلطة في سورية سعيها لتوسيع هامش حرّية التعبير، يُعتقل أناس بتهمة نشر أخبار كاذبة أو مسيئة لسمعة البلد، فماذا يعني كل هذا؟

الواقع يؤكد أنه ما لم تكن هناك ضمانة بعدم حدوث ردَّة أولاً ثم التقدُّم بشكل مستمر، فإنه لن تكون هناك آثار تُذكر بالنسبة لشعور المواطنين بأن الأمور تتغيّر، فقد سُمح في ما مضى لحراك سياسي أن يظهر على السطح (في ما عُرف بـ«ربيع دمشق») لكن ذلك لم يستمر طويلاً.

ومرّة أخرى، إن إفساح المجال أمام الأقلام السورية التي تتناول أموراً كانت تُعدُّ من «المحرَّمات» في ما مضى، أمر إيجابي، لكن ذلك سيبقى عرضة للتراجع أو «الانقلاب» في أية لحظة، ما لم يتمّ تأسيس واقع جديد، يعتبر الحرّية السياسية وحرّية التعبير أمراً مقدَّساً، وهذا يحتاج إلى إزالة حاجز الخوف والرعب الذي يسيطر على المواطنين كلما ذُكرت أمامهم كلمة «سياسة» أو «معارضة»، وهذا يُعيدنا إلى البداية: إن أصل المشكلة خارج عن إطار وزارة الإعلام، فلنتوجَّه إلى حلِّه.

نشرة «أخبار الشرق» الالكترونية، 24/ 11/ 2004

الصحافة السورية تنتقد المخابرات

في بادرة غريبة تُوصف بأنها الأولى من نوعها نشرت صحيفة «تشرين» الحكومية السورية مقالاً لأحد صحافييها، وهو الكاتب السوري البارز حكم البابا، يحمل انتقاداً لأجهزة المخابرات السورية، وفي مقاله شكّك الصحافي حكم البابا بما أعلنه الكاتب الناشط نبيل فياض بأنه لقيَ معاملة حسنة أثناء اعتقاله لدى هذه الأجهزة، ويقول البابا: «لم ينقص بيان السيد فياض الذي كُتب على ما يبدو على قاعدة «شر البلية ما يُضحك» لتكتمل الصورة الكاريكاتورية إلا دعوة الأخوة المواطنين كافة للتمتُّع بهذا النوع المبتكر والمريح من السياحة الأمنية، والآن سأدع المخيّلة الدرامية جانباً لأتساءل بجد: هل هذا ما يحدث حقاً ليس في حالة اعتقال مواطن، بل في حالة مخفَّفة هي استدعاء مواطن لمراجعة أحد فروع الأمن». ويتابع البابا عارضاً الحالة مر بها: «من تجربتي الشخصية أجيب: لا أظن! فبسبب مقال عن الإعلام السوري كتبته في جريدة «النهار» عام 2001، وقلت فيه أقل مما قاله وزير الداخلية السوري الحالي اللواء غازي كنعان، الذي وصف إعلام سورية بأنه لا يُقرأ، قضيت ما يزيد عن نصف شهر وأنا أداوم في أحد فروع الأمن يومياً من التاسعة صباحاً وحتى الثانية ظهراً، ومن الخامسة مساءً وحتى العاشرة ليلاً، أسمع خلالها التهديد والوعيد وأتلقَّى الاتهامات، ويُبحَث لي عن ارتباطات، وعرفت فيها من الرعب والخوف ما لم أعرفه في أي لحظة من حياتي، باستثناء اللحظات المماثلة التي كنت فيها مستدعى إلى فرع أمن آخر».

ويسرد الكاتب السوري الساخر حكم البابا إنه ذات يوم تحاشى أن يأخذ

صحيفة «البعث» في أحد الاجتماعات، فما كان من أحد الأجهزة الأمنية إلا أن استدعاه «بتهمة رمي جريدة «البعث» على الأرض، وليعاد تذكيري بأن هذه الأبنية - التي أتحاشى أنا وغيري المرور قربها، فإن اضطررنا للمرور نغضُّ أبصارنا عنها خوفاً ورعباً - بتاريخها السيء الصيت وُجدتْ لإرهابنا وخلق مرض جديد يعانيه المواطن السوري اسمه: فوبيا المخابرات». ثم يرجع البابا إلى بيان نبيل فياض حول حسن المعاملة عند المخابرات، ليقول: «وبعد ذلك يأتي السيد نبيل فياض ليروي في بيانه مآثر عن المعاملة الفاضلة للمواطنين داخلها، حتى ليظن قارئ البيان أن موظفيها من خرّيجي أرقى مدارس الإتيكيت في العالم! ومع ذلك سألتمس للسيد نبيل فياض العذر لأن الداخل إلى المكان الذي كان فيه مفقود والخارج مولود، كما يقول السوريون في العادة، وقد أجد نفسي مضطراً في يوم من الأيام لكتابة مثل بيانه، وأتمنى - في ما لو حدث ذلك - على قرائه أن لا يصدِّقوني!».

موقع «إيلاف» الالكتروني، 24/ 11/ 2004

سياحة أمنية في سوريا
هذا المقال نُشر في جريدة «تشرين»!

تحت هذا العنوان أعادت جريدة «النهار» اللبنانية نشر المقال في عددها الصادر يوم 24/ 11/ 2004.

حول مقال حكم البابا

مقال الزميل السوري حكم البابا «سياحة أمنية في سوريا» الذي نشرته «قضايا النهار» أمس، وأشارت إلى أن جريدة «تشرين» نشرته أمس الأول في 23/ 11/ 2004... نُشر فعلاً في الصحيفة السورية باستثناء الفقرة الآتية: «... بمشاهد رويت لي عن معتقلين كانوا يخرجون إلى باحات سجنهم ليهتفوا بفدائهم لمن سجنهم بالروح وبالدم»، فاقتضى التوضيح.

جريدة «النهار» اللبنانية، 25/ 11/ 2004

نبيل فياض يردّ:
الزمن المتغيّر و«المثقفون» الساكنون!

يبدو أن معظم من يُسمَّى بالمثقفين في الشرق الأوسط الناطق بالعربية لم يسمع يوماً بهيراقليطس، لم يقرأ قط كلمة مما كتبه الفيلسوف العظيم وايتهد، أو كتب عنه، ولم يتراءَ له أن ثمة لاهوتاً مهماً في الكاثوليكية المعاصرة اسمه «لاهوت الصيرورة»، لذلك فهو يتعامل مع الكون والأنهر، التي لا «يمكن أن تجتازها ذاتها مرتين»، من منطلق الأبدية، ولأن عالم الأنتلجنسيا السوري – إن صحت التسمية – مكوَّن في سبعة أثمانه من ماركسيين وأصوليين، «نائمو أفسس السبعة»، وهؤلاء كمطلقيين – حتمية تاريخية أو حتمية ما ورائية – لا يستطيعون استيعاب منطق النسبي، فإن أي تغيير، مهما بدا لعين المحايد غير الناطق بالعربية بسيطاً، يمكن أن يرميهم خارج دائرة الوعي، ليتساءلوا مع أنفسهم أولاً: هل تغيَّرت أفسس أم لا نزال نياماً؟ والحقيقة أن أفسس ليست وحدها التي تغيّرت، بل العالم كله أيضاً: ليس هنالك اتحاد سوفياتي ولا حلف فارسوفي، هنالك اقتراحات روسية بإرسال الرفيق لينين، المحنَّط بلا فائدة في موسكو، في رحلة سياحية إلى الغرب، من أجل الحصول على بضعة دولارات تساعد في تغطية نفقات الحفاظ على الرفيق السابق في أفضل حالاته، النجف تتحدَّث بالإنكليزية، لكنة دالاس، الحجازيون يحصرون اهتماماتهم في إرسال «مسجات» عبر القنوات الفضائية الشبابية، عربية بأحرف لاتينية، وكابول طالبان سابقاً أضحت تعج اليوم بأغاني مطربي الهند، عوضاً عن خطب الملا عمر والشيخ أسامة بن لادن الحماسية!!

ولأني لست ماركسياً ولا أتضايق من شيء أكثر من رائحة الأصولية مهما كان مصدرها، ولأن قناعاتي الليبرالية تستند فلسفياً على مبدأي النسبية والتغيير، أعتقد أنه من الضروري الآن، للمرّة الأولى والأخيرة، ولإقفال باب هذا النقاش الذي يريده بعضهم أن لا يُغلق، وضع النقاط على الحروف في ما يتعلق بمسألة توقيفي والإفراج عني، التي تناولتها «تشرين» يوم 23 الجاري، في مقالة غير عادية:

1- لست من كتَّاب الدولة ولا من المهللين لها: ولن أكون، فتناقضي مع كثير من الأسس المعرفية التي يسير عليها بعض قطار الدولة يضعني دائماً في صفّ المعارضة: والدليل الأوضح على ذلك هو أنه رغم وجودي في الساحة الثقافية الناطقة بالعربية منذ أكثر من عشرين عاماً فأنا لم أنشر يوماً في صحيفة سورية، ولم يُسمَح منذ عام 1993 لكتاب يحمل اسمي بأن يُوزَّع في سورية، مع ذلك فكتبي ومقالاتي التي تنشر في الولايات المتحدة ولبنان والكويت تعرف من الشعبية في سورية، ما لا تعرفه أعمال أكثر الكتَّاب الرسميين تبنِّياً وانتشاراً.

2- في إطار العمل الثقافي، لم أخرج من دائرة البحثية الأكاديمية أو النقدية الدقيقة، ولم أحاول قط التزلُّف إلى مسؤول أو فنان هو وجه العملة الأسوأ للمسؤولين، طمعاً في مكسب مادي أو حضور شعبي.

3- ما قلته عن التعامل الأخلاقي للفرع الأمني الذي استدعاني كان أقل من الواقع، والواقع يقول إن أحدهم كان يردد على مسامعي باستمرار، لو أردتَ لبن العصفور لجئتك به، وآخر لا يزال حتى اليوم يتصل بي للاطمئنان عن وضعي الصحي، وفي النهاية هم بشر لا كائنات محنَّطة، وحين نلامس العنصر الإنساني حتى عند الأمن، لا يجب أن نعتقد أن ردّة

الفعل سوف تكون انسحاباً إلى عالم العنف.

4- الحديث عن تفتيش بيتي أو صيدليتي لا يتناقض إطلاقاً مع كلامي عن التعامل الإنساني، فهؤلاء لم يدخلوا مكان عملي أو منزلي كقاطعي طرق أو لصوص، بل بكل تهذيب وأخلاق ولطف.

5- سورية، في الأعوام الأخيرة، لمن لا يعرف حتى الآن، تغيَّرت تماماً، وخير دليل على ذلك تعامل الأمن الإنساني معي، والسماح بنشر تلك المقالة التي احتوت إساءات مباشرة لوزير الإعلام الحالي.

6- استشهاد كاتب المقالة بوزير الداخلية ضدّ وزير الإعلام في غير محله، فلو كان الإعلام السوري لا يُقرأ، لماذا يكتب فيه من يقال إنهم مثقفون سوريون؟ وهل المسألة استرزاق فحسب؟

7- أخيراً، إن سورية تغيَّرت حقاً، لكن الأزمة القاتلة هي في عدم استطاعة هؤلاء، الذين ينامون في أصدافهم، مجاراة التغيير: وكلامهم المنشور أو المحكي خير دليل على أزمتهم في فهم الواقع.

جريدة «تشرين» السورية، 25/ 11/ 2004

نبيل فياض: سوريا تغيّرت

ردَّ المعارض السوري نبيل فياض على الاتهامات التي أطلقها ضدّه الصحافي حكم البابا في جريدة «تشرين» يوم 23 الجاري، مؤكداً أنه ليس من كتَّاب الدولة في سوريا ولا من المهللين لها، مشيراً إلى أن معظم كتبه لم يُسمح بتداولها في سوريا منذ عام 1993 لأن جلَّها نُشر في الولايات المتحدة ولبنان ومع ذلك فهو لديه قاعدة شعبية، وأضاف إنه في إطار العمل الثقافي فهو لم يخرج من دائرة البحث الأكاديمي أو النقد الدقيق، ولم يحاول قط التزلف إلى مسؤول أو فنان للحصول على مكسب مادي أو شعبي، مشدِّداً على أن ما قاله عن التعامل الأخلاقي للفرع الأمني الذي استدعاه كان أقل من الواقع، وبيَّن أن أحدهم كان يردِّد على مسامعه خلال فترة اعتقاله بأنهم سيُحضرون له لبن العصفور إذا ما طلب ذلك، وأن آخر ما يزال يتصل به حتى اليوم من أجل الاطمئنان على وضعه الصحي، ليخلص إلى أن رجال الأمن هم كائنات إنسانية لا مجرَّد كائنات محنَّطة... وتابع فياض إن الحديث عن تفتيش بيته أو صيدليته لا يتناقض إطلاقاً مع ما قاله حول التعامل الإنساني لفروع الأمن مشيراً إلى أن رجال الأمن لم يدخلوا منزله كقطاع طرق أو لصوص، بل كانوا في منتهى التهذيب والأخلاق واللطف، ورأى ان سوريا في الأعوام الأخيرة تغيَّرت تماماً وخير دليل على ذلك طريقة تعامل أجهزة الأمن معه والسماح لحكم البابا بنشر تلك المقالة التي حوت إساءات مباشرة إلى وزير الإعلام الحالي.

جريدة «الوطن» القطرية، 26/ 11/ 2004

لماذا نشرت «تشرين» مقالة حكم البابا عن المخابرات؟

شعبان عبود

«نحن محكومون بالأمل» بحسب المسرحي السوري الراحل سعد الله ونوس، وليس غير ذلك، ولأننا كذلك سنصفِّق دائماً لكل شيء جديد، ولم نتعوَّد عليه، في الصحافة السورية، رغم أن جديدنا قد صار قديماً بالنسبة للصحافة العربية وخاصة المجاورة منها، ورغم أن ما هو غير عادي عندنا هو عادي جداً، أيضاً في تلك الصحافة. لكن، ولأننا لا نملك خياراً سوى المراهنة على مجيء ذلك اليوم الذي تصبح فيه صحافتنا وإعلامنا مواكبَين لما يحدث حولهما، سنبقى باحثين في هذا الإعلام وهذه الصحافة عن كل ما من شأنه تأكيد رهاننا، حتى لو كان مجرّد تصريح صحافي لمسؤول، أو مجرّد مرسوم تشريعي يخصّ عمل الصحافيين وحال الصحافة، أو مجرّد نشر مقالة «جريئة» في صحيفة رسمية، مثل الذي حصل في جريدة «تشرين» حين فاجأت الجميع بنشر مقالة للزميل حكم البابا يردّ فيها على كاتب سوري، يُقال إنه معارض، استضافه أحد الفروع الأمنية، ولما خرج بعد شهر قرأ بياناً «سياحياً» توقف فيه عند المعاملة الحسنة التي تلقاها عند «المخابرات»، وهو أمر لم يمرّ على صحافي مشاغب مثل حكم البابا.

الخبر ليس هنا وليس في هذه التفاصيل وليس في ما وجَّهه الصحافي حكم البابا من انتقادات، الخبر والمفاجأة كانا في اتخاذ وزير الإعلام الدكتور مهدي دخل الله قراراً بالموافقة على نشر هذه الانتقادات في وقت لم يستطع فيه رئيس تحرير الصحيفة الدكتور خلف الجراد اتخاذ مثل هذا القرار. وبدون الوقوف عند ما إذا كان السيد وزير الإعلام قام بدوره

باتصالاته الخاصة لمعرفة «القرار»، يكفي أن موضوعاً يُشكِّك بـ«المعاملة الحسنة» لأجهزة الأمن السورية كالذي قرأناه في «تشرين» قد نُشر في صحيفة رسمية.

هذا حدث يجب ألا يمرّ بسهولة، يجب أن نقرأه جيداً، ففي ضوء قراءتنا ربما نفهم بعضاً من الآليات الخاصة التي تحكم عمل الصحافة السورية، وكذلك نعرف ما إذا كان هناك إمكان لتوقُّع حصول خطوات جديدة تخص تطوير الإعلام السوري.

في جميع الأحوال إن ما حصل يستدعي الملاحظات الآتية:

أولاً، إن هذه المقالة لم تأتِ ضمن سياق طبيعي من الكتابة والنشر تعوّد عليه قرّاء الإعلام السوري، فهي احتاجت لموافقة الوزير ذاته، ولا نعرف ما إذا كان الوزير قد احتاج لإجراء اتصالات معيّنة، وإن كان كذلك، فمن هي هذه الجهات؟ إن معرفة ذلك مهمة لنعرف ما إذا كانت الغاية من النشر تقع في باب «السياحة الإعلامية»، أم أن من يقف وراء الموافقة هو من أصحاب المواقع الحساسة التي قالت يوماً إن «الصحافة السورية لا تُقرأ»؟ أم غير هذا وذاك، بل إن هناك «صراع» أجهزة أمنية، عكسه جلياً كل من بيان الكاتب نبيل فياض، الذي امتدح أحد الأجهزة ونشرته في وقت سابق جريدة «الثورة» السورية، ومقالة مضادّة «تردح» لهذه الأجهزة، كتلك التي كتبها حكم البابا؟

ثانياً، إذا لم تكن المقالة احتاجت من الوزير لكل هذه الاتصالات، وهذه نقطة بغاية الأهمية، فإن ذلك يعتبر تطوراً لافتاً في عملية الإصلاح في سوريا يجب أن ننتبه له جيداً، لأن ذلك يعني أن «المدني» ولو كان بعثياً مثل الوزير الدكتور مهدي دخل الله صار بإمكانه أن يتخذ قراراته دون

الاضطرار لمراجعة المؤسسة الأمنية، وهي المتهم «التقليدي» المسؤول في نظر المدنيين عن إعاقات عملية الإصلاح، وهي المتهم كذلك بانتشار تلك «الصورة السيئة» عن سوريا «الدولة المخابراتية»!

ثالثاً، ترافق هذا التطوُّر مع نشر إحدى الصحف العربية قولاً لرئيس «اتحاد الصحافيين السوريين» الدكتور صابر فلحوط يدعو فيه الصحافيين السوريين «لنشر الغسيل الوسخ، لأن نشر الغسيل الوسخ جداً، حتى لو كان على سطوح الجيران، أفضل من بقائه في الرطوبة للعفونة».

هذا الكلام جيد لا بل «ثوري» لأنه يخرج من فم رجل معروف عنه أنه حارس قديم جداً في الإعلام السوري، لكن فرحتنا لم تدم كثيراً، في دمشق، فسرعان ما صدمنا الدكتور فلحوط حين أتبع كلامه بالقول «نفخر في سوريا أنه لم يسبق لأي صحافي أن دخل السجن لأسباب تتعلَّق بكتابة مهنية». هذه العبارة لو لم يقلها، لكانت هناك إشاراتان رائعتان قد صدرتا في اليوم نفسه عن قطبَي الإعلام السوري الرسمي: الوزير ورئيس الاتحاد. لكن رغم ذلك، قرأنا في الصحافة السورية في اليوم نفسه (ويا للصدفة)، خبراً يتحدَّث عن موافقة اللجنة الاقتصادية برئاسة وزير المال على مشروع المرسوم التشريعي القاضي بدمج مؤسسة «الوحدة للصحافة والطباعة والنشر» مع مؤسسة «تشرين للصحافة والنشر» و«المؤسسة العربية لتوزيع المطبوعات» في «مؤسسة واحدة تُسمَّى مؤسسة أوغاريت للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع».

اللافت هنا أيضاً ليس خبر الدمج، ما هو لافت حقاً أن الاسم الجديد الجامع للمؤسستين «تشرين – الثورة» قد صار «أوغاريت» وكلنا يعرف أي رمزية، وأي سوريَّة (بتشديد الياء) يختزلها هذا الاسم. أوغاريت أو

رأس شمرا، هو اسم منطقة على الساحل السوري، وفي محافظة اللاذقية تحديداً، تمَّ فيها إكتشاف أول أبجدية في العالم. إن ذلك أيضاً يُعتبر اليوم اسماً «ثورياً» لكونه فقط قرن الصحافة بالأبجدية وبالفعل الإبداعي وليس «بالثورة» التي قام بها حزب البعث عام 1963. ويا للمفارقة أيضاً، فالتطوير والتحديث في سوريا اليوم، لكي ينجح ويبدو مقنعاً وعصرياً، لا بدَّ له إلا أن يتكئ على كلمات ومصطلحات غير «ثورية» وغير «بعثية»!!

هذه مجرد إشارات عادية قد تدلّ على أن الإعلام السوري قد بدأ يتثاءب ويصحو من غفوته الأربعينية، وتؤكد هذه الإشارات أيضاً أننا ما زلنا «محكومين بالأمل».

جريدة «النهار» اللبنانية، 26/ 11/ 2004

فضيحة المعارض جزء من فضائح المعارضين:
رداً على ما كتبه حكم البابا حول بيان نبيل فياض

د. فايز العمر (طبيب سوري)

تعوَّد البعض على الظهور بمظهر الأبطال الذين يتحدّون الجميع في سلوك يُعرف في التحليل النفسي باسم التثبّت اللبيدي في المرحلة الإستية، والواقع أن ما قرأته للسيد حكم البابا الذي تعوَّد أن يحوُّل كل الأشياء التي تغدو إيجابية إلى مادة كاريكاتيرية كان آخرها إساءته للكوميديا السورية التي تحوَّلت لديه إلى تهريج. ولم يكتف هذا البطل الأسطوري بهذا بل حاول أن يعتدي على الرموز السورية من مثقفين بارزين لم يعطوه أية أهمية تذكر، فذهب إلى حدّ التطاول عليهم وصمت عميقاً كصمت القبور.

أما آخر ما تفتَّق عنه ذهنه فهو الرد على بيان الأستاذ نبيل فياض بسخرية ترتدُّ عليه بقوّة، لأنه تحدَّث عن رحلته مع رعبه من المخابرات السورية في وقت يكتب فيه من سورية ولا تقترب منه أجهزة الأمن من قريب أو من بعيد، فهل هنالك فضيحة أكثر من هذه؟ ثم نراه يكتب ضدَّ نبيل فياض ليتهم وزير الإعلام السوري بأنه كان يُهدِّده، ولا أعلم كيف يُهدِّد الوزير دخل الله صاحب مقالة رديئة ولا يمنع نشر هذه المقالة التي كانت أجدر بالمنع، لأنها تتجاوز كل حدود الأدب وتستحقّ رفع دعوى قضائية بتهمة القدح والذم ونشر الأخبار الكاذبة والمسيئة للدولة، وليس لأنها تناولته ومع ذلك سمح الوزير المحترم بنشر المقال كي يعرف الناس أن تغييراً قد حدث وأن مساحة الحرّية قد كبرت في البلاد، ولهذا نؤيّده.

أما ما يخصّ السيد نبيل فياض فهو يخصُّه بالردّ لأن الرجل عبَّر عن وضعه

الحقيقي الذي عاشه ولم يرقْ لأحد مسؤولي «الإخوان المسلمين» فكتب ضدَّه مدَّعياً أن ما كتبه كان بفعل الرعب من المخابرات وسانده حكم البابا في ذلك، بعد أن سرد علينا مسيرة رعبه من المخابرات والتي وصلت إلى حد الكتابة ضدَّها في جريدة رسمية!!!

نعم لقد تغيَّرت السلطة وتغيَّر رجالات المخابرات، ولكن مثقفينا وأشباههم لم يتغيَّروا: موتورون حاقدون استعراضيون مدمِّرون للآخرين... ولأوطانهم باسم حرّية زائفة هي الفوضى بكل المقاييس. ولن يكون حال السيد حكم البابا مخالفاً لحال الشتّامة من أمثاله من المعارضين، الذين عرفنا نشر غسيلهم لبعضهم على النشرات الالكترونية، من أمثال مساجلات عبد الرزاق عيد وميشيل كيلو مؤخراً ومساجلات الأول مع جمال باروت قديماً، وبالمناسبة فإن حال عبد الرزاق عيد مشابه لحال حكم البابا في أن كليهما شتّامة ويفتخر بأن له أكبر عدد من الأعداء، وقد لا نستغرب أن يكتب حكم البابا باسم مستعار كما فعل عبد الرزاق عيد ليمدح بذاته ويسرد تاريخه العريق، ويدفع عن نفسه التهم ليصفنا بأننا مجرَّد كائن مستعار دون أن يكلِّف نفسه عناء السؤال عن الاسم في مكانه الطبيعي، لكنه حال من يُسمَّى بالمعارضة الرثة التي تبحث عن منصب لتكون شتّامة رسمية هذه المرَّة.

وإذا كان هؤلاء هم المعارضة في سورية الحبيبة فإنهم يستحقُّون فعلاً أن يدخلوا في دائرة الفضائح، فهم فضيحة الفضائح وهؤلاء ليسوا من يمثِّلون سورية التي نريد لها مستقبلاً مختلفاً ولا هم بدائل لكل المساوئ التي بات المسؤولون أكثر جهراً بها. وهؤلاء لا يريدون أن يبنوا أوطاناً، إنهم مدمِّرون للغاية وحسبنا ألا نعطيهم الأهمية لأنهم عابرون وليسوا أصليين، فنحن

نعرف نبيل فياض من كتاباته العلمانية الجريئة وكتبه المميّزة والنوعية، وقد لا نتفق معه في مقالاته في جريدة «السياسة» لأنها دون مستواه الحقيقي، ولكننا لا نعرف ماذا أنجز أمثال البابا وعيد وكيلو... غير الشتائم المبرمجة، والغث يرحل...

وتحية لصحفنا الرسمية لأنها بدأت بالتغيُّر.

جريدة «تشرين» السورية، 27/ 11/ 2004

تنويه من المحرّر: نظراً لأن كاتب المقال نفى كونه اسماً مستعاراً فإني مضطر لأن أورد الأحداث التالية: ففي مساء اليوم نفسه الذي نُشر فيه المقال 27/ 11/ 2004 التقيتُ بالدكتور فايز الصايغ رئيس تحرير جريدة «الثورة» في تلك الفترة، وقال لي إنه يعتقد بأن فايز العمر اسم مستعار ومقاله وصل بالفاكس إلى جريدة «الثورة» كما وصل إلى جريدة تشرين، وقام الدكتور الصايغ بإرسال المقال إلى وزير الاعلام مهدي دخل الله الذي طلب نشره، فاقترح الدكتور الصايغ على الوزير سؤال الدكتور خلف الجراد رئيس تحرير جريدة «تشرين» ما إذا كان يود هو نشره باعتبار أن المشكلة أثيرت في جريدة «تشرين» فوافق الوزير، واتصل د. الصايغ برئيس تحرير «تشرين» د. الجراد، وشرح له ما دار بينه وبين الوزير، وكان ردّ الجراد نحن أحق بنشره (!!)، وفي صباح اليوم التالي لنشر المقال 28/ 11/ 2004 اتصل بي المقدّم برهان اسبل من فرع الأمن السياسي بدمشق، وهو أحد الضباط الذين حقّقوا معي في وقت سابق، ليسألني: ما إذا كنت أعرف السيد فايز العمر وعندما أجبت بالنفي، أعلمني بأنه أرسل من يسأل في

نقابة الأطباء عنه باعتباره عرَّف عن نفسه كطبيب سوري ولم يجد طبيباً باسم فايز العمر مسجَّلاً في نقابة أطباء سورية (!!)، وقد بحثت على شبكة الإنترنت عن مقالات سابقة للسيد فايز العمر، فلم أعثر سوى على مقال يتيم عنوانه «المعارضة الرثة في سورية: عيد نموذجاً» يهاجم فيه الدكتور عبد الرزاق عيد، نُشر في جريدة «السياسة» الكويتية بتاريخ 17/ 9/ 2004، وأعيد نشره في بعض المواقع الالكترونية، وفيه عرَّف عن نفسه في نهايته بأنه «عضو رابطة المثقفين الوطنيين السوريين»، وهي رابطة غير موجودة (!!).

الإعلام السوري بين المتفائلين جداً والمتشائمين جداً

مأمون الطباع

سحابة من التفاؤل أتت مع قدوم فريق الوزراء الثمانية إثر التعديل الوزاري الأخير... «المتفائلون» يتوقَّعونها ممطرة، «المتشائمون» يتوقعونها مرعدة مبرقة دون مطر. وحيث أنني اشتقت إلى التفاؤل فسوف أقف مع الفريق الأول، لكن لن يدفعني هذا الموقف إلى التصفيق بل إلى التحريض، بعد أن غدا التصفيق صفعاً للمنطق السليم، وتعتيماً على الحقائق. وحيث أنني لست كاتباً محترفاً، لذلك أجدني مدفوعاً للكتابة لأُعبِّر عن مكنونات آلاف القراء الذين لا يكتبون، لكنهم يميّزون بين الغث والسمين، ويتفاعلون دائماً مع هموم الأمّة والوطن والمواطنين. وبما أنني لا أمتلك جسوراً تنقل كلماتي إلى الصحف العربية، لذلك ليس أمامي إلا صحفنا الثلاث السورية، لا سيما بعد أن سمعنا وقرأنا عن الرغبة الصادقة في النهوض بالإعلام شكلاً ومضموناً، بحيث يكون جذاباً، رحباً، يتسع لكل الآراء، لا يحدُّه إلا التمسك بالوحدة الوطنية، وعدم المساس بمقدَّسات الفئات الاجتماعية التي يتكوَّن منها مجتمعنا العربي السوري. أقول: بما أنني لست كاتباً محترفاً ولا موظفاً رسمياً فإن سحابة التفاؤل هذه تدفعني لأكون أكثر جرأة، وأقل خوفاً من الرقيب الذي يُمثِّل مؤسسة الخوف، المأسوف على شبابها (على ما يبدو حتى الآن). لقد أبديت تفاؤلي أمام بعض المتشائمين دائماً، وشعرت – من خلال الحوار معهم – أنهم تعايشوا مع التشاؤم لدرجة العشق، وطلبوا مني تبرير موقفي الجديد، فأجبتهم ببساطة ودون تعقيد أو أدلجة بأن وزير الإعلام الجديد، ورؤساء تحرير الصحف

الثلاث، جادُّون في فتح الإعلام لكل الآراء، ويرغبون في كسر الاحتكار، ووضع حدود لسلطة الرقيب، وقد نشروا مقالات عديدة، وظهروا في مقابلات تلفزيونية، ورغم مواقعهم الرسمية والحزبية فقد تجاوزوا ما يُسمَّى بالخطوط الحمر، ولو بضعة مليمترات، ربما ليشجِّعوا الكتَّاب على التعامل مع الإعلام المحلّي، لذلك علينا أن نُجرِّب ونُحرِّض على مزيد من الانفتاح عسى ولعل عدوى الانفتاح الإعلامي تنتقل إلى جهات أخرى، لا سيما أن وزير الداخلية الجديد – كما فهمنا عبر صحافتنا المحلية – كان أول الداعين إلى تطوير الإعلام، وهو جاد الآن في تطوير آلية العمل في الأجهزة الأمنية، وأن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تسعى إلى تعديل العديد من القوانين المتعلّقة بالعمل والجمعيات والمنتديات، ليكون واقع وزارتها معبراً عن اسمها، وأن وزير الصناعة أتى إلى الوزارة ومعه خطة جريئة للقضاء على الفساد والتواكل.

أخيراً: إن ما شجَّعني على كتابة هذه المقالة، الكلمة الجريئة التي نشرتها «تشرين» بتاريخ 23 من الشهر الحالي للكاتب المتميّز حكم البابا تعقيباً على البيان الذي أصدره الكاتب نبيل فياض إثر اعتقاله، ونشرته الصحافة المحلية دون تعديل، ذلك أنني فهمت من نشر بيان الفياض وكلمة البابا دعوة لكل من يكتبون في «النهار» و«الحياة» وصحف الخليج وينشرون في الصحافة الالكترونية ليعودوا إلى صحافتهم المحلية... ويُجرِّبوا عسى تتسع دائرة المتفائلين. لنتعاون جميعاً – كل من موقعه – للنهوض بالإعلام خطوة خطوة، لأن نهوض الإعلام مؤشر على جدّية الدعوة إلى الإصلاح.

جريدة «تشرين» السورية، 27/ 11/ 2004

لن يُحرج رئيس التحرير!

علي جمالو

بصرف النظر عن ردود الفعل التي سُجِّلت على ضفاف نشر الكاتب نبيل فياض بيانه حول المعاملة التي لقيها من الأجهزة الأمنية، والسخرية المرّة التي حملها تعليق صحافي نشرته صحيفة «تشرين»... فإن النقاش الذي فُتح بمبادرة من وزير الإعلام يستحق الاهتمام فعلاً، ويدلُّ على أن ذهنية جديدة وصلت أخيراً إلى الطابق العاشر في وزارة الإعلام، وتريد لهذا الإعلام أن ينهض ويتحمَّل مسؤولياته كاملة، ويستقيل من دور «المرعوب الخائف من إشارة الاستفهام والتعجُّب، وقول الحقيقة أو نصفها أو الإشارة إليها)... وليفتح صفحاته وقلبه للكتابة الصادقة والجريئة التي تكتب بالسكين أحياناً لتفتح الجرح المتعفِّن وتأخذه إلى التعافي. لقد مرّ زمن طويل منذ أن اختار الإعلام السوري وظيفة «المزاود»، فأفاض بالإنشاء وغرق في مفردات تشبه الطبول، تزعج الأذن ولا تصل إلى العقل... وقد آن الأوان ليلعب دور الصادق الذي يجاهر بقول الحقيقة، من موقع الحريص الغيور على المصالح العليا للبلاد، من غير خوف أو وجل.

ما قاله نبيل فياض صحيح... وما قاله حكم البابا صحيح أيضاً!

وهذه حقيقة! فقد لمس فياض المثقف العلماني الجريء أن الزمن تغيَّر، وأن بعض العاملين في الأجهزة الأمنية يستطيعون أداء «عملهم» من غير إهانة المواطن، واعترض حكم البابا الساخر المشاكس لأنه مرَّ بتجربتين مُرَّتين تعرض خلالهما للخوف.

ولم يجد الوزير غضاضة في نشر ما هو معروف في الشارع، حيث لا يخفى

على القاصي والداني وسائل «الإيضاح» التي لجأت إليها بعض الأجهزة الأمنية، وهي ليست سراً من أسرار الدولة. وربح الإعلام الجولة من خلال «بروفته» الأولى في تسمية الأشياء بأسمائها، حيث أن «رجل الأمن الذي يحسن المعاملة» يضيف لرصيد النظام السياسي، ورجل الأمن الآخر الذي يسيء المعاملة يصرف من هذا الرصيد ويسيء لنفسه وللنظام... ويدفع المواطن - أي مواطن - إلى السلبية، التي تفتح الباب على مصراعيه لاصطفافات سياسية بعضها خطير.

وفهمنا - نحن معشر الوراقين - الذين أدمنوا الكتابة خارج الحدود، أنها دعوة صادقة جريئة للكتابة في الصحافة المحلية من غير مقصّ الزميل رئيس التحرير، واستنتاجاته اللطيفة المحشوّة بالاعتذار، ومن غير أن يقول لنا إن المرحلة الصعبة التي تمرّ بها البلاد لا تسمح بمثل هذا الترف!

إن الكتابة أيها السادة فعل مسؤول ومواجهة لا تصحُّ بغير شجاعة وصدق، وهي إن ذهبت إلى التضليل سقطت... وإن ذهبت إلى الرياء سقطت... وإن ذهبت إلى بتر الحقيقة سقطت... ولا يليق بها السقوط.

أكتب هذه المقالة وأفكر بإرسالها إلى صحيفة «الثورة» ولا أعرف إن كانت ستأخذ طريقها للنشر أم لا، مع أن رئيس تحريرها مع الانفتاح الإعلامي لا ضدّه، ولن أتصل بوزير الإعلام ليسمح بنشرها أو يرفض لأن الأمر الطبيعي أن تأخذ طريقها للنشر من غير استئذان... ولن يُحرَج رئيس التحرير!

جريدة «الثورة» السورية، 28/ 11/ 2004

مقالة البابا الانتقادية لأجهزة الأمن السورية
تثير موجة من الردود في «تشرين»

تفاعلت المقالة التي نشرها الصحافي حكم البابا في صحيفة «تشرين» الرسمية الثلاثاء، مستهزئاً ببيان كان أصدره الكاتب نبيل فياض يصف فيها بإيجابية حال اعتقاله لدى الأجهزة الامنية، حيث نشرت الصحيفة ذاتها أمس، ردَّين على مقالة البابا، بعد ما كانت نشرت الخميس رداً من فياض ذاته. وتحت عنوان «فضيحة المعارض جزء من فضائح المعارضين»، قال فايز العمر، الذي عرَّفته الصحيفة بأنه طبيب إن «ما تفتَّق عنه ذهن حكم البابا في الردّ على بيان الأستاذ نبيل فياض بسخرية يرتدّ عليه بقوّة لأنه تحدّث عن رحلته مع رعبه من المخابرات السورية، في وقت يكتب فيه من سورية ولا تقترب منه أجهزة الأمن من قريب أو من بعيد، فهل هنالك فضيحة أكثر من هذه»؟ وأضاف: «نراه يتهم وزير الإعلام السوري مهدي دخل الله بأنه كان يهدّده، ولا أعلم كيف يهدّد الوزير دخل الله صاحب مقالة رديئة، ولا يمنع نشر هذه المقالة». وقال: «كان من الأجدر منع المقالة لأنها تتجاوز كل حدود الأدب، وتستحقّ رفع دعوى قضائية بتهمة القدح والذم، ونشر الأخبار الكاذبة والمسيئة للدولة، وليس لأنها تناولته، ومع ذلك سمح الوزير المحترم بنشر المقال كي يعرف الناس أن تغييراً قد حدث وأن مساحة الحرّية كبرت في البلاد، ولهذا نؤيّده». واعتبر العمر ان فياض عندما كتب إنما «عبَّر عن وضعه الحقيقي الذي عاشه، الأمر الذي لم يرق لأحد مسؤولي «الإخوان المسلمين» فكتب ضدَّه مدَّعياً أن ما كتبه كان بفعل الرعب من المخابرات وسانده حكم

البابا في ذلك، بعد أن سرد علينا مسيرة رعبه من المخابرات، والتي وصلت إلى حدّ الكتابة ضدَّها في جريدة رسمية». وذكر أن «السلطة تغيّرت وتغيّر رجالات المخابرات، لكن مثقفينا وأشباههم لم يتغيّروا: موتورون حاقدون استعراضيون مدمِّرون للآخرين، ولأوطانهم باسم حرّية زائفة هي الفوضى بكل المقاييس».

وفي مقالة أخرى نشرتها الصحيفة ذاتها، قال المحامي مأمون الطباع إن «سحابة من التفاؤل أتت مع قدوم فريق الوزراء الثمانية إثر التعديل الوزاري الأخير، والمتفائلون يتوقعونها ممطرة، والمتشائمون يتوقعونها مرعدة مبرقة من دون مطر». واضاف الطباع: «أبديت تفاؤلي أمام بعض المتشائمين دوماً، لأن وزير الإعلام الجديد، ورؤساء تحرير الصحف الثلاث، جادون في فتح الإعلام لكل الآراء، ويرغبون في كسر الاحتكار، ووضع حدود لسلطة الرقيب، وقد نشروا مقالات عديدة وظهروا في مقابلات تلفزيونية تجاوزوا فيها ما يُسمَّى بالخطوط الحمر، ليشجِّعوا الكتّاب على التعامل مع الإعلام المحلي»، وتابع: «علينا أن نُجرِّب ونُحرِّض على مزيد من الانفتاح عسى ولعل عدوى الانفتاح الإعلامي تنتقل إلى جهات أخرى، لا سيما أن وزير الداخلية الجديد (اللواء غازي كنعان)، كما فهمنا عبر صحافتنا المحلية، كان أول الداعين إلى تطوير الإعلام، وهو جاد الآن في تطوير آلية العمل في الأجهزة الأمنية، وأن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تسعى إلى تعديل العديد من القوانين المتعلقة بالعمل والجمعيات والمنتديات ليكون واقع وزارتها معبِّراً عن اسمها، وأن وزير الصناعة أتى إلى الوزارة ومعه خطة جريئة للقضاء على الفساد والتواكل». واعتبر المحامي أن ما شجَّعه على كتابة مقالته للصحيفة الرسمية «الكلمة الجريئة التي نشرتها

«تشرين» بتاريخ 23 من الشهر الحالي للكاتب المتميّز حكم البابا تعقيباً على البيان الذي أصدره الكاتب نبيل فياض إثر اعتقاله ونشرته الصحافة المحلية من دون تعديل»، وأضاف: «فهمت من نشر بيان فياض وكلمة البابا دعوة لكل من يكتبون في «النهار» و«الحياة» وصحف الخليج، وينشرون في الصحافة الالكترونية، ليعودوا إلى صحافتهم المحلية، ويُجرِّبوا عسى ولعل تتسع دائرة المتفائلين».

وفي مجال متصل، طالبت صحيفة «أخبار الشرق» الالكترونية الصادرة من لندن، والمقرَّبة حسب التصنيف المحلّي من حركة «الإخوان المسلمين» المحظورة، بمزيد من الانفتاح والانتقال من القشور إلى المضمون، وذكرت الصحيفة التي تُوزَّع عبر البريد الالكتروني بعدما حُجب موقعها داخل البلاد، في عمود رأيها أن «نشر مقال في صحيفة رسمية يتحدَّث عن سلوك الأجهزة الأمنية، والنظرة السلبية المختزنة في عقول المواطنين تجاهها، ربما يكون حدثاً غير مسبوق، ويُشكِّل تحولاً لافتاً، إلا أن المطلوب ليس السماح بالحديث عن الممارسات وحتى انتقادها، بل إنهاء تلك الممارسات التي تركت آثاراً سلبية في نفوس المواطنين، وبنت فجوة واسعة بين المواطن وبين أجهزة يفترض أن مهمتها حفظ أمن هذا المواطن». وكتبت أن «القضية هنا ليست مرتبطة بوزير الإعلام الذي تعهَّد بفسح المجال واسعاً أمام جميع الأقلام والكتابات، بل المشكلة تسكن في أماكن أخرى، إنها الجهات التي تحدَّث عنها المقال المنشور في صحيفة «تشرين» وليس عند من سمح بنشر هذا المقال». وتابعت: «ربما كانت سياسة الخطوات الانفتاحية في مجال الإعلام تتضمَّن جوانب إيجابية، لكن ليس من الصواب تجاهل أصل المشكلة، وابتداع حلول جزئية هنا وهناك»،

وأضافت: «لا شك في أن السماح بنشر كتابات السوريين في الصحف المحلية بدلاً من نشرها في الصحف الخارجية أو عبر الإنترنت، مطلب من قبل الكتَّاب والمثقفين في سورية، إلا أن النيَّة الجادة في التغيير والإصلاح تتطلَّب تخفيف القبضة الأمنية التي يلزم أن تمرَّ عبرها كل صغيرة وكبيرة»، وأضافت «إن تغيير الصورة لا يأتي عبر تجديد الغلاف الخارجي أو العلبة، بل إن ذلك يتطلَّب تغييراً حقيقياً لما في داخلها».

جريدة «الرأي العام» الكويتية، 28/ 11/ 2004

معركة إعلامية بين المثقفين السوريين

محمد ظروف

تحوَّل السجال الذين دار بين المعارض السوري نبيل فياض والصحافي حكم البابا إلى معركة إعلامية على صفحات الجرائد السورية، يشارك فيها العديد من المثقفين المحليين، ربما في إطار مؤشر مهم على ملامح المرحلة السياسية الجديدة محلياً. وفي هذا السياق شنَّ الدكتور فايز العمر هجوماً عنيفاً ولاذعاً على حكم البابا في جريدة «تشرين» الحكومية، ووصفه بأنه مصاب بمرض نفسيّ يدفعه إلى حب الظهور وافتعال معارك طواحين الهواء مع الآخرين، مشيراً إلى أن حكم البابا يقدّم بذلك نموذجاً مرفوضاً لصورة المعارض، الذي يسعى إلى إثارة الفضائح فإذ به يتحوَّل نفسه إلى فضيحة عامة. واعتبر العمر أن هناك معارضين سوريين لا يقلّون رداحة وسوءاً عن حكم البابا، وذكر منهم ميشيل كيلو وجمال باروت وعبد الرزاق عيد، واصفاً إياهم بأنهم يستحقون بالفعل أن يدخلوا في دائرة الفضائح، مؤكداً أن هؤلاء وأمثالهم لا يمثّلون سوريا الجديدة التي يتطلّع إليها الشعب السوري، وتساءل ماذا قدَّم هؤلاء لوطنهم وشعبهم أمثال ميشيل كيلو وحكم البابا وعبد الرزاق عيد سوى الشتائم المبرمجة والاتهامات التي تفوح منها رائحة الفضائح، ويتوقَّع المراقبون أن يؤدي توسيع دائرة هذا العراك السياسي والاعلامي إلى الدخول في مواجهة أكبر بين المثقفين السوريين، موالين ومعارضين، مشيرين إلى أن الهجوم الذي تعرَّضت له شخصيات بارزة أمثال ميشيل كيلو وجمال باروت وعبد الرزاق عيد، ستدفع بها إلى الدلو بدلوها في هذه المعمعة، خاصة أن هناك اتهامات كبيرة وخطيرة

مصوَّبة نحوها في إطار هذا السجال الإعلامي.

واللافت أن الصحف الحكومية هي التي ستغطي هذه المعركة بين المثقفين السوريين مما يشير إلى أن مرحلة جديدة قد بدأت بالفعل، على أساس أنه لن تكون هناك أي حجة أو ذريعة أمام المعارضين السوريين لنشر مقالاتهم في الصحف اللبنانية والعربية.

جريدة «الوطن» القطرية، 28/ 11/ 2004

طوبى لهم

عدنان عبد الرزاق

دونما غرق في السؤال، إلى أين يمكن أن تُفضي «السجالات القائمة» أو هل هي مواتية ومناسبة، أم يلزم الواقع ما هو أكثر جرأة وموضوعية ونقداً... لا بد من الاعتراف أن نهجاً إعلامياً مختلفاً سرى تعاطيه الآن، يعود الفضل فيه لوزير الاعلام الذي حاول مذ كان رئيساً لتحرير «البعث» تأكيد إنبات الزرع... ولو في غير مكانه وزمانه... ليبقى السؤال الذي طُرح وقتذاك هل سيفلح الدكتور دخل الله، أم ترى التربة الملحيَّة قاتلة للبذار أياً كان زارعوه؟!

ما جرى على صفحات الصحف المحلية بعد «بيان فياض» كان صحّياً وإن لم يكُ بالمطلق صحيحاً، لكن الرهان على ما يمكن أن يجري هو السؤال، فإلى أي حدّ يمكن تغييب العقد والنوازع والمصالح وتغليب القضايا، لأنه كما يقال: «العقول الكبيرة تبحث الأفكار، والمتفتّحة تناقش الأحداث... أما العقول الصغيرة فتتطفل على شؤون الناس».

جريدة «البعث» السورية، 28/ 11/ 2004

لماذا كل هذا الصخب؟

السعيد عبد الواحد راجح

طالعتنا صحفنا المحلية وإعلامنا بكل وسائله ببعض الأساليب القديمة الجديدة، في التعرُّض لبعض القضايا الحساسة تحت سمع وبصر الدولة. وللعارفين ببواطن الأمور ليست هذه القضايا بذات قيمة حقيقية ما دامت عجلة الواقع على أرض الواقع، كما هي في سجلات الدولة، الأمن والمخابرات. وما هو الجديد في قصة فياض والردّ عليه من البابا والردود الأخرى المنشورة هنا وهناك، سوى بعض نشر وإعلام أمام الناس، ليقال: انظروا ها نحن فتحنا الأبواب والأوراق والإعلام للحرّية التي تنشدونها، وتستطيعون قول وكتابة ما تريدون وحتى تمسّون الأمن (الربّ) فيما تريدون، وتنتقدون ما يحلو لكم من واقع، ونحن نؤيّدكم ونساندكم وصفحات الإعلام كلها بخدمتكم، أما الواقع العملي الحياتي فشيء آخر تماماً لمن له قلب وألقى السمع وهو شهيد.

لسنا مع «الإخوان» في نقدهم غير العلمي وطريقة تعاملهم ورصدهم وردود أفعالهم لما يجري على الساحة، ولسنا مع «البعث» بطرقه الرجراجة وأساليبه الرنانة في طرحه لقضايا لا تقدّم أو تؤخّر من واقع حياة، ولا تؤثر في مجرى أمّة وهي تحت رصد دائم وضغط متزايد، ولسنا مع النفعيين من المتحلّقين حول من يعبُّ أكثر في وقت اختلط فيه الحابل بالنابل، ولسنا مع الانتهازيين الذين يصطادون بالماء العكر ويلوّثون أدمغة الأجيال بترّهات ونظريات لا تُسمن ولا تُغني من جوع، وماتت في أرضها ومن منبتها، ولسنا مع التعشّق لذات أشخاص أو مجموعة من الناس، ولسنا

نحاول أن نكون سلبيين ولكن بقدر ما تُترجم الأمور على أرض الواقع يُصار وقتها إلى التقييم الحقيقي لكل هذه الضجّة التي صاحبت التغيير الوزاري الثماني في سورية، فلئن سُمح للإعلام ببعض حرّية و«شوية كلام» فلا يعني أن المخابرات انقلبت إلى حمل وديع، كما أوحى فياض في تجربته الحرّة!؟ ولننظر إلى الواقع الحياتي والقرارات الحكومية الرسمية المعلنة وغير المعلنة، ولنقارن بين الحقائق والأرقام وبين الذي يُقال ويُدَّعى، لنجد البون شاسعاً جداً بالرغم مما يدَّعيه الأصحاب والدعوات للكتّاب الذين انتشروا في أرض المعمورة، ليعودوا ويكتبوا في أرض الوطن بعيداً عن مقصّ الرقيب لأن الرقيب الآن في إجازة مفتوحة، ولحين يرى ما يُصار أمره في هذه الأزمة القاسية التي نزلت بالساحة العربية والتضييق الحاصل بالساحة السورية، إذ لو كان الأمر حقيقياً على أرض الواقع لما زاد انتشار الفساد استشراءً في أداء بعض رجالات الدولة من أجهزتها الأمنية والمخابراتية، إلى بعض رشاويها في عسكرها مروراً بمنافذها، والقصص يومية ومتتابعة ولم تقف عند حدّ، وليس في نشر مثل هذا النقد اللاذع مزيد حرّية للناس إذا لم تنقلب أمور الإدارة الحياتية العملية إلى إجراء واقعي عملي، يُصار إلى لمسه في المعاملات الرسمية والحكومية، فلماذا يُصرُّ البعض (حتى لا نُعمِّم) إلى أسلوب الرشوة ورغماً عن أنف المراجعين بالرغم من كل ما كُتب ويُكتب وحرّية والنشر والتفذلك... حتى يقال: انظروا ها نحن فتحنا المجال للتعبير الحرّ ولكن الناس لا يلتزمون بمبادىء الدولة؟ فأين القائمون على إدارات الدولة في كل قطاعاتها؟ ولننظر إلى أمر العسكر والرشاوى الفظيعة التي لم تقف يوماً عند حاجز معيّن، أفلا يعلم القائمين على هذا الأمر بمثل هذه الأمور وإلى الآن وبعد كل هذه السنين؟! ولننظر

إلى المنافذ الرسمية للجمهورية العربية السورية، ولقد حدَّثني من خرج بعد أيام العيد عن المبلغ الذي دفعه رغماً وبطريقة زحلقية وفقط حتى يتمّ خروجه الرسمي وبشكل سلمي، وإلا فالتأخير سيكلف من المال والوقت والجهد ما هو بغنى عنه، أي أنه دفع مرغماً ولرجل يمثّل الحكومة وموظف حكومي رسمي في مطار رسمي وأثناء تأدية عمله الرسمي... فأين الحرّية والنداءات والكلام والنشر والمتابعة؟! ولننظر إلى أخبار الجامعات والدروس والعلامات وإدارة السنوات والصفوف لنسمع أعجب من قصص «ألف ليلة وليلة» ولماذا؟ فمعظم الأمور تسير على مبدأ «ماشية والرب راعيها»، أما قصص الواسطات فحدِّث ولا حرج وقصص أسعار بعض العلامات فلا يجب أن تعلم... فأين القائمون على الأمر؟! ولننظر إلى خدمات الكهرباء التي ترتجف مع البرد والحرارة وتبدُّل الطقس، وسورية تدخل القرن الحادي والعشرين بهذه الشاكلة... ولقد عشتُ في إحدى الدول الغربية لمدّة 10 سنوات لم تنقطع فيها الكهرباء إلا لمدّة ثانية واحدة! وبرامج التلفاز التي تعيد نفسها وبطرق شتّى، أفلا تجد لها حلاً عملياً يساير مجرى الحياة السريع، لينافس التلفزيون السوري الإعلام الموجّه الآخر، والطرقات السورية والتي ضحكت أسفاً عليها حين هطلت الثلوج حديثاً، فمعظمها سالك بصعوبة... ولماذا لا تكون سالكة لو كانت الأجهزة المختصة تقوم بعملها كما يرام! والغلاء المستعر يوماً بعد يوم، لو كتبنا عنه ألف صفحة فماذا يفيد؟ وماذا في قصة الأمن والمخابرات من جديد؟! ولماذا كل هذه الضجّة حولها، إذ قيل أنها حُجِّمت، وقيل إنها ستنضوي تحت العدالة، وقيل انها تغيّرت، وقيل وقيل ولكن الواقع العملي غير ذلك حتماً، ولننظر إلى قضايا الناس المراجعين لهم وللسفارات ولمنح جوازات السفر وللوثائق

وللسجلات وللقيود التي تزداد... فمتى كانت هذه الأجهزة ملمسها ناعم كما ذكر السيد فياض؟! وكما أراد الطباع بإيحائه عنها أنها تبدَّلت وتطوَّرت في أساليب تعاملها... ولقد تساءلت مع نفسي: مع مَن غيَّرت أساليب تعاملها؟ مع المراجعين «الغلابى» الذين تقبع سجلاتهم على رفوفهم لسنين طويلة تنتظر تأشيرة الموافقة للعودة إلى أرض سوريا بسلام ودون خوف! أم للناس المراجعين للسفارات الذين ما زالت أمورهم عالقة لم تلقَ أذناً صاغية؟ أم للناس الذين ولدوا من أب وأم سوريَّين لم تتح لهم إلى الآن الفرصة للحصول على سجلّ رسمي سوري من بلدهم والقائمين على امره؟ أم للنساء والأطفال المشرّدين في أرض المعمورة ولم يُسمح لهم بالعودة إلى سورية؟ لمن تغيّر التعامل المخابراتي ومع من؟... والأعجب أن بعض الذين كتبوا وكأنهم يخاطبون صمَّاً لا يسمعون أو يقرؤون؟ وما زالوا وتحت سمع وبصر المخابرات يقولون إن هؤلاء تغيّروا وبدّلوا جلودهم! ولم يبيّنوا للناس على أرض الحياة العملية إلى الآن وقع هذه النغمات، والتي أراها على مبدأ كيف تصنع طريقك وكيف تستثمر الموجة العامة وتركبها، والسوريون مشهورون بهذا الأسلوب... وسأكون شاكراً لمن يقول لنا كيف تغيّرت أجهزة الأمن والمخابرات في سورية وخلال سنوات قليلة، ولتكن الدلالة عملية لا نظرية، ومن أمثال الواقع لا من خطابات الأوراق.

نشرة «كلنا شركاء» الالكترونية، 29/ 11/ 2004

مقتطفات من حوار نبيل فياض مع «االأنباء»: دخل الله أفضل وزير في تاريخ «البعث» ولكن مشكلته وجود صحافيين وإعلاميين وجرائد تافهة

هدى عبود

ماذا تقول في ما كتبه الصحافي حكم البابا في صحيفة «تشرين» السورية؟

– كلام حكم البابا غبيّ وغير مسؤول، وتحدَّث معي د. خلف الجراد رئيس تحرير الصحيفة واعتذر عن المقال، في النهاية ليس هناك مثقفون في سورية باستثناءات نادرة جداً، وليس هناك سوى صادق العظم، والمرحوم فايز بلوز، الموجودون هم مثقفو المقاهي، أرسلت الردّ وهو بسيط ونُشر، ومضمونه هو: البلد عم يتغير، وهناك مجموعات لا تقبل التغيير بمن فيهم من يدَّعوا أنهم مثقفون، وكلمة «مثقف» كبيرة، وكنت قد شننت حملة شعواء على الوزير السابق أحمد الحسن، علماً أنني كنت قد تعرَّفت عليه عند ضابط أمن كبير، والتقيته مرات عدّة مصادفة، وهذا الضابط دكتور فلسفة، لكن ولا مرّة تبادلنا الحديث، وأنا كنت أنتقد عمله الوظائفي، ووزير الاعلام الحالي لا دخل له، لا أعرفه، وإذا كان لديه هذا الطاقم من الكتّاب والصحافيين فالله يساعده، فليس لديه وسائل معرفية ليقدّمها للإعلام السوري.

كيف ينظر نبيل فياض إلى الوزير الجديد؟

– أولاً، ليس لديَّ مشكلة مع أحمد الحسن، وكنت أعترض على أدائه الوظيفي، وأنا ليس لديَّ أي دور في إبعاده عن الوزارة كما يتردَّد والكلام

ليس دقيقاً أبداً. ثانياً، د. مهدي دخل الله لا أعرفه، لكني طرحت منذ زمن في إحدى الصحف العربية مسألة حلّ القيادة القومية، لأن ليس لها داعٍ والقطرية كذلك، ومهدي أيضاً طرح الموضوع نفسه، وأعتقد أنه بعقليتهِ المنفتحة من خلال سماحه بنشر مقال حكم البابا، والسماح لـ«الحرَّة» و«الجزيرة» بالعمل، ظهرت أعماله في الأرض، وأثبت أن هناك عقلية جديدة للعمل، وباعتقادي الشخصي هو ربما أفضل وزير إعلام أتى منذ أن أتى ما يُسمَّى «حزب البعث».

وماذا عن قصة التجمُّع الذي كان وراء اعتقالك؟
– التجمُّع كان في اللاذقية في منزل جهاد نصرة. والتجمُّع كان تغطية باعتقادي، والأسباب الحقيقية لا أعلم ما هي على الإطلاق، لكن وصلني أن الطرف الأصولي ربما ضغط كثيراً من أجل إسكاتي.

ماذا تقصد بالأصولي؟
– أقصد ربما جماعة المفتي، لأني انتقدت جماعة كفتارو قبل موته كثيراً.

هل كان هناك صفقة؟
– لا أعرف، لكن شعوري أنهم تورَّطوا.

تحدَّثت عن معاملة ممتازة لقيتها من قبل أجهزة الأمن السورية وخاصة الأمن السياسي، أليس ذلك شيئاً رائعاً؟
– ربما كان العميد شاطراً وسريع البديهة ولديه ضمير، ولو كنت في أمن ثانٍ ولو تم توقيفي مرّة ثانية سأموت، وحياتي غالية عليَّ وأنا لست «مجاهداً» في الفلوجة، وأعود لأقول أريد أن أعرف لماذا تم توقيفي، ربما

مقالاتي في «السياسة» هي السبب الأكبر لتوقيفي وخاصة انتقادي لمقال عبد الحليم خدام الذي كان تكلم فيه في جريدة «السفير» بأنه سوف «يبقى حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع»، وأنا رددت عليه وقلت إلى أين ستقود الدولة والمجتمع؟ وحكيت عن انطباعي لزيارتي إلى مدينة بانياس ورأيت فيها بلداً مريعاً فيه انقسام طائفي علوي وسنّي وتطرُّف ديني غير عادي، وفقر غير عادي وقصور المسؤولين أيضاً غير عادية، يعني مثل عز الدين ناصر وعلي زيّود وعبد الحليم خدام، وتكلّمت عن كل شيء بتفاصيله. ربما يكون هذا هو السبب وربما كان غازي كنعان يريد أن يستعرض أنه صار وزير الداخلية، ويستطيع أن يحضرني من منخاري، يعني أنا بشكل أو بآخر كنت محمياً بنقدي للفكر الغيبي، وبمعنى آخر أن من يقترب من هذا الشخص يكون مساهماً بدعم الفكر الغيبي والأصولي والطائفي، ويمكن غازي كنعان يريد أن يقول لا، هو يستطيع أن يحضر من يريد وأن يفعل ما يريد وأن تكون سورية بالنسبة له في 2004 هي حمص 1980. وبكل بساطة وصراحة يتم إيقاف الفاسد في جميع أنحاء العالم إلا في سورية، حيث يوقف من ينتقد الفاسد، أنا حتى كتبي أكتبها من دون مقابل فأنا أعيش من عملي كصيدلي، ولا يخطر ببالي أن شخصاً ينتقد الفساد والأصولية والطائفية يُوقف لمدّة 33 يوماً. هل يُعقل أن أتوقف 33 يوماً من دون جريمة أو تصرف خاطئ؟

عودة إلى مقالة حكم البابا ماذا حدث؟

– الوحيد الذي ساعدني هو د. مهدي دخل الله. وحكم تافه، لكن مهدي دخل الله أثبت أنه فاهم العصر جداً ويعمل لتطوير الإعلام السوري، لكنه

لا يمتلك الوسائل المعرفية لتطوير الإعلام لأنه ليس لديه فيه صحافيون ولا إعلاميون، وجرائده كلها تافهة، ولو أخذوا الضوء الأخضر للكتابة كما يريدون فليس لديهم إمكانية التطوّر لأنهم لا يملكونها، فالكتّاب المهمّون لا يكتبون في سورية، وأنا إذا فُتحت لي كل الجرائد السورية لست مستعداً أن أكتب فيها مقالاً أبداً، وأنا رددت على حكم البابا، ولكن لن تُثنَّى، فأنا أكتب في الصحف اللبنانية والصحف الخليجية، وتحديداً الكويتية.

ماذا عن علاقاتك مع بعض المقرّبين منك، وخصوصاً الشخصيات الأمنية؟

– أقطن مع ضابط في الجيش السوري النقيب عدنان إبراهيم، وهو مثال في الأخلاق والطيبة وتحمَّل الكثير من المعاناة بسبب توادّنا ووجودنا معاً، واللواء محمد منصورة لولا تدخّله خلال اعتقالي لكان هناك إزعاج، فهو أفضل ضباط الاستخبارات السورية، إنه رائع، وأشعر بنوع من الحماية، بوجود النقيب عدنان معي، واللواء بهجت سليمان، إضافة إلى العديد من الضباط السوريين العاملين في مجال الاستخبارات. كما تربطني صداقة جيدة جداً مع د. فؤاد ناصيف وهو رئيس الفرع 225 في الاستخبارات العسكرية.

أستاذ نبيل، عودة إلى المعاملة الطيبة والممتازة التي لقيتها وحديثك عن وزير الداخلية اللواء غازي كنعان، برأيك لولا تعليماته تُرى هل كنت لقيت هذه المعاملة الممتازة وأنت هاجمته؟

– لا أعرف.

قصة اعتقال فياض:

روى الكاتب المفكر نبيل فياض ظروف اعتقاله فقال: «بداية أنا أعمل صيدلانياً في قرية الناصرية قرب جيرود، أتو إلى الصيدلية وفتَّشوا عن ملفات الوزراء، لأني كنت كتبت عن وزير العدل والصحة والإعلام، ولم أكن أعرف أن هؤلاء الوزراء سيُقالون، ولم يجدوا شيئاً ولم يجدوا كذلك شيئاً في منزلي، كانوا لطفاء جداً معي وقالوا لي سنذهب إلى مقر الأمن السياسي لمدينة دمشق. في الطريق تعبت وطلبت طبيباً خاصاً هو صديقي أيضاً د. طلال فارس، أحضر لي بعض الأدوية، ولكني لم أتحسَّن، وطلبوا لي طبيباً من مستشفى دمَّر للشرطة، وقال الطبيب إنه يُفضِّل نقلي إلى المستشفى وتعبت جداً، وبقيت بعدها من 30/ 9 إلى 13/ 10 من دون طعام فنزل وزني حوالى 10 كيلو غرامات. استفقت من غيبوبتي في 13/ 10 كان حراسي من الأمن السياسي لطفاء جداً معي، ولا أعرف إن كانوا لطفاء مع غيري، حتى أن أحدهم وهو النقيب ماهر عيد كان يُحضر لي الحليب بالفريز ويسقيني إياه بيده، والعميد رفيق شحادة أيضاً أعطاني هاتفه النقال وقال اتصل بمن تريد وتكلم معه، وكان صف ضابط يغسل لي شعري ويمسح لي جسمي بالكولونيا، وحتى أنه كان يحضر لي الشوكولاته والشيبس أيضاً واسمه منير صافطلي، يعني إذا تطوّر الأمن بتعامله معنا فهل هذا الأمر خطأ».

جريدة «الأنباء» الكويتية، 30/ 11/ 2004

تنويه من المحرّر: ينكر السيد نبيل فياض في حواره مع جريدة «الأنباء» الكويتية معرفته بالأسباب التي أدَّت إلى توقيفه، لكنه هو نفسه اتصل بي في ما بعد، وكان وقتها في الولايات المتحدة الأميركية، وخلال الأيام التي رفع بها الدكتور عماد فوزي الشعيبي دعوى قضائية ضدّي (تجدون وقائعها في المعركة الأخيرة من معارك هذا الكتاب)، ليقول لي إنه متضامن معي في مواجهة الدكتور الشعيبي، وأن الشعيبي هو من كتب البيان الذي أصدره عقب توقيفه، وأنه اطَّلع عليه ووافق على إصداره باسمه، ولم يتدخل في كتابته، وبأن ذلك حدث بسبب توقيفه لضبط مسدَّس غير مرخَّص بحوزته، وبعد اعتقاله تمَّت مساومته بين السجن لحيازة مسدَّس غير مرخص – وهي جريمة يعاقب عليها القانون السوري – لمدَّة ثلاث سنوات، وبين إصدار البيان مقابل الإفراج عنه، فوافق على إصدار بيانه (!!).

هل هكذا تورد إبل الإعلام؟

الياس خوري

بدءاً لا بدَّ من التنويه بالجهود المشكورة التي يبذلها السيد وزير الإعلام د. مهدي دخل الله، لتوسيع هوامش الحرّية المتاحة في الإعلام السوري عبر إفساحه المجال أمام الرأي الآخر، مهما اشتدَّ في انتقاده ومعارضته، ليأخذ طريقه إلى وسائلنا الإعلامية الوطنية متناولاً، وبجرأة، ما يندرج حتى في باب المحرَّمات سابقاً، لكن السؤال الذي يطرح نفسه ها هنا هو: ماذا تعني الحرّية الإعلامية، وغير الإعلامية؟ هل تعني مثلاً أن يقول من يشاء ما يشاء، سواء أكان على حق أم باطل؟ وهل تعني أن على كل مؤسساتنا الوطنية، صحفاً وتلفزيوناً أن تُشرع صفحاتها وشاشاتها أمام أي كان ليقول – أو ليهذر – بما يشاء دون أي حسيب أو رقيب؟ ولكي لا يكون تساؤلنا ضبابياً عاماً سنحاول توضيحه من خلال مثلَين طازجَين شهدتهما مؤسساتنا الوطنية مؤخراً، الأول هو إقدام الزميلة «تشرين» على نشر مادة غير مسبوقة في نوعها، تنتقد تصرّفات الأجهزة الأمنية بحق من يُصنِّفون أنفسهم في خانة المعارضة، بل وتتهم وزير الإعلام نفسه بأنه تصرَّف كرجل أمن ضدَّ كاتب المقال، والثاني هو إقدام التلفزيون العربي السوري على إعادة بث الحلقة الأخيرة في مسلسل الممثل ياسر العظمة «عشنا وشفنا» بعد أن تمَّ قطع عرضها في اليوم الأخير من شهر رمضان بسبب تحاملها على الإعلام السوري، وفي الحالتَين فإنه من الواضح أن قرار نشر مادة الزميل حكم البابا في «تشرين»، وإعادة بث حلقة العظمة يقف وراءه وزير الإعلام تعبيراً عن مفهومه للحرّية، لكن المشكلة، برأينا

المتواضع، أن المثالين لا يخدمان الفكرة المفترضة للحرّية التي يجب أن تسود الإعلام السوري، ففي المثال الأول بدا التعليق «نشازاً» في صحيفة وطنية مملوكة من قبل الحكومة، وبالتالي فهي تنطق باسم الحكومة وتُعبِّر عن وجهة نظرها، فيما صاحب التعليق كاتب في الصحيفة ذاتها، أما في المثال الثاني فإن الممثل ياسر العظمة لم ينتقد وسائل إعلامنا الوطنية فقط، وإنما شنَّ عليها هجوماً مقذعاً، ووجَّه إليها إهانات مباشرة معتبراً دون أي وجه حق أن إعلامنا تافه وسخيف لا يقرؤه أحد ولا يهتم به أحد، ولا ينفع في شيء سوى في وضع الصحف السورية الثلاثة تحت «قطرميزات المكدوس»، وإلى ما هنالك من افتراءات وتجريحات قاسية. لن نرد هنا على الممثل العظمة الذي نسي أو تناسى تماماً أنه صار وتصوَّر واشتهر وذاع صيته بفضل إعلامنا الوطني الذي تبنَّاه ورعاه وهيَّأ له فرص النجومية والانتشار، لكننا نستغرب إعادة بث الحلقة المسمومة من قناتنا التلفزيونية الوطنية التي تعرَّضت للتهجُّم والتجريح دون أي وجه حق كما أسلفنا. إن من حق التلفزيون العربي السوري إيقاف بثّ تلك الحلقة بسبب ما حملته من إساءات ولأنه لم يكن لها أي علاقة بالنقد والفن من قريب أو بعيد، ولا نعتقد أنها أساءت إلى إعلامنا الوطني بقدر ما أساءت إلى العظمة وفنِّه المتدهور؟

نعم، إن إعلامنا بحاجة إلى تطوير وإلى مساحات جديدة من الحرّية، لكن ليس بهذا الشكل ولا بهذه الوسيلة، فالرغبة في التطوير، والسعي وراء الحرّية لا يعنيان بأي حال أن إعلامنا سلبي ومعاق، بل نستطيع القول بثقة إنه إعلام إيجابي يحاول بالرغم من إمكانياته المادية المتواضعة وظروفه الخاصة، أن يكسر القيود التي تكبِّله، وأن يواكب مسيرة التطوير

الإعلامي الإقليمي والعالمي، وهنا لا بد من التذكير ببعض البديهيات التي هي ليست على ما نظن، بخافية على أحد.

1- التطوير عملية متكاملة ترتبط أساساً بعقلية جمعية منفتحة، تعرف كيف توجِّه وتقود الإعلام في إطار نظام تطويري متكامل يطال المجتمع كله، وبالتالي فإن التطوير الإعلامي لا يتحقَّق بشكل فردي، لأن العمل الفردي قد يقود أحياناً إلى فوضى، تنتج عكس ما هو مطلوب منها.

2- ليس هناك إعلام حرّ بالمفهوم المطلق لكلمة الحرّية، فكل إعلام مرتبط حكماً وحصراً بمصالح وأهدف من يموِّله، سواء كان هذا المموِّل دولة أم قطاعاً عاماً أم قطاعاً خاصاً أم فرداً، وهذا أمر متَّفق عليه في كل بقاع الدنيا، لا فرق في ذلك بين عالم أول وعالم ثانٍ وعالم ثالث، هناك فقط، في أحسن الأحوال، هوامش في الحرّية التي يعطيها المموّل لمؤسسته الإعلامية شريطة ألا تتعارض مع مصالحه وأهدافه، وإن كان هناك من يعتقد غير ذلك فليعطِنا أمثلة.

جريدة «البعث» السورية، 1/ 12/ 2004

الصحافة السورية تفتح صفحاتها للنقد والمعارضون يتعرَّضون إلى هجوم

فايز سارة

في خطوة بدت جديدة انضمَّت صحيفة «الثورة» الرسمية إلى شقيقتها «تشرين» لنشر مقالات انتقادية، إذ نشرت في 28 تشرين الثاني الجاري مقالَ الصحافي السوري علي جمالو «لن يحرج رئيس التحرير!» ناقش فيها بعضاً من ردود الفعل على البيان الذي نشره الكاتب نبيل فياض بشأن المعاملة التي لقيها من الأجهزة الأمنية إبان فترة اعتقاله، وقد أثار البيان سخرية مُرَّة وتهكُّماً من جانب الصحافي حكم البابا في مقال نشره في صحيفة «تشرين»، بعد موافقة مباشرة من وزير الإعلام السوري مهدي دخل الله، وقال جمالو في مقاله إن مبادرة وزير الإعلام تستحق الاهتمام فعلاً، وتؤشر إلى «أن ذهنية جديدة وصلت أخيراً إلى الطابق العاشر في وزارة الإعلام، وتريد لهذا الإعلام أن ينهض ويتحمل مسؤولياته»، وأضاف: «مرَّ زمن طويل منذ أن اختار الإعلام السوري وظيفة «المزاود» فأفاض بالإنشاء وغرق في مفردات تشبه الطبول، تُزعج الأذن ولا تصل إلى العقل»، وقال: «آن الأوان ليلعب (الإعلام) دور الصادق الذي يجاهر بقول الحقيقة، من موقع الحريص الغيور على المصالح العليا للبلاد، من غير خوف أو وجل».

وكانت صحيفة «تشرين» السورية، فتحت الباب أمام ردود فعل الكتَّاب على مقال حكم البابا، فكان تعقيب نبيل فياض الذي حاول أن يكون هادئاً في ردِّه من حيث تأكيده على التعامل الإيجابي الذي حظيَ به من

جانب رجال الأمن خلال فترة اعتقاله، باعتباره «أمراً طبيعياً»، فيما استغلَّ آخرون مقال البابا لشنّ هجوم عليه، ومدّ مساحة الهجوم إلى مثقفين معارضين على نحو ما ذهب الطبيب فايز العمر بعنوان «فضيحة المعارض جزء من فضائح المعارضين» في صحيفة «تشرين» 27 الشهر الجاري، وأعادت نشرة «كلنا شركاء» الالكترونية نشره. وقال العمر في مقاله، إن ردَّ حكم البابا على بيان نبيل فياض بسخرية «ترتدُّ عليه بقوّة لأنه تحدَّث عن رحلته ورعبه من المخابرات السورية، في وقت يكتب فيه من سورية ولا تقترب منه أجهزة الأمن من قريب أو من بعيد، فهل هنالك فضيحة أكثر من هذه»، ووصف العمر مقال البابا بأنها «كانت أجدر بالمنع لأنها تتجاوز كل حدود الأدب»، و«تستحقّ رفع دعوى قضائية بتهمة القدح والذم ونشر الأخبار الكاذبة والمسيئة للدولة»، ووسَّع العمر حدود هجومه على البابا، ليشمل مثقفين وكتَّاباً آخرين، فقال: «ولن يكون حال حكم البابا مخالفاً لحال الشتَّامة من أمثاله من المعارضين الذين عرفنا نشر غسيلهم لبعضهم على النشرات الالكترونية من أمثال مساجلات عبد الرزاق عيد وميشيل كيلو حديثاً، ومساجلات الأول مع جمال باروت قديماً»، وخلص العمر إلى قوله: «تغيّرت السلطة وتغيّر رجالات المخابرات، ولكن مثقفينا وأشباههم لم يتغيّروا: موتورون حاقدون استعراضيون مُدمِّرون للآخرين ولأوطانهم باسم حرّية زائفة هي الفوضى بكل المقاييس».

جريدة «الوسط» البحرينية، 1/ 12/ 2004

جرأة... ولكن!

بسام القاضي

مهما كان ما كتبه الباحث نبيل فياض في الزميلة «تشرين» حول ظروف اعتقاله، وأياً كان دافعه إلى ذلك، ومهما كان ما أثاره من ردود فعل ومقالات أخرى نُشرت في الجريدة ذاتها، وفي غيرها، فإن الدلالة في ذلك هو الصدى الذي لاقته عند الناس، إذ هذه هي المرَّة الأولى يجري فيها تناول الأجهزة الأمنية في صحيفة رسمية، بالاسم، وبوضوح تام، مدحاً وذماً!

ولأنها المرَّة الأولى، فقد كان رأي الكثير من الناس مزيجاً من الدهشة والشك! الدهشة من أن يُنشر ما نُشر في ذمِّ تلك الأجهزة التي دأبنا على الخوف المعلن والصامت منها، والشك في براءة ما يُكتب بعد عقود من الصمت (الإيجابي) للإعلام تجاهها! وهذا الصدى هو، أساساً، الهدف الأهم للصحافة. فالسلطة الرابعة لا تهدف، ولا تمتلك الوسائل لتغيير قرارات وآليات عمل السلطة والمجتمع بوسائل «سلطوية». بل تهدف في كل ما تنشره إلى التأثير على الرأي العام في هذه القضية أو تلك، بهذا الاتجاه أو ذاك. وهذا التأثير والتفاعل متعلّق بالحرّية والمبادرة والجرأة التي يملكها كل من الطرفَين: وسائل الإعلام، والمجتمع. وما جرى في ذلك الحوار يتعلق بالطرف الأول فقط، وهو ظرفيٌّ حتى الآن، رغم جرأته، إلا أنه لا يستند إلى حرّية حقيقية. إذ يمكن لقانون المطبوعات السيئ الصيت أن ينال من كاتب هذه المادة أو تلك بغرامات باهظة وسجن لمدّة طويلة، إذا رغبت الأجهزة الأمنية بذلك. كما يمكن لقانون الطوارئ

والأحكام العرفية، خاصة المرسوم رقم 6 لعام 1965، أن يصل بالعقوبة إلى حدّ الإعدام! إذاً فالكتابة في هذا الشأن هي جرأة شخصية معلَّقة في فراغ. ولا تستند إلى أي شكل قانوني من الحماية. وتغيير هذا الواقع، أي قانون المطبوعات، ورفع قانون الطوارئ والأحكام العرفية، هو شرط لازم غير كافٍ لصحافة جريئة ومسؤولة. ومن الطرف الآخر، أي المجتمع، لا يختلف الوضع، الأمر الذي عبَّر عنه أحد أصدقائي المهتمين بالشأن العام اهتمام الناس غير المختصِّين، إذ قال: «ولكن الباحث المشهور هو الذي قامت الدنيا ولم تقعد لاعتقاله! والآخر صحافي مشهور أيضاً وستقوم الدنيا فيما لو اعتُقل! فهل يحدث ذلك إن اعتقلت أنا مثلاً؟»!

أليس سؤالاً وجيهاً؟ أليس الخوف المتضمّن فيه، المستند إلى واقع مديد في الزمن، مستمرّ استمرار قانون الطوارئ والأحكام العرفية، خوفاً مبرَّراً؟

إذاً، إن مبادرة الزميلة «تشرين» إلى نشر ما نشرته، بغض النظر عما أثير هنا وهناك حول توجيهات أو أذونات أو غير ذلك، مبادرة مهمة جداً وتدعو حقاً إلى التفاؤل، إلا أنها في الوقت ذاته محدودة بسيفين حادين قاطعين كلاهما في يد السلطة التنفيذية: قانون المطبوعات بوضعه الحالي، وقانون الطوارئ والأحكام العرفية. وهو ما يجعل السلطة التنفيذية، وبضمنها الأجهزة الأمنية، صاحبة القرار الأول والأخير في مدى الحرّية والجرأة التي يمكن لهذا الصحافي أو ذاك، أو هذه الصحيفة أو تلك، أن يبلغها.

وحتى تخرج المبادرة من هذا الحدّ، حتى تخرج من كونها جرأة من الكاتب تقارب التهوُّر، وخطوة من الناشر مثيرة للشك والتساؤل، لا بد من رفع سيفَي قانون المطبوعات وقانون الطوارئ، وإعادة الثاني إلى وضعه الطبيعي

بصفته قانوناً خاصاً بأحوال خاصة لسنا فيها، بل لم نكن فيها منذ زمن طويل جداً!

جريدة «النور» السورية، 1/ 12/ 2004

تنويه من المحرّر: عدم ذكر اسمي في المقالة، والاكتفاء بذكر اسم السيد نبيل فياض، ليس سببها استخدام أسلوب التلميح لا التصريح للكاتب، ولكنه يعود إلى كون جريدة «النور» التي نشرت المقال، تصدر عن الحزب الشيوعي السوري وتنطق بلسانه، وهذا الحزب يمنع ذكر اسمي في إعلامه حتى اليوم، ما لم يكن شتماً، بسبب مقالي عن المثقفين الشيوعيين، المنشور في «الناقد» عام 1994، والذي كان موضوع المعركة السابقة من هذا الكتاب.

مساهمة في الجدل حول بيان نبيل فياض:
ماذا كان ثمن المعاملة الطيّبة التي لقيها؟

نهاد سيريس

عندما سمعتُ بخبر اعتقال نبيل فياض أصابني الإحباط مثلي مثل كل من سمع بالخبر، وفي الحقيقة فقد كان الأصدقاء يتناقلون الخبر بشيء من الوجوم ومائة سؤال وسؤال يُطرح عن التغييرات الموعودة، وجاء خبر اعتقاله لينسف الإشاعة التي تمَّ تداولها عن قرب إطلاق جميع المعتقلين السياسيين في سورية، فهل يُعقل أن تخطط أجهزة الأمن لإطلاق المعتقلين وفي الوقت نفسه تقبض على نبيل فياض؟

إلا أن نبيل فاجأنا وفاجأ حساباتنا في بيانه المنشور في صحافتنا السورية، والذي طمأننا فيه إلى تغيُّر ملحوظ في معاملة الأجهزة للمعتقل الأمني، حتى أن الصديق حكم البابا وبحسِّه العالي بالفكاهة سمَّى ما عاناه نبيل فياض بـ«سياحة أمنية» ودعانا إلى تجربتها لنرتاح قليلاً من عناء العمل.

إذن، فهناك تغيُّر وقد أثبت البيان ذلك، والأمر يستدعي أكثر من تنويه في صحيفة محلية أثبتت الحادثة أن صحافتنا قد تغيَّرت أيضاً، بنشر الرسالة والردود التي حفلت بمفردات تشير إلى أجهزة الأمن والاعتقالات والأقبية والاستدعاءات، وما إلى غير ذلك من كلمات كنا نهرب سابقاً من تضمينها في كتاباتنا، التي تعرض على الرقابة أولاً قبل أن ترى النور، وأريد هنا أن أشكر السيد وزير الاعلام لأنه رفع سقف الكلام المسموح به درجة إلى الأعلى أو ربما درجات.

إلا أن الأمر برأيي يحتاج إلى بعض التمحيص الإضافي: لقد خرج نبيل فياض من المعتقل معززًاً مكرّماً ولكن بأي ثمن؟ حين علمت بخبر اعتقاله دخلت فوراً إلى موقع التجمُّع الليبرالي السوري الذي قام بإنشائه وأعتقد، أنه اعتقل بسببه. تضامنت معه ثم خرجت من الموقع. وفي زيارة أخرى للموقع بعد أيام لاحظت أنه تمَّ حل هذا التجمُّع وما زال منحلاً حتى هذه اللحظة، لقد أُفرج عن نبيل ولكن تمَّ حلّ ما كان يتجاوز نبيل ومزاجه الشخصي، هل نفرح لحسن المعاملة في المعتقل أم نحزن على حلّ التجمع؟ وهل كان حسن المعاملة ثمناً لحلّ ما كان قد أنشأه فنسينا المهمّ والتهينا بالفتات؟

عجبي... كنت أُفضِّل أن يصرَّ نبيل على إبقاء تجمعه، ضارباً بعرض الحائط الطعام الساخن والفراش الدافئ وكلمات الترحيب والطبطبة.

نشرة «كلنا شركاء» الالكترونية، 1/ 12/ 2004

دفاعاً عن حكم البابا
غيمة الإعلام قد «تُرعد» لكنها لن تمطر

إياد عيسى

فعلها حكم البابا عندما نشر مقالة تنتقد الأجهزة الأمنية وبيان للكاتب نبيل فياض نشرته صحيفة «الثورة» في مديح تلك الأجهزة، ومعاملتها اللائقة خلال اعتقالها الأخير له لمدّة شهر، وفعلها وزير الإعلام عندما سمح بنشر المقالة على صفحات جريدة «تشرين» مع أنها تناولته شخصياً. وكان مثيراً أن يتابع المواطن السوري المقالة ذاتها وما أثارته من ردود أفعال، مما يوحي بأن ثمة حياة ما زالت موجودة في إعلام محنَّط!!

لكن يبدو غريباً أن دلالة واقعة النشر كسابقة لم يعرفها الإعلام السوري منذ عقود، تكاد تضيع ما بين ضجيج التصفيق لوزير إعلام تجرأ لمرَّة واحدة على نشر ما يمسّ الأجهزة الأمنية، وبين دفاع مستميت عن تلك الأجهزة نشرته الصحيفة ذاتها، من منطلق الأخذ بالرأي الآخر ظاهرياً على الأقل.

ولا أعتقد أن الإنجاز السوري الأهم هو تغيُّر أجهزة الأمن، ذلك أن كل ما فعلته لا يتعدَّى استبدال قفازها الفولاذي بآخر مخملي، لكن القفاز بقي قفازاً وما زلنا أقلَّ جرأة من الاعتراف علناً بأن الاستدعاءات الأمنية لأصحاب الرأي المعارض للسلطة، في حد ذاتها، خرق فاضح لحقوق المواطن وللدستور السوري نفسه، أي أنها باختصار غير شرعية ولا قانونية حتى لو كانت «مهذّبة ولطيفة» كما يحلو للبعض أن يصفها ويتغنَّى بها!!

وعلى كلٍّ، الحكاية ليست في الأمن إنما في الإعلام وكيف يمكن قراءة وفهم السماح بنشر مقالة من عيار التي نشرها البابا، وهل يكفي ما حدث للذهاب في التفاؤل بعيداً نحو توقُّع عودة الإعلام السوري إلى موقعه كناطق باسم ناس الدولة لا ناس الحكومة، هؤلاء الناس الذين يموِّلونه دون أن يروا صورهم فيه أو يسمعوا صوتهم!! أم أن ما حدث ليس أكثر من طفرة أو مدّ سينكفئ تحت ضغط من يُسمُّونهم «المهذَّبون الجدد»؟!

لا أظن أن نشر مادة وحيدة تخرج عن المألوف يمكن اعتباره بمثابة إعلان استقالة للإعلام السوري من دور: «الخائف والمرعوب» كما يرى البعض وليست عودة للقطار إلى سكَّة الأمل، ففي يوم سماح الوزير بنشر مادة حكم البابا في ذات اليوم كان مدير عام جريدة «تشرين» الدكتور خلف الجراد يمنع نشر زاوية صحافية لي تنتقد فناناً سورياً، لا أجهزة أمنية ولا عسكرية ولا حتى مدنية، وجاء المنع تحت ذريعة ما تحتويه الزاوية من تهجُّم شخصي وهو أمر غير صحيح، ثم بعد أيام يسمح د. الجراد نفسه بنشر ردٍّ لطبيب سوري مزعوم على حكم البابا تجاوز كل شتيمة وتهجُّم شخصي إلى حد التحريض على محاكمة البابا بتهمة نشر الأخبار الكاذبة والمسيئة للدولة!!

وعموماً جاءت الردود على المقالة لترسم سيناريو متوقَّعاً، وهي بأحسن حالاتها امتدحت الوزير لما رأته «انفتاحاً إعلامياً» وتخلَّت عن مهاجمة الكاتب، فيما انبرت ردود أخرى لشتيمته بوصفه مهووساً وواحداً من «فضائح المعارضة»، أو اعتبرت ما نُشر في صحيفة وطنية «نشازاً» وكأن الحكومة وحدها هي الوطن ولا مكان فيه لآخرين، وأن الحرّية الصحافية

بدعة لا يجوز للإعلام السوري «الإيجابي» المالك الوحيد للحقيقة تدنيس نفسه فيها. وما من مشكلة في نشر وجهات النظر المدافعة عن أجهزة الأمن والمعجبة بإعلام العصر الحجري في القرن الحادي والعشرين، ولا بأس في أن تكون الصحافة ساحة لتلاقي الأفكار المختلفة على أن يبقى المواطن القارئ هو الفيصل والحكم.

واللافت أن الصحافيين السوريين العاملين في الصحافة الرسمية، ورغم أن أهل مكة أدرى بشعابها، نأوا بأنفسهم عن شيء مهم حدث وفضَّلوا وضعية المتفرّج، وكأن الأمر لا يعينهم بدلاً من التقاط الفرصة للمطالبة بتحويل السابقة إلى منهج عمل واعتبارها سقفاً لا للتمسُّك به بل للسعي إلى رفعه، وربما أجد نفسي واحداً، من قلَّة قليلة سيعتبرون ما نشر سقفاً مسموح القفز فوقه وممنوع التراجع عنه. وقد تكون رغبة الوزير صادقة في اتخاذ خطوات جادة لتحرير الإعلام من قيوده الكثيرة ومنها الأمنية، دون أن ننسى أن إصلاح الإعلام هو قرار سياسي عالي المستوى، وهو قرار تُكبِّل صدوره مجموعة تجاذبات لمراكز قوى ما زالت فرائص بعضها ترتعد لفكرة إطلاق الإعلام من قمقمه، وهذه حقيقة تفرض سؤالاً عنوانه: ما مدى قدرة الوزير على التغيير؟ وأجزم أن الإجابة غير مشجِّعة فالمدراء العامِّين للمؤسسات الإعلامية هم أزلام الأجهزة ووكلائها المعتمدين، ولا قدرة للوزير على تغييرهم، ولا طاقة له على الدخول معهم في مواجهة حاسمة، لن تكون نتائجها مضمونة لصالحه بالتأكيد.

وهؤلاء المدراء يتعاملون مع الإعلام والصحافيين بعقلية أمنية، ويُديرون الصحف كمزارع خاصة وفي حوار بيني وبين الدكتور خلف الجراد مدير عام مؤسسة «تشرين»، استخدم عبارة «لا أسمح بنشر ما كتبته في جريدتي».

وعندما نبَّهته إلى أنها جريدة الناس استبدل العبارة في حوار آخر بكلمة «مؤتمن» على الجريدة، ولم أسأله عن الجهة التي إئتمنته، فالكل يعرفها كما يعرفون تماماً الطرق المؤدية إلى «جادة الخطيب».

ومن سخرية الأقدار أن يتخذ قراراً بدمج مؤسستَي «تشرين» و«الثورة» و«مؤسسة توزيع المطبوعات» في مؤسسة واحدة تحمل اسم «أوغاريت»، ولا يكفي التخلّي عن الأسماء الثورية للصحف لنقتنع ويقتنع الناس بأن ثمة تغييراً جذرياً سيطال الإعلام، سيما وأن الأسماء المرشحة لتبوّؤ مفاصل النشر في المؤسسة المرتقبة العتيدة، هي الأسماء المسؤولة نفسها عن استمرار تدهور الإعلام السوري، ليكون بذلك «سادتنا في الجاهلية هم سادتنا في الإسلام».

ولأننا نعرف اللعبة كما التركيبة كما العقلية التي تتحكَّم بدولة موشومة بصفة «المخابراتية» داخلياً وخارجياً، ولأن الوعد بالتغيير استطال وعوداً فإن غيمة الإعلام قد «ترعد» لكنها لن تمطر.

جريدة «تشرين» السورية، 6/ 12/ 2004

عقلانية المعارضة السورية؟

د. ماهر ياسين

تعامل المعارضون السوريون مع الإصلاحات الأمنية في سوريا بردود فعل أقلّ ما يمكن أن يقال عنها هيستيرية، فبعد خروج الكاتب السوري نبيل فياض من السجن وإصداره لبيان أشاد فيه بحسن المعاملة التي تلقاها داخل السجن من قبل سجّانيه، تداعى المعارضون السوريون لشنّ حملة عنيفة على كل من النظام وعلى نبيل فياض، رغم أن ما جرى يصبُّ في مصلحة المعارضة السورية ويُحسب لها، كما يصبُّ في مصلحة الحكومة السورية ويُحسب لها في آنٍ واحد، لأن أيّ تطوّر إصلاحي في البلد هو استجابة من قبل الحكومة السورية لمطلب من مطالب المعارضة السورية، التي بدلاً من سياسة الانتقاد والسخرية مما جرى بشكل سلبي، يجب عليها أن تتعامل بردّ فعل إيجابي، يمتدح ويشيد بالتطوّر الحاصل، ويطالب بالمزيد من الإصلاح، وهذا ينسحب على الأمور الاقتصادية والاجتماعية كافة وليس السياسية فقط، فسياسة النقد المستمرّ والقاسي الجارح أحياناً من قبل المعارضة السورية، وإنكارها للتطوّر الحاصل يعني استفزاز الحكومة ودفعها بالاتجاه المعاكس لمسيرة الإصلاح، وإضعاف قوّة التيار الاصلاحي الحكومي السوري، الذي بدأنا نلمس نتائج أعماله يوماً بعد يوم على أرض الواقع، فالمعارضين السوريين يُكرِّرون الخطأ القديم نفسه الذي ساهم في إجهاض ربيع دمشق، وهو الاندفاع الأعمى لدرجة التهوّر وبشكل استفزازي، ويكرِّرون خطأ الحركة النقابية السوريّة نفسها في بداية الثمانينيات، التي استفزَّت النظام بغوغائيتها ومزايداتها، الأمر الذي أدى

لمشاركتها المسؤولية في شلل النقابات المهنية السورية. إن نجاح المعارضة الحقيقي هو بمقدار ما تنجح بالدفع نحو الإصلاح والتغيير لا بمقدار ما تطلقه من سهام النقد والتجريح.

في النهاية لا بدَّ لي أن أشير إلى أن الحالة الهيستيرية التي أُصيبت بها المعارضة السورية بعد بيان نبيل فياض، ونشر مقالة حكم البابا في جريدة حكومية سورية، أعمت الجميع عن حقيقة بيِّنة، وهي أن الاعتراض لم يكن على طريقة التعامل مع معتقلي الرأي داخل السجن، بل على مبدأ الاعتقال السياسي بحدّ ذاته.

نشرة «كلنا شركاء» الالكترونية، 6/ 12/ 2004

سوريا: هجوم واسع على الصحف... في الصحف!

يبدو أن العلاقة بين الكتّاب والمثقفين السوريين وتحديداً الفئات المعارضة والصحف المحلية، ما تزال قائمة على الريبة وعدم الثقة بين التراكمات التاريخية وقصور تلك الصحف عن مواكبة ما يجري، أو عدم قدرتها على نشر معظم الآراء ووجهات النظر، وقد أجرت صحيفة «البعث» الناطقة بلسان الحزب الحاكم تحقيقاً مطوّلاً نشرته أمس لتسليط الضوء على هذه العلاقة، ربما في إطار التوجّه الإعلامي الجديد الذي تشهده سوريا، بعد أن تمَّ تعيين الدكتور مهدي دخل الله وزيراً للإعلام، كان قد بدأ بما نشرته جريدة «تشرين» الحكومية مؤخراً لحكم البابا الذي انتقد بشدَّة أجهزة المخابرات السورية، وردّ على بيان صادر عن المعارض نبيل فياض حول ظروف اعتقاله، فقد أثار السجال الذي دار بين الاثنين معركة إعلامية صاخبة بين المثقفين السوريين ما تزال مستمرَّة! فقد أكد الروائي السوري حيدر حيدر أن علاقته بالصحف المحلية بدأت قبل 25 عاماً حيث كانت تنشر زوايا متنوّعة تعكس آراء مختلف التيارات السياسية والفكرية، ومن ثم أخذت تلك المساحة تضيق، مما دفع بالكتّاب السوريين للتوجّه نحو الصحف المهاجرة، لافتاً إلى أن فتح هامش الحرّية من دون تغيير الصحف السورية لنهجها، لن يكفي لاستعادة مصداقيتها، وأشار إلى «الدومري» التي تم إغلاقها فهي كانت ذات حضور شعبي واسع رغم عدم أهميتها وعدم جدّية ما كانت تطرحه!

جريدة «الوطن» القطرية، 6/ 12/ 2004

«تشرين»: هل ما حدث يكفي للتفاؤل بعودة الإعلام السوري كناطق باسم ناس الدولة لا ناس الحكومة؟

في ما يؤكد استمرار توسع هامش الحرّية في الإعلام الرسمي السوري، نشرت صحيفة «تشرين» الرسمية أمس مقالاً آخر ينتقد أداء الأجهزة الأمنية السورية التي «استبدلت قفازها الفولاذي بآخر مخملي، لكن القفاز بقي قفازاً وما زلنا أقل جرأة من الاعتراف علناً بأن الاستدعاءات الأمنية لأصحاب الرأي المعارض للسلطة، في حد ذاتها خرق فاضح لحقوق المواطن وللدستور السوري نفسه».

وفي المجال ذاته كتب مدير «المركز الاقتصادي السوري» نضال معلوف مقالاً في نشرة «زون نيوز» الالكترونية صوَّر فيه وبشكل ساخر الفساد الذي نخر أجهزة الدولة وحال الإعلام الرسمي السوري.

وفي مقاله المنشور في «تشرين» تحت عنوان: «غيمة الإعلام قد ترعد لكنها لن تمطر»، قال الصحافي إياد عيسى: «كان مثيراً أن يتابع المواطن السوري مقالة حكم البابا وما أثارته من ردود أفعال، ما يوحي بأن ثمة حياة ما زالت موجودة في إعلام محنَّط!». ورغم أن نشر مقالته ربما يشير إلى انتهاء عهد عدم التجرّؤ على الأجهزة الأمنية في سورية، اعتبر عيسى أنه «يبدو غريباً أن دلالة واقعة النشر كسابقة لم يعرفها الإعلام السوري منذ عقود، تكاد تضيع ما بين ضجيج التصفيق لوزير إعلام تجرأ لمرّة واحدة على نشر ما يمسّ الأجهزة الأمنية، وبين دفاع مستميت عن تلك الأجهزة، نشرته الصحيفة ذاتها من منطلق الأخذ بالرأي الآخر ظاهرياً على الأقل».

وعبَّر عيسى، وهو من الصحافيين الشباب، عن اعتقاده بأن «الإنجاز السوري الأهم هو تغيّر أجهزة الأمن، ذلك أن كل ما فعلته (حتى الآن) لا يتعدَّى استبدال قفازها الفولاذي بآخر مخملي، لكن القفاز بقي قفازاً وما زلنا أقل جرأة من الاعتراف علناً بأن الاستدعاءات الأمنية لأصحاب الرأي المعارض للسلطة في حدّ ذاتها خرق فاضح لحقوق المواطن وللدستور السوري نفسه»، وأضاف: «إنها باختصار غير شرعية ولا قانونية حتى لو كانت «مهذَّبة ولطيفة» كما يحلو للبعض أن يصفها ويتغنَّى بها».

وكانت «تشرين» نشرت في 23 الشهر الماضي مقالة لحكم البابا استهزأ فيها ببيان كان أصدره الكاتب نبيل فياض ونشرته «الثورة» يصف فيإ بايجابية حال اعتقاله لدى الأجهزة الأمنية. وحرَّكت مقالة البابا موجة من الردود عليه نُشرت في «تشرين»، إضافة إلى نشر مقالات أخرى في مواقع الكترونية بعضها محجوب ومحسوب على المعارضة في سورية.

وذكر عيسى أن «الحكاية ليست في الأمن إنما في الإعلام، وكيف يمكن قراءة وفهم السماح بنشر مقالة من عيار التي نشرها البابا، وهل يكفي ما حدث للذهاب في التفاؤل بعيداً نحو توقُّع عودة الإعلام السوري إلى موقعه كناطق باسم ناس الدولة لا ناس الحكومة، هؤلاء الناس الذين يُموِّلونه دون أن يروا صورتهم فيه أو يسمعوا صوتهم! أم أن ما حدث ليس أكثر من طفرة أو مدّ سينكفئ تحت ضغط من يُسمُّونهم: المهذبون الجدد»؟!». وتابع الصحافي السوري قائلاً: «لا أظن أن نشر مادة وحيدة تخرج عن المألوف يمكن اعتبارها بمنزلة إعلان استقالة للإعلام السوري من دور: «الخائف والمرعوب»، كما يرى البعض، وليست عودة للقطار إلى سكة الأمل». واستشهد عيسى باستنتاجه السابق من خلال حادثة

جرت معه وقال: «في يوم سماح الوزير بنشر مادة حكم البابا، كان مدير عام جريدة «تشرين»، الدكتور خلف الجراد، يمنع نشر زاوية صحافية لي تنتقد فناناً سورياً، لا أجهزة أمنية ولا عسكرية ولا حتى مدنية، وجاء المنع تحت ذريعة ما تحتويه الزاوية من تهجُّم شخصي، وهو أمر غير صحيح». وأضاف: «بعد أيام يسمح الدكتور الجراد نفسه، بنشر ردّ لطبيب سوري على حكم البابا تجاوز كل شتيمة وتهجُّم شخصي إلى حدّ التحريض على محاكمة البابا بتهمة نشر الأخبار الكاذبة والمسيئة للدولة!». وفي نهاية مقاله أكد عيسى أن إصلاح الإعلام الرسمي السوري يحتاج إلى قرارات أعلى بكثير من مستوى وزير الإعلام، وقال: «قد تكون رغبة الوزير صادقة في اتخاذ خطوات جادة لتحرير الإعلام من قيوده الكثيرة دون أن ننسى أن إصلاح الإعلام قرار سياسي عالي المستوى، وهو قرار تُكبِّل صدوره مجموعة تجاذبات لمراكز قوى ما زالت فرائص بعضها ترتعد لفكرة إطلاق الإعلام من قمقمه». وأضاف: «هذه حقيقة تفرض سؤالاً عنوانه: ما مدى قدرة الوزير على التغيير؟ وأجزم أن الإجابة غير مشجِّعة ولا قدرة للوزير على تغيير مديري المؤسسات الإعلامية، ولا طاقة له على الدخول معهم في مواجهة حاسمة لن تكون نتائجها مضمونة لصالحه بالتأكيد».

جريدة «الرأي العام» الكويتية، 7/ 12/ 2004

هل رفعت قصة نبيل فياض سقف الصحافة السورية؟
في سوريا فقط: لا بدَّ لكل رمية من رامٍ

يعرب العيسى

لأكثر من ثلاثين عاماً خرجنا من بيوتنا كل صباح ومارسنا حياتنا الطبيعية باطمئنان، مُسلِّمين بأن صرخة منى واصف الشهيرة: «إسعاااااااااااد» حين يصلها خبر موت زوجها في المشهد الأخير من مسلسل «أسعد الوراق»، كانت إيذاناً بعودة النطق للمرأة الخرساء، ورغم أن الصرخة تعقبها مباشرة تترات طاقم العمل الذين تركونا دون أن نعرف ما الذي جرى بعد ذلك، لكن كلمات الأغنية المرافقة للمشهد تُعزِّز الاعتقاد: «بيلبقلك شك الألماس آه يا عيني»، ففي عقلنا الشعبي لا يليق شك الألماس إلا بامرأة يسيل لسانها وكل ما فيها عسلاً.

وما دمنا هذه الأيام نحدِّث ونطوِّر ونعيد النظر بمفاهيمنا وعاداتنا، تعالوا نعيد النظر بهذا المشهد أيضاً، ألا يمكن أن تكون صرخة منى واصف مجرَّد كلمة واحدة خرجت من هول الحدث؟ وأنها ستعود لصمتها الأبدي؟ ألا يمكن أننا سنحتاج لموت أسعد وراق آخر كلما فكرنا بنطق كلمة أخرى؟ أدعوكم لمناقشة المشهد لأنني أريد الإدلاء بدلوي مزاحماً الدلاء الكثيرة التي امتلأ بها بئر الصحافة السورية هذه الأيام، وتتلخَّص عملية حفر هذه البئر في الحكاية التالية:

في طريق عودته من معاركه الخائبة أصدر نبيل فياض بياناً بصفته الطازجة التي اتخذها للتو: الناطق باسم التجمّع الليبرالي، واحتوى البيان على عبارات فضفاضة من تلك التي نقرأها كل يوم في بيانات ومقالات مختلفة،

ولأن الخط الأحمر مفهوم مائع ومطّاط لا أحد يعرف أين يبدأ ولا أين ينتهي، لا أحد يعرف لماذا اعتبرها البعض في الأجهزة الأمنية تجاوزاً للخط الأحمر، اعتُقل نبيل فياض و(جهاد نصرة الذي أُطلق بعد بضعة أيام) وبعد شهر أُطلق سراح نبيل فياض فأصدر بياناً (نشرته صحيفة سورية خلافاً لتقاليدها الصارمة)، تحدَّث فيه عن التعامل الطيّب واللطيف الذي لقيه خلال فترة اعتقاله، متهماً بيانات التضامن معه بأنها كلمة حق يُراد بها باطل، ثم وفي حدث اعتُبر قنبلة إعلامية كتب... والصحيح أن نقول: نشر وزير الإعلام مقالاً لحكم البابا، سخر فيه من بيان نبيل فياض مُذكِّراً بتاريخ المخابرات (أطلق عليها تلطفاً اسم «الأمن»)، وطالباً من قرائه ألا يُصدِّقوه إذا ما نشر ذات يوم بياناً مشابهاً.

الجميع سمعوا صوت انفجار، وتناقلوا في ما بينهم أن حكم البابا فجَّر قنبلة، لكن ألا يمكن أن يكون صوت الانفجار الذي سمعناه هو لغم انفجر بحكم البابا، وهو واحد من حقل ألغام لا يعرف امتداده سوى الله، فصوت اللغم يشبه صوت القنبلة، ورفع السقف يحتاج لأكتاف تتعاضد من الزوايا الأربع، وإذا لم تتوفر الأكتاف، فإن الرفع الذي رأيناه ليس للسقف بحد ذاته، بل لشبح ما رأيناه من بعيد صعد فوق السقف ثم ألقى بنفسه.

اعتبر كثيرون حكم البابا شجاعاً واعتبره البعض جزءاً من مؤامرة، لكني أعتبر نبيل فياض أكثر شجاعة بكثير، لأنه كان صادماً، يقول ما لن يُصدِّقه أحد، ويتفاخر بما لا يقبله أحد، ويُصرُّ على ما يزعج أي أحد، وأعتقد أن وصف المخابرات بكل هذه الأوصاف (اللطف والدماثة والاكتراث ومراعاة المشاعر) أمر يرفضه كثيرون منا ربما، ولكن سترفضه

المخابرات نفسها حتماً، فالسمعة الطيّبة التي بنوها بآذانهم وسواعدهم وجلودنا عبر نصف قرن، يأتي نبيل فياض ليمسحها بجرَّة قلم، والعنصر المرعب القابع داخل كل منا، لم يأتِ بين يوم وليلة، ولم يأتِ من لطف ودماثة آبائه، وما قاله نبيل فياض يجعلنا نظن أن عملية استئصاله اقتربت، وإن بعد الظنّ إثم.

أصدِّق نبيل فياض ولكن أودّ تذكيره بحكاية:

دخل رجل على حاتم الطائي، وكانت مسيرة أيام في الصحراء قد هدَّته جوعاً وعطشاً وتعباً، فطرده حاتم ورفض أن يسقيه حتى شربة ماء، غادر الرجل مضارب بني طيء، ليلحق به حاتم ويأتيه من طريق آخر متلثِّماً، أوقفه وسأله من أين أتى، فقال: من مضارب طيء، فقال: وكيف وجدت حاتماً، قال: كريم شهم أكرمني وأحسن وفادتي، فكشف حاتم عن وجهه وقال: أنا حاتم وقد طردتك منذ ساعة فلمَ تكذب، قال: يا أخا طيء والله لو قلت لأهل الأرض جميعاً ما حصل بيننا فلن يقول أحد حاتم بخيل، بل سيقولون عني كاذب جاحد.

ربما حصل مع نبيل فياض ما حصل فعلاً لكن لا يصح أن يقوله، فلن يجد من يُصدِّق أن المخابرات لم يحسنوا وفادته كما تقتضي سمعتهم العطرة التي رسَّخوها بالجهد والعرق سنة بعد سنة.

ما فعله حكم البابا كان عملية اقتفاء أثر، أمسك طرف الخيط ومشى خطوة أخرى للأمام، الآخرون تناقشوا كثيراً واعتبر كثيرون أن الأمر انتهى، وأن سقف الرقابة في الإعلام قد ارتفع، ولكن من الذي سيرفعه؟ إذا كانت فقرات أعناقنا قد تكلَّست من طول الانحناء تحت هذا السقف الواطئ، ولماذا سنفكر برفعه أساساً ما دامت قاماتنا القزمة قد صارت

على قياس السقف تماماً؟ فقد أثبت السوريون من بين الأشياء الكثيرة التي أثبتوها أن لا صحة للمثل القائل: «ربَّ رمية من غير رام»، ففي سورية لا رمية من غير رام، ولفظة «رامي» هنا قد تكون اسم علمٍ كما في اقتصادنا «الوطني»، أو اسم فاعلٍ كما في حالة توسيع هامش الحرّيات، فمن الذي سيُوسِّع الهامش؟ وكيف سنرمي بسهامنا وليس فينا من لم تُكسر قوسه أو علاها الصدأ. ربما أحدث فياض والبابا ثقباً في الجدار، لكن إن لم نسارع لتحويله إلى نافذة تأتي بالهواء والشمس، سيسارع غيرنا لإغلاق الثقب وفي طريقه سيُعيد تمتين الجدار كاملاً، وسيجد بين يديه أدوات أكثر مما يحتاج، فقانون المطبوعات سيء الذكر أداة كافية لسدّ الثقب برأسَي الرجلين، ولا حاجة بعده لاستخدام قوانين ومحاكم استثنائية ما زالت قائمة (قانون الطوارئ والأحكام العرفية ومحاكم أمن الدولة)، لتجعل من قنبلة حكم مجرَّد لغم، ومن استضافة نبيل مجرّد مسّاج.

لم يتفق السوريون عبر تاريخهم الحديث سوى على شيئين: التصويت لرويدة عطية وتفسير كل شيء على أنه لعبة مخابرات. فالتفسير التآمري كالعادة كان موجوداً وشمل في ما شمل نبيل فياض وحكم البابا ووزير الإعلام وجريدة «تشرين»، فمن اتهامات لنبيل فياض بالعمالة للمخابرات، والعقوق بمن هبّوا لنصرته ووقّعوا بيانات التأييد له (رغم أن توقيع البيانات بات مهنة مستقلة لا يهمّها الشاعر ولا المناسبة)، واتهامات مقابلة بضلوع حكم البابا وجريدة «تشرين» في لعبة مخابراتية خبيثة، وأن وراء الأكمة ما وراءها، إلى آخرين ذهبوا لآخر الشوط واعتبروا وزيرَي الإعلام والداخلية وحكم البابا ونبيل فياض وجريدة «تشرين» ودورية المخابرات التي اعتقلت نبيل فياض، والطبيب الذي عالجه، وكل من له علاقة بالموضوع، هم

جزء من خطة محكمة تهدف من خلال الفلتان الموهوم لإقناع القيادة بإعادة قبضة المخابرات للإمساك بصلابة على عنق البلاد (وكأنها تريد عكس ذلك)، وتستمرُّ الدوامة لتصل إلى من يقول إن هذه الرواية مفبركة لتصدير صورة عن القيادة وكأنها تريد فعلاً التخفيف من سطوة المخابرات، فالتفسير التآمري بات جزءاً من التفكير الشعبي السوري، وهو يشبه التفكير الغيبي المريح الذي يرفع عن صاحبه عناء التفكير والبحث.

يتندَّر السوريون هذه الأيام بنكتة بالغة الذكاء تقول: «شراء الأسهم في سيرياتيل ليس إلزامياً». أخشى ما أخشاه أن ينهض أحد ما ليقول لنا بطريقته اللطيفة: الحديث عن المخابرات ليس إلزامياً، ثم يقدِّم لنا حليباً بالفريز ويتصل بطبيبنا الخاص.

نشرة «كلنا شركاء» الالكترونية، 9/ 12/ 2004

بيان من «المجلس الوطني للحقيقة والعدالة والمصالحة في سورية»

«... الزميل المحامي جورج سارة، عضو نقابة المحامين في قبرص، ومفوّض الشؤون القانونية في «المجلس» قال: يبقى هذا الإجراء، وجميع الإجراءات الترقيعية التي يمكن أن يُعمل بها في المستقبل، مجرَّد حركات بهلوانية واستعراضية جوفاء، الغاية الأساسية منها تضليل الرأي العام داخل البلاد وخارجها والإيحاء بأن عملية إصلاح مزعومة جارٍ العمل عليها، ولا أدلّ على ذلك من أن أمراً أصدره وزير الإعلام مهدي دخل الله قبل أيام بإجازة نشر مقالة للصحافي حكم البابا في صحيفة «تشرين»، تحوَّلت إلى حدث في سورية والخارج، رغم أنها لم تنطوِ على أي شيء نوعي، وهذا لا يُقلِّل بالطبع من أهمية كاتبها».

وأضاف: «سورية هي البلد الوحيد في العالم الذي تحتاج فيه مقالة لإجازة وزير الإعلام، والبلد الوحيد في العالم الذي مهمّة برلمانه الوحيدة هي شرعنة أوامر الحزب والمخابرات والدوس على الدستور...».

موقع «الحوار المتمدّن» الالكتروني، 11/ 12/ 2004

رسالة ليست شخصية

حكم البابا

الأستاذ جهاد الزين المحترم

تحية طيّبة...

المقالة المرفقة «لماذا أنا سوري يا نيّالي؟» كُتبت بعد مقالة «السياحة الأمنية» التي لم تنته ردودها حتى اليوم، والتي كنت قد أرسلتها لصفحة «قضايا النهار» أولاً، وعرضتها على رئيس تحرير جريدة «تشرين» السورية (التي أعمل بها صحافياً معطّلاً عن الكتابة) في ما بعد من قبيل جسّ النبض ليس إلاّ، فاقترح عليَّ إرسالها لوزير الاعلام وفعلت دون أن يكون لديَّ أدنى أمل بنشرها في جرائد سورية، ولدهشتي فقد وافق وزير الإعلام على نشرها مشترطاً حذف جملة ووقف نشرها في «النهار»، وقبلتُ لأن نشرها في صحيفة سورية يضيف للمادة من جهة، وقد يساهم في توسيع هامش الحرّية الصحافية من جهة ثانية، وكان هذا رأيك أيضاً، لكن لم يخطر لي على الإطلاق أن ذلك دليل على انفتاح إعلامي في سورية، فما يزال فمي مفتوحاً دهشةً من نشرها، وليس لديَّ أي تفسير لذلك، وفي محاولة مني للفهم قرَّرت أن أكتب مادة أخرى، وقبل أن أرسلها لكم أحببت أن أستطلع ما إذا كان الذي حدث انفتاحاً إعلامياً حقيقياً، وفعلاً أرسلت المادة المرفقة برسالتي هذه «لماذا أنا سوري يا نيّالي؟» إلى وزير الاعلام فجاء الجواب بالرفض ومنع المقال دون إيضاح الأسباب، تماماً كما سمح بنشر المقال السابق دون إيضاح الأسباب، فما هو الهامش الفعلي الذي يتحرك فيه الإعلام السوري؟ وما هو المسموح وما هو الممنوع؟ ومن

الذي يحدّد ذلك؟ لا أحد يعرف! وهل صحيح أن نشر مادتي السابقة كان نوعاً من الدعاية الانتخابية لوزير إعلام جديد كما علّل العديد من أصدقائي الصحافيين السوريين الخطوة؟ أم أن هناك من اعترض (وهذا شبه مؤكد) على نشر مادتي السابقة، وبناء على ذلك تمَّ رسم حدود ليس للإعلاميين فقط بل لمسؤوليهم أيضاً؟ أسئلة كثيرة لا أحد يعرف الجواب عنها في «مملكة الصمت»! عموماً المادة المرفقة «لماذا أنا سوري يا نيّالي؟» كسابقتها كُتبت بالأصل لبريد غير بريد الإعلام السوري، ولجريدة بنوافذ وأبواب مفتوحة، لا لقاووش مقفل، ولصحافة تنتمي إلى المستقبل لا إلى الماضي، ولإعلام يتوجَّه للقارئ وليس للمسؤول، وهذا ليس مديحاً لـ«النهار» بقدر ما هو توصيف للجرائد السورية.

أخيراً أشكرك على وقوفك معي في موضوع مادة «السياحة الأمنية»، فأغلب ما نُشر هنا من ردود عليها كتبها مخبرون تأذوا من الزمن الذي قصَّر أيديهم عن أن تمتدّ إلى عنقي.

شكراً...

جريدة «النهار» اللبنانية، 15/ 12/ 2004

تنويه من المحرّر: الصحافي جهاد الزين هو محرّر صفحة «قضايا النهار»، والرسالة السابقة تمّ إرسالها إليه مع مقال «أنا سوري يا نيّالي» الذي نُشر في جريدة «النهار»، وهو موضوع المعركة التالية في هذا الكتاب، وقد عرَّفتُ الرسالة بأنها غير شخصية ليتسنَّى للأستاذ الزين نشرها دون حرج.

وهل هناك طريقة أخرى لتورد إبل الإعلام؟

د. ليلى الطويل

كتب السيد الياس خوري في جريدة «البعث» بتاريخ 1 كانون الأول 2004 مقالاً بعنوان «هل هكذا تورد إبل الاعلام؟» بادئاً مقاله بتوجيه شكر للسيد وزير الإعلام لتوسيعه هوامش الحرّية المتاحة في الإعلام السوري، محتجاً من خلال سؤال يرى أنه يطرح نفسه بنفسه وهو ماذا تعني الحرّية الإعلامية وغير الإعلامية؟ هل تعني أن يقول من يشاء ما يشاء سواء أكان على حق أم على باطل؟ وهل تعني أن على كل مؤسساتنا الوطنية صحفاً وتلفزيوناً أن تُشرِع صفحاتها وشاشاتها أمام أي كان ليقول أو ليهذر بما يشاء دون حسيب أو رقيب؟ وحتى لا تكون تساؤلاته بلا أدلة فإنه يقدِّم مثالين «طازجين» على حد قوله «شهدتهما مؤسساتنا الوطنية مؤخراً»، ولنستخدم كلمات السيد خوري نفسها. والمثال الأول هو إقدام جريدة «تشرين» على نشر مقالة حكم البابا التي ينتقد فيها أجهزة الأمن وكذلك وزير الإعلام، والمثال الثاني عرض الحلقة الأخيرة من مسلسل الممثل ياسر العظمة «عشنا وشفنا» التي تحاملت برأيه على الإعلام بشكل شائن. ونحن بدورنا نسأل السيد خوري ما هو الحق وما هو الباطل؟ ومن منا يقرّر الحق والباطل؟ إنها وجهات نظر تختلف باختلاف المنظومة المفاهيمية أو الإطار النظري الذي نتبنّاه، فما يبدو حقاً عندك قد يكون باطلاً بالنسبة لي والعكس صحيح، ولا أظنك تجهل كم اختلفت المدارس الفلسفية حول الحق والحقيقة، وكم من نظريات نشأت محاولةً تعريف الحقيقة لتمييزها عن الخطأ: مثل نظرية المطابقة التي ترى

الحقيقة في تطابق القضية مع الوقائع، ونظرية الاتساق التي تقول بمدى اتساق اعتقاد ما مع اعتقاداتنا الأخرى، والنظرية النسبية التي ترى أن رأياً أو اعتقاداً صادقاً وفق وجهة نظر معيّنة، ولا يمكن لوجهة نظر معيّنة أن تثبت تفوّقها على وجهة نظر أخرى، لقد احتار الفلاسفة في تقرير ما هو الحق وامتدَّ الجدل مئات السنين وحتى يومنا هذا، وضاق صدر السيد خوري من مقالة نُشرت في جريدة «تشرين» حاكماً عليها بأنها باطلة، منتقداً الجريدة بأنها تُشرع صفحاتها لمن كان لـ«يهذر» كما يشاء!

وأرغب باقتناص هذه الفرصة لتوجيه الشكر لصحفنا المحلية لجرأتها في طرح مواضيع عديدة، وفتح المجال أمام أصحاب الأقلام الحرّة والأفكار الحرّة، ومقاربة حرّية التعبير وحرّية الإعلام، التي اعترض عليها السيد خوري بقوله إن الحرّية ليست مطلقة. وجميعنا يقرّ ويعترف بأن الحرّية ليست مطلقة، ولكن ما يقيّدها فقط مبدأ عدم الضرر، فما دمت لا أسبِّب الضرر أو الأذى لأحد فأنا أستطيع قول ما أشاء، والإدلاء برأيي في أي شيء، وعلى الطرف المضاد لرأيي الرد أو الاعتراض أو الانتقاد أو اللجوء إلى أية وسيلة إعلامية أو غير إعلامية للاحتجاج. ولا أظن أنه يوجد معيار قادر على الحكم بالصدق أو بالبطلان على رأي أو اعتقاد بشكل مطلق ونهائي، ولكن هناك من يقول إنه للتقرير حول القضايا التي نعتقد بها أو الآراء التي نتبناها يمكن اللجوء إلى معايير عدّة مثل:

- هل الاعتقاد مؤيَّد بأدلة حسّية؟
- هل يمكن استنباطه من مقدّمات بدهيّة؟
- هل يتطابق مع كتبنا المقدّسة؟
- هل هو مقبول لدى الأغلبية من الناس؟

- هل يمكن إثباته بالتجربة؟

وحتى نقرّر أيّ معيار نستخدم من هذه المعايير للحكم على قضية ما، فإننا بحاجة إلى معيار آخر للتمييز بين المعيار الجيّد والمعيار السيء، وإذا صعب إيجاد مثل هذا المعيار فلا يمكن تبرير اعتقاداتنا أو القول إن اعتقاداً ما صحيح أو خاطئ من ناحية عقلانية بشكل نهائي، وإذا استخدمنا ببساطة أحد المعايير السابقة، فإننا نستخدم معياراً لتبرير نفسه، وهذا نوع من الاستنتاج العقلي الدائري، وإذا قدَّمنا معياراً آخر، فإنه يمكن طرح السؤال نفسه مرَّة أخرى: ما الذي يُبرِّر استخدام هذا المعيار دون غيره؟ باختصار ما أريد قوله إنه لا يحق لأحد أو لجهة معيّنة تقرير الحق والباطل وكل منا له رأيه، وأظن أن حكم البابا لديه من الأدلة الحسّية ما يكفي وإن كنت لا أرغب باتخاذ موقف المدافع عنه، وكذلك الفنان ياسر العظمة الذي أظنه يفكر وفق ما هو مقبول لدى الأغلبية، فأي معيار يستخدم السيد خوري لإطلاق أحكامه! ولكن حتى لا ندخل في هذا الجدل الذي قد يعتبره السيد خوري بيزنطياً، أريد أن أقول إنه ما إن فتحت لنا وسائل الإعلام أبوابها، وما أن بدأنا نستنشق نسيمات حرّية التعبير حتى ارتفعت أصوات تطالب بالمراقبة والمحاسبة وإغلاق الأبواب مرّة أخرى، إنها بالتأكيد تجربة جديدة تمرّ بها وسائلنا الإعلامية، أو «مؤسساتنا الوطنية» - كما يُسمِّيها السيد خوري - ولكن حتى تكون هذه المؤسسات مؤسساتنا فعلاً فلا بد أن تكون ناطقة باسمنا، وإذا كان لا يوجد إعلام حرّ إلا بما يخدم أهداف ومصالح من يموِّله - على حد تعبير السيد خوري - فإن هذه المؤسسات حكومية ومن يموِّلها الحكومة، أي نحن من خلال الضرائب التي ندفعها أولاً، ومن خلال المقولة الاشتراكية التي لا ندري إن كانت ما

زالت تتبناها حكومتنا، والتي تقول إن المؤسسات ملك الشعب، وبالتالي نحن المالكون الفعليون لهذه المؤسسات، ومن واجبها أن تخدم مصالحنا وأهدافنا، إلا إذا كان السيد خوري يُلمِّح إلى أن مصالح الناس تتناقض مع مصالح الحكومة، وأعود فأقول إنها تجربة جديدة وجيّدة لوسائل الإعلام وتستحق المحاولة، وكل تجربة تحمل معها الصواب والخطأ، ولكن حسبها أنها محاولة تستحق الاحترام والتشجيع وهكذا تورد إبل الحرّية فعلاً.

جريدة «تشرين» السورية، 16/ 12/ 2004

ليس ضدّ رجل أمن سياسي إنساني لكن ضد وجود أمن سياسي (رسالة إلى نبيل فياض)

فراس سعد

أولاً: نبيل فياض، لقد كنت كلما تذكَّرتك أدعو الله أن يُبعد عنك شرَّ الإهانة والعذاب الجسدي والنفسي فهذا هو كل ما أستطيع فعله في بلد ديموقراطي يحترم الدعاء الشخصي وأدعية أئمة المساجد... والحمد لله أرى أن الله استجاب دعائي أنا عبده الفقير، ولا بد أنك لو وقعت بأيدي رجال فرع آخر لما كان استجاب الله لأدعيتي، التي لن تصل إليه في هذه الحالة، وحتى لو وصلت فلن يكون لها أثر يُذكر، لأسباب قد لا نعرفها نحن البشر الفانين، لكنه تعالى يعرفها جيداً كذلك رؤساء تلك الفروع. أشكر الله مرّة ثانية أني عرفتك من جديد كما أنت، مواطناً سورياً محباً لوطنك ولثقافته العربية، ومثقفاً عربياً نادر الوجود بل مثقفاً كونياً ليس حسب تعريف هادي العلوي. لكنني فوجئت بموقفك الحاد الذي تحوَّل بين عشية وضحاها من الهجوم على بعض أباطرة الدولة السورية – عذراً من د. طيب تيزيني – إلى مادح لأهم رموز النظام السوري أي الأمن السياسي أو رجال الأمن السياسي، الذين أشكرهم، والله العظيم أشكرهم، على معاملتهم اللائقة لك وهي معاملة يستأهلها كل مفكر حرّ في داخل المعتقل كما خارجه، والأولى أن يستأهلها كل مواطن غير معتقل خارج المعتقل... فما الذي جرى لك أفهمنا كي لا نظلمك فتظلمنا. كما أني لا أنكر أنه من حقك أن تقيم علاقات صداقة وثقافة مع أي إنسان سواء كان رجل أمن سياسي سوري أو أكاديمي غربي، لكني لا

أوافقك على إقامة علاقات مع أكاديمي إسرائيلي حتى لو وافقك رجل الأمن السوري المثقف المنفتح والمهذب على ذلك، ولا أعتقده يفعل في حال كان مثقفاً سياسياً بالمقدار الكافي، مثلما لا أوافقك على أشياء عدّة وردت في بعض كتبك الشهيرة وكتبك الأخرى غير الشهيرة، في كل الأحوال أنت لن تعرف مقدار صدمتي حين علمت بخبر اعتقالك، لكن خبر حلِّ التجمع كان أكثر هولاً بالنسبة لي، ولقد اعتبرته طعنة في ظهرك فهل من الممكن أن تخبرنا ماذا حدث، وتميط اللثام عنه كي لا نبقى نضرب أخماساً بأسداس ونتهم فلاناً وعلاناً؟

ثانياً: شكراً لمن عامل أي معتقل سياسي سوري داخل المعتقل وخارجه بشكل أخلاقي إنساني؟ الأوادم في كل مكان حتى أنك لن تعدم وجود أوادم في جيش عدوك أياً كان هذا العدو، كما أنك لن تعدم وجود أوادم في دار للبغاء، كما أنك ستجد الكثير من الحرامية والقتلة أوادم لكن ظرفاً ما دفعهم لدخول السجن أو المبغى أو... خلاصة كلامنا أن الآدمي آدمي أينما وضعته وفي أي ظرف وُجد. هذا الكلام ليس انتقاصاً من أحد فأي مواطن سوري يساوي بالمعنى الإنساني أي مواطن سوري آخر، ولا يوجد سوري أقل من سوري آخر في قيمة الذات، لكن التمييز يحصل في النهاية بموجب إنتاج كل مواطن بمقياس الكيف والكم، رجال الأمن الأوادم في سورية والسجّانون والجلادون الأوادم، هؤلاء أجبرتهم ظروفهم على أن يكونوا في موقعهم لأسباب عديدة: المال، الفقر، إخافة خصومهم، والبعض من أجل المركز والوجاهة، وكلها أمراض اجتماعية تعاني منها البلاد غير الديموقراطية التي يتفشّى فيها الظلم والفقر، لكن هؤلاءِ الأوادم تظهر أوادميتهم عند أول فرصة مناسبة أو سانحة. أخبرني

أحد المعتقلين أن الجلاد الذي كان موكلاً بمعاقبته كان يضرب الأرض بشدّة، ويُومي للمعتقل بالصراخ، ليوهم سيّده الذي لا يراه أنه يقوم بعمله على أفضل ما يرام، أخبرني معتقل آخر أن سجّاناً آخر كان يُحيّي أحد المعتقلين السياسيين الذين لم يضعفوا في التحقيق، بينما كان السجّان عينه يحتقر ويزدري السجناء الذين ضعفوا في التحقيق، لكن ما المشكلة هنا، نعم توجد مشكلة وهي ببساطة أن الذي اختار هذين الشخصين الجلاّد والسجّان ابن البلد الشهم الوطني كان قد أخطأ الاختيار، لأنه من المتعارف عليه في كل مكان وفي سورية أيضاً أن الجلاّد يجب أن يكون كلباً ابن حرام، لصاً جشعاً بلا رحمة، لا دين له ولا أخلاق خائن بكل المستويات، إلاّ أنه لا يخون معلمه الذي اختاره لتعذيب المعتقلين.

كان على نبيل فياض ألا يغفل عن ذكر رجال أمن لا يعاملون معتقليهم السياسيين بغير العنف والقسوة لدرجة القتل العمد كما حصل هذه السنة 2004 مع أكثر من مواطن سوري، كان عليه أن يكون متوازناً في مقاله فيذكر إلى جانب تجربته تجارب أخرى لا زالت موجودة اليوم، تعاني من الاعتقال وشبه الموت الدائم، تعاني المرض والجوع والإهانة اليومية في المعتقل وظروفاً غير إنسانية، وكان عليه ألا يغفل عن وجود معتقلات نساء وأطفال في السجون السورية لأسباب سياسية، أو كرهائن عن أزواجهن، وآباءهم بالنسبة للأطفال.

ثالثاً: لماذا «الأمن السياسي» غير شرعي؟ ماذا يعني «أمن سياسي»... هكذا ببساطة دون فذلكة ماذا تعني كلمة «أمن»؟ تعني حماية ومنع اعتداء وسلامة وسلام وطمأنينة... وماذا تعني كلمة «سياسة»؟ تعني في القاموس السياسي التقليدي «فن تحقيق الممكن»، كما تعني في القاموس

الوطني فن تحقيق الممكن من المكاسب والمصالح للبلاد والعباد... بدمج المعنيين يصبح لدينا خلطة زيادية (نسبة لزياد الرحباني) على الشكل التالي: الأمن السياسي يعني حماية وسلام فن تحقيق الممكن. هل يحقق الأمن السياسي في سورية حماية وسلام فن تحقيق الممكن، أي أمن السياسة؟ سؤال غبي بل غريب بل مضحك بل مبكٍ أيضاً، الأنكى من ذلك لو سألنا بالمعنى الوطني لكلمة سياسة، هل يحقق الأمن السياسي في سورية حماية وسلام فن تحقيق الممكن من المكاسب و المصالح للبلاد والعباد؟ سؤال لا يستطيع الجواب عليه أحد لأن أحداً لم يفهم السؤال حتى السائل (أي أنا).

لم تكن سورية في تاريخها الممتدّ أربعة أو خمسة آلاف عام سوى أرض للسياسة والصراع السياسي الفكري بين أبنائها، بطوائفهم وأحزابهم ولهجاتهم ولغاتهم ومصالحهم الاقتصادية المختلفة والمتباينة، هذا الصراع الفكري الذي أنجب مئات الفلسفات والطوائف الفكرية والأديان وآلاف العباقرة والعلماء والشعراء واللاهوتيين والأولياء والقدّيسين والسياسيين... حتى في زمن الاحتلال الفرنسي والعثماني كان يمكنك شتم المسؤول الفلاني والدولة المحتلة نفسها في صحيفة تصدر في دمشق وحلب وحمص واللاذقية، ويكون العقاب إغلاق الصحيفة لكن ليس منعك من الكلام الحر أو منعك من الشتم حتى، لم يكن هناك فروع أمنية تراقب الناس على كلامهم وتحاسبهم على الكلام، فالكلام حق مقدّس منحه الله للإنسان وللسوري أيضاً إذا لم يعلم الأمن عندنا، وربما هم يحسبون السوري ليس من البشر ويعملون على ذلك. طالما أننا لم نستطع تفسير معنى «أمن سياسي» تفسيراً لغوياً فلنفسِّرها تفسيراً وظيفياً، أي تفسير

مستقى من دور ووظيفة هذه المؤسسة في سورية، هكذا يصبح الأمر أسهل وأوضح، بهذا المعنى الوظيفي يصبح معنى الأمن السياسي في سورية وببساطة شديدة: منع السياسة أو المنع السياسي أو الحصار السياسي أو الإجهاض السياسي أو القمع السياسي أو الإلغاء السياسي.... ليت الأمر توقف هنا بل انسحب على الثقافة والفكر، أي تحوَّل الأمن الخاص بالسياسة لمنع كل حديث أو نقد فكري أو ثقافي، ثم منع كل عمل فكري أو ثقافي لا يوافق عليه الحزب القائد وفرع المخابرات الفلاني، حتى أن محاضرة ثقافية ألقيتها خمس مرات في مراكز ثقافية سورية، احتجتُ لنيل الموافقة عليها لإلقائها مرّة سادسة ستة شهور وأربع اتصالات هاتفية مع مدير المركز الثقافي، في كل مرّة كان يأخذ بطاقة تعريف، وفي النهاية تكرّم فرع الأمن السياسي في المحافظة بالاتصال إلى المنزل وكنت غائباً، وقام بتحقيق على الهاتف مع الوالدة وأخذ أرقام هواتف بعض الأقرباء... هكذا تضاف للأمن السياسي في سورية مهمة جديدة هي مهمة الأمن الثقافي؟!

«الأمن السياسي» مخالف لآية قرآنية «من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» ولمقولة الرئيس الراحل حافظ الأسد «لا رقابة على الفكر إلا رقابة الضمير»، ولن أقول إنه مخالف لمادة دستورية في الدستور السوري لعام 1973، كما لن أقول إنه مخالف للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، فهذا الإعلان لا تعترف به السلطات السورية أصلاً شأنه شأن الدستور... ولن أقول إنه مخالف لحق كل بشري في الكلام السياسي واللقاء السياسي والعمل السياسي.

أقترح إلغاء الأمن السياسي في سورية للأسباب سابقة الذكر، وتوزيع

عناصره المثقفة ذوو الأخلاق الرفيعة على باقي الفروع الأمنية في سورية، لرفع سويّة تلك الفروع، وليضمن معتقلو الغد لدى تلك الفروع معاملة معقولة إنسانياً... والله العظيم أقول هذا بصدق دون أدنى شك أو سخرية.

موقع «المواطن» الالكتروني، 16/ 12/ 2004

«بروفات» تخرج إلى الحياة!

محمد العنان

ما يُنشر على صفحات الصحف السورية بين اليوم والآخر يبشر بالخير... وربما بولادة مرحلة إعلامية ما زلنا نحن الصحافيين نلهث وراءها... فنراها كالسراب حيناً، أو كبصيص نارٍ في صحراء قاحلة بعيدة المنال حيناً آخر... في وقت اتسعت فيه الهوة بين الجمهور الإعلامي المحلّي، وبين وسائل إعلامنا التي ترهَّلت إمكاناتها، وتقزَّمت نتاجاتها، فابتعدت عن الناس والحقيقة على السواء، ولم تلامس حتى بعض حواسهم، أما ما كنا نراه من برامج ومواد إعلامية نادرة هنا وهناك فما كان أبداً سوى الاستثناء الذي يُثبت القاعدة.

في مادة صحافية متفائلة تلامس معاني المرحلة من «الشفافية والانفتاح الإعلامي»، نُشرت في صحيفة «الثورة»، يتحدث الزميل علي جمالو عن غرق صحافتنا المحلية بكثير من المفردات التي تزعج الأذن ولا تصل إلى العقل... متناولاً مادتين صحافيتين نُشرتا لكل من الكاتبين نبيل فياض وحكم البابا، فيصل إلى القول بأن الإعلام السوري اليوم استطاع أن يربح جولته الأولى من خلال «بروفته» الأولى في تسمية الأشياء بأسمائها، وأنني أضيف بأن نشر هذه المادة أيضاً، يزيد من غلَّة الإعلام السوري حقاً. إن «صرير» الأبواب الموصدة في هذا السياق يُبشِّر ربما بفتح إعلامي يحرك أقلامنا (الناشفة)، ويُسقط أولئك الذين لا يجيدون سوى التطبيل والتزمير لكل شيء، ويكشف حال أولئك المتسلّقين (المتعربشين) على سلالم بدأ التسوُّس يأخذ طريقه إلى نهايتها، ويزحزح الكثير من أولئك الجاثمين

على نَفَس الصحافة يحجبون الحقيقة بجهل أو بدراية، ولا يرون إلا من «مناظيرهم المصلحية»...

إن ما نقرأه اليوم ليس «بروفة»، فخلال السنين الطويلة الماضية سُجِّلت الكثير من «البروفات»، وقاتل كاتبوها ومعدُّوها ومصوّروها لكي ترى النور... وعلى الرغم من أن أكثر تلك البروفات - إن لم نقل كلها - لم تكن يوماً سوى بقعة ضوء تكشف بعض الجوانب المظلمة في هذه البؤرة أو تلك... إلا أن عين الرقيب لم تكن تبصر سوى الزاوية الأكثر ضيقاً، فتساهم في المزيد من تغييب الحلقة المفقودة، وتوسيع الهوَّة، وتكريس أزمة الثقة بين المواطن ووسائل إعلامه... حتى غدا الصحافي يرجع إلى الوراء... ويقدِّم فقط نتاجات بمقاسات تنسجم مع تلك الزاوية الضيقة... هكذا... أو يهرب خارج إطار الرقيب العتيد...

ثمة صحافيون إعلاميون قادرون رغم الإمكانات المنكمشة، وضيق ذات اليد، على احتلال أوسع المساحات والإبداع والتجدُّد فيها، فما بالك بإمكانات أفضل، وأدوات أفضل كماً ونوعاً.

ثمة أمثلة للإعلاميين السوريين في وسائل الإعلام العربية، تؤكد المستوى المتطوّر للإعلامي السوري وحرفيته العالية... بشائر الانسجام مع هدف المرحلة تتجسَّد بعض ملامحها في بعض النتاجات المتناثرة على صفحات جرائدنا اليومية... وهذا مؤشر مهم لرؤية جديدة للإعلام السوري الذي قد يلامس حواسنا وآمالنا وبعضاً من طموحاتنا، ويعيد جمهورنا الذي يبحث عن أخباره في وسائل إعلام غيرنا إلينا... فيردم الهوَّة الشاسعة بينه وبين إعلامنا الغائب عن ساحات الدنيا الواسعة.

نحن نترقَّب كل شاردة وواردة، فنكاد نخرج من «تشاؤمنا»، ونشعر بقليل

من التفاؤل لتطوير إمكاناتنا وأدائنا وآلياتنا وكل ما يتعلَّق بخلاصنا وتجديد ثوبنا الإعلامي... فثمة بصيص في نهاية النفق البعيد... وثمة «بروفات» بدأت تشقّ الظلام وتخرج إلى الحياة!!

جريدة «الثورة» السورية، 16/ 12/ 2004

انفتاحيون وانغلاقيون يتصارعون حول الحرّية الإعلامية

محمد ظروف

تشهد الساحة الإعلامية السورية حالياً جدلاً واسعاً واستقطابياً يتركز على مسألة الحرّية الإعلامية، ودور وسائل الإعلام في دفع عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي قدماً إلى الأمام، وقد أفرز النقاش الدائر علناً وعلى صفحات الجرائد الحكومية تيارين بارزين: الأول يدعو إلى تحقيق المزيد من الانفتاح الإعلامي وتوسيع خطوات الشفافية، وأن يتحول الإعلام الرسمي، إلى منابر مفتوحة أمام الرأي والرأي الآخر؟ في حين أن هناك بعض الأصوات التي أخذت تطالب بوضع حدّ لهذه الظاهرة حتى لا تتحول إلى نوع من الفوضى، وأن يتم إخضاع كل شيء للمراقبة والتوقيف، وكان رئيس تحرير جريدة «البعث» لسان الحزب الحاكم في سوريا قد انتقد مؤخراً ظاهرة الانفتاح الإعلامي الواسع، خاصة في أعقاب قيام جريدة «تشرين» الحكومية بنشر مقالة للصحافي حكم البابا والتي انتقد فيها ممارسات أجهزة الامن السورية لافتاً – أي رئيس تحرير «البعث» – إلى أن الجريدة هي ملك للحكومة، وأنه لا يجوز أن تُنشر مقالات من هذا النوع في صحيفة رسمية!

وأثار مقال الياس مراد رئيس تحرير «البعث» ردود فعل ساخطة وغاضبة لدى العديد من الأوساط الإعلامية الفكرية، وردَّت الدكتورة ليلى الطويل على ما قاله مراد من أن هذا الأخير يريد العودة بنا إلى زمن الخوف والمراقبة، مشيرة إلى أن ملكية الدولة للصحف الرسمية تعني أن هذه الصحف هي ملك للشعب السوري، أي لدافع الضرائب من المواطنين، وبالتالي لا يحق

لرئيس تحرير «البعث» أن يصادر حق الرأي الآخر! واللافت أن هذا النقاش يتواصل وبوتائر عالية، وهناك من يرى أن هذا الانفتاح أو النهج الإعلامي الجديد في سوريا، والذي دشَّنه وزير الإعلام الحالي د. مهدي دخل الله، هو مؤشر على أن سوريا ستشهد حراكاً سياسياً وهي بدأت تعيش في مثل هذه الأجواء، وأن إفساح المجال أمام أحزاب وقوى المعارضة لتطرح بعضاً من مواقفها وتصوّراتها في الإعلام الرسمي، يترك انطباعاً قوياً أن المسألة تتجاوز في أبعادها الإطار الإعلامي وهي تُبشِّر بعهد سياسي جديد قد يكون بديلاً عن ربيع دمشق الذي يقول البعض إنه انتهى مع قرار إغلاق المنتديات، وثمة ظواهر لم تكن معهودة من قبل، كأن يتناول أحد الصحافيين أو الكتَّاب السوريين وزير الإعلام بالنقد والتجريح كما فعل حكم البابا في «تشرين»، ومن ثم يعرب العيسى عندما شنَّ أعنف هجوم على مدير عام «هيئة الإذاعة والتلفزيون» معن حيدر وعلى مدير التلفزيون توفيق أحمد حيث تقول المصادر إن وزير الإعلام د. مهدي دخل الله، هو الذي وجَّه بنشر المقالة في جريدة «الثورة» الحكومية.

جريدة «الوطن» القطرية، 18/ 12/ 2004

تنويه من المحرّر: يخلط كاتب المقال بين الياس خوري الذي كتب مقالة «هل هكذا تورد إبل الإعلام؟» المنشورة في جريدة «البعث»، وبين الياس مراد رئيس تحرير جريدة «البعث».

هل يُصلح دخل الله ما أفسده عباد الله!

أسامة سعد الدين

مياه الإعلام السوري الراكدة بدأت تتحرك منذ تولّي الدكتور مهدي دخل الله وزارة الاعلام، والخطوات الإصلاحية التي ينتهجها الوزير الجديد تتطلب من الأسرة الصحافية السورية أي العاملين في الصحف والإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء وحتى اتحاد الصحافيين، التشبُّث بها وعدم التخلّي عنها والاكتفاء بدور المتفرّج أو على أبعد تقدير أداءِ دور «الكومبارس»، ووحدهم المستفيدون من الحالة المتردّية السائدة يُشكِّكون بتلك الخطوات وينظرون إليها بعين واحدة... فكفانا محسوبيات وآن الآوان لأن يجد الإعلام السوري موقعه الذي يستحق، وحان الوقت ليصبح إعلامنا مرآة يرى فيها المواطن نفسه بكل أبعادها وحقائقها دون مساحيق تجميلية، مرآة تعكس الواقع المعاش بحذافيره بعيداً عن الأطروحات والمديح والتملُّق – على الطالعة والنازلة – وتسمية الأمور بمسمّياتها، والسعي للوصول إلى الحقيقة مهما كانت مرّة وعلقم، والخطوات التي شهدها الإعلام خلال الفترة القليلة المنصرمة تحتاج إلى مؤازرة ووقوف معشر الصحافيين صفاً واحداً حتى تتجدَّد الثقة التي فقدها إعلامنا نتيجة أسباب بعضها معروفة والبعض الآخر مستتر، ولعل من أبرزها الاعتماد على قوالب «محنَّطة» ليس فيها حياة وخاصة في الخبر، فقد سئم القارئ والمشاهد والمستمع العبارات الجامدة والتي ليس فيها معلومة مفيدة: «بحث السادة الوزراء خلال جلستهم أمس المواضيع المدرجة على جدول الأعمال واتخذوا بحقها القرارات المناسبة»، ولذلك كانوا يهجرون تلفزيونهم ليطلعوا على

أخبار بلدهم من الفضائيات التي غالباً ما تبث الخبر قبل تلفزيون الوطن، وتدعمه بتحليل ولقاء مع مسؤول أو مهتم او محلل... وهم يعرفون أن ميزانية تلفزيون وطنهم لا تقل عن ميزانية تلك الفضائيات، والأمر ذاته ينطبق على الإذاعة والصحف الثلاث، التي تنشر الخبر الواحد كما هو دون زيادة أو نقصان، ولن أسهب في هذا الواقع المعروف للجميع، كما أنني لن أجهد نفسي في البحث عن الأسباب وأكتفي بالقول «عفى الله عما مضى»، وبالفعل ثمة صفحة جديدة يفتحها الإعلام السوري، لمواكبة مسيرة التحديث والتطوير التي أطلقها السيد الرئيس بشار الأسد قبل نحو خمس سنوات، لتشمل مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية والاجتماعية وغيرها، وفي خطوة غير مسبوقة لم تعرفها الصحافة السورية منذ عقود نشرت صحيفة «تشرين» مقالة للكاتب حكم البابا ينتقد فيها الأجهزة الامنية تصريحاً وليس تلميحاً، وأرى في هذه الجرأة مساحة واسعة جداً لحرّية الصحافة ورفعاً لسقف بيت الإعلام السوري. وأدعو الزملاء العاملين في الصحف السورية استغلال هذه الخطوة إلى أقصى حدّ في رفع سقف الحرّية والنقد البنّاء وليس الهدام، وعدم التخلّي عن ذلك سيما وأن المقالة نشُرت في صحيفة حكومية، ولو فعلها هذا الموقع الالكتروني على شبكة الإنترنت أو ذاك، لكانت تهمة «المعارضة» أقل التهم التي يمكن أن تلتصق بالموقع والكاتب، الذي تجرأ وتطاول على «المقدّسات» التي لم يكن يأتيها الباطل أبداً لا من فوقها ولا من تحتها، ولا عن يمينها ولا من شمالها ولا من ورائها أو أمامها فنشرها في صحيفة رسمية مملوكة 100% للدولة، وتتبع وزراة الإعلام، وجميع العاملين فيها بما فيهم حكم البابا (كاتب المقال) موظفون لدى الدولة، مما جعل

إلصاق تهمة المعارضة أو المؤامرة ضرباً من الجنون، فالمسألة ليست خطأ مطبعياً أو فنياً أو لغوياً في حرف أو كلمة، وإنما مقالة كاملة من ألفها إلى يائها وتحمل توقيع صحافي وكاتب معروف ومرموق، ففي هذه الحال الجميع يعرف بأن مقالة من هذا العيار الثقيل لا يمكن أن تأخذ طريقها إلى النشر دون موافقة – وربما خطية – من وزير الاعلام شخصياً، وليس من رئيس التحرير فحسب!

ولا أنكر ان هذه «الخبطة» فاجأتني ولم أخرج من حالة الذهول التي أصابتني، إلا بعد أن تغلَّبت على التأويلات والتفسيرات التي تحط من قدر هذه السابقة، وتُفسِّرها على أنها حالة نوعية محدودة ومحدّدة، وأنها «بالون» اختبار لردات الفعل المختلفة في صفوف القراء على مختلف مشاربهم والوسط الصحافي والإعلامي، وحتى المؤسسات والهيئات الحكومية والرسمية ومن ضمنها مواقع صنع القرار... أقولها لم أكن أتوقع وأنا المتابع للشأن الاعلامي السوري أن يرتفع سقف الحرّية وبزمن قياسي ليصل بقفزة واحدة وسريعة إلى «المخابرات»... إنها بصمة تحسب للوزير مهدي دخل الله الطامح إلى تطوير نهج ومنهجية الإعلام السوري، الذي بدأ يخرج من «قمقم» القوالب الجامدة التي أكل الدهر عليها وشرب، وبدأت الروح تدب فى هذا الكائن «المحنّط»، ومنذ تولي دخل الله حقيبة الوزارة تثاءب الإعلام السوري الصعداء ولأول مرّة منذ زمن ليس بالقريب شرعت أبواب مجلس الوزراء أمام الصحافيين، ليأخذوا تصريحات طازجة من السادة الوزراء على مبدأ سؤال وجواب، وليس كما كان سائداً أن يملي السادة الوزراء ما يريدون أن يقولوه هم فقط، بل ويطلعون عليه قبل النشر فى معظم الأحيان!

وخطوات الإصلاح كثيرة وليس كما يعتقد البعض، ولا مجال لذكرها هنا ومسيرة التطوير والتحديث التي يعيشها الإعلام السوري يجب أن تستمرّ وتتواصل، رغم وجود من يضع العصي في العجلات، إن كان من خارج الجسم الصحافي والإعلامي، أو من داخله، وهؤلاء قلائل وجلّهم من الدخلاء على بلاط صاحبة الجلالة، شاءت الأقدار أن يتسللوا إلى هذه المهنة، ويجثموا على رأس المؤسسات الصحافية ويديرونا بكفاءتهم الفذة، ويفرضوا وصايتهم عليها وكأن الصحافيين العاملين في تلك المؤسسات التي ائتمنوا عليها – حسب تعبير أحد رؤساء التحرير – أيتام قاصرون لم يبلغوا سن الرشد بعد، يحتاجون إلى هذا الوصي الأمين كي يُسيِّرهم ويرشدهم إلى سكة الصواب والعمل الجاد. وفي الختام أدعو للوزير الدكتور مهدي دخل الله بالتوفيق والسداد، فإصلاح الإعلام مهمة ليست بالهيّنة، وأتمنى ألا يعرف اليأس طريقاً إلى قلبه النابض بالحب للوطن والمواطن، وأطلب من الباري عزَّ وعلا أن يأخذ بيده وينجح في تعديل قانون المطبوعات، الذي وصفه البعض بأنه «قانون طوارئ»، تماماً كما نجح في مساعيه في الحصول على قرار دمج مؤسسات «تشرين»، «الوحدة»، «توزيع المطبوعات»، وأن يُصلح ما أفسده الدهر!

موقع «شام برس» الالكتروني، 19/ 12/ 2004

الطفرات لا تصنع تجربةً ولا تُطوِّر إعلاماً

عدنان علي

نشرت الصحف المحلية أخيراً مقالات تخطَّت في مضمونها ومداها الخطوط الحمراء المتعارف عليها، وتقرب بعضها من الجهاز الأكثر حساسية وهو الأمن، فيما اعتبر ظاهرة جديدة في الإعلام السوري الذي تعود ممارسة كرة القدم داخل الغرف الضيّقة. والملاحظة التي لا تخطئها العين، هي أن هذه الروح الجديدة التي هبَّت على بعض وسائل الإعلام إنما كان محركها قدوم وزير جديد للاعلام محسوب على التيار الإصلاحي، ومشهود له بعقليته المهنية وانفتاحه على كل الآراء والاتجاهات. ولا شك أن وجود شخص بهذه المواصفات على رأس الجهاز الإعلامي هو موضع ارتياح لدى الإعلاميين والمثقفين الذين طالما عانوا من وزراء إعلام، قد يحمل بعضهم نيات طيّبة لكنهم ظلوا عموماً، وبحكم كونهم من خارج الكار أي منأى عن الملامسة الجدّية لمشاكل الإعلام توصيفاً وعلاجاً، فضلاً عن أنهم جاؤوا في ظروف مختلفة، ربما كانت غير مواتية تماماً لإحداث تغييرات عميقة في الشأن الإعلامي. غير أن السماح بنشر بضع مقالات تتطرَّق لمواضيع حساسة أو تحمل جرعة نقدية أكثر من المألوف، لا يُشكِّل بحدّ ذاته نهجاً جديداً إزاء الإعلام، ويخشى أن يكون ذلك مجرّد طفرة أو طفرات عدّة متباعدة، لا تلبث أن تبتلعها البيئة الإجهاضية – البيروقراطية إياها، وتحولها إلى صرخات شاذة لا تراكم تجربة جادة لنقل الإعلام إلى مرحلة جديدة لا عودة عنها.

وبخلاف السماح بنشر هذه المقالات، فنحن لا نعرف على وجه التحديد

ماهية الخطط التي نفترض أن السيد الوزير يحملها أو ربما يُبلورها حالياً لتطوير الإعلام السوري المطبوع والمرئي، ولا شك أن سيادة الوزير قد اطلع على العديد من المقالات والمقترحات حول هذه المسألة، ولعله أدرك أن الأسئلة الرئيسية المطروحة تدور أساساً حول نقاط ثلاث رئيسية، وهي: الهامش الذي يتحرك فيه الوزير نفسه، والفريق الذي سينفذ هذه الخطط، والإمكانات المادية المتاحة.

وطبعاً، من غير الحكمة أن نطالب بأن يكون الإعلام جزيرة الحرّية في مجتمع لم يحسم تماماً بعد خياراته الرئيسية في القطاعات الأخرى خاصة الاقتصاد، وحيث لا يزال ممنوعاً على هذا الإعلام الاقتراب، إلا تصفيقاً وتمجيداً، من مسألة أساسية هي القوت اليومي لكل إعلام، وقبل ذلك، ثمة عشرات القضايا الداخلية التي لم يعد مفهوماً إبعادها عن نظر الإعلام، بدءاً من الأتاوة التي يتقاضاها شرطي المرور من أية سيّارة يحلو له توقيفها ربما بلا سبب، إلى معنى وجود العديد من الهياكل والأطر الحالية، والتي تستنزف موارد كبيرة من ميزانية الدولة وتتستُّر على جيوش من البطالة المقنعة، دون أن تجري دراسات جدّية، تثبت حاجة المجتمع لهذه الهيئات بالشكل الموجودة عليه حالياً. وأبسط من ذلك، عدم إجراء أي نقاش علني إزاء قضية لافتة تدخل في صلب العمل الإعلامي مثل دمج جريدتَي «الثورة» و«تشرين»، حيث اتخذت القرارات الخاصة لهذا الدمج دون إتاحة الفرصة للعاملين في كلتا المؤسستين للتعبير عن رأيهم، ولم تُنشر نتيجة الاستفتاء الذي أجرته المؤسستان لاستطلاع رأي العاملين لديهما بهذه المسألة، ولم يقم أحد ما بشرح مبررات هذا الدمج، وتوضيح مصير العاملين في المؤسستين، وطبيعة المؤسسة الاعلامية الجديدة التي سينجبها

هذا الزواج السرّي. إن الضبابية التي ترافق عملية الدمج هذه لا يمكن أن تفهم إلا أنها تعبير عن أسلوب في اتخاذ القرار من المأمول أن يتلاشى تدريجياً سواء في الإعلام أم في غيره من المجالات.

ولعل الصورة المعاكسة لذلك هو ما جرى من نقاشات بشأن تعديل الفقرة 137 الخاصة بإنهاء خدمات العاملين الواردة في قانون العمل الموحّد، وهي مداولات شاركت فيها جهات عديدة من مستويات مختلفة، بما فيها الإعلام، وانتهت بفضل هذا التلاقح الواسع في الآراء إلى اتخاذ قرار مُرضٍ لجميع الاطراف. بطبيعة الحال، ثمة من يقول إن أية جهود يبذلها وزير الاعلام ومديرو المؤسسات الإعلامية لن تُؤتي أُكُلها أبداً إذا لم تقرر رفع اليد عن الإعلام، والذي لا ترى فيه حتى الآن إلا أداة لتمجيد سياساتها، أي أن التغيير هو قرار سياسي أولاً وأخيراً، وأن دور الأطراف الأخرى بما فيها وزير الإعلام غير حاسم. من الواضح أن هذا الافتراض يعفي الجميع من المسؤولية ويلصق الأمر برمّته في ظهر الحكومة وحدها، باعتبار أن وزير الإعلام ومديري المؤسسات الإعلامية، فضلاً عن المحررين وبقية العاملين في الإعلام هم مجرّد موظفين لا حول لهم ولا قوّة. وهذا التوصيف فيه تعسُّف على الواقع، لكن في المقابل لا يمكن الاستهانة بقوة الدفع الكبيرة التي لا بد أن يوفرها للإعلام قرار تتَّخذه الحكومة برفع وصايتها عن الإعلام، وتركه يتحرك في مساحة أوسع، حيث ستتوفر حينئذ وبشكل تلقائي العوامل الضرورية لنجاح الإعلام، لأن الحرّية بالتأكيد هي شرط لازم لهذا النجاح.

غير أن التمترس عند هذه النقطة، وعدم محاولة التطوير من ضمن الشروط المتاحة، أي من ضمن الواقع الراهن، هو بدوره وصفة للجمود واليأس،

وإذا كان من المنطقي الافتراض أن أية حكومة طبيعية في العالم ستكون مسرورة أن ترى الإعلام في البلاد، ومثل بقية المرافق في أحسن حال، فإنه من غير المتصوّر، كما أشرنا، بل قد يكون من غير الواقعي الافتراض أن هذه الحكومة سوف تخصّ الإعلام وحده بنظرة ليبرالية متقدّمة، بمعزل عن واقع ومستوى تطوّر الجوانب السياسية والاقتصادية الأخرى في البلاد، طبعاً هذا إذا كان الحديث يدور عن نمط طبيعي من التطور الاجتماعي والسياسي وليس نمطاً مصطنعاً، حيث يكون الإعلام في وادٍ والمجتمع في وادٍ آخر، تماماً مثل تجربة البلد الذي يأوي أشهر محطة فضائية عربية.

ومن المؤكد أن شرط تطوّر الإعلام جذرياً، أي الحرّية، هو شرط أيضاً لتطوّر بقية المجالات والحديث الآن يدور، عن التطوّر الممكن، أو ما اصطلح على تسميته بالتدريجي، وهذا تعبير يمكن أن يكون له مغزى إذا جرى التعامل معه في سياق سليم، لكنه قد يعني بسبب العقليات البيروقراطية المهيمنة حتى الآن، مجرّد المراوحة في المكان، وعدم التقدُّم خطوة واحدة إلى الامام، ومثل ذلك تعبير الإعلام الهادف بدل الإعلام الموجّه وفق ما بات يردّد السيد وزير الإعلام، لأن كل إعلام هو هادف بالضرورة وهو موجه أيضاً، لكن العبرة دائماً في التفسير والأهم في التطبيق.

جريدة «الثورة» السورية، 22/ 12/ 2004

ليست حرّية رأي

محمد حسن صالحة

أقلقني ما قرأته في صحيفة «تشرين» قبل أكثر من شهر حول الدفاع عن الأجهزة، أو الصورة الجميلة التي رُسمت عن هذه الأجهزة، وأقلقني أكثر الردّ الذي نشرته الصحيفة نفسها لكاتب آخر يعترض فيه على الصورة المثالية التي أوردها الكاتب الأول عن هذه الأجهزة، وأخذ في إلصاق النعوت السيئة بها، ورواية القصص عن معاناته مع الأجهزة المذكورة، مناقضاً الرواية الأولى عن المعاملة الراقية التي تلقاها الكاتب الأول. وأنا إذ أتطرّق إلى الرأيين دون أن أذكر اسم الكاتب الأول أو الثاني، فلأني لا أريد أن أدخل لعبة الأسماء، فأنا أحترم الرأي وأحترم صاحبه... أعود إلى القول إن الرأي الأول والرأي الثاني، أقلقاني، لأن المسائل طُرحت بما يمكن أن يؤدي أو يُعبِّر في الحقيقة عن رأي في حرّية التعبير، لا أرى أنه موجود، في معنى الرأي والتعبير، ووضع المؤسسات سواء كانت أجهزة أو غير أجهزة موضعاً لتناول لا يتناسب ومفهوم حرّية التعبير، لا يحقق للتوجّه نحو التطوير والتحديث والانتقال من حال إلى حال، وخاصة في حقل الإعلام غاياته، أو حتى الاقتراب منها، وإنما يؤدي إلى رفع وتيرة التشنُّج، وإحلال لغة «المجاقرة» ولغة الاتهام عوضاً عن سيادة لغة النقد، والنقد في مفهومه العلمي واللغوي أيضاً، هو تناول السلب والإيجاب على مستوى واحد، فالحرّية لا تعني على الإطلاق الانفلات والانفلاش، والنقد لا يعني أبداً السباب والشتائم.

جريدة «الثورة» السورية، 22/ 12/ 2004

نقطة تحوُّل بالنسبة إلى الأسد

«... هناك أيضاً تطوّرات جديدة على الجانب السوري، وهذه التطوّرات ليست فقط نتيجة المطبَّات الموجودة على طريق دمشق – بيروت أو على طريق دمشق – واشنطن. قبل شهر، وللمرَّة الأولى في التاريخ، أو لنقل للمرّة الأولى في تاريخ حكم عائلة الأسد، قامت وسيلة إعلام سورية بنشر مقال ناقد لاذع ضدَّ المخابرات السورية، وذلك في صحيفة «تشرين» اليومية، كاتب المقال حكم البابا كان قد قضى وقتاً في السجن كسجين سياسي، وقد وصف في المقال سلسلة من المواقف المذلة التي تعرّض لها على أيدي المخابرات السورية، كان البابا قد اعتُقل لأنه رمى على الأرض نسخة من صحيفة «البعث»، الناطقة الرسمية باسم الحزب الحاكم، خلال مقابلة تلفزيونية. وقتها طلب محرّر صحيفة «البعث»، مهدي دخل الله، والذي حضر تلك «الواقعة» من البابا أن يلتقط الصحيفة، وحذَّره أنه إذا لم يستجب فسوف «يلقى عقابه»، رفض البابا التقاط الصحيفة من على الأرض، واعتُقل بعد ذلك ببضعة أيام. اليوم يتولى دخل الله منصب وزير الإعلام السوري، وهو نفسه الذي أعطى الإذن لصحيفة «تشرين» بنشر المقال مع أنه يتحدث عنه شخصياً على أنه الشخصية الشريرة...».

جريدة «هآرتز» الإسرائيلية، 27/ 12/ 2004

ترجمة: ناديا عطار لموقع «سيريا نيوز»، 27/ 12/ 2004

أجهزة الأمن والضيافة

ضياء إسكندر

كثرت في الآونة الأخيرة المقالات التي تناولت أجهزة الأمن في سورية، والتغيّرات الإيجابية التي طرأت على طرائق تعاملها مع الذين يتم استدعاؤهم. وفي الوقت ذاته تناثرت الردود على هذه المقالات هنا وهناك، مفنِّدة عدم صحّة هذه التغيرات كما زعم أصحابها، ومن أن الأمور هي هي لم تتغيّر قيد أنملة. وانطلاقاً من حرصنا على دحض افتراءات الطرف الآخر الذي لا يعجبه العجب... وإسهاماً منا في ترسيخ القيم الإيجابية التي تناولتها بعض الأقلام المتفائلة، ومنعاً للقيل والقال، ولحسم هذا الموضوع نهائياً أقترح التالي:

أتمنى على الأجهزة الأمنية وفي جميع المحافظات المبادرة إلى استدعاء أبرز السياسيين المعارضين تباعاً، ومن مختلف الانتماءات الفكرية والعقائدية، على أن تكون طقوس الاستدعاء والدردشة على الوجه الآتي: يصل عنصر الأمن إلى منزل السياسي وهو يحمل بيده باقة ورد، وبيده الأخرى كرتونة حلويات من النوع الفاخر، وقد زُيِّنت جهاتها الأربعة بشريط حريري. يصافح العنصر الأمني السياسي المطلوب عناقاً وتقبيلاً. ويستأذن منه بأجمل ما احتوته قواميس العرب من مجاملات فيما إذا كان يسمح له بالتشرُّف ودخول البيت وارتشاف فنجان قهوة. بعد السلام والكلام بخجلٍ وحياءٍ شديدين، يوضح العنصر رغبة بل أُمنية رئيس الفرع في مقابلته. على أن يتم تحديد الزمان بالوقت الذي يريده «الأخ الكريم»... لدى وداعه يحرص العنصر على تقبيل أطفال السياسي فرداً فرداً... يعبث

بشعر هذا ويربّت على كتف ذاك... ويكرر اعتذاره الشديد عما إذا كان قد أزعجهم بزيارته، ويغادر وهو محني الرأس ويُفضَّل الظهر أيضاً... لدى وصول السياسي إلى الفرع وتعريفه عن نفسه للحرس، يهرع رئيس الفرع لملاقاته هاشّاً باشّاً، ليس على باب مكتبه، بل على الباب الخارجي للفرع... وطبعاً بالأحضان...

أثناء سيرهما باتجاه مكتب رئيس الفرع يحرص الأخير على وضع ذراعه على كتفي «الضيف» بمنتهى الودّ والحنان... مستوضحاً بلهفة الأب وقد التقى بضناه بعد طول غياب عن صحته وأخباره... يقدّم رئيس الفرع اقتراحاً فيما إذا كان يرغب «الضيف العزيز» أن يجتمعا على طاولة الإفطار أو الغداء... حالفاً بأغلظ الأيمان أنه لا ولن يقبل أيّ اعتذار بهذا الصدد. فور وصولهما إلى المكتب يقوم رئيس الفرع بتشغيل الموسيقى الكلاسيكية مبدياً إعجابه الشديد بهذا النوع من الموسيقى، طارحاً أمامه مجموعة من الأفكار القيّمة لتنمية الذائقة الموسيقية لدى جيل شباب هذه الأيام، وما هي اقتراحات «الرفيق» حول هذا الموضوع، باعتباره مثقفاً كبيراً... لافتاً انتباهه بين الحين والآخر بأن هذه الجلسة لا علاقة لها بأي نوع من أنواع التحقيق، وبأنه سيزعل منه إذا ما فكّر بذلك. يحرص رئيس الفرع على تزيين الجلسة أثناء تناول الطعام بآخر النكات الحمصية التي سمعها، مقهقهاً بين الحين والآخر، لإضفاء نوع من المرح والسعادة والدفء والأمان على هذا الجو الأخوي الممتع. يقومُ رئيس الفرع في نهاية اللقاء بتقليد «الصديق الحبيب» وشاحاً ويعلّق على صدره وساماً، وذلك تكريماً له على نضاله واعترافاً منه بتاريخه المجيد. ويقدّم له هدية رمزية، عبارة عن مجموعة أشرطة موسيقية مما جادت به مخيلة أهم عباقرة الموسيقى في

العالم، راجياً منه التكرّم بقبولها.

يأمر رئيس الفرع أحد السائقين بإيصال «الأستاذ» إلى بيته. وطبعاً بعد أن يرافقه إلى الباب الخارجي مودِّعاً بمثل ما استقبله من حفاوة وتكريم.

تخيَّلوا معي أيها الأعزاء تحقُّق هذا السيناريو! أعتقد أن من أهم مقولات الديالكتيك في النظرية الماركسية مقولة: «التراكم الكمّي يؤدّي إلى التغيّر النوعي»، ولا ريب في أن تكرار هذا السيناريو على مدار أسابيع عدّة أو أشهر سيُؤتي أكله، ويُبدِّد هواجس الخوف والرعب من هذه الأجهزة دفعةً واحدة وإلى الأبد... ومن غير هذا الإجراء، فإن كل ما قيل وما سيقال عن تغيُّر في طبيعة هذه الأجهزة وسلوكها، ما هو إلا محض افتراء ومجافاة للواقع. فهل من مُجيب؟

موقع «الرأي» الالكتروني، 27/ 12/ 2004

وزارة الإعلام الجديدة تُشجِّع توجيه النقد في الوسائل الإعلامية في بلد معروف برقابته على الصحافة

نيكولاس بلانفورد

بعد أن كان يُنظر إليها نظرة ازدراء على أنها وسائل دعاية حكومية، تعيش وسائل الإعلام السورية من صحافة وتلفاز أعنف تغيير لها منذ أكثر من أربعة عقود، الصحافيون يزدادون شجاعة مع انخفاض حدّة قلم الرقابة وكسر المحرّمات، وانحسار الخوف من دخول السجن بسبب نشر انتقادات للنظام في الصحف المطبوعة، ورغم استمرار وجود الرقابة، إلا أن تليين القيود منح الصحافيين حرّية أكثر ومهَّد الطريق أمامهم لإرساء وسائل إعلام قوية، وعلى غير العادة فقد صدر هذا التغيير عن مهدي دخل الله وزير الإعلام السوري المعيَّن حديثاً، والذي كان يعمل سابقاً محرّراً لدى صحيفة.

يقول زياد حيدر، مراسل دمشق لدى قناة «العربية» الفضائية ومراسل صحيفة «السفير» اللبنانية: «هذا جديد، جديد جداً».

هذا التغير المتسلِّل إلى جهاز الإعلام السوري بدا واضحاً من خلال ما نشرته صحيفة «تشرين» السورية في الشهر الماضي في مقال لم يسبق له مثيل في انتقاد الخوف المتفشي من أجهزة المخابرات السرّية، فقد وصف كاتب المقال، الصحافي المستقل حكم البابا، المعاملة التي لقيها من المخابرات منذ ثلاث سنوات ماضية، بعد كتابته لمقال استنكر فيه افتقار الصحافة في سوريا إلى الحرّية، حيث كتب «لقد قضيت أسبوعين في أحد فروع الأمن، استمعت فيها يومياً من الساعة التاسعة صباحاً وحتى

الثانية ظهراً، ومن الخامسة بعد الظهر وحتى العاشرة ليلاً، للتهديدات والتحذيرات والاتهامات، وللاستجواب حول ارتباطاتي». نُشر مقال البابا بعد موافقة السيد دخل الله، مع أنه استهدف الوزير بالنقد شخصياً، هذا المقال، الذي تمَّت إدانته من قبل مؤيدي النظام، كان معداً للنشر في أكثر الصحف اللبنانية تحرّراً على اعتبار أنه قد يُرفض في سوريا. قال البابا: «أعتقد بأن دخل الله أراد نشر المقال في سوريا لأن تأثيره هنا سيكون أقوى».

منذ الانقلاب الذي قام به «حزب البعث» الحاكم عام 1963 والصحافة السورية لا تزيد عن كونها مجرَّد بوق إعلامي للحكومة، ولكن قبضة الحكومة المطبقة على الإعلام بدأت تتراخى إثر استلام الرئيس بشار الأسد للحكم عام 2000، وفي عام 2002 حصلت صحيفة «أبيض وأسود» وهي أول صحيفة أسبوعية خاصة على ترخيص بنشرها، وهي بدأت منذ ذلك الحين بتوجيه انتقادات لاذعة لأعمال الحكومة. يقول أيمن الدقر، مدير تحرير المجلة: «إن التوجُّه العام اليوم نحو التغيير... فإذا أردنا لهذا البلد أن يتطوَّر، علينا أن نركز على النقاط السلبية فيه».

منذ سنتين أصبحت الصحون اللاقطة مسموحة قانونياً، متيحة الفرصة للسوريين بمشاهدة جميع أقنية التلفاز في العالم، كما تضاعفت أعداد الصحف والمجلات الأجنبية التي تُوزَّع في سوريا، ولكن مدى التغيير توسَّع منذ شهر تشرين الثاني الذي شهد تعديلاً في أعضاء مجلس الوزراء، فوزير الداخلية الجديد، غازي كنعان، رئيس المخابرات السورية السابق، نطق بما يدور في خلد معظم السوريين عندما صرَّح بأن الصحافة المحلية «غير مشوِّقة». وهكذا بدأ دخل الله، الذي كان رئيس تحرير صحيفة «البعث»

الناطقة بلسان الحزب، بدأ بإجراء اتصالات هاتفية مع الصحافيين محفِّزاً إياهم على تبنّي مواقف أكثر جرأة، الأمر الذي أدهش الصحافيين السوريين المعتادين على الاحتراس.

يقول السيد حيدر مراسل «العربية» بأنه يشعر لأول مرّة بأنه حرّ في تسجيل اللقاءات مع أشخاص ينتمون لأحزاب محظورة بسبب مواضيع ممنوعة سابقاً، حيث يقول: «إنهم يُعبِّرون عن رغبتهم بإلغاء قانون الأمن، وتحرير السجناء السياسين، وعودة المنفيين، وإجراء انتحابات حرّة»، ويضيف: «لم أعد أشعر بالتوتر وأنا أعمل، كما أن بمقدوري البث مباشرة عبر الهواء وذكر ما أشاء».

ويشرف وزير الاعلام على إعادة هيكلة بعض المؤسسات الإعلامية مثل دمج المؤسسات المسؤولة عن مطبوعات صحيفتَي «البعث» و«الثورة» اليوميتين، كما تم إعلام الصحافيين في صحيفة «تشرين» بأنهم ليسوا مجبرين بعد اليوم على نسخ المقالات مباشرة من «وكالة الأنباء السورية» التي تديرها الحكومة، وبدأت صحيفة «الثورة» ببناء سمعة جديدة من خلال نشر مقالات ساخنة تدور حول قضايا اجتماعية.

الوزراء الذين تجنَّبوا فيما مضى الظهور في وسائل الإعلام، أصبحوا مجبرين اليوم على التحدّث للصحافة، فمنذ أسبوعين أدلى وزير الداخلية، السيد كنعان، بتصريح للصحافة بعد ساعة من الانفجار الذي استهدف أحد الفلسطينيين، وهذا يُعتبر ردّ فعل غير عادي من نظام اعتاد على الاحتراس.

نزلت هذه التغييرات كالصاعقة على الصحافيين القدامى الذين رأوا أن بقاءهم في عملهم يعتمد على أدائهم في المستقبل. يقول السيد الدقر، محرر مجلة «أبيض وأسود» إن مدرسة الصحافة القديمة لا تستطيع

استيعاب هذا التغيير، واليوم هناك اختيار للجيد من بين السيء.
يقول صادق العظم الدكتور في الفلسفة في جامعة دمشق: «كانت الصحف الأجنبية تُمنع من الدخول اذا احتوت على مقالات ناقدة لسوريا، ولكن الرقابة انخفضت اليوم». ويضيف: «لقد أصبحتُ قادراً على شراء الصحف كل يوم وحتى النسخ التي تتضمَّن أخباراً عن سوريا والعراق التي كانت تتم الرقابة عليها أو تأخيرها في ما مضى، لقد أصبحت الرقابة أكثر ليناً من السابق».
ولكن ما يزال المحللون يقولون بأن التطوّر المتمثل في تحرّر الاعلام الذي حدث مؤخراً جاء نتيجة مبادرات أفراد سياسيين وليس نتيجة لمحاولة مؤسساتية للإصلاح، فعلى سبيل المثال، ما يزال قانون النشر الحالي يمنع أعضاء المعارضة والناشطين المستقلين من نشر صحفهم الخاصة. وقد لاحظ النقاد أن مجلة «أبيض وأسود»، التي تلفت انتباه الحكومة لواجباتها، يملكها بلال تركماني وهو ابن وزير الدفاع السوري حسن تركماني، وهذا يمنح المجلة تبريراً للموافقة الرسمية على وضعها المستقل الغريب.
يقول عمار عبد الحميد المحلل الاجتماعي السوري ومدير مشروع «الثروة»، الذي يطالب بزيادة الاهتمام بالأقليات في الشرق الأوسط: «إن ما نشهده اليوم هو حالة من التحمل والتسامح، لا يعتبر قبولاً قانونياً. إن الإطار القانوني الحالي يحمل فعلياً قيوداً صارمة، واذا لم يتطوَّر بشكل جذري فلا يمكننا القول بأن تمّ تحقيق أية مكاسب حقيقية». ولكن دخل الله يقول بأن التغييرات التي طرأت على الإعلام لم تكن مبادرة شخصية منه وإنما هي جزء من خطة الإصلاح الحكومية الشاملة. وهو يقول: «الحكومة السورية تعمل بشكل فريق، فقد يقوم أحد الوزراء بدور أكبر

من الآخر ولكن جهوده ستكون ضمن السياسة العامة للحكومة»، كما جادل في أن الإصلاحات السياسية قد سبقت خطى الإصلاح الإعلامي حيث قال: «أتمنى أن يتمكن الإصلاح الإعلامي من الاستمرار».

ولكن البابا الذي لفت مقاله حول المخابرات الانتباه إلى التغييرات التي طرأت مؤخراً على الإعلام، ما يزال يشك بنوايا الحكومة فهو يقول: «إن التطوّرات التي حدثت كانت نتيجة ضغط خارجي، أما الحكومة فهي في الحقيقة لا ترغب بإجراء أي تغيير... هناك بعض من مظاهر التغيير البسيطة ولكن ليس هناك تطوّرات استراتيجية».

جريدة «الكريستيان ساينس مونيتور» الأميركية، 28/ 12/ 2004
جريدة «الديلي ستار» اللبنانية، 29/ 12/ 2004
ترجمة: هدى شبطا لموقع «سيريا نيوز» الالكتروني

إنها ثرثرة صحافية وليست صحافة حرّة!

شعبان عبود

عندما سمح وزير الإعلام السوري الدكتور مهدي دخل الله منذ حوالى الشهر، لصحيفة «تشرين» السورية الحكومية بنشر مقال للزميل حكم البابا ينتقد فيه الأجهزة الأمنية، اعتقد الكثيرون أن ثمة تطوّرات جديدة تنتظر الإعلام السوري لناحية مدّه بجرعة جديدة من الحرّية، كذلك راهن كثيرون على دور ما للوزير الجديد في عملية التطوير، متكئين على بعض المواقف والكتابات غير المألوفة التي ارتبطت باسمه عندما كان رئيساً لتحرير صحيفة «البعث». بل إن الوزير ذاته أكد في حوار مفتوح على قناة «الجزيرة» للصحافي غسان بن جدو أن «تلك الكتابات النقدية جعلتني وزيراً!!»، وكان يقصد أن أجواءً جديدة تعيشها سورية ولا صحة للاعتقادات التي ترى أن النظام في سورية يحاسب كل من يُوجِّه النقد، بل على العكس تماماً، لقد صار رئيس التحرير وزيرا!

كل ما أعرفه وما قرأته عن وزير إعلامنا يؤكد لي مرّة بعد مرّة أنه من المؤمنين بالإصلاح، وأن نواياه الحسنة هي التي تجعله يُركِّز دائماً في أحاديثه على «النصف الملآن من الكأس» وعلى الإيجابيات التي تتحقق في سورية منذ سنوات، وأكثر تحديداً منذ وصول الرئيس بشار الأسد إلى السلطة.

على هذه الخلفية، يمكن فهم لما قرَّر الوزير السماح بنشر مقالة تنتقد الأجهزة الأمنية السورية وتنتقده شخصياً، في صحيفة حكومية مئة بالمئة، لقد كان يريد أن يُوجِّه رسالة جيدة إلى الداخل والخارج، فحواها يقول أن هناك هوامش أوسع من حرّيات الكتابة والتعبير صارت موجودة في

سورية، وربما كذلك أراد جسّ النبض الداخلي، وقراءة ردود الأفعال على هذه الخطوة غير المسبوقة في الإعلام السوري. وبالفعل، كان هناك الكثير من ردود الأفعال، أغلبها مؤيّد، ساهمت في تحقيق حراك على مستوى الإعلاميين والمتابعين من بعيد لما يجري داخل «القلعة الأمنية» التي اسمها سورية، لقد انكسرت بعض المفاهيم والصور والآراء المسبقة عن دولة البعث والحزب الواحد، لكن إلى حين، فمع الوقت ثبت أن ما حصل لم يكن يتعلق بنهج جديد ولا بحرّيات جديدة، بل ربما هو أقرب للثرثرة الصحافية منه إلى الصحافة الحرة!!

لماذا؟ لقد كتب الزميل حكم البابا نفسه صاحب المقالة الذي نشرتها صحيفة «تشرين»، مواضيع جديدة، واتبع نفس الآليات السابقة، حينما استأذن (لننتبه أن الصحافي ما زال يحتاج لموافقات من جهات معينة) الجهات المختصة وأطلعها على بعض الكتابات الجديدة من أجل نشرها في الصحيفة حيث يعمل، لكن الذي حصل أن تلك المواضيع تم رفضها، مما اضطره لنشرها في صحيفة «النهار» اللبنانية، وفي بعض المواقع الالكترونية السورية، ووقتها اتصل الزميل البابا هاتفياً وأخبرني: «ألم أقل لك..؟» كان يردّ على طلبي منه وإلحاحي الاستمرار بالنشر محافظاً على السقف الذي منحه إياه الوزير، ولكن مع التأكيد على ضرورة الكتابة بشكل لا يخلو من انتقاد لكن بموضوعية ورزانة تسحب البساط من تحت من يريد الالتفاف على ما تحقق، لكن المنع الذي أتى مباشرة بعد تمرير مقالة واحدة ويتيمة، جعله مؤمناً أن ما حصل لم يكن إلا نوعاً من الدعاية، لا يتعدّى الاستثناء ويؤكد القاعدة. هذا المثل الذي نسوقه يؤكد حقائق كدنا ننساها عن الأسس والخطوات التي لا يمكن القفز من فوقها

فيما لو أردنا تطويراً حقيقياً في الإعلام السوري، وفيما لو أردنا تحديثاً وإصلاحاً يعمُّ الحياة السورية.

أولى هذه الأسس أن الإعلام السوري وليتطوّر ويواكب ما يجري حوله، لا بد من توفير الحاضن العام له، نقصد أنه يحتاج لبيئة سياسية مناسبة ومناخ جديد، إنها بيئة ومناخ ديموقراطي قوامه التعدُّدية السياسية التي تضمن للجميع حرّية التعبير والمساواة، وليس كما هو حاصل اليوم، حيث الحياة السياسية محتكرة من قبل حزب واحد. كذلك فإن تطوير الإعلام لا يتعلق برغبة أو إمكانيات شخص مهما امتلك من نوايا حسنة ومهما كان إيمانه كبيرا بضرورة التطوير، إن تطوير الإعلام وتحديثه يحتاج لجهود فريق كبير مؤمن بالإصلاح ويمتلك خبرات عملية، وهذا الفريق لا يمكن له العمل من دون صلاحيات واسعة تُعطى له ممن هم في موقع القرار والقيادة. كذلك يحتاج إعلامنا السوري اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى فصل بينه وبين الجهات والمؤسسات الأخرى التي تتدخل بشؤونه، فلا يُعقل أن يحصل التطوير في وقت يستطيع فيه أي مسؤول أو وزير أو رجل أمن التدخل في المادة التحريرية ومضمونها.

ومن جملة ما يحتاجه أيضاً، تعديل قانون المطبوعات الذي يعتبر سيفاً على رقاب الجميع. إن قانون المطبوعات الحالي تمَّت صياغة مواده وقوانينه «في مخفر للشرطة» على حد تعبير أحد الصحافيين السوريين، كذلك لا بد من الوقوف عند الآليات التي يتم بموجبها منح تراخيص المطبوعات الجديدة، إنه لمن المستغرب أن وزارة الإعلام قد منحت العشرات من التراخيص للدوريات الشهرية والأسبوعية التي تعنى بشؤون السياحة والفن والعقارات والرياضة والمجتمع والاقتصاد، ولم تمنح سوى ترخيص واحد لمجلة

أسبوعية سياسية هي مجلة «أبيض وأسود»، إن ذلك، يساهم في غياب وجود منافس حقيقي للإعلام الرسمي يحرضه على تطوير لغته وأدواته ومستواه، ويحرِّض كذلك صحافييه على تجاوز لا مبالاتهم وكسلهم. في هذا السياق أليس مستغرباً أن تدخل العشرات من الصحف والمجلات العربية السوق السورية، ولا يُسمح بمنح تراخيص لدوريات سياسية محلية؟ كذلك أليس من المستغرب أن تدخل المئات من الفضائيات العربية والأجنبية بيوت أغلب السوريين وتبقى هناك تحفُّظات على منح تراخيص للإعلام السياسي المستقل المكتوب والمسموع والمرئي؟

من ناحية أخرى ربما يحتاج الإعلام السوري وأكثر من أي وقت مضى لقرارات اقتصادية جديدة تخصُّ وضع العاملين فيه لناحية تحسين مستوى الدخل المادي وتوفير مستلزمات المهنة. إن الكثير من الصحافيين السوريين يعانون من ضغط أعباء الحياة المعيشية، وغالبيتهم يضطر للعمل لدى مؤسسات أخرى وللكتابة الصحافية في منابر غير سورية من أجل تجاوز هذه الضغوط، كذلك ما زالت السيارة حلماً للغالبية منهم، والزواج كذلك، هذا إذا اعتبرنا أن مشكلات تتعلّق بتأمين وسائل الاتصال الحيوية من هاتف ثابت ونقال وإنترنت قد باتت محلولة وبمقدور الجميع الحصول عليها.

كذلك لا بدّ من الوقوف عند مشكلة الكادر الصحافي العامل في هذه المؤسسات، إن الغالبية العظمى من العاملين في وسائل الإعلام السورية، لا تملك الخبرات الكافية، ولا تستطيع العمل إلا وفق أساليب ومفاهيم العمل القديمة، وفوق كل ذلك فإن «رقيباً مخيفاً» يجثم فوق صدور غالبيتهم بفعل السنوات الطويلة من العمل في هذه المؤسسات،

الأمر الذي جعل موادهم الصحافية تبدو بعيدة حقاً عن الجمهور الذي من المفترض أن يتصدّوا لمشاكله وهمومه، وهذا ليس انتقاصاً منهم بقدر ما هو شرح للظروف التي يعملون بها، إن دلالة ذلك هو بروز وتميّز بعضهم في الصحف العربية الأخرى التي قدمت لهم فرصة عمل مناسبة، وشروط عمل جديدة. إن الصحافيين السوريين يجب أن يفخروا بأسماء كبيرة موجودة اليوم في الفضائيات العربية وبعض الصحف، وهذه الأسماء بدورها لم تكن كذلك عندما كانت تعمل في الصحافة والإعلام السوري.

جريدة «الرأي العام» الكويتية، 1/ 1/ 2005

جدل الإعلام

مصطفى السيد

لعل الجدال الجاري حالياً في أروقة الصحافة الوطنية سيأخذ زمناً طويلاً في توصيف وتحليل الحالة الإعلامية الراهنة، وانعكاساتها على الأداء الوظيفي، وعلاقتها مع المؤسسات العامة والخاصة، إضافة إلى الأفراد والأشخاص المتابعين لشكل وطبيعة ذلك الأداء، ومعرفة مدى قناعتهم بمصداقية ما ينشر أو يعرض أو يبث في وسائل الإعلام المختلفة. ولا أراني أبالغ حين أعلن أن صدمة حقيقية ما زال الإعلام يعيشها منذ قرابة الشهرين بعدما نشرت مقالة تناولت وزير الإعلام بصفته الشخصية، وهي مقالة تحتمل الوجهين في صدق كاتبها أو افترائه، لكنها مثَّلت رأياً مخالفاً اعتدنا متابعته خارج إطار صحافتنا الوطنية، إذ كانت الصحافة اللبنانية المجال المفتوح لتلك المقالات الناقدة، حيث كان يتم تداولها بسرعة البرق ما بين أيدي الصحفيين والمثقفين. أما الصدمة التي لم يتجاوزها الشارع، ولم يتخلَّص من تأثيرها حتى اللحظة، فقد تمثَّلت في نشر المقالة الناقدة في صحيفة محلية «تشرين»، وتبعتها «الثورة» بنشر أكثر من مقالة تناولت موضوعات اعتبرت في خانة المحرّمات زمناً طويلاً، كما تناولت ممارسات لشخصيات اعتبارية بوصفهم أفراداً معنيين بممارسات لا تروق لكاتبي تلك المقالات. وبغضِّ النظر عن مدى القناعة بموضوعية ما كتب ومصداقيتهم فإن الصدمة جاءت من ترحيب الإدارات الصحافية، وخاصة السيد الوزير، بنشر تلك الآراء على صفحات الجرائد المحلية، وتفويت الفرصة على الساعين للنشر في الصحف العربية الخارجية والمواقع الالكترونية. ولم

يصاحب نشر تلك الآراء استدعاءات أو تحقيقات وظيفية أو مسلكية خلافاً لما يتوقّعه الكثيرون.

ومع هذه التطوّرات بقيت أسئلة كثيرة تجول في ذهن المتابعين. فهل يعتبر ما حدث مجرّد طفرة عابرة في تاريخ الصحافة السورية، لا يلبث أن يمرّ كغيمة صيف. وهل جاء الوقت المناسب لإعطاء الإعلام دوراً فاعلاً في الحراك المجتمعي؟ ولماذا كانت الإدارات الإعلامية، والسلطة التنفيذية هي الجهات الساعية لإحداث تغييرات في إيقاع الأداء الإعلامي والساعية لرعاية ذلك التغيير. وهل هناك منهجية فكرية واضحة لاعتماد آليات تكون لها منعكسات إيجابية على الإعلام عموماً، بحيث يغدو ناقلاً مقنعاً لجميع الأحداث، الأمر الذي يدفع المواطن السوري لمتابعة وسائل الإعلام الوطنية، واعتبارها المصدر الموثوق لاحتياجاته المعرفية الضرورية، ولا يضطر بعدها للتوجُّه نحو اختيار قنوات خارجية، ومتابعة الصحف والمجلات العربية والأجنبية؟

وأخيراً هل تحمل هذه التطوّرات معها نهاية آليات الاعتماد على أهل الولاء، وتفضيلهم على أهل الخبرة والمعرفة الذين بدأت أعدادهم بالتناقص بعد أن لفظت المؤسسات الكثيرين منهم، ووجدوا فرصاً مهمة في محطات وصحف عربية، وأجنبية، عرفت كيف تقدر إمكانياتهم وتحفظ لهم تقويماً دقيقاً لقدراتهم على العطاء المبدع والخلاق.

جريدة «الثورة» السورية، 3/ 1/ 2005

وجدتُها... وجدتُها: الحل السحري للإعلام السوري

حكم البابا

دخلنا في السنة الخامسة إصلاح، وتبدَّل ثلاثة وزراء إعلام، وكُتبت عشرات المقالات عن حال الإعلام السوري الذي لا يسرُّ عدواً ولا صديقاً ولا حتى «رفيقاً»، ولم تترك صفةٌ من صفات التخلُّف في كل القواميس الإعلامَ السوري يعتب عليها بأنها لم تُستخدم في توصيفه: فسُمِّي الإعلام الشمولي والخشبي والببغائي والشعاراتي والحكومي والمقيّد وإعلام العصر الحجري و... و... ومرّ على جريدة «الثورة» خمسة مدراء عامّين أحدهم مُوِّت بالجلطة، وعلى جريدة «البعث» مديران أحدهما رُقِّيَ وزيراً، وعلى «وكالة سانا» ثلاثة مدراء أحدهم نُصِّب سفيراً، وعلى التلفزيون السوري ثلاثة مدراء، وبقي مدير عام جريدة «تشرين» صامداً في مكانه، ودمّر أسامة بن لادن برجَي «مركز التجارة العالمي»، واحتلت أميركا أفغانستان والعراق، واعتُقل صدام حسين، ومات الشيخ زايد وعرفات، وحدثت كارثة تسونامي، وانقلب العالم كلّه عاليه سافله، وسافله عاليه، وتغيّرت المفاهيم بشكل يزيد في عدد مرتادي العيادات النفسية، فاختلط الجهاد والمقاومة والإرهاب، وأصبح الاتحاد السوفياتي (الصديق) ومنظومته الاشتراكية السابقة مثالاً للديكتاتورية البغيضة، وغدت «الإمبريالية الأميركية» حامية حقوق الإنسان ومحرّرة الشعوب. حدثت كل تلك الخلخلة وبقي الإعلام السوري صامداً لا يرفّ له جفن، مثل مريض مستعصٍ على الوفاة رغم أنه في حالة موت سريري، ميت في غرفة إنعاش يعيش على الأجهزة ويُكلِّف أهله المبالغ الطائلة، وهم

خجلون من نزع أنابيب السيروم من جسمه وقطع الكهرباء عن الأجهزة الموصولة به، يأملون أن تحدث معجزة أو يُخترع علاج، متخذين من الآية الكريمة التي تقول «يُحيي العظام وهي رميم» شعاراً لصمودهم حوله.

لا أفهم ما الذي نأمله من الإعلام السوري بعد اليوم، الذي لو جئنا بغوتنبرغ وعرضنا عليه صحفنا الثلاث لندم لاختراعه الطباعة؟ وما جدوى ما يُكتب حول تطويره كمن يعطي رجلاً مصاباً بالعقم قرص فياغرا لينجب... وعلى أي أهبل في القرن الحادي والعشرين يضحك مدير عام «وكالة سانا» حين يعتبر استبدال كلمة «الرفيق» بـ«السيد» في الأخبار المحلية حدثاً تطويرياً في الإعلام السوري، كبقّال يتحدَّث لبيل غيتس مالك شركة «مايكروسوفت» عن اختراع مذهل في العالم يجمع ويطرح ويقسّم ويضرب الأرقام بثانية اسمه الآلة الحاسبة... ومن أي كهف (كانوا يغطون فيه في سبات عميق) خرج بعض صحافيي سورية مفزوعين ليكيلوا المدائح لوزير الإعلام مبهورين بانفتاحه حين نشر مجرّد مقالة تنتقده وتنتقد الأجهزة الأمنية فاعتبروها الأعجوبة الثامنة وأضافوها إلى عجائب الدنيا السبع، والأغرب من صحافيي سورية الآنفي الذكر الذين لا يزالون حتى ساعة كتابة هذا المقال يقومون بأداء صلاة الشكر لهذا الانفتاح الإعلامي غير المسبوق الذي مُنَّ به على الإعلام السوري، الأغرب ردة فعل عدد من الصحافيين العرب الذين كتبوا عن نشر مقال متواضع الجرأة في نظري في جريدة سورية بدهشةِ مَن ظهر له في الشارع فجأة رجل كهوف بدائي بشعره المنكوش وجلد نمر مرقط يستر عورته، لكنه يمسك بيده موبايلاً يتحدَّث به!

من الغريب أننا في سورية نطالب الرياضيين فرقاً ولاعبين أن يُسجِّلوا لنا

أرقاماً قياسية، ويحصدوا لنا ميداليات ذهبية، ويصعدوا إلى الأدوار النهائية في البطولات العالمية، وننتقدهم إذا لم يفعلوا، ولكن عندما نأتي إلى الإعلام نطالب الصحافيين بعكس ما نطالب به الرياضيين، بحجج مثل الخصوصية والإعلام الهادف والمسؤول والملتزم بالقضايا القومية وكأن الآية الكريمة «وجعلنا من بين أيديهم ومن خلفهم سداً فأغشيناهم فهم لا يبصرون» أُنزلت خصيصاً في الإعلام السوري وصحافييه!

بدون نشر اليأس، وحتى لا نُضيِّع مزيداً من الوقت في محاولة إصلاح الإعلام السوري الذي أجد أن خير مقال لمقامه «إكرام الميت دفنه»، وبدون تضييع الجهود في تبديل مدير وتغيير وزير، أعتقد أني اكتشفت (حسب الأسلوب الأرخميدسي) طريقة عبقرية كفيلة بجعل كل السوريين يُثبِّتون القناة السورية على شاشات تلفزيوناتهم، ولا يقرؤون سوى الصحف السورية، وهي اختراع عاصفة ثلجية تستقر كل شهور العام فوق سورية فتمنع عن الصحون اللاقطة التقاط أية قنوات فضائية، وتقطع طريق ضهر البيدر الذي تصل عبره الصحف العربية إلى سورية، فعندما حدثت مثل هذه العاصفة في العام الماضي صار التلفزيون السوري مُشاهَداً والصحف السورية مقروءة!

ادعوا الله ليرسل هكذا عاصفة أو اخترعوها، فبغير هذه الطريقة لن تعثروا على أي حلٍّ للإعلام السوري!

موقع «شام برس» الالكتروني، 4/ 1/ 2005

نصِّبوا «البابا» مديراً عاماً وأريحونا!

أسامة سعد الدين

للمرّة الثانية أتناول في استراحة «الراية» حال الإعلام السوري ليس من باب «أنا سوري آه يا نيالي»، ولكن لما شهدته المياه الراكدة لهذا الاعلام من حراك، بدأ يظهر على السطح منذ تولّي الدكتور مهدي دخل الله وزارة الإعلام، ربما لأن الوزير الجديد صحافي جاء إلى الوزارة وهو يحمل هموم وشجون مهنة الصحافة، ولأول مرّة منذ عقود يصل إلى هذه الوزارة شخص من أهلها، أي من داخل بلاط صاحبة الجلالة، وتحديداً منذ رحيل المرحوم الدكتور أحمد إسكندر أحمد أواسط الثمانينات، حيث تعاقبت على هذه الوزارة الحساسة شخصيات عديدة ليس لها علاقة لا بالإعلام ولا بالصحافة والصحافيين، ومعرفتهم بالصحافة تكاد تكون كمعرفتي باللغة الصينية قراءة وكتابة!! ولذلك بدأ الفرق جلياً وبدأت الدماء تتدفق في العروق منذ اليوم الأول لتسلُّم الصحافي دخل الله حقيبة الاعلام، ولكن وهذه الـ«لكن» تُخفي وراءها الكثير!

بداية لنُقرّ ونعترف ونحن بكامل قوانا العقلية والمهنية أن الوزير لا يملك عصا سحرية، ولم يوضع تحت أمرته مصباح علاء الدين، ليطلب منه أن يُحوّل الأسود إلى أبيض بطرفة عين. يُسرِّح (يُفنِّش) هذا المدير ويسحب البساط من تحت ذاك المسؤول بجرة قلم... أو يُزيح هذا العمود ويرفع ذلك السقف ويهدم تلك الصومعة بقرار شجاع، أو يُشيِّد البناء دون أن يحفر أولاً ثم يضع الأساس القوي المتين.

ولنتحلَّ بالجرأة أكثر ونكن واقعيين غير منظِّرين ونعترف أن التركة ثقيلة

وحال الإعلام السوري يحتاج إلى مائة مصباح من مصابيح علاء الدين السحرية، للتخلُّص من علي بابا أولاً ثم من الأربعين «حرامي»، كما أن إعلامنا المصاب بمرض «التخشُّب» يحتاج إلى العديد من العمليات الجراحية الدقيقة تبدأ من الرأس وتنتهي بكاحل القدم.

وأعتقد جازماً أن الوزير الجديد بدأ يستخدم مبضعه ومشرطه «الصحافي» في إجراء أول عملية لهذا الكائن «المتخشِّب»، ولعله بدأ بالقلب كونه الآلة المسؤولة عن ضخّ الدماء إلى كافة أنحاء الجسم، ولكن (وآه من هذه ثانية) يحتاج الأمر إلى مساعدة، فمعروف أن الجراح الماهر يحتاج إلى فريق متكامل ومتناغم من الممرّضين والاطباء والاختصاصيين لإجراء الجراحة، وأي خطأ أو تقصير من هؤلاء يؤثر سلباً على نتيجة العملية، وربما تنجح العملية ويموت المريض. وفي هذا الصدد مطلوب من الأسرة الصحافية الوقوف قلباً وقالباً بجانب الوزير، وعدم الاكتفاء بدور المتفرّج «وكأن العرس لابنة الجيران»، وتشجيع الخطوات الانفتاحية لا الهجوم عليها بشكل أو بآخر، أقلّه التقليل منها واعتبارها لا شيء هكذا صفراً على الشمال.

وأستغرب هنا من الزميل والكاتب المعروف حكم البابا ألا يعتبر السماح لنشر مقالته «السياحة الأمنية» خطوة غير مسبوقة في الإعلام السوري ومنذ عقود، بل ويستنكر علينا أن نعتبر نشر مقالة تنتقد «المخابرات» في صحيفة رسمية مملوكة 100 % للحكومة السورية نوعاً من الانفتاح الإعلامي!

وحول ما نشره مؤخرا في نشرة «كلنا شركاء» فقد أصبح معشر الصحافيين السوريين مدينين لزميلهم حكم البابا، كونه اكتشف طريقة عبقرية كفيلة

بجعل السوريين يتحلّقون أمام تلفزيوناتهم يتابعون الفضائية السورية، وكذلك لا يقرأون سوى صحف بلدهم، وأطلب من معشر الصحافيين السوريين أن يطالبوا بتسجيل براءة اختراع بهذا الشأن باسم حكم البابا، وأن يسعوا لتوزيره أو تنصيبه مديراً عاماً بدلاً من المدير الذي ألمح إليه في مقالته «ما زال صامداً في مكانه»، عسى ولعل يعود إلى «تشرين» عصرها الذهبي الذي افتقدته منذ زمن وكان البابا أحد أبطاله!

نشرة «كلنا شركاء» الالكترونية، 6/ 1/ 2005

إعلام«نا»

نبيل صالح

ولم نستطع بعد أن نقرّر لمن تنتمي هذه الـ«نا» الدالة على الفاعلين: إلى الحكومة أم إلى المواطنين؟ فعلى الرغم من مجيء وزير إعلام منفتح، ورفْع يد الأمن ظاهرياً عن الإعلام الوطني، فإن بعض الموظفين الذين أوصلتهم بعض أجهزة الأمن إلى مفاصل التحرير ما زالوا ينظرون إلى كتاباتنا عبر النظارات الأمنية ولم نستطع بعد، نقد أخطاء الطبقة السياسية أو العسكرية أو الدينية باعتبار أفرادها من الأئمة المعصومين والمقدّسين الذين لا يأتيهم البلل من خلفهم أو أمامهم... لهذا، وعلى الرغم من كل هذه الجعجعة الإعلامية، فإننا لم نرَ طحناً بعد، ولا يمكننا أن نحكم ونقول إن مارد الإعلام قد خرج من قمقمه لمجرّد أن أحد الثعالب قد بالَ بالقرب من جدران قلعة التنّين، وأن أخوته قد رأوا في عمله هذا بطولة خارقة بينما رأى أولاد عمومته أن مجرد السماح له بهذا الفعل يدل على تسامح أصحاب القلعة وحراسها؟!

ترى هل يمكن اعتبار شتيمة وزير وانتقاد رئيس تحرير في الإعلام الرسمي دليلاً على تطوير الإعلام الوطني؟! وهل يكفي أن يطلق الوزير عصافير الإعلام من اقفاصها لكي تكتشف أجنحتها وتحلِّق مثل كل طيور الأرض نحو الشمس دونما خوف من بزاة أو صقور الحكومة التي ستكون لهم بالمرصاد... إذاً وعلى الرغم من كل هذا الصراخ حول نهوض الإعلام الوطني، ما زلنا بحاجة إلى الانتظار لينجليَ الغبار ونعلم أفرس تحتنا أم حمار... وهذا ما دفعني قبل أيام للاعتذار من الزميل مراسل قناة «الجزيرة»

في دمشق عن الخوض في موضوع الانفتاح والحرّية الإعلامية الآن، لأن الجميع ما زالوا داخل قاعة الامتحان ولم يحن الوقت بعد لإعطاء النتائج حيث الإعلاميون هم من يجب أن يضع الأسئلة وعلى الحكومة أن تجيب، ومن ثم توضع علامات الشفهي والعملي نهاية هذا العام، لأن ما تمَّ هدمه خلال عقود لا يمكن إعادة بنائه خلال شهرَين، وبدلاً من الانشغال بالبطولات الورقية على حساب وطن مهدَّد وشعب قلق، فعلى الإعلاميين أن يعزّزوا أنفسهم أولاً وينظِّموا قواعدهم عبر جمعية مدنية تضمّ صحافيي التاريخ المشرف على قلتهم وليكن اسمها «صحافيون بلا قيود» مع الإشارة إلى أنها لن تحل محل «اتحاد الصحافيين» شبه الحكومي وإنما ستتبنَّى الأجندة التي لم يستطع الاتحاد تنفيذها خلال العقود الماضية، وخاصة حماية الصحافيين وحرّيتهم، من أجل تحقيق مصداقية إعلامية قادرة على الدفاع عن سمعة سورية ضد أعدائها في الداخل والخارج.

جريدة «تشرين» السورية، 10/ 1/ 2005

حتى ينضج اللحم!!

عدنان علي

على طريقة بعض المعلّقين في الفضائيات العربية الذين يُنذرون دوماً بالشؤم ولا يتوقعون إلا الأسوأ، يتحفنا الزميل حكم البابا بين الفينة والأخرى بمقالة في إحدى الصحف أو المواقع الالكترونية ليُبشِّر بقرب فناء الإعلام السوري وفق ما ورد في مقالته الأخيرة بعنوان «وجدتها الحل السحري للإعلام السوري». ورغم أنني ممن كتبوا مبكراً عن مشكلات الإعلام السوري وأتابع منذ سنوات ما يُكتب في هذا السياق ومن ذلك مقالات الزميل البابا، فإنني لم أعثر في أي من مقالاته على رؤية محدّدة أو حلّ معيّن لأي من المشكلات والتوصيفات التي يتطرَّق إليها في مقالاته، التي تغلَّب عليها لغة الثأر والتشفي والنعي والاتهام لإعلام لا يزال زميلنا البابا، حسب علمي يعتاش منه حتى الآن.

وبطبيعة الحال فإنني آخر من يدافع عن الإعلام المحلي، ومثل أي صحافي أو مثقف يحمل فكرة أو همّاً عاماً في مجتمع يعيش حالة انتقالية أو حالة قلقة وغير نهائية، لا بد أن يجد نفسه غير قادر على التعايش المديد مع أية إدارة، ولو أعطته في مرحلة ما مساحة للعمل، وشخصياً ربما لا يريحني أن أكون على وفاق عميق مع أية ادارة بسبب خشيتي من دفع فاتورة هذا الوفاق ولاء وتبعية تتعارض مع روح التمرّد التي افترض أنها لازمة لكل صحافي، في مواجهة روح المهادنة والتوفيق التي هي لازمة بدورها لكل إدارة، والواقع يبدو من المستغرب في بيئة غير مهنية أن نجد توافقاً مديداً بين أي صحافي حقيقي وإدارته، إلا إذا كان هناك تبادل للمنافع يقضي

بأن يسكت كل طرف عن الآخر. وهنا لا بد أن نتفق مع الزميل البابا على ضرورة عدم مهادنة ما نعتقد أنه خطأ ونرفض التعايش معه ونطالب دوماً بالأفضل، غير ان الاختلاف هنا هو حول الأسلوب وهذا ينقلنا إلى التباين الأزلي في منطقتنا العربية بين أصحاب نظرية «كل شيء أو لا شيء»، ونظرية «خذ وطالب». ويبدو أن زميلنا البابا من أصحاب النظرية الأولى، بينما أنحاز شخصياً إلى النظرية الثانية التي ثبتت فاعليتها في كثير من الميادين، واهمها الصراع مع إسرائيل، وبينما حصل اليهود الذين عملوا وفق مبدأ خذ وطالب على دولة بمساحة أربعة أضعاف ما كانوا يقبلون به قبل قيام دولتهم، اكتفى الجانب العربي بالحصول على الشقّ الثاني من شعاره وهو لا شيء، حتى إذا تنبَّه بعضهم إلى هذه الخطيئة التاريخية وحاولوا تداركها وجدوا أنفسهم في معادلة جديدة لا تسمح لهم بأكثر من هذه الـ«لا شيء».

من المهم ومن الضروري أن يبقى الصوت عالياً في المطالبة بالأحسن والأكمل، وهنا أُحيي بصدق شجاعة زميلنا البابا الذي لم تحرفه بعض الإطراءات، وربما الكثير من الانتقادات الجارحة أحياناً عن خطه، لكنني أتوخَّى أن ينقل «نضاله» من حالته الحماسية التعبوية الإحباطية، إلى مرحلة أكثر نضجاً عبر طرح مطالب محدّدة مقدور عليها، من جانب القائمين على الإعلام كي تتشكَّل بالتدريج حالة جديدة تصلح للبناء عليها، ذلك أنه من غير المنطقي أن نطالب بأن يكون الإعلام هو جزيرة الحرّية، في مجتمع لا يزال يحبو باتجاهات غير محسومة في المجالات الأخرى وخاصة الاقتصاد. وبالتالي لا يكون منطقياً أن نطالب بإعلام سويسري في مجتمع صومالي، وإلا كنا مثل بعض المجتمعات العربية التي تعمل وفق

قوانين المناطق الحرّة فتنتج (وبالاحرى تجمع) إعلاماً متحرّراً وقوياً، لكنه معدّ للتصدير وليس للاستهلاك المحلي، على غرار الدولة التي تأوي أشهر محطة فضائية عربية، ومن الواضح أن هذا النموذج لا يصلح لبلد مثل سورية.

وأخيراً فإنني أدعو الزميل البابا لأن يتخيّل نفسه مديراً عاماً لمؤسسة إعلامية، أو حتى وزيراً للإعلام وينظر ما هي الخطوات الفعلية التي يمكنه القيام بها لتغيير واقع الحال. وطبعاً لا أقصد هنا تبرير أي تقصير من مدير أو وزير، ولكن قد يكون من الحكمة للصحافيين في هذا البلد أن يتلمّسوا الأعذار لرؤسائهم في العمل، حتى يُخرجوا من جعبهم كل خططهم السرّية للتحديث والتطوير... وإلى أن يجهز اللحم الموعود لا بأس أن نتسلى بالمرق من عند حكم البابا وبعض رفاقه المندفعين... وكلنا أمل أننا لا ننتظر طبخة حصى لن تنضج الأبد.

جريدة «الثورة» السورية، 11/ 1/ 2005

فرسان التغيير الإعلامي؟!

ظافر أحمد

الصورة الأكثر تعبيراً على تعثّرنا الإعلامي تثبتها حال «صحافتنا النقدية»، وتحديداً ما يمكن تسميته «صحافة مكافحة الفساد»، المتقلّصة جداً جداً لدى إعلامنا الوطني، ولكن إنصافاً للصحافة المحليّة نجد أنها لم تُقصِّر في كشف بعض الملفات على قدر المتاح والممكن، إنّما تحوّلت جهودها إلى مجرد «جعجعة بلا طحن»، وفقد القارئ ثقته بها، لأن الجهات الوصائيّة والرقابية نوَّمت تلك الملفات. ويمكن تبويب مؤشّر يقنع زملاء المهنة بأنّ تفعيل إعلامنا بدأ حقيقة، وهو أن تنتعش «صحافة مكافحة الفساد»، وتترافق بمحاسبة لمن طالتهم ملفّاتها، وهذا برأيي أسرع إجراء لتمتين علاقة المتلقي بإعلامه، والأقوى أمام المغريات الإعلاميّة الخارجية، ويمكن الجزم أنه وفق الإمكانات الحالية يحقق بعض التقدّم... وطبعاً ليس القصد هنا تفعيل صحافة مكافحة الفساد وكفى، إذ لا يمكن التغافل عن شتّى المضامين التي تحتاج إلى تنظيف من المديح وتعديل دورها من صحافة «بوق حكوميّ» إلى صحافة الناس!!

المعيار الشديد الأهميّة هنا أنه في حال حدوث ذلك يكون فرسان التغيير الإعلامي هم صحفيو الدولة تحديداً، وهؤلاء الأجدر على القيام بهذه المهمّة، وليس المقبول ما يجري تسويقه من «فرسان» لهذا التغيير يتمثلون ببعض الأقلام التي باتت شغلتها اليومية مقالة هنا وهناك، «تسلخ» بالإعلام الوطني وتتفنّن بإطلاق الألقاب القاسية عليه، وتُفرِّغ كوادره من أيّ قيمة تذكر. وأشير إلى قصص تخصّ زملاء المهنة في الإعلام المحلي ممّن

واجهوا التردّي المحلي وتعرّضوا لمتاعب نتيجة كتاباتهم مع أنها في قطّاعات (السدود، التهريب، المشروعات المتأخرة، نسب الإنجاز المتدنية، التنفيذ القاصر لخطط المؤسسات وإداراتها، صفقات المناقصات والعقود...) بما يهدّد مواقع إدارات ومتنفذّين. وهذه الكتابة هي السقف المتاح الذي لا يمثل المأمول. وأغلبنا يتمنّى توسيعه، ولكن السقف المذكور، على علاّته ومحدوديّة تناوله، هو أجرأ طرحاً وأكثر متاعب وأنبل ممارسة من جرأة وممارسة «السلخ» اليوميّ لإعلامنا، وأدعو بعض «السالخين» إلى إنجاز تحقيق واحد من ذلك النوع وسيكتشفون أن الإعلام المحليّ والدور الذي يقوم به ليس صغيراً إلى الحد الذي يصوّرونه، وليس كلّ من يعمل فيه مجرّد «مدّاح»، وأنّ غير «المدّاحين» هم الأجدر بحمل رسالة التغيير والتطوير الإعلامي.

وأعتقد أنه يمكن تفويت الفرصة على هؤلاء «السالخين» عبر اعتماد صحافة مكافحة الفساد بأقلام من إعلام الدولة، والتجربة خير دليل، إذ عندما تتضمّن جريدة محليّة ما ينجزه الزملاء من تحقيق يخص فساد شخص أو مؤسسة، أو حتّى مجرّد خبر عن حالة فساد، تنتشر بين أوساط الناس، وتحقق تسويقاً جيّداً، وتمكن المراهنة على أن المواطن لن يبخل بخمس ليرات يُسدِّدها ثمن جريدة وطنيّة عندما تتضمّن الكشف عن قصّة فساد، ولن يبخل أيضاً على الثقة بتلفزيونه الوطني إن اعتمد الفعل ذاته. بالمقابل يندم المتلقي أشدّ الندم عندما يجدها صحيفة متابعات «مدائحيّة» فقط، أو تلفزيون واجهته برامج المنظمات الشعبية. فالسؤال القديم الجديد: ماذا قدّم المديح تاريخيّاً سوى هبوط مستوى المادح والممدوح؟! وماذا قدّمت صحافة المديح سوى أنها «صدّرت» المتلقي إلى الآخر؟

مقتنعون أنها كارثة عندما تنفق الدولة مليارات الليرات سنوياً على إعلامها الوطني فتزيد الثقة بالإعلام الخارجي؟! ولا توجد تجربة استثمارية مشابهة حتّى لدى جحا، ونريد أن نسرج حصان التغيير محلياً ووصفة «صحافة مكافحة الفساد» مجدية، ونستطيع كي تسجّل الفرصة للكوادر الإعلامية المحليّة، بدلاً من أقلام تمارس الفروسيّة في مواقع الإنترنت وبعض الجرائد الخارجيّة، التي يترك اهتمامها المبالغ بالشأن السوري علامات استفهام بالجملة، مع التنبّه أيضاً إلى أن بعض «الأقلام» باتت تستخدم أسلوباً أقرب إلى الشتيمة، وهذا برأيي دلالة على أن بعض «نظرياتهم» أكثر سوءاً من النعوت التي «يسلخون» بها إعلامنا الوطني يومياً!!

جريدة «تشرين» السورية، 11/ 1/ 2005

أتاتورك إعلامي في سورية

سامي مبيض

«... في تشرين الثاني من عام 2004 كتب حكم البابا الصحافي مقالاً حول نظام الأمن في سورية ادَّعى فيه بأنه عندما استضافته محطة B.B.C في دمشق، قُدِّمت إليه نسخة من جريدة «البعث» فرفض أخذها، ويدعي أن دخل الله اتهمه (عندما كان رئيس تحريرها) بأنه ألقى الصحيفة على الأرض، وبعد مدَّة قصيرة استُدعي من قبل مكتب الأمن حيث تم استجوابه بسبب هذا العمل، المقال الذي أراد حكم البابا نشره في جريدة «النهار» البيروتية اليومية تمَّت الموافقة عليه وسارعت جريدة «تشرين» اليومية إلى نشره، لا يمكن لأي مقال أن يُنشر في سورية بدون موافقة الوزير، وقد ذيّل دخل الله المقال بموافقته وحتى ولو كان النقد يناله مباشرة. قد تصف هذه القصة، أكثر من غيرها، الذهنية الجديدة في سورية. الخطوط الحمراء أصبحت غير مميّزة، وتلاشى الخوف من الاعتقال عند كتابة مقالات في انتقاد للحكومة».

جريدة «غولف نيوز» الإماراتية، 13/ 1/ 2005
ترجمة: أكرم عطار لموقع «سيريا نيوز» الالكتروني، 13/ 1/ 2005

إصلاح الاعلام السوري:
نصف الكأس ملآن أم فارغ؟

عمار عبد الحميد

لم يُبدِ الاعلام السوري أية إشارة جدّية للتغيير منذ تسلُّم «حزب البعث» السلطة عام 1963، وبالواقع فإن القطاع الإعلامي في سوريا من أكثر القطاعات خضوعاً للسيطرة في العالم العربي. فمعظم وسائل الإعلام مملوكة من قبل الدولة، ومن النادر أن تُعبِّر عن أفكار مستقلَّة. عندما جاء إلى السلطة الرئيس الشاب بشار الأسد في عام 2000 انتعشت الآمال بأن يقوم النظام بإطلاق العنان للحرّيات إلى درجة كبيرة. ولكن بعد فترة قصيرة من رفع الضغط في عام 2001 وهو ما كان يُعرف باسم «ربيع دمشق»، سن الأسد قانون المطبوعات الذي يُعزِّز سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام، ورخَّص فقط لمجلة سياسية واحدة «مستقلة» والتي يملكها ابن وزير الدفاع، واتخذت إجراءات صارمة بحق المعارضة.

وعلى الرغم من الصورة القاتمة عموماً إلا أنه في الشهور الأخيرة بدت مؤشرات بأن أعضاء إصلاحيين في النظام يريدون السماح لمعارضة محدودة بالتعبير عن نفسها في وسائل الإعلام التابعة للدولة وخصوصاً في إطار المطبوعات. وتبدو «السياسة» الجديدة وبكلمة أدق «الموقف الجديد» على أنها امتداد لتسامح النظام مع المبادرات الصادرة عن «الإنترنت» والتي تطلقها شخصيات معارضة تقيم في سوريا أو في المنفى. وهذه المبادرات بدأت منذ السنتين الأخيرتين، بتقديم برنامج سياسي لإقامة حوار بين الإصلاحيين داخل وخارج النظام. فعلى سبيل المثال أيمن عبد

النور مهندس أسَّس «خدمة بريد الكتروني» من خلال موقع يُعرف باسم «كلنا شركاء». وعلى الرغم من أن السلطات السورية أغلقت هذا الموقع في مطلع هذا العام، فقد استمر عبد النور في بثّ نشرة الكترونية تعرض مقالات لإصلاحيين من توجّهات سياسية متنوّعة بما فيها من مسؤولين في الحكومة في بعض الأحيان. موقع آخر باسم «مشروع الثروة» الذي أعمل فيه كمنسق، هو منبر يهدف إلى إلقاء الضوء على اهتمامات وطموحات الأقليات الدينية والعرقية الموجودة في سوريا وفي أقطار الشرق الأوسط. هذا الحوار الالكتروني بطبيعته الهادئة والعقلانية يترافق مع تفهُّم متزايد من قبل أعضاء تقدّميين نسبياً في النظام بأن الاصلاحات السياسية قد تساعد على إبعاد الضغوط الخارجية (وخصوصاً تلك التي تشنُّها إدارة بوش)، ويبدو أن هذا شجَّع الأسد ومستشاريه على التفكير ملياً باتخاذ تغييرات أكثر جرأة في قطاع الإعلام. ولهذا السبب، عمد الرئيس إلى تعيين عدد من الوزراء الإصلاحيين في التعديل الوزاري الذي أجراه في تشرين الأول 2004. فوزير الداخلية الجديد اللواء المتقاعد غازي كنعان أعلن بسرعة أن الصحافة «لا يمكن قراءتها» ودعا إلى انتقاد أداء الحكومة عن طريق وسائل الإعلام التابعة للدولة. ووقعت مهمة عصرنة إعلام الدولة على عاتق وزير الإعلام الجديد مهدي دخل الله وهو صحافي كان في السابق رئيس تحرير جريدة «البعث» الجريدة الرسمية للحزب.

في افتتاحيته الأخيرة قبل تسلُّمه منصبه الوزاري تساءل دخل الله عن الحاجة لاستمرار حالة الطوارئ السائدة منذ عام 1963 وطالب بتبنّي إصلاحات ديموقراطية. ومنذ تعيينه، قام دخل الله بالإشراف على إعادة بناء العديد من المؤسسات الاعلامية التابعة للدولة بطريقة تصبح معها

أكثر احترافاً. في الوقت نفسه نشرت الصحف التابعة للدولة مقالات لمنشقين معروفين، وخاصة المقال الذي نشره حكم البابا في صحيفة «تشرين» اليومية والذي انتقد فيه استمرار الأجهزة الأمنية العديدة في مضايقة الصحافيين المنشقين. واستشهد البابا متهماً دخل الله بأنه حرض على اعتقاله واستجوابه عندما كان دخل الله رئيس تحرير جريدة «البعث». المميّز في هذا المقال أنه للمرّة الأولى منذ تسلُّم «حزب البعث» السلطة يُوضع جهاز الأمن في سوريا تحت أنظار العامة. لكن الإعلام الحقيقي يتطلب المكاشفة والعلانية، وليس مجرّد إيماءات عشوائية ساخرة مهما كانت جريئة أو واعدة. وبدون وعد صريح وعلني من الدولة بفتح قطاع الإعلام والسماح بظهور صحف ومنافذ إعلامية أخرى مستقلة بشكل حقيقي، وإيقاف المضايقات التي يتعرَّض لها الصحافيون والناشطون، بدون كل هذا فإن تلك التحركات غير الرسمية لن تكتسب أبداً المصداقية الضرورية سواء أمام المعارضين أو أمام المراقبين الدوليين الذين يواصلون شجب سجلّ سوريا في مجال حرّية التعبير. وعلاوة على ذلك يستطيع النظام السوري في أي لحظة وبكل سهولة أن يعكس توجّهه.

من جهتهم، ينبغي على المعارضين السوريين أن يستغلّوا هذا الهامش الجديد والمهم من الحرّية المتاح لهم في الوسائل الإعلامية التابعة للدولة، فكتابة المقالات التي تمسّ قضايا محرّمة أمر ضروري إلا أنه لا يكفي. يجب على الناشطين أن يقدّموا مقترحات واقعية وبرامج ومطالب من أجل تسهيل عملية الإصلاح وبناء قاعدة أساسية للتغيير الديموقراطي، باعتبار أن هذه القاعدة غير متوفرة في سوريا، أو على الأقل ليس بشكل منتظم. تمثِّل حرية الصحافة كما نعلم الخطوة الأولى لأي عملية «دمقرطة»

حقيقية، لأنها عندما تتوطَّد فإنها تأخذ على عاتقها مراقبة أداء الحكومة وتتولَّى محاسبة الأنظمة أمام الشعب. وعلى هذا فإذا فشل الإصلاحيون السوريون في تخطي حدود هذه الحرّيات الجديدة، رغم أنها ضئيلة وزائلة، فكيف سيكون بإمكانهم تقييم جدّية النظام أو دفعه للقيام بالإصلاح الحقيقي؟

صحيفة «الديلي ستار» اللبنانية، 9/ 2/ 2005

ترجمة: موقع «سيريا نيوز» الالكتروني، 9/ 2/ 2005

إذا صحَّت الرواية... فضيحة إعلامية جديدة في سورية: هل صحيح أن عماد فوزي الشعيبي هو الذي كتب بيان نبيل فياض في صحيفة «الثورة» الرسمية؟

كشف مصدر صحافي في صحيفة «الثورة» الرسمية عن أن البيان الذي نشرته الصحيفة خريف العام الماضي، موقعاً باسم الكاتب نبيل فياض، والذي أشاد فيه بتعامل أجهزة المخابرات معه أثناء اعتقاله، إنما «كان من صياغة الدكتور عماد فوزي الشعيبي»، الأستاذ في جامعة دمشق وأحد أوثق المثقفين السوريين بالنظام السوري وأكثرهم تطرُّفاً في الدفاع عنه. وقال المصدر: «إن نبيل فياض أُرغم على وضع اسمه على البيان من قبل المخابرات لتفادي الاعتقال لمدَّة ثلاث سنوات». وفي تفاصيل الموضوع قال المصدر في رسالة خاصة بـ«المنظمة»: «إن المخابرات السورية، وحين أقدمت على تفتيش منزل الكاتب نبيل فياض في تشرين الأول من العام الماضي، وجدت عنده مسدّساً حربياً غير مرخّص. وقد خيَّرته المخابرات بين أن يُحال على القضاء ويحكم لمدّة ثلاث سنوات سجناً بتهمة اقتناء سلاح حربي غير مرخص، وبين أن يقبل بنشر بيان يُشيد فيه بتعامل أجهزة المخابرات معه أثناء اعتقاله». وأضاف المصدر: «إن نبيل فياض لم يجد أمامه خياراً ثالثاً، وفضَّل الخيار المتعلّق بالبيان على أن يتم اعتقاله بجرم جنائي»، مضيفاً القول: «إن الدكتور عماد فوزي الشعيبي هو الذي صاغ مسوّدة البيان، وأن الدكتور طلال فارس، طبيب القلبية الذي يعالج نبيل فياض، كان شاهداً عياناً على الابتزاز الذي مارسه الأمن السياسي بحق نبيل فياض»!؟ وقد حاولت «المنظمة» الاتصال هاتفياً بالسيد نبيل

فياض الموجود حالياً في الولايات المتحدة من أجل الوقوف على حقيقة هذه الرواية، إلا أنها لم تُوفَّق في ذلك، فأرسلت له رسالة على بريده الالكتروني، وهي لا تزال تنتظر ردّه عليها.

يشار إلى أن الكاتب نبيل فياض كان قد اعتُقل نهاية شهر أيلول الماضي من قبل شعبة الأمن السياسي على خلفية قضية «التجمُّع الليبرالي في سورية»، وبقي رهن الاعتقال لأكثر من شهر. وبعد إطلاق سراحه «نشر» بياناً في صحيفة «الثورة» الحكومية أشاد فيه على نحو لم يسبق له مثيل بتعامل جهاز المخابرات معه خلال فترة الاعتقال، وصولاً إلى اعتبار أحد جنرالات المخابرات واحداً من أكبر ثلاثة مثقفين في سورية!! وقد أثار هذا البيان لغطاً كبيراً في سورية وصل لدى البعض إلى حد اتهامه بالتعامل الصريح مع جهاز المخابرات.

«المنظمة العربية للدفاع عن حرّية الصحافة والتعبير»، 5/ 5/ 2005

4

معركة المواطنة والانتماء

لماذا «أنا سوري يا نيَّالي»؟

مقال جريدة «النهار» اللبنانية، 2004

لماذا «أنا سوري يا نيّالي»؟!

حكم البابا

لا أعرف لماذا يستفزّني اسكتش «أنا سوري يا نيّالي» الذي يجسد فيه الممثل عبد الرحمن آل رشي السوريين على سوريتهم، منذ ظهوره قبل أعوام في التلفزيون السوري وحتى اليوم، مع أني آخذ الاسكتش كلما سمعته على أنه نوع من الأناشيد الحماسية المطلوبة لملء فترات بثّ روتينية في احتفالات التلفزيون بالأعياد الوطنية ليس أكثر، إلاّ أن ذلك لا يمنعني من سؤال نفسي: لماذا أنا سوري يا نيّالي؟ وأبدأ بالتفكير بجدّية في الأسباب التي تدفعني كسوري لحسد نفسي إلى الدرجة التي يتم فيها تكليف شاعر بكتابة اسكتش وملحّن بتلحينه وفرقة بأدائه ونجم ومنشدين، فضلاً عن مخرج وكادر فني وتقني لتصويره. فلو تجاوزنا مسألة الجنسية والمواطنية التي تدفع أي مواطن في العالم للاعتزاز بانتمائه لوطنه وليس السوريون فقط، لا بد من وجود أسباب أخرى تدفع السوريين (وليس غيرهم) لحسد أنفسهم على حياتهم، فأنا أستطيع أن أُقدِّر مثلاً توليف اسكتش يحسد فيه الأميركيون أو الفرنسيون أو السويديون أنفسهم على جنسياتهم، فبإمكان أي من هؤلاء أن يقدِّم قائمة طويلة بمميّزات الحياة المرفهة التي يعيشونها بجد، بغض النظر ما إذا كانت هذه الرفاهية بنيت من دماء الشعوب المقهورة كما يصفها عادةً ما تبقى من الرفاق الشيوعيين، ولكن ما هو رد أي سوري لمن يسأله: ما هي الأشياء التي تحسد نفسك عليها إلى الدرجة التي تقف وفي وسيلة إعلامية بحجم التلفزيون، وليس في اجتماع حزبي داخلي، لتصرخ بملء فمك: «أنا سوري يا نيّالي»؟! ولو تجاوزنا

شخصَين هما المعلّق السياسي السوري الدكتور عماد فوزي الشعيبي، والنائب اللبناني ناصر قنديل اللذان سيجدان بديهة مطواعةً ولغة فكهةً (مع اختلاف أسلوبيهما) للرد الفوري على هذا السؤال، لن نعثر بين الـ18 مليون سوري من سيجيب بسهولة على هذا السؤال الصعب، وربما بدافع من عصبية قومية سيُتأتئ ويُفأفئ طويلاً قبل أن يعثر على أي جواب، وسيستعين بلفظ الجلالة في صياغة جملته بين الكلمة وأختها، فإن شاء الله سأحصل على بيت، وبإذن الله سأجد عملاً، وسبحان الله كيف مضى هذا الشهر، والله بيدبّرها، لا بسبب خلفية دينية إنما لأنه بدون مشيئة الله لن يتمكن سوري من الاستمرار في الحياة، فالدخل الشهري للسوري لا يتعدى المئتَي دولار في أحسن أحواله، وشراء منزل في أميركا أرخص من شرائه في دمشق، وعلى عكس العالم السيارة في سورية يزداد سعرها كلما قدمت سنة صنعها، وتكلفة دقيقة الحديث في الموبايل هي الأغلى بين الدول العربية، وكل ما في البلد قديم ينتمي إلى الماضي: الشوارع والأبنية والسيارات والشعارات والإعلام، وكلمة «ممنوع» أكثر الكلمات تداولاً، والفساد هو الذي يحرك الحياة، فلا يُشقُّ طريق، أو يُشيَّد جسر، أو يفتح نفق، أو يعلو بناء، أو تمرّ معاملة ما لم يكن لأحد مصلحة ما، أو يدخل في جيب ما مبلغ ما، والدوائر الوحيدة التي تعمل بجدّ وتنشط بدون كلل أو ملل هي أبنية المخابرات، والناس تضيف إلى طعامها توابل الشعارات لتشبع، وحلم الوحدة العربية وتحرير فلسطين ومعاداة الاستعمار لا يراه إلا السوري العادي فيقاسمه لقمته، بينما يغيب هذا الحلم (سبحان الله) عن منامات المسؤولين السوريين فيأكلون لقمتهم كاملة، ومع ذلك فالسوري يُدبِّر رأسه بإفساد حياته مرّة، وإفساد حياة الآخرين مرة ويعيش، مثله مثل

شعوب عديدة، لكن الفارق بينه وبين تلك الشعوب أنها لا تملك أغنية من نوع «أنا سوري يا نيّالي» تحسد فيها نفسها على حياتها التعسة!
قبل أن أُنهي وإحقاقاً للحق لا بد أن أذكر أن المسؤولين السوريين وأبناءهم، وأثرياء الخط العسكري بين دمشق وشتورة، ومليونيرات الوحدة والحرّية والاشتراكية من حقهم أن ينشدوا «أنا سوري يا نيّالي»، ويا نيّالهم فعلاً، لأنه ما من بلد يمكن أن يجعلهم يحسدون أنفسهم بمثل هذه الطريقة غير سورية!

جريدة «النهار» اللبنانية، 15/ 12/ 2004

أنا السوري يا نيّالي

مصطفى البوش

أنا أملك الأرض وخيرها أبيعه بالسعر المحسن الذي أشاء حسب العرض والطلب، أنا الوظيفة لي تحلية أشدو بها على كيفي وأدعم امتيازاتي منها!! والدوام على كيفي وعطلة اليومين لا تكفي وأطالب بزيادة الراتب وبالعطاءات والمنح والقروض. أنا عدَّاد الكهرباء يمنحني القدرة الكهربائية بدون أن يرف له جفن يحرك الأرقام، وعداد الماء ضائع وفيه ضبط شرطة. أنا زوجتي تحلب لي بقرة عطاءات صندوق البطالة يومياً، وخالتي تعدّ لي رزق المقصف والفرن. أنا ابنتي موظفة في مستوصف القرية وقريتي بلا مستوصف والمستوصف على المخطط، أنا ابني يعمل ويعمل مسجّل على قيود المعمل ومعه سيارة الوظيفة الجاهزة دوماً لقضاء أعماله وإنجاز التزاماته لنا ولجيرانه، ووجوده في باقي الأوقات بمكتبه الخاص وتجارته المنوعة. أنا ابني الآخر هو من يخطط بعد أن عاد، وهو يحمل أعلى الشهادات من عالم المعسكر الاشتراكي سابقاً، حيث يعتبر أن الأفراد كلهم موظفين على مائدة الدولة فأي عطاء هو للسوريين كل السوريين. فكيف لا أنشد وأغني أنا السوري يا نيّالي يا نيّالي، وكل ما عداي ليس بسوري، ليس بسوري. ولكن عليه أن يصرخ ويجأر «يا نيالي يا نيالي ويا نيلي تنزل عليّ... ويا ملك الموت تعا لا لي».

نشرة «كلنا شركاء» الالكترونية، 15/ 12/ 2004

آه... يا نيّالي

سعاد جروس

أخيراً نجح الزميل حكم البابا باستفزازي للردّ على سؤال طرحه في مقالته: «لماذا أنا سوري يا نيّالي»؟ الذي وصلني عبر الإيميل قبل مطالعته في جريدة «النهار»، يفترض البابا في مقالته أنه لن يعثر بين الـ18 مليون سوري على من يجيب بسهولة عن سؤال وصفه بالصعب: ما هي الأشياء التي تحسد نفسك عليها إلى الدرجة التي تقف، وفي وسيلة إعلامية بحجم التلفزيون، وليس في اجتماع حزبي داخلي، لتصرخ بملء فمك: «أنا سوري يا نيّالي»؟! في إشارة للاسكتش الذي يؤديه الفنان القدير عبد الرحمن آل رشي. طبعاً، لا يجد البابا ما يدعو للتفاخر بالانتماء إلى سوريا، بالمقارنة مع مواطني فرنسا وأميركا الذين يحق لهم التباهي بجنسياتهم لتمتعهم بحياة مرفّهة، في حين يعيش المواطن السوري بالحد الأدنى في بلد يضربه الفساد... بهذا يختزل مفهوم الوطن والمواطنة بالحياة المرفّهة، مقزّماً العلاقة بين المواطن والوطن إلى علاقة نفعية بحتة، ترسم هذه المعادلة العادلة طرفيها: بمقدار ما يعطيه الوطن للشعب يحبه المواطن دونما زيادة ولا نقصان، وعلى هذا الأساس وحده يتباهى المواطن، أي مواطن حاسداً نفسه بين أمم الأرض قائلاً بأعلى صوته: يا نيالي، ويسبقها بجنسيته المحظوظة. وإذا تذكرنا بأن الاسكتش يستلهم أجواء النضال أيام الانتداب الفرنسي، فسوف نجد أن المتغنّي بهذا الشعار من أشدّ المغبونين في ذلك الوقت، فالوطن محتل والفقر ضارب أطنابه ومهدّد بالمجاعات وعسف قوات الشرق من السنغال وغيرهم. مضافاً إليها، تحكم الإقطاعيين والبرجوازيين، والمطلوب

من المواطن أن يطاطئ برأسه أو ينهض للمشاركة في التظاهرات والثورات، فلماذا يقول «يا نيالي»؟! ما دام الوطن أعباء وتعتيراً وإهانات وقتلاً وضرباً ومشانق؟! وأنه لو لم يوجد أغلبية من «الطشم الغشم» من الذين ارتضوا النضال ضد الانتداب الفرنسي، لما كان هناك بلد اسمه سوريا، بل عدة دويلات متشرذمة، وكانوا آنئذ خمس دويلات، مؤهلة لتصبح عشرة، مستقبلها التنازع على الحدود، والاستقواء بالبريطانيين والفرنسيين والأميركيين، ليضمن كل منهم استقلال دويلة، تكاد لا ترى على الخريطة. هل نحن السوريين مختلفون عن باقي الدول (مختلفون بمعنى متخلِّفين) حتى نفاخر بالفقر والذل، بصيحة ليست فصيحة وضعها على أفواهنا المثقفون، وإنما عامية اللفظ، صادرة من صميم الشعب كما يقال، وإلا ماذا تكون هذه الـ«يا نيالي»؟! بل يشاركنا المصريون هذه النعمة، التي قالها زعيم مصري (مصطفى كامل على الأرجح): «لو لم أكن مصرياً لوددت أن أكون مصرياً». وجيراننا الأتراك بقول معناه: سعيد من ولد تركياً. ولا يتخلف عن ذلك اللبنانيون الذين يرون بلدهم «قطعة سماء». وإذا نظرنا إلى البلدان الأوروبية المرفهة، فنجدهم على هذا المنوال يحسدون أنفسهم على أوطانهم عندما كانت لا تمنحهم سوى الحروب والويلات والكوارث والمجازر الدينية. وبالعودة إلى السؤال الصعب الذي طرحه البابا، أقترح توجيه هذا السؤال إلى أشخاص وهم كثر ومنهم على سبيل المثال لا الحصر الكاتب ياسين حاج صالح 43 عاماً، قضى 18 عاماً منها في السجن، ما الذي يدفعه للبقاء في سوريا؟ لماذا لا يطلب اللجوء أو الهجرة، وهناك عشرات المنظمات الدولية المتلهّفة لمثل هذه الطلبات، وقد فعلها غيره، لماذا لا يعود أدراجه إلى مدينته النائية الرقة، ويعمل طبيباً يعيش بين أهله

بنعيم مهنته بلا وجع رأس وقلب؟ لماذا فضَّل الفقر الاختياري على أطراف دمشق، ممتهناً الكتابة السياسية؟ هل كان ليفعل ذلك لولا إيمانه بالوطن، أم ربما ولعه بالشغب؟! ولن نفصل كثيراً بالاستشهاد بمفكر من وزن عبد الرزاق عيد الذي يبيع اللبن والجبن سبيلاً للبقاء على الساحة السورية. سوريا ليست حقبة زمنية معزولة، وليست نظاماً سياسياً، ولا مجموعة من الفاسدين والمنتفعين، وليست حزباً بعينه مهما بلغت شعبيته، ولا الحكومة صالحة أم طالحة. سوريا: أرض مجتمع، تاريخ، ذكريات، أقارب، جيران، أصدقاء، مقابر... إلخ إنها عالمنا الصغير والمتواضع، وفي النهاية انتماء لا يحتاج إلى مكتسبات مادية لنحافظ عليه، ولا لخسائر لنلفظه من حياتنا. سوريا، تتجاوز البيت والسيّارة والمرتَّب العالي. بلادنا في بعض الأوقات ما ترتّبه علينا من محن مؤلمة ومسؤوليات باهظة، ما الذي نفعله، هل ندير ظهرنا لها لأنها لا تعطينا، أو لا يعطونا، أليس نحن المطالبين بأن نفعل شيئاً لها ولنا، أم نبيعها بقشرة بصلة؟! ما من حقبة لم تُشترَ فيها الضمائر والذمم، وما من حقبة لم يضح فيها السوريون بأرواحهم وبأحلى سنوات عمرهم في السجون، لولا هؤلاء الذين لم يساوموا ولم يرضخوا لحياة الرفاهية، لما كان ثمة ما يدعونا للاعتزاز بسوريا، فيا نيّال الوطن بهم. ونُذكِّر الذين يسخرون من بذل رجل كيوسف العظمة دماءه وخوضه معركة خاسرة، بأنه دشَّن تاريخ بلدنا المعاصر، وربح الوطن معركة الاستقلال، فيما آل إلى النسيان الوصوليون بائعو الوطن وقضاياه بالمناصب والمكاسب. لو فكرنا بالمنفعة فحسب لفرغت سوريا من السوريين، ولربما وجد كثير منهم أنفسهم في بلد غربي أو عربي شقيق، يصف وزير العمل فيه العمالة الوافدة بالأبقار.

من حسن الطالع أن الذين لا يحسدون أنفسهم على سوريتهم هم أقلية، فحتى المغتربون والمهاجرون والمنفيون تحت ظروف قسرية يحلمون بالعودة إلى سوريا، ولا يملّون من الحديث عنها والاعتزاز بها، ترى ألا يعيش هؤلاء حياة مرفهة بعد اندماجهم بالمجتمعات المتقدّمة؟! لكنه الوطن والحنين إليه ليس لغزاً، ولا يقتصر على بلد دون آخر، ففي الملمَّات، ومنها ماحاق بأميركا في 11 أيلول، ارتدت الوطنية الأميركية بأعنف صورها، فرفعت ملايين الأعلام في أنحاء البلاد، ووضعوا أمن بلادهم على رأس الأولويات حتى على حساب خصوصيتهم الفردية المقدسة. قد نتفق مع مضمون بعض الملاحظات التي أوردها حكم البابا في مقالته، لكننا نختلف معه على طريقته في التقرُّب من جريدة نحترمها، مع أنها تعاني أحياناً من التحامل الأعمى ضدّ سوريا، وحسبنا نشر ثلاث مقالات معارضة، لميشيل كيلو وعبد الرزاق عيد وحكم البابا في صفحة واحدة، كأنما ثمة حملة كرست للهجوم على سوريا، إلا أن أسلوب ميشيل كيلو الإنساني الشفيف في الحديث عن ذوي المعتقلين والمفقودين وضرورة طي هذا الملف، يجعلنا نقول، بأننا مع هذه المداخلة التي تطرح قضايا حساسة، وتصب في المصلحة الوطنية، ولسنا مع حركشات حكم البابا، إذ تصبح مجانية فينطبق عليها المثل الشامي «بتحركش بالحمى حتى تدقّو البردية»، فيجبرنا على الرد عليه.

مجلة «الكفاح العربي» اللبنانية، 18/ 12/ 2004

تعليق على مقال سعاد جروس: «آه... يا نيّالي»

محمد إبراهيم

كما أجبركِ البابا على الردّ عليه، اسمحي لي أن أعلّق على مقالك رداً متواضعاً قد لا يُضاهي بحبكته مقالَ صحافي أو حتى كاتب مبتدئ... ما دفعه للكتابة هو أنه ينتمي إلى الجنسية التي تمّ الجدال عليها. البابا (مع حفظ الألقاب) وبصراحة مطلقة لمس الواقع المرير في بلدنا سوريا وأقول «مرير» لأنه كذلك. واسمحي لي أن استشهد ببعض الأمثال الشعبية مثلما جعلتِها تحتل مقالك، وتسيطر عليه سيطرة الأميركان على العراق الجريح «لقد وضع يده على الجرح»، فهل من ممتعض وهل ومن مداوٍ يا أنسة؟

المواطن السوري يعيش عصوره الوسطى الآن، بل إنه دون ذلك. إنه يقاتل من أجل سدّ الرمق، ولا أريد أن أتكلم عن الأحلام المستحيلة التحقيق كالبيت والسيارة، ولا تقولي لي إنها كماليات، لأنها أصبحت في أفقر الدول من الضروريات، لا تقيسينا بأميركا وأوروبا بل قيسينا بجيراننا، ومع ذلك لا نريدها وسنظل نسكن بالأجرة... فقط نريد أن نعيش بكرامة... هل هذا كثير علينا؟ واسمحي لي أن أروي لك قصة حقيقية حدثت مع أخي حيث كان يدرس في أحد المعاهد، وقد أجَّل خدمته العسكرية لحين تنتهاء الدراسة. ولغلط ما احتُسب أنه غير مؤجَّل وفي إحدى الليالي هاجمت عناصر الأمن الجنائي الأشاوس بيتنا وحاصروه مدجَّجين بالسلاح، وضربوا على الباب بعنف والله... نشفوا الدم في عروقنا أولاد الذين... كأنهم يهود هجموا على بيت مقاوم مطلوب. فأخذوه، إلا أن

المشكلة حُلَّت بثمن عشاء لهم، بناءً على طلبهم، وذهب أخي للشعبة وحل الموضوع.

وبالعودة لبيت قصيدنا، أنا لا أتكلم عن الجنسية هنا لأنها باختصار الهدف من وراء ردك الذي في غير محله. ليتك رددت على من يهاجمون سوريا من الخارج كأميركا وكلابها، ولكن أنا أتكلم عن الوطن المكان الذي نحن موجودون فيه، فإذا لم تُحترم كرامتنا فيه فلا نريد أن نبقى فيه هنيهة واحدة، أتعرفين لماذا؟ لأن من يهين كرامتك هو ابن بلدك وهذه هي المصيبة الكبرى، وأنت للأسف تقارنين هذا الوضع بالوضع مع الاحتلال سابقاً. فهلا سمحت لي أن أُسمِّي هذا التعسف من المفسدين في الأرض في بلدنا بالاحتلال الداخلي أو المحلّي؟ أو دعينا نقول «الوطني» لاعتقادي أنها أجمل، ووقعها على الأذن في موضوعنا يُذكِّرنا بالمثل «حاميها حراميها». هؤلاء المسؤولون الفاسدون في وطننا المسكين وأولادهم ومن لفَّ لفهم... هؤلاء هم عين المشكلة... فمن يستطيع تقويمهم؟ ومتى؟ نقول الله عز وجل أعلم ونقول أعان الله رئيس البلد الدكتور بشار الأسد على إصلاح ومحاسبة هؤلاء المفسدين من خلال وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. كلنا سمع من يومين أخبار استقالة وزير الداخلية البريطاني ولماذا؟ هل فتح أحد أولادهم شركة محمول أو أراد مشاركة كل مستثمر جديد قادم للبلد؟ أم هل أصبحت الوكالات حكراً على أولاد المسؤولين... فأين مسؤولينا عن هذا الخبر؟ ليس بوسعنا القول إلا: هداهم الله واصلحهم. أتمنى منك استغلال كتاباتك في كشف الحقيقة والعمل معاً على تحقيق الشفافية والعدالة في بلدنا، والتي هي أول وآخر شيء نريده لأنه إذا استقل القضاء وابتعد عن المحسوبيات فإننا نكون قد قطعنا

كل الطريق. وأخيراً أريد أن أُذكِّرك بمثل مهم، ربما خطر ببالك وقت كتابة ردك ولكنه يجري بما لا تشتهي سفنك وهو «الفقر في الوطن غربة». وأريد أن أقول لكل الإصلاحيين والمعلّقين على الأوضاع في بلدنا إننا نريد أن نعيش في وطننا باحترام وبكرامة، نريد أن يكون الإنسان أولاً وآخراً... ولنمت من الجوع.

موقع «شام برس» الالكتروني، 18/ 12/ 2004

رداً على مقال «آه... يا نيّالي»

أحمد الحر

إن ما ذكرته الأخت سعاد جروس صحيح وكذلك الأخ محمد إبراهيم، ولكن أريد أن أُذكِّر الأخت سعاد بأن المواطن السوري ينام وهو خائف على بيته من الهدم بحجّة التنظيم، الذي يخدم أصحاب الملايين ويُشرِّد الآلاف، والعامل ينام وهو خائف على المعمل الذي يعمل به أن يتحول إلى استثمار، ليستفيد أصحاب الملايين، وأصحاب القلم ينامون وهم خائفون من أن يصبحوا في السجون، والطالب ينام وهو خائف من أن تصبح الجامعات لأصحاب الملايين وليست لأولاد العمَّال والفلاحين... وطبعاً يا صديقي محمد هذا ليس معناه أن لا نفخر بسوريتنا ولكن علينا العمل على تصحيح المسار من خلال هذه المنابر. وليست الحرّية هي إحداث الأحزاب بل هي حرّية الكلمة، حرّية نقد المسؤولين عن أمر العباد من خلال الصحافة الحرّة، ومحاسبة المقصّرين ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وطبعاً المناسب ليسوا أصحاب الشهادات الذين نستوردهم من الخارج، بل أصحاب الضمائر... وبدوري أفخر بأني سوري وبأن الرئيس الدكتور بشار يعمل على تحديث سوريا على الصعد كافة، ولكن اليد الواحدة لا تُصفِّق، فلا بد أن نقف معه قلباً وقالباً لمحاربة الفاسدين والمفسدين من خلال هذه المنابر، وأن لا نكون سلبيين ومشتكين ويمكن أن يبدأ المرء بنفسه.

موقع «شام برس» الالكتروني، 19/ 12/ 2004

رداً على حكم البابا: نعم بالتأكيد «أنا سوري يا نيّالي»

المحامي عادل الهادي
(عضو المكتب السياسي في
«الحزب الديموقراطي السوري»)

لقد أثار الصحافي الأستاذ حكم البابا سؤالاً مهماً في إحدى مقالاته المنشورة في صحيفة «النهار» و«كلنا شركاء» بتاريخ 15/ 12/ 2004، والسؤال هو: لماذا أنا سوري يا نيّالي؟ وقد وجدت السؤال مهماً جداً ويستحق أن نجيب عنه، خصوصاً أني وجدت السؤال ينبع من محبّة عارمة لسوريا والسوريين – بالرغم من عدم معرفتي الشخصية بسائله – ربما بخلاف القارئ المتعجِّل أو المتصيّد الذي وجد فيه جريمة يجب المحاسبة عليها، فنحن نحب بلدنا ونفخر بكوننا سوريين عن وعي وإدراك، وليس من خلال نرجسية وطنية تجدها عند جميع أهل الأرض. نحن نفخر ببلادنا. نعم. أما الآخرون فيحسدوننا عليها وهم يأتون من أقاصي المعمورة بأسلحتهم وحقدهم ولا إنسانيتهم، ليسرقوها منا ويتمتعون هم بثرواتها.

إنهم يحسدوننا على شمسنا، لأنها أرقّ وأحنّ من شموسهم. إنهم يحسدوننا على قمرنا، لأنه أصفى وأنقى ونجده كلما نحتاجه. إنهم يحسدوننا على أرضنا، على البحر والساحل والجبل والسهل والبادية. إنهم يحسدوننا على مياهنا لأنها عذبة ونقيّة، وعلى هوائنا وسمائنا ونجومنا التي ما زلنا نراها. إنهم يحسدوننا على الجوري والياسمين والنخيل وبيّارات الليمون ونزار وفيروز. إنهم يحسدوننا لأننا نحب أطفالنا ونلعب معهم. إنهم يحسدونا

لأننا بشر ومصرُّون على أن نبقى كذلك بالرغم من كل ما يفعلونه. نعم إنه سؤال مهم ينبغي أن نسأله لأنفسنا دائماً لنعرف من نحن وماذا لدينا ولماذا يستقتل الآخرين لسرقته منا، فيكذبون ويرتكبون أبشع الجرائم، ويُضلِّلون شعوبهم ليبرِّروا حروباً لا أخلاقية ولا يمكن تبريرها، نعم لنسأل بماذا نفتخر نحن السوريين؟ بتاريخنا الرائع الممتدّ من أول الزمان إلى آخره، والذي تضمَّن المقدّمات التاريخية للعلم الحديث، بمنجزاته الفكرية الأكثر تأثيراً في نهضة العالم مثل الحرّية وفصل الدين عن الدولة، ومن لا يعرف فليرجع إلى توماس غولد شتاين وإلى مكتبة كاتدراتية شارتر في القرنين السابقين للثورة الفرنسية وبداية عصر الأنوار في أوروبا. بقومياتنا المجيدة الثابتة الراسخة، التي تُشكِّل في تنوّعها، أحد أهم مصادر عزّنا كالعربية والكردية والتركمانية والأرمنية والسريانية والآشورية والشركسية والكلدانية وغيرها. بتنوعنا الديني والطائفي الذي لا يتركون وسيلة من وسائل الدسّ أو الإغراء أو التضليل إلا ويمارسونها، في سبيل تخريبه ليصبح نقمة علينا بدلاً من كونه نعمة نعيش بها. بتقديمنا الغالي والرخيص في سبيل حرّية بلدنا واستقلالها رجالاً ونساء، ومن أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب. بمواهبنا المتميّزة والتي تحدّث عنها الكثيرون، من أهمها أننا نعرف متى يجب التوقف وإعادة التقييم من جديد، لنصلح ما فسد من شأننا ونعيد تجميع قوانا، لننطلق بالشكل الصحيح وهذا ما نفعله الآن، وهذا ما جاء السؤال في سياقه...

أعلم أن هناك آلاف المسائل التي يفخر فيها السوريين ولم أذكرها باعتباري ذكرت بعض المسائل على سبيل المثال لا الحصر، فالمقام لا يتسع لكل شيء وأجد نفسي متفقاً مع الصحافية السيدة سعاد جروس بما أوردته في

مقالتها المنشورة في «الكفاح العربي» و«كلنا شركاء» المتعلقة بذات هذا الموضوع بتاريخ 18/ 12/ 2004: «سورية أرض، مجتمع، تاريخ، ذكريات، أقارب، جيران، أصدقاء... إنها عالمنا الصغير والمتواضع وهي تتجاوز البيت والسيارة المرتَّب العالي». نعلم أن الوطن انتماء شامل لا يُضيره أو يُقلِّل من قيمته وجود أخطاء نسعى لتجاوزها ولدينا القدرة على ذلك، ولا نستطيع أن ننكر وجود الكثير مما قاله حكم البابا ونتفق معه حوله، ولكن لكل منا وسيلته في التعبير خصوصاً أن لدينا فرصة تاريخية لتجاوز الكثير من الأخطاء التي ينبغي العمل على حلّها، من ذلك مثلاً محاولة إقناع أصحاب القرار في الإعلام أن الصحافيين والكتَّاب والمفكرين السوريين من حقهم أن يكتبوا في الصحف السورية كما يشاؤون، وأن جمهور القراء هو الذي يقرّر أي الكلام مفيد وأي الكلام غير مفيد، وأن رقيبكم لا يملك المقدرة العلمية والأدبية ليستطيع أن يحكم حكماً منطقياً على الأعمال الإبداعية إذ لو كان ذلك صحياً لكان من المفترض أن يتوقف الكتّاب عن الكتابة، ويقوم الرقيب فقط بالكتابة... ولن تصبح صحفنا مقروءة فعلاً ما لم تُتحْ فيها مساحات واسعة للرأي الحر، ونؤكد أن المواطن السوري لا يحتاج لمن يدلُّه على المادة التي يجوز له قراءتها أو لا يجوز له ذلك، بل هو لا يستشير أحداً بذلك لأن الفضاء مفتوح وكذلك الإنترنت بالرغم من محاولة حجب بعض المواقع.

اعلموا أيها السادة أن المواطن هو الأقدر على تمييز الغث من السمين، وما ينفع الوطن مما يضره كقاعدة عامة وليس رقيبكم، وقد آن لنا أن نستفيد من طاقات مبدعينا وأن ننشر نتاجاتهم ونُزيِّن فيها صحفنا مهما كانت الآراء الواردة فيها، بدلاً من أن يتلقَّفها الآخرون وينشروها

بصحف مقروءة فعلاً، كذلك علينا محاولة إقناع حكومتنا الرشيدة أن أُولى مهماتها وأكثرها إلحاحاً هي إصلاح الوضع المعاشي للناس إصلاحاً حقيقياً يليق بالسوريين، وذلك لا يعني أن تُرفع الأجور بنسب زهيدة ثم ترفع الأسعار بما يفوق الزيادة، وإنما نعني رفعاً حقيقياً للدخول، ولشرائح المجتمع كافة، ولن يتم ذلك ما دام المال العام مستباحاً. ومن جهة أخرى لدى الأميركيين والبريطانيين والفرنسيين الكثير الذي يُخجلهم في انتمائهم، إذ كيف لهم التوفيق بين دعواتهم في الديموقراطية وحقوق الإنسان والحرّية، وبين سرقتهم لثروات الشعوب؟ كيف يتحقَّق لهم تبرير ما يفعلونه في فلسطين والعراق وما يرتكبونه من جرائم ضد الإنسانية، وعلى الأخص كيف سيبرِّرون ما يفعلونه في سجن أبو غريب؟ كيف سيبرِّرون قتل محمد الدرّة في حضن أبيه؟ كيف سيبرِّرون سحق الأميركية راشيل كوري بالآلة العسكرية الإسرائيلية؟ كيف سيبرِّرون ممارسة أشد أنواع الإرهاب الفكري ضد كل من ينطق بالحق من مبدعيهم مثل روبرت فيسك ونعوم تشومسكي وغيرهم الكثيرون؟ كيف سيبرِّرون القتل المتعمَّد للصحافيين في العراق وفلسطين؟ كيف سيعيشون مع صور المجازر التي يرتكبونها مباشرة أو يتسبَّبون بوقوعها في لبنان وسورية وفلسطين والعراق وغيرها الكثير من دول العالم؟ ربما يكون لدينا ما نفخر به أكثر مما لدى الآخرين، ومع ذلك علينا الكثير لنقوم به.

نشرة «كلنا شركاء» الالكترونية، 23/ 12/ 2004

حكم البابا والقشَّة في عيون الآخرين

عمرو الخيّر

السؤال الذي طالما طرحته على نفسي منذ أن وعيت على الحياة، كان وما زال: بأي حق يعتبر السوريون أنفسهم بشراً؟ يعني بأي حق يصفون أنفسهم بما ليس فيهم؟ مقال حكم البابا الذي نشره في «النهار» ونقله هذا الموقع مثال واضح على هذا الادعاء السوري الفارغ. السيد حكم البابا يرى أن الفرنسي والسويدي والأميركي يحق له أن يفخر ببلده وهذا ليس وضع السوري. ابتداء، أتفق مع حكم البابا أنه من الصعب للسوري أن يفخر ببلده، هذا مؤكد. لكن علَّة ذلك ليست في الجهة التي يشير إليها حكم البابا، بل هي أعمق من ذلك بكثير. فما نفهم من حكم البابا هو أنه يريد لسوريا أن تكون كفرنسا! فنسأله: وهل الشعب السوري هو كالشعب الفرنسي كي يحق لك أن تطالب بذلك؟ وسأوضح ما أعنيه بأمثلة ثلاثة، لعن الله الثلاثة!

1- ما أعرفه عن الشباب السوريين أنهم يقضون نصف حياتهم في البحث عن فتاة يضاجعونها، ثم يقضون النصف الآخر في الحجز على حريمهم، يعني أخواتهم، كي لا يضاجعن الشباب! فبعد أن نطرح السؤال الساخر: أجيب لكم بنات منين؟ نوضح للسيد حكم البابا وللسوريين الذين يعتقدون أنهم بشر كالفرنسيين، أن الفرنسي يُربِّي أبناءه ومنذ نعومة أظفارهم على احترام حرّيات الآخرين، وعلى الأخص حرّيتهم الجنسية، وحقهم في التمتُّع بجسدهم. هكذا هو الشعب الفرنسي، وهكذا ليس هو الشعب السوري!

2- حين تعرَّض الكابتن دريفوس لسوء المعاملة لكونه يهودياً، قامت نصف فرنسا المسيحية الكاثوليكية للدفاع عنه وهدَّدوا بإشعال نار حرب أهلية ما لم تُعد لهذا اليهودي المظلوم حقوقه. ومنذ فترة قام قاضٍ سنّي بسجن مواطن درزي لأنه دخَّن سيجارة في رمضان. فهلا تفضَّل حكم البابا وأخبرني كم يبلغ عدد السنّة الذين وقفوا ضدّ هذا القاضي وأعلنوا استعدادهم لإشعال حرب أهلية إن لم تُعد لهذا الدرزي المظلوم حقوقه؟

3- حين يبلغ الشاب الفرنسي (أو الفتاة الفرنسية) العشرين من عمره يقوم أهله بدفعه دفعاً لمغادرة المنزل، أن اخرج من هذا المنزل وعش حياتك تباً لك! فكم يبلغ عدد السوريين الذين يفعلون ذلك؟ وكم يبلغ عدد الشباب السوريين الذين يقبلون بمغادرة العشّ الهادئ لأهلهم، كي يواجهوا مصاعب الحياة ويعيشوها؟

سوريا ليست كفرنسا، هذا مؤكَّد، لكن السبب ليس الحكومة، ولا المخابرات، ولا المسؤولين الفاسدين: السبب هو الشعب الذي لا يريد لبلده أن يكون كفرنسا. إلا إذا كان السيد حكم البابا يريد للسوريين أن يحتفظوا بكل مكوِّنات التخلُّف الشرقي... وبعد ذلك أن يحصلوا على الرقي الغربي! وقد صدق أحمد حين قال واصفاً المقالات من نوع مقال السيد حكم البابا: «وللقول أوصاف تدلُّ على الفتى/ أكان ذكاء ما أتى أم تذاكيا».

موقع «مرآة سورية» الالكتروني، 23/ 12/ 2004

عشرة أسباب تجعلني اعتزُّ بسوريتي وأمقت حكم البابا

عماد شعبان

لأن الشيء بنقيضه يُذكر، ولأنني أمقت حكم البابا، لم أفكِّر كثيراً حتى أُدبِّج هذا المقال، الذي أرجو أن يزعج ذلك الذي ليس له من اسمه لا الساحة ولا التماس ولا حتى الاحتياطي، لأنه امتهن الظهور بمظهر الضحية التي ليس لها ذنب اذا جاؤوا أباها بدم كذب. وأحمد الله أنه لم يُسجَن في يوم من الأيام وإلا لـ«فلقنا» بجلسات التحقيق الطويلة التي خضع لها والتعذيب الصميدعي الذي مورس عليه.

وما يثير غيظي من مقالات حكم ليس عيباً مهنياً يشوبها ولابناء منطقياً يُخلخلها، ولكن ذلك النفس العدواني ونمط جلد الذات الذي يتواتر فيها بشكل مَرَضي غريب، كأنه صادر عن شخص عصابي فقدَ كل مقوّمات الاستقرار والاتزان. وقد يفهم الجمهور نمطاً من الصحافيين الجريئين الذين يقولون «للأعور أعور في عينه»، ولكنه لا بد وأن يستهجن من يخرج على الذوق العام ويستعرض بطولاته السوبرمانية في التصدّي للقهر والظلم والاضطهاد، محوِّلاً كل حركة (في الصحيفة الحكومية التي يعمل فيها) إلى مخطط مشبوه، هدفه النيل من ذلك المناضل الألمعي الذي وجد في آل تويني ضالته لنشر «الحرّية والديموقراطية في سورية».

وليعذرني فقيه الحرّية هذه المرّة لأنه لن يستطيع ربطي لا بالمخابرات ولا بالمتنفذين، فلست سوى صحافي يكره الادعاء والظلم والفوضى، ويحب أن يرى كل شيء في بلاده يتطوّر بطريقة حضارية وعقلانية، وإن كره منظّرو الحروب الهوائية. بالمناسبة، لماذا يُصرُّ شخص على البقاءِ في

صحيفة يؤكد عبر تصرّفاته أن لا شيء يعجبه فيها؟ ثم أليس السكوت عن حكم وغيره ممن امتهنوا القرقعة والفرقعة دليل على أقصى درجات الانفتاح، فلو كان «الأخ» في أية صحيفة فرنسية أو أميركية وخرج على تقاليدها بهذه الطريقة السافرة والاستفزازية، هل سيُمهله رئيس تحريرها ثلاث ساعات ليحوله إلى جزء من ماضي الصحيفة.

لست في وارد الإسهاب أكثر بل في وارد الردّ على ذلك الذي لم يجد في سوريته أي شيء يدعو للفخر، لا بل إنه يعتقد بأن كثيراً من السوريين لا يستطيعون أن يعرفوا لماذا عليهم الفخر لأنهم يحملون الجنسية السورية. أما أنا يا عزيزي فلتعذرني لأن لدي أسباباً كثيرة تجعلني أعتزُّ بهُويَّتي الوطنية، والتي ليس بينها بالطبع مشاركتي وإياك بالجنسية نفسها:

إنني أفخر بسوريتي كوني أحد أفراد شعب ما تزال الكرامة والشرف والأخلاق احدى الكلمات المتداولة بينهم.

إنني أفخر بسوريتي كوني أنتمي إلى الأرض نفسها التي أنتجت أول أبجدية مكتوبة في التاريخ.

إنني أفخر بسوريتي لأنني أستطيع أن أعيش زحمة المرور وارتفاع الأسعار والبطالة وأنفة بعض المسؤولين وثرائهم الفاحش دون أن أشتم الاستعمار.

إنني أفخر بسوريتي لأنني أتشارك الجنسية نفسها مع يوسف العظمة وسلطان الأطرش وحافظ الأسد.

إنني أفخر بسوريتي لأن بعضاً من أرض بلادي محتلٌّ ووجب عليَّ أن أحب هذه الأرض ولو من باب التعصُّب.

إنني أفخر بسوريتي لأنني أحس بأن الشمس في بلادي تشرق أجمل منها في أي بلد من بلاد العالم.

إنني أفخر بسوريتي لأن عتاة الظالمين يرمونها بالسهام لذا وجب عليَّ معرفة أنها بلاد رائعة وتدعو من ينتسب إليها للفخر.

إنني أفخر بسوريتي لأن السوريين يُقدِّسون الموت فداء للوطن أكثر مما يُقدِّسون الحياة.

إنني أفخر بسوريتي لأنها ميزة مكَّنتني (شخصياً) من شراء كل احتياجاتي الأساسية بشرف، ودون أن أرتشي أو أهاجر أو أستزلم لأحد.

إنني أفخر بسوريتي لأنني ببساطة سوري، ولست سويدياً أو كندياً أو فنلندياً أو أميركياً ولا أحب أن أكون.

موقع «شام برس» الالكتروني، 25/ 12/ 2004

ليس دفاعاً عن حكم البابا...
بل لست مع الزميل الزرقاوي

خالد سميسم

بعد ما طرحه الزميل حكم البابا من نقاط تستدعي التوقُّف والمناقشة في مادته «أنا سوري يا نيّالي»، ولست بصدد مناقشته بما طرحه في التفصيل، ولكني أعتقد من حقه أن يُبدي وجهة نظره بغضّ النظر إذا ما كانت تستفز البعض أو تزعجهم، أو تسبِّب الضرر للذين يعتقدون أن مجرّد كلمة تهدِّد مصالحهم ومواقعهم.

اللافت للنظر هي تلك الردود التي جاءت من صحافيين ولم تأتِ هذه المرّة من الأجهزة الأمنية أو تلك المؤسسات التابعة لها تاريخياً، فالبعض من هؤلاء الصحافيين تناول الزميل بطريقة لا تمت إلى أسس الحوار الجاد والواعي بصلة، وتحديداً ما كتبه «الصحافي» عماد شعبان تحت عنوان «عشرة أسباب تجعلني أمقت حكم البابا»، ومن سياق تلك المادة عاد زميلنا إلى زمن الإلغاء و الإقصاء، وذهب يكتب بطريقة تدَّعي امتلاك الحقيقة كاملة، وحتى امتلاك هذا الوطن بكل ما يحتويه من فساد وإصلاح ولا يحق لغيره من أبناء هذا البلد أن يُبدي مجرَّد رأي، الأمر الذي خفَّض سقف الحوار وجعله شبه شخصي وبعيداً عن الموضوعية والعقلانية، مثل تلك العبارات التي استخدمها «الزميل» حين قال: «أمقت حكم البابا»، ووصفه بأنه يحمل «نفساً عدوانياً»، وأنه «شخص عصابي فقد مقوّمات الاستقرار والاتِّزان»... كل ذلك يُذكِّرني بذهنية أبي مصعب الزرقاوي حين يحاكم المختلف معه بقطع رأسه، ونحمد الله أن الزرقاوي لم

يستمر في العمل بمهنة الصحافة «الجهادية» في بدايته في أفغانستان... وإذا حاورنا الزميل شعبان ضمن ما جاء في سياق مادته، نكتشف إلى حدّ كبير أن البلد شهد بعض الإصلاح والدليل أن الأجهزة الأمنية لم تستدعِ حكم البابا أو بعض الزملاء «العملاء» الذين يكتبون في صحف خارجية «معادية»، ولكن على ما يبدو أن هناك بعض الصحافيين إذا ما امتلكوا صفة السلطة بالتأكيد كانوا سيقومون باستدعاء زملائهم، والتحقيق معهم بما كتبوه في الظاهر والباطن والخلف. يقول الزميل شعبان إن حكم البابا وجد في آل تويني ضالته لنشر «الحرية والديموقراطية في سورية»، وهنا لست بصدد تقييم صحيفة النهار من الناحية المهنية أو من ناحية السياسة العامة، ولكن هنا سؤال يطرح نفسه: ما هي الظروف التي دفعت بعض الصحافيين السوريين للكتابة في «النهار» أو غيرها؟ ألا تعتقدون معي أن هجرة الأقلام السورية إلى صحف خارجية تستدعي التوقف والدراسة، وأن هذه التهمة (تهمة الكتابة في «النهار») حقاً مقيتة وهي نتاج طبيعي لعقلية المؤامرة التي عانينا منها كثيراً؟ ومن ثم يقارن شعبان حالة كتابة حكم البابا في صحيفة «تشرين»، مردداً إذا ما كتب البابا في صحيفة فرنسية، كيف سيكون تصرُّف رئيس التحرير معه؟ وهنا أريد أن أخبر الزميل لا يمكن أن نقارن صحيفة «تشرين» (لست بصدد تقيمها) بالصحف الفرنسية أو الأميركية، وإذا أردنا مقارنة الحالة، يمكن أن نقارنها بصحف تعيش ظروفاً قريبة من سوريا، كليبيا أو السودان، لأن المقارنة مع فرنسا تستدعي مقارنة الحياة السياسية والحريات... وبهذا الموضوع لا يمكن أن نقارن صحفنا حتى مع صحف مصر أو إيران... إلخ. وبالعودة إلى جوهر الموضوع وإذا أردنا أن نترك العنوان قليلاً حتى

نتمكَّن من التعاطي مع التفاصيل، أخذ شعبان يفخر بسوريته وله عشرة أسباب يؤكدها، وكأنه يخضع لفحص في العضوية العاملة في الحزب. لذلك أقول له كان من الأجدى أن نردّ وبطريقة حوارية تعتمد على التحليل للقضايا التي طرحها حكم، لا أن نثبت وطنيتنا بعشرة نقاط لأننا لسنا بمتهمين دائماً، ونُذكِّر بذلك لأن الجميع يحب سوريا مهما كانت الظروف، وأعتقد جازماً حتى «المتهم» حكم البابا يحب سوريا. لذلك لا نستطيع الادِّعاء بالفخر بسوريتنا لأننا سوريين فقط، ولكن لأننا نحب هذا الوطن، ربما ننتقد بحدَّة وربما نحزن ونحبط، ونكشف الفاسدين دون خوف وأيضاً نتحدَّث بأي شأن عام دون خوف أيضاً، أما إذا دافعنا عن هذا الواقع كما هو فأعتقد أن هذا الأمر ليس له علاقة بالحب أو بالكره، إنما بالدفاع عن واقع فاسد تعيشه بعض القطاعات في سوريا.

ومن هنا أقول إن ما أوصل البلد إلى هذا الوضع هو السكوت وثقافة التصفيق حتى التعب «للمنجزات الكبيرة»، مثلاً السكوت عن 43 وربما أكثر من التجمّعات السكنية المخالفة حول دمشق، والسكوت بفخر عن ما هو منتشر في تلك التجمّعات، والسكوت أيضاً عن آليات تشكلها مثل الفطر... فساد البلديات وفساد... إلخ. وأيضاً عدم رغبة الحكومة بإيجاد سكن محترم وحضاري للكثير من العائلات التي تقيم في هذا البلد، وبالتالي أن يكون المنزل والسيارة ومستلزمات المنزل وحتى الطعام مشاريع كبرى للمواطن السوري، ينتظر من «يُكافئه» أو «يمنحه» تلك الضروريات، هو شيء مؤسف. وهنا ندخل بقول شعبان عن زحمة المرور التي تذكرنا بثقافة الـ25 ليرة المعروفة، وتنتهي عند بعض الشعب الذي ما زال يتداول كلمات مثل الأخلاق والكرامة والشرف حسب شعبان، نعم يتناول ويردد تلك

المفاهيم بكثرة ليثبت وجودها، ونسأله أين تلك المفاهيم من أخلاق سائق التاكسي مثلاً إذا يُحرَّر يومياً في فرع مرور دمشق ما بين 3000 إلى 4000 ضبط مخالف وسبب المخالفات: إخفاء العدَّاد، عدم توصيل راكب، عرقلة السير... وكذلك بإمكاننا أن نقارن ما بين المدارس وأقسام الشرطة من ناحية الشكل والقوة، وهل سمعت يوماً عن انهيار قسم شرطة واحد في سوريا بقدر ما سمعنا عن انهيار مدارس، كل ذلك بسبب الأخلاق المتداولة التي تحدث عنها شعبان، أي أخلاق الشركات المنفِّذة. وإذا أردت العدَّ لا أعتقد أني سأنتهي من تقييم فساد الإدارات في المؤسسات الحكومية، ولجان الشراء وقصور وفلل بعض الموظفين، كل ذلك كان تحت سقف الأخلاق، وواقع التعليم السيئ تحت سقف الأخلاق، وعدم وجود مركز بحوث ودراسات حقيقية أيضاً تحت سقف الأخلاق، ونسبة البطالة تحت سقف الأخلاق وهجرة شبابنا للبحث عن لقمة العيش تحت سقف الأخلاق، وواقع المشافي الحكومية المزري ومجمل خسارات القطاع العام تحت سقف الأخلاق... فبالتأكيد لا نستطيع الفخر ضمن هذه المعطيات، ومادة المتهم حكم البابا جاءت يا سيدي «الزميل» ضمن سياق واضح، وكل الذي ذكرته ليس في الصومال بل في سوريا والجميع يعرف ذلك حتى مرضى مشفى ابن سينا يعرفون ذلك أيضاً. لذلك كنت أتمنى أن تأتي الردود ضمن سياق واضح عقلاني وحوار حريص على هذا الوطن، فالحل ليس بكيل التهم والشتائم للكاتب، وربما يكون هذا الرجل أسوأ سوري يتخيّله عماد شعبان على هذه الجغرافية، ولكن السؤال الأخير هل ما كتبه حكم البابا غير صحيح؟ لذلك نعتقد أن صحافة «التهم» ليست حلاً، بل الحل يكون في محاربة الفساد والمفسدين بشكل حقيقي،

منطلقين من أن سوريا هي لجميع المواطنين الذين يفخرون بسوريتهم، من خلال سوق الحميدية والجامع الأموي وكنيسة حنانيا ومعظم المدارس والأبنية التي تحكي عن تاريخ هذا البلد، وبالتأكيد لا يرون سوريتهم من خلال أبنية فروع المخابرات وبؤس وجوه الناس العاديين.

موقع «شام برس» الالكتروني، 28/ 12/ 2004

دخل الله تحدَّث... بالعربي أمتع

صلاح منصور

أن تصل متاخراً خير من أن لا تصل أبداً، ينطبق هذا الوصف تماماً على واقع إدراك القيادة السياسية في سوريا الحبيبة متأخرة لأهمية الخطاب الإعلامي، وضرورة مواكبته للخطاب السياسي، في عصر أصبحت فيه الفضائيات الإخبارية والجرائد المقروءة والالكترونية أسياداً للموقف. ففي زمن الفضائيات والإعلام المفتوح لم يعد هنالك مجال أبداً للدوران حول النفس أو النظر إلى الوراء، ولم يعد وجود إعلام منفتح ومتطوّر ضرباً من الرفاهية، بل ضرورة حتمية تمليها علينا الظروف الراهنة والتحدّيات الكبيرة التي تحيط بنا، فإعلام قوي ومتطوّر هو وحده القادر على تسليط الضوء على عدالة قضايانا وسموّها، ومن خلال هذا الإعلام فقط نستطيع أن نُصدِّر الصورة الحقيقية لنا إلى الخارج، فنحول بذلك دون ظهور صورة مشوَّشة يتناوب على رسمها حاقدون بداية بآل التويني في جريدة «النهار» مروراً بحكم البابا ووصولاً إلى قناة «الحرّة». ولعل ظهور وزير الإعلام الدكتور مهدي دخل الله البارحة على قناة «العربية» وتحديداً مع المتميّزة جيزيل خوري في برنامج «بالعربي»، يعكس بشكل أو بآخر التوجّه الجدّي نحو رسم المشهد الإعلامي الشفاف والمتطوّر.

دخل الله البارحة ورغم التفافه على بعض الأسئلة، إلا أنه كان مقنعاً إلى حدّ كبير، وكان على طبيعته مبتعداً بذلك عن القوالب التقليدية التي لطالما التزم مسؤولونا بها. لقد أضاء دخل الله البارحة على كثير من القضايا، فداخلياً أكَّد على توجُّه الاقتصاد السوري نحو اقتصاد السوق،

وأكَّد رفع الدولة يدها عن قطاعَي المصارف والتعليم العالي. وفي الملف العراقي أكَّد أن اتهامات الإدارة الأميركية والمسؤولين العراقيين، ما هي إلا محاولة لتصدير الأزمة إلى خارج العراق، ونفى نفياً قاطعاً وجود أي قادة لحزب البعث العراقي داخل الأراضي السورية. وفي الملف اللبناني أعاد التأكيد على أن القرار 1559 كان سيُتَّخذ بتمديد أو بدونه للرئيس اللبناني، وأن إعادة انتشار الجيش السوري تتمّ فقط بالتنسيق مع القيادة اللبنانية، وبمعزل عن القرار الدولي وتداعياته.

إن سوريا ليست بلداً ضعيفاً كما قال بوش، فالبلد الضعيف لا يستطيع أن يقف بوجه كل تلك التحدّيات الكبيرة كما تفعل سورية الآن، فسورية تُعدُّ من البلدان القليلة التي تتمتَّع بالاكتفاء الذاتي، قال دخل الله ذلك في رسالة موجَّهة إلى أكثر من طرف. ظهور دخل الله البارحة وما سبقه من ظهور لوزير الداخلية اللواء كنعان على الفضائية السورية، وظهور لبعض مقالات المعارضة على صفحات الجرائد الرسمية، ما هو إلا قطع فسيفساء صغيرة تلزمها قطع كثيرة أخرى، تُشكِّل بمجملها الصورة الجديدة للمشهد الإعلامي الذي ننشد. دخل الله خطا الخطوة الأولى على طريق طويل، وكلنا يعلم أن طريق الألف ميل يبدأ بخطوة.

موقع «شام برس» الالكتروني، 27/ 12/ 2004

ردّ على عماد شعبان وحكم البابا

فراس مصطفى طلاس

الأخ عماد شعبان،

ما أجمل كلامكم وما أقبح كلام حكم البابا.

كلّنا نعتزّ بسوريتنا ومن لا يعتزّ بسوريته ألا يخجل من النظر في عيون بقية السوريين؟

نشرة «كلنا شركاء» الالكترونية، 28/ 12/ 2004

سوريا الحنونة بين أخذ وردّ

منير شحود

بحثتُ عن كلمة مناسبة غير الحسد لأعبِّر فيها عن إعجابي بقدرة الكاتب حكم البابا على زعزعة ركود إعلامنا المزمن، ووجدتها أخيراً: أغبطك! فقد تمنّيت لو كنت أنا الذي كتب ردَّه على الباحث نبيل فياض، ولكن بطريقتي الخاصة بالطبع. فبرمية ناجحة سقط الحجر في وسط البركة، ثم تتالت المويجات في كل اتجاه ردوداً وتعليقات في موضوع حسّاس هو علاقة الأجهزة الأمنية بالمواطن، وتحديداً الكاتب أو المثقف أو الناشط، وما إن خفتت التعليقات على مقاله حتى رمى حجراً آخر في موضوع أكثر حساسية هو حب الوطن - سوريا، بأن عبَّر عن انزعاجه من أغنية «أنا سوري يا نيّالي». وللحق فقد كتب عن هذا الموضوع أولا د. منذر خدام «أنا سوري مو نيّالي» وأثار مقاله بعض اللغط، ولكنه كان أقلّ مقارنة بتلك الردود التي انهالت على مقال حكم البابا، ربما بسبب نشر مقالة البابا في صحيفة رسمية، وليس على الإنترنت. فأين هي المشكلة؟ وهل هي في أن أحداً، مثل حكم البابا أو المصنَّفين في خانته، لا يحب وطنه؟ بينما يحبُّه القائمون على أمور البلاد، ومن في حكمهم؟ وهل القضية المختلف عليها تتعلَّق بحب الوطن فعلاً؟ لنفترض أن سوريا أمٌّ، ولديها أبناء عدّة، وقد أورثتهم حصصاً متفاوتة، أو استطاع أحدهم أن يأخذ منها أكثر مقارنة بباقي أخوته، لسبب ما جعله قريبا منها، أو ذا حظوة عندها. فكيف ستترتَّب، عندئذ، العلاقة بين الأبناء من جهة، وبينهم وبين أمّهم من جهة ثانية؟ من حيث المبدأ، لا يمكن للأم إلاَّ أن تحبّ

أبناءها، وكذلك الأبناء، لكن هذه العلاقة لا يمكنها أن تخفي الشعور بالظلم واحتجاج المظلوم بطريقة ما على أخيه، ولومه لأمِّه. أما المحظوظ من الأخوة فيُرجعُ احتجاج أخيه لأسباب أخلاقية، وليس لها علاقة بلب الموضوع. ولننزل إلى أرض الواقع الاجتماعي. فالمشكلة في سوريا هي في الطريقة التي يتم فيها توزيع الثروة، وحصول البعض عليها كامتياز، أكثر من كونها نتيجة لآليات التراكم الاقتصادية المعروفة. ففي فنلندا مثلاً، لا يمكن لهذا النقاش أن يحصل بهذه الصيغة، وربما سيُعدُّ جدلاً سفسطائياً؛ وذلك لأن صندوق التكافل الاجتماعي والضرائب العالية التصاعدية على الرأسماليين والمساواة أمام القانون، تُخفِّف من مشاعر الظلم والأحقاد الطبقية. إذن، المشكلة في حب سوريا ليست في الحب نفسه، بل في الرسائل التي يريد كل منّا توجيهها للآخر، فيُعبِّر أحدهم عن امتعاضه وظلمه، بينما يُزايد الآخر مكابراً على قناعته بظلم الآخرين. أما حب الوطن الصادق البريء فإننا نلمسه، على سبيل المثال، في سلوك ذلك المهاجر الذي لا يريد أن يموت إلا على أرض وطنه.

لم أكن أريد الخوض في مثل هذا النقاش، الذي يُعدُّ ضرباً من تزييف الوعي، لو لم أقرأ في نشرة «كلنا شركاء» (28/ 12/ 2004) بضع كلمات كتبها السيد فراس طلاس موجِّهاً كلامه إلى الصحافي عماد شعبان، بعد أن كتب هذا الأخير مقالاً عبّر فيه عن كرهه لحكم البابا، وجاءت كما يلي: «الأخ عماد شعبان، ما أجمل كلامكم وما أقبح كلام حكم البابا... كلنا نعتز بسوريتنا ومن لا يعتز بسوريته ألا يخجل من النظر في عيون بقية السوريين؟».

فبالفعل، ليس للسيد فراس طلاس الوقت لتدبيج المقالات تعبيراً عن

حبّه لسوريا، أو ليماحك في الثقافة! فثمة من ينطق باسمه، بوعي أو بلا وعي، ولا يحتاج سوى أن يُوجِّه آيات الشكر والامتنان لمثل هذا الصحافي على الصدفة الرائعة! إن المشكلة ليست في حب سوريا - الأم، إنما في الطريقة التي يريد البعض منا أن نحبَّها بها، وندوخ في حبِّها، لتعمى بصائرنا وحسب. أليست هذه هي المشكلة؟!

موقع «الحوار المتمدن» الالكتروني، 30/ 12/ 2004

5

معركة المثقف الحرّ ومثقف السلطة

الصورة الإعلامية السورية على الفضائيات العربية

عماد فوزي الشعيبي نموذجاً

كتاب في الخوف، 2005

الصورة الإعلامية السورية على الفضائيات العربية: عماد فوزي الشعيبي نموذجاً

حكم البابا

ربما كان على السيد عماد فوزي الشعيبي أن يجد طريقة أخرى أكثر إقناعاً يردّ بها عليَّ بدلاً من إنكار ما قاله على مسمع من الملايين في فضائية «العربية»، حين سئل في بداية حملة التهديدات الأميركية لسورية بعد احتلال العراق عن قيمة هذه التهديدات فأجاب بأن أمريكا ظاهرة صوتية، لأني لست الوحيد الذي دهش مما قاله حينها، ولأن ما قاله كان حديث الشارع ومثار استغرابه في وقت كانت أصوات قاذفات المحتل الأميركي وقنابله على العراق ما تزال مسموعة في الشارع العربي، ولن يفيد السيد الشعيبي مطلقاً التشكيك بفهمي الخاطئ لما قاله، فما يقوله في العادة لا يمكن فهمه بطريقتين، لأن هدف خطابه واضح لا يحتمل اللبس كونه ينطلق من إصراره على أن يكون محامي دفاع لا من الصفة التي يُقدَّم بها كمحلل سياسي.

ولكني (وقد ردَّ عليَّ) أجدها فرصة مناسبة لقول كلام في وعن السيد الشعيبي وتحليلاته كان يجب أن يُقال منذ زمن، وهو كلام لا يُعبِّر عن رأي شخصي فقط، بل يحاول قراءة حالة عدم الارتياح التي ترتسم على وجوه مشاهدين مختلفين في كل مرّة (أكون بالصدفة في عدادهم) عند سماع صوته في نشرة أخبار معلِّقاً أو محللاً، فمنذ ظهوره على الشاشات بقوة قبل سنوات للتعليق على حدث سياسي يخصُّ سورية سواء كان داخلياً أو خارجياً، اختار لنفسه موقع الناطق الرسمي لا قارئ الحدث السياسي،

ليس فقط في محتوى الخطاب الذي يردِّده، بل وفي شكل تقديم الخطاب وترداده، وسأشرح أكثر...

هناك الكثير من المحللين السياسيين في العالم العربي الذين حسبوا أنفسهم على سياسات حكوماتهم، ولكن العديد من هؤلاء تركوا مسافة حرّية بين خطابهم وخطاب تلك الحكومات، من أجل ترك فرصة للمناورة مع محاور قد يُعارض خطابهم، أو الإيحاء للمستمع أو المشاهد الذي يتابعهم بأنهم منطقيون ومحايدون يقولون ما لهم وما عليهم، أو لإظهار بعض الاحترام لوعيهم وثقافتهم، وهؤلاء على علاتهم استطاعوا أن يقنعوا مستمعيهم ومشاهديهم إن لم يكن في كل القضايا التي يدلون برأيهم فيها، ففي بعضها على الأقل، بحيث نجحوا في عدم تنفير المتلقّي من خطابهم وبالتالي خطاب حكوماتهم، ولتحلّي هؤلاء المحللين بمثل هذا الذكاء الذي يعتمد على عدم التطابق مع أي خطاب رسمي تطابقاً كاملاً حتى لو كانوا مقتنعين به جملةً وتفصيلاً، اختاروا أيضاً الشكل المريح بالنسبة للمشاهد لترويج آرائهم سواء في طريقة الردّ الأريحية على منتقديهم، أو في نبرة الصوت، أو في إدخال خضرة لغة الحياة وأمثلتها إلى جفاف لغة السياسة، بحيث أصبح شكل الخطاب جزءاً من مضمونه، أو في خدمة مضمونه.

لا أدري ما إذا كان من حسن أو سوء حظ السيد الشعيبي أنه لا ينتمي لهذه الفئة من المحللين السياسيين، ولكنه من حسن حظنا بالتأكيد، فقد اختار لنفسه ليس التطابق فقط مع الخطاب الرسمي، بل والتماهي معه وصولاً إلى المزاودة عليه، فهو يردُّ على كل انتقاد بلغة الإلغاء وكأنه يضع الحقيقة في جيبه، ولأن مفهوم الإلغاء لا يمكن اعتماده في إلا القضايا الداخلية فإن نظرية المؤامرة هي البديل المناسب في الحديث عن القضايا

الخارجية، وبذلك تبقى الحقيقة في جيبه أيضاً! فمنذ أن بدأ الحراك في المجتمع السوري رغبة بالانفتاح والإصلاح، ووصولاً إلى اليوم، يصرُّ السيد الشعيبي أن يبرهن بالدليل القاطع لمن يتوجَّه له في كتاباته وتعليقاته المتلفزة أنه صوته المعبِّر وناطقه الرسمي ومنظِّره الأيديولوجي ومسوِّقه السياسي ومبشِّره الكهنوتي، ولذلك يظهر خطابه المقروء والمتلفز دائماً أشبه بالمراسلات الشخصية الموجَّهة إلى صندوق بريد مختلف عن عنوان القارئ، ويختار ما يظن أن المرسل إليه يطرب له. ولأن القارئ لم يعنِه أبداً، لم يعنَ هذا الأخير به ولا بخطابه، مما أساء للخطاب نفسه في بعض الأحيان خاصة عندما كان الخطاب الرسمي يتلاقى مع وجهة نظر المواطن، بسبب أسلوب السيد الشعيبي المعتمد على تسفيه وجهة النظر الأخرى منعاً للحوار، ورتابة طبقة الصوت وخلوها من الانفعال الانساني وكأنها تصدر عن «آنسر مشين»، ونبرته التعليمية القاطعة التي تقترب من جهامة مذيعي نشرات الأخبار في التلفزيونات الرسمية العربية أو قراء البيانات العسكرية، واستخدام التعابير المتعالية كما لو أنه يحاضر في مجموعة تلاميذ جهلة، وبهذا الأسلوب غير المدرك لطبيعة التقنية التي يمرِّر عبرها خطابه، والمتجاهل للمتلقي والمتعالي عليه، تحوَّلت الدقائق التي يظهر فيها السيد الشعيبي في بعض نشرات الأخبار إلى فاصل مثير للتسلية في بداية الأمر ثم مثير للملل بعد وقت، وهذا الكلام ليس رأياً سياسياً بالسيد الشعيبي، بل هو رأي تقني في كيفية حضوره على الشاشة أمام المتفرّج.

ربما آن الأوان أن يجد السيد الشعيبي من يقف ليقول له (من بين من يظن أنه ينطق باسمهم) إن الأسلوب الذي يتبعه سواء في المماحكة السياسية أو في شكل إنتاجها على الشاشات، يُلحق الخسارة بأكثر القضايا عدالة

حين يتبنَّاها، لأني وغيري من السوريين نشعر بالإحراج فعلاً حين يتم اختصار صورة العقل السياسي السوري عمداً على الفضائيات بأداء كاريكاتوري بالفعل، مع أن ظاهره الجدّية البالغة، وكأن صاحبه يُنفِّذ ما ينصح به مخرجو الكوميديا ممثليهم في العادة وهم يُصوِّرون عملاً كوميدياً فيقولون لهم: لا تُهرِّجوا، أدوا الدور بكل ما في مقدرتكم من الجدّية، وعندما تكونون في منتهى الجدّية ستُحدثون التأثير اللازم لخلق حالة غير محدودة من الإضحاك لدى المتلقي!

موقع «الرأي» الالكتروني، 23/ 10/ 2003

تنويه من المحرّر: نُشر هذا المقال في «كتاب في الخوف» الذي أصدرته في دمشق عام 2005 في طبعتَين متتاليتَين، وهو الكتاب الذي استند إليه الدكتور عماد فوزي الشعيبي، في رفع دعواه القضائية ضدّي، والتي ستكون موضوع هذه المعركة الصحافية.

المصافحة التي أراها «تاريخية»

حكم البابا

سواء كان خبر حدوث المصافحة المزدوجة بين الرئيس السوري بشار الأسد والإسرائيلي موشيه كتساف «نكتة بايخة» (حسب تعليق المحلل السياسي السوري عماد فوزي الشعيبي لقناة «الجزيرة» الفضائية 8/ 4/ 2005) أو لم يكن نكتة بايخة، فإن أحداً لم يكن ينتظر من السيد الشعيبي أن يقول أكثر مما قاله، وأن لا يسخر بابتسامته الشامتة من أخبار الإعلام العالمي الرخيصة، لأن السيد الشعيبي، وفي كل تصريحاته يخلط بين دور «المحلل السياسي» و«المحلل» في الشرع الإسلامي الذي يتزوّج امرأة طلَّقها زوجها ثلاث مرات، فأصبحت محرَّمة عليه ما لم يتزوّجها رجل آخر، فيُسمَّى حسب المصطلحات الشرعية «المحلل»، ويُطلق عليه حسب التعبير الشعبي الدارج «المجحِّش».

وسواء كانت المصافحة المزدوجة التي حدثت بين الرئيسين السوري والإسرائيلي في روما «عرضية» (كما وصفتها وكالة الأنباء السورية «سانا» 8/ 4/ 2005)، أم لم تكن عرضية، وسواء «لم يكن لها أي مغزى سياسي»، على حد تعبير «سانا» أيضاً، أو كان لها مغزىً سياسياً، وسواء كانت «لا تغيّر في مواقف سورية المستندة إلى الثوابت المعروفة» (حسب مصطلح «سانا»)، أو تغيّر في مواقف سورية المستندة إلى الثوابت المعروفة، فإن أحداً لم يكن ينتظر من وكالة الأنباء السورية «سانا»، أكثر مما قالته، لأن هذه الوكالة التي تعتبر أحد أعمدة وثوابت الإعلام السوري، كانت تؤدي عملها الإعلامي دائماً على طريقة «السيريلنكيات» التي يعملن في

خدمة المنازل، بفم ساكت وقلب خاشع وأجر ثابت.

وسواء كان «رفْض الرئيس بشار الأسد مصافحة اليد التي مُدَّت إليه سيسيء لسمعة سوريا» (حسب ما قالته أوساط رسمية سورية لمراسل صحيفة «النهار» بدمشق 10/ 4/ 2005)، أم لم يكن يسيء، وسواء كان ما قالته الأوساط الرسمية السورية نفسها صحيحاً، في أنّ «سورية التي يقولون عنها محاصرة ومهمّشة ومهزومة، شغلت الإعلام العالمي على مدار الـ24 ساعة الماضية، بسبب مجرّد مصافحة بالصدفة، يثبت أن دمشق تملك خيارات استراتيجية كبيرة وأن هناك أوراقاً كثيرة للمستقبل»، أم لم يكن صحيحاً، فإن أحداً لم يكن يتوقع من هذه الـ«أوساط الرسمية السورية» غير ما قالته، لأنها تتعامل مع أي حدث يقوم به، أو تصريح يُدلي مسؤول سوري، بالطريقة التي كان يتعامل بها حواريو المسيح مع السيّد المسيح، وبالطريقة التي حصل فيها أبو بكر على لقب «الصدّيق» في علاقته بالرسول العربي محمد.

وبالرغم من كل ما قيل وسيقال، حول أسباب حدوث المصافحة ودواعيها، وما إذا كانت مصادفة أو مرتّبة، وما إذا كانت مجرّد حدث برتوكولي عابر، أو خطوة تمهيدية لخطوات قادمة، وما إذا كانت لا تغيّر في مواقف سورية المستندة إلى الثوابت المعروفة، أو كانت تغيّر، أو بقيت الثوابت المعروفة ثوابتاً أصلاً، أو أنها جزء من خيار السلام الاستراتيجي لسورية، أو أن خيار المقاومة ودعم حزب الله اللبناني ومنظمتَي «حماس» و«الجهاد» الفلسطينيتين لم يعد مجدياً، أو أنها إعادة إنتاج للأسلوب الفيتنامي الذي يحارب بيد ويفاوض باليد الأخرى، أو أن أجواء السلام والمحبّة التي فرضتها جنازة الحبر الأعظم، جعلت كل من حضرها ينصاع لقول السيد المسيح

«أحبوا أعداءكم، وباركوا لاعنيكم»، وبالرغم من كل مباخر الموالين، التي ترشّ دائماً على الموت سكر، وتصيّد المعارضين الذي يجعل من الحبّة قبّة، فإن هذه المصافحة السورية الإسرائيلية على أعلى مستوى (البروتوكولية، المصادفية، سمّوها ما شئتم)، تُخرج من ذاكرتي كسوري تاريخاً من الجروح والآلام، من أولى حماسيات العداء لإسرائيل (كانت في الماضي تُسمَّى رسمياً وإعلامياً وشعبياً «الكيان الصهيوني») ورميها في البحر التي درسناها في كتب المدرسة، وأُخرجنا في المسيرات المنظمة لنشجبها، ونشنق دمى على شكل الرئيس المصري الراحل أنور السادات بعد توقيعه لاتفاقية «كامب ديفيد»، إلى آلاف الذين سُجنوا وسُحلوا وذُبحوا على الجبهة الداخلية - بتهمة خدمتهم للمشروع الصهيوني - دفاعاً عن الجبهة الخارجية، إلى مئات ألوف الذين ماتوا في الخطوط الأمامية والخطوط الخلفية من أجل تحرير فلسطين، إلى السنوات السوداء التي عاشها الناس، وهم يترجّون ويتوسطون ويداورون ويناورون، من أجل الحصول على قنينة زيت وعلبة سمنة وربطة مناديل ورقية، وهم راضون مرضيون، كون تجوعيهم جزءاً من تحقيق مشروع «التوازن الاستراتيجي» المعدّ لمحاربة إسرائيل، إلى القصائد والمقالات والمهرجانات الخطابية والمؤتمرات التضامنية التي كانت هي جبهة الحرب الوحيدة المفتوحة على إسرائيل، إلى أعمارنا التي ضاعت، وثرواتنا التي نُهبت، وأعراضنا التي انتهكت، إلى أبنية المخابرات التي شُيِّدت وشهقت في العلو، والأقبية التي حُفرت وخضعنا للتحقيق فيها، لأننا نلفظ - مجرَّد لفظ - كلمة «ديموقراطية»، بسبب وجود هذه الـ«إسرائيل»، إلى الاتهامات التي كيلت لنا بسبب مقال كتبناه مرَّة لأن بلدنا يمرّ بحالة حرب مع إسرائيل، ومرَّة لأننا نكتب في جريدة مثل

«النهار» «المرتبطة بإسرائيل»، إلى قصائد نزار قباني ومحمود درويش وممدوح عدوان وأمل دنقل.

ماذا سأعدّ لأعدّ وقد صرفنا أعمارنا بقصد لا بمصادفة، وبإيمان لا ببروتوكول، وبمغزى سياسي لا عفو الخاطر ونحن مؤمنين بحقنا، ومطالبين بأرضنا، وكيف سأنظر إلى وجهي في المرآة الآن، وأنا الذي اشتبكت (وسط بهو فندق «شيراتون بغداد» وأمام كل مخابرات صدام حسين) في شجار علني عنيف مع رئيس وفد تضامني ذهبنا به إلى العراق قبل غزوه بأيام معدودة، فقط لأنه حيَّا صدام حسين بحجة أن هذا معادٍ لأميركا واسرائيل، وخرج عن هدف زيارتنا الذي اتفقنا عليه مسبقاً في دمشق: التضامن مع شعب العراق لا مع نظامه، وقلت له إن ما قاله كان يحتاج إلى موافقة الوفد بالإجماع لا بالأكثرية، وجمعت التواقيع على بيان يُبرِّئ الوفد مما قاله، وكاد الوفد يصبح وفدَين، ورفضتُ لقاءً مع نائب رئيس الوزراء العراقي وقتها طارق عزيز ومصافحته رغم أنه عربي الوجه واليد واللسان، وأجبرت آخرين على رفضه، فانتهت زيارتنا على عجل، وعدنا عند خروجنا لنقف على منفذ الحدود العراقي، ونُفتَّش بحجة تهريب الآثار، رغم أن المنفذ نفسه فتح لنا قاعة الشرف عند دخولنا (!!).

حتى أكون منصفاً، من الصعب على جيلي الذي ولد وتربَّى على العداء لإسرائيل، أن يستسيغ أي صيغة سلام معها، رغم كل الظروف التي أعرفها والتي لا أعرفها، وقد تتعامل أجيال أخرى بحدَّة أقل مع هذه المسألة، ولكن عقلي يستطيع أن يُدرِّب قلبي ويلجم عواطفي، في حال عادت أراضيَّ المحتلة كسوري إليَّ، لا بمعناها العقاري إنما بمعناها الوطني، وساعتها سأحاول إيجاد المبررات لنفسي، على الرغم من أن دم الذين ماتوا عداءً

لإسرائيل، كان لإعادة الحق من دون أن يرفرف العلم الإسرائيلي على مبنى سفارة لها في سورية، ومن دون استقبال لأي إسرائيلي ومصافحته، وإذا كنت مستعداً لتدريب نفسي على قبول سلام مع إسرائيل، مبني على إعادة الأراضي المحتلّة، وللأسف هذه المرّه كعقار لا كوطن، فإنني بعد مصافحة الثامن من نيسان المزدوجة، التي أراها تاريخية – على عكس ما تراها وكالة الأنباء السورية «سانا» – مصادفة وعرضية وبروتوكولية وبدون مغزى سياسي، فإنني سأدرِّب نفسي أيضاً كسوري، على أن لا أقبل بعدها من يريد مصادرة ما تبقى من عمري، ويحجر على حرّيتي، ويمسخ إنسانيتي، ويلغي مواطنيتي، ويعتبرني أجيراً لا شريكاً في بلدي بحجة المعركة المفتوحة مع إسرائيل.

جريدة «النهار» اللبنانية، 13/ 4/ 2005

عماد الشعيبي المحلل السياسي المتمرّس
يُقاضي حكم البابا الصحافي «الحاقد على الوطن»
ويطالب بتعويض مالي يصل إلى خمسة ملايين ليرة

جانبلات شكاي

في محاكمة يبدو أنها ستفتح باباً واسعاً للنقاش والجدل والانتقاد، تُعقد اليوم الخميس أمام محكمة صلح الجزاء بدمشق، الجلسة الأولى لاستجواب الصحافي والكاتب السوري حكم البابا... على دعوى شخصية رفعها عليه الأستاذ الجامعي عماد فوزي الشعيبي «بجرم الذم والقدح والتشهير وفق المادة 570 وما بعد من قانون العقوبات»، والدعوى كان قدَّمها الشعيبي، ممثَّلاً بالمحاميَين خليل وزهير أحمد تعلوبة، لدى النيابة العامة في دمشق بتاريخ الثامن عشر من نيسان الماضي، ومما جاء فيها أن «الموكل الشعيبي، هو أستاذ جامعي مدرّس في جامعة دمشق، ومحلل استراتيجي متمرّس، سياسي، ذو باع في فن السياسة، همّه الدفاع عن الوطن الذي نربو فيه كشركاء، وتشهد له بذلك محطات العالم الفضائية والعادية».

وفي المقابل اعتبرت الدعوى، التي حصلت «سيريانيوز» على نسخة منها، «المدَّعى عليه بأنه موظف في جريدة «تشرين» المحلية، وهو حاقد على أبناء هذا الوطن رغم كونه أحدهم، لا يرتاح له بال إلا ببث سمومه في جسد هذا الوطن والمواطنين الشرفاء المحاربين بالقلم لما تتعرَّض له سورية بشكل يومي»، وقالت الدعوى إن «المدَّعى عليه، حكم البابا، أعدَّ كتاباً أسماه «كتاب في الخوف»، تطرَّق فيه من ذم وقدح وتحقير إلى فرسان

الكلمة وحقَّرهم وذمَّهم، ولم يكتفِ بذلك بل سارع عقب ذلك، إلى كتابة عدة مقالات نشرها على صفحات الانترنت والصحف العربية باشر فيها أسباب الازدراء والذم والتحقير والقدح للموكل، الشعيبي، وأمثاله»، وبعد أن ضرب الادعاء أمثلة على مقالات كان نشرها حكم البابا على الإنترنت وفي صحيفة «النهار» اللبنانية، خلص إلى الطلب، باعتبار «الموكل مدّعياً شخصياً بحق المدّعى عليه، وتحريك الدعوى العامة بحقه بجرم الذم والقدح والتشهير وفق المادة 570 وما بعد من قانون العقوبات، والمطالبة بتقرير محاكمته أمام محكمة صلح الجزاء بدمشق وإنزال أعلى العقوبة به»، إضافة إلى المطالبة «بالحكم عليه بمبلغ لا يقل عن خمسة ملايين ليرة سورية تعويضاً أدبياً للموكل على الجرم الواقع عليه، وتضمين المدَّعى عليه الرسوم والمصاريف والأتعاب».

وفي تعليقه على الدعوى المقامة عليه قال حكم البابا لـ«سيريانيوز» إن «الاتهام السابق إنما يمثِّل تهمة قديمة وصارت مملَّة لكل من يخالف رأي أولئك الذين يُنصِّبون أنفسهم موزّعي شهادات الوطنية، التي يمنحونها من يشاءون ويحجبونها عمَّن يشاءون»، واعتبر البابا أن الشعيبي «وفي نص ادعائه الشخصي يناقض نفسه، حين يتحدَّث عن الوطن الذي نربو فيه كشركاء، ثم يضعني بعد سطرين خارج هذه الشراكة ويصنِّفني من أعدائه والحاقدين عليه»، وألمح البابا إلى أنه سيقاضي الشعيبي على ما ورد في نص ادعائه وقال: «بغضِّ النظر إذا ما كنت سأرفع دعوى مقابلة للتشكيك في وطنيتي أم لا، لكن كلام الدكتور الشعيبي سمعته من كثيرين وسمعه غيري أيضاً، وأعتقد أنه صار الآن موضة قديمة»، وفي إشارة منه إلى تقدُّم أجهزة الأمن على مثقفي السلطة قال البابا إن مثل الكلام السابق

«سُحب من التداول حتى من قبل الأجهزة الأمنية التي كانت تكيل لنا مثل هذه الاتهامات في ما مضى»، وأضاف: «اعتقد أن الحوار عادة بين الكتّاب يتم على صفحات الجرائد، ولكن يبدو أن حجة الدكتور الشعيبي خاصة بعد تكذيبه علناً لموضوع المصافحة (بين الرئيس الأسد والرئيس الإسرائيلي خلال تشييع البابا السابق)، ومن ثم تأكيدها بعد فترة قصيرة من الجهات الرسمية، أعتقد أن هذه الحجة أصبحت واهية، فلجأ إلى القضاء، وأنا اعتبر أن هذه القضية قضية رأي عام لا تخصُّني وحدي ككاتب وإنما تخصّ كل الكتّاب والصحافيين من مخالفي الشعيبي الرأي»، وأكّد البابا «أن سورية ليست حكراً على الدكتور الشعيبي، ولم تعد ذات صوت واحد، كما يحب أن يُظهرها، وإنما هي ذات أصوات متعدّدة، ولا أستغرب أن ينوب الدكتور الشعيبي في دعواه عن تحقيقات الأجهزة الأمنية التي لم تعد تستدعينا في الفترة الاخيرة»، متسائلاً أيضا «إذا ما كان هذا هو الأسلوب الجديد في التعامل مع الكتّاب والصحافيين في سورية»؟ وذكر البابا أنه و«باعتباره عضواً في اتحاد الصحافيين السوريين، فقد اتصلت برئيس الاتحاد صابر فلحوط، فطلب مني أن أُحضر له محضر الادعاء لتكليف محامي اتحاد الصحافيين للدفاع عني»، وأضاف: «وكونه يحرك ادعائه عليَّ بتوصيفي موظفاً في جريدة «تشرين» فإني سأطلب من جريدتي التدخُّل أيضاً للوقوف معي في الدعوى».

وفي تعليقه على نص الادعاء قال المحامي خليل معتوق، وهو وكيل البابا، إن «الكلام السابق إذا كان من قبل المحاميَن فإننا سنطلب سحبه، أما إذا كان من الدكتور الشعيبي فإننا سنرفع عليه الدعوى»، وبيّن معتوق أن «الادعاء تمَّ تحريكه على قانون العقوبات العام وليس على قانون

المطبوعات، مع أن القاعدة تقول إنه عندما يوجد نص قانون خاص وآخر عام فإن ما يُطبَّق هو النص الخاص»، وأضاف إن مثل هذه الدعاوى هي من اختصاص محاكم بداية الجزاء وليس محاكم صلح الجزاء».

وتقول المادة 570 من قانون العقوبات العام: «يُعاقب على القدح بأحد الناس، المقترف بإحدى الوسائل المذكورة في المادة 208، وكذلك على التحقير الحاصل بإحدى الوسائل الواردة في المادة 373، بالحبس من أسبوع إلى ثلاثة أشهر، وبالغرامة من 100 ليرة إلى 200 ليرة»، وتنصّ المادة أيضاً على أنه «يُقضى بالغرامة وحدها إذا لم يقترف القدح علانية، كما يمكن للقاضي أن يعفي الفريقين أو أحدهما من العقوبة إذا كان المعتدى عليه قد تسبَّب بالقدح بعمل غير محق، أو كان القدح متبادلاً».

وعلَّق معتوق على تحريك الدعوى على موكله البابا بالقول: «يجب أولاً أن نضمن حقوقنا في المحاكم، ولا بد من أن يكون هناك قانون مطبوعات غير الموجود حالياً، حضاري ويتماشى مع العصر والتكنولوجيا، إضافة إلى وجود قضاء نزيه ليبتَّ بمثل هذه الأمور»، وعبَّر معتوق عن تخوّفه من أن «يقف القضاء إلى جانب الشعيبي»، موضحاً أن «هذا القضاء حكم للممثل جمال سليمان على دعوى قدح وذم كان رفعها على الصحافي راشد عيسى بمبلغ 200 ألف ليرة، في حين أن المحكمة لم تحكم للصحافية سعاد جروس التي تعرَّضت لهجوم لاذع من أحد قيادات أحزاب «الجبهة الوطنية التقدّمية» تم خلالها وصفها بأنها أميركية وصهيونية، وأنها مواطنة طارئة ومن جماعة العماد ميشيل عون، لم تحكم المحكمة لجروس إلا بـ 25 ألفاً»، وأضاف: «إن ما سبق يؤكد التمييز وعدم النزاهة في القضاء السوري».

وكتاب البابا «كتاب في الخوف» كان صدر أخيراً في دمشق، وهو عبارة عن مجموعة المقالات التي نشرها البابا في العديد من الصحف المحلية والعربية، وقد حصل على موافقة وزارة الإعلام من أجل طباعته وتداوله داخل سورية، واعتبر البابا قرار السماح بطباعة كتابه من وزارة الإعلام إنما «يمثّل نقلة نوعية في رفع سقف الرقابة على اعتبار أن المقالات المنشورة في الكتاب كانت سبباً لاستدعائي أكثر من مرّة إلى أجهزة الأمن».

موقع «سيريا نيوز» الالكتروني، 5/ 5/ 2005

موقع «شفاف الشرق الأوسط» الالكتروني، 5/ 5/ 2005

موقع «مرآة سورية» الالكتروني، 5/ 5/ 2005

موقع «صوت سورية الحرة» الالكتروني، 5/ 5/ 2005

نشرة «كلنا شركاء» الالكترونية، 5/ 5/ 2005

ردّ من الدكتور عماد فوزي الشعيبي يعترض فيه على نشر خبر قضيته ضدَّ البابا... وتعقيب للمحرّر

أرسل السيد عماد فوزي الشعيبي بياناً في ما يخصّ الخبر المنشور في «سيريا نيوز» حول القضية المرفوعة من قبله على الصحافي حكم البابا يطالب فيها «سيريا نيوز» بحذف التعليقات التي وردت على الخبر... فيما يلي نص البيان الذي أرسله إلى إدارة الموقع:

إشارة إلى ما نُشر بصورة غير قانونية لنص الدعوى المرفوعة منّا على السيد حكم البابا نودُّ الإشارة إلى ما يلي:
هذه القضية مرفوعة أمام القضاء العادل الذي نحتكم إليه جميعاً ونثق به وهو القاسم المشترك الأعظم بيننا كمواطنين في دولة القانون والحق. ولا يجوز لي أو لغيري بموجب القانون نشر أي معلومات حول هذا الموضوع لأنها دعوى يبتُّ بها القضاء الذي لا يسمح بنشر عرائض الدعوات المرفوعة (المادة 410 من قانون العقوبات) أو إدلاء أي من المحامين بأي تصريح معدّ للنشر يتصل بقضية أو بنشر كل ما فيها مهما كان مضمونها وأياً كانت الظروف إلا بإذن مسبق من قبل رئيس فرع النقابة (المادة 87 من النظام الداخلي لنقابة المحامين الصادر بناء على أحكام المادة 110 من القانون 39 لعام 1981). وما تمَّ نشره يتحمَّل مسؤوليته السيد حكم البابا والمحاميان الموكلان عنه إضافة إلى وسيلة النشر والصحافي الذي نشر وللقضاء كلمته في هذا، والأخيران خالفا المادة رقم 49 من قانون المطبوعات.

إن حرّية الكلمة التي نحترمها لكل الأشخاص لا تعني القدح والذم والتشهير ونحن إذ نحترم مواطنية السيد حكم البابا باعتباره مواطناً صالحاً في وطن مشترك ليس حكراً على أحد، ونؤكد أن السيد البابا ليس عدواً للوطن وليس لنا أن نتهمه بهذا وما جاء في معروض المحاميَين عنا لا يخصّ اتهامه بعداء للوطن وهذا لا يجوز أصلاً ومجرّد وضع عنوان للخبر غير المسموح بنشره قانوناً بأننا نتهمه بعداء الوطن هو افتراء للقانون كلمته به. وإذ نحترم ما قدّمه لنا السيد حكم البابا من نقد أكّدنا غير مرّة أننا نضعه في قائمة حساباتنا ونشكره عليه، نترك للقضاء النزيه والعادل الذي نحترمه القول الفصل في العبارات التي تناولتنا شخصياً رافضين كل تشكيك به وبعدالته فليس مكان الكلمة هنا للصحافة التي نبجّلها إنما للقضاء الذي يمنع أن يُنشر شيء عن فحوى قضية ما بنشر نص المرافعة أو محاولة التأثير على المحكمة. ونؤكد أن القانون لا يحمي من لا يعرفه أو من غفل عنه ولهذا ننصح جميع زملائنا المبجّلين بالاطلاع على القانون لأنه هو الذي يحدّد الحقوق والواجبات، وننوّه إلى أهمية أن نُعلي من شأن حرّية الكلمة تحت منطوق الحق، وإذ نؤكد على مقولة روسو بأننا مستعدُّون للدفاع عن كل كلمة تختلف معنا، فإننا نُعلي حق الاختلاف تحت مظلّة القانون والقضاء العادل، ونعد ألا نجعل أي مكان أو وسيلة مكاناً بديلاً من القضاء في دولة القانون والمؤسسات وهي قاعدة الدولة الديموقراطية. ونُذكّر إن حرية الكلمة ليست خروجاً على القانون ونؤكد احترامنا لكل رأي مخالف ففي اختلافنا صحة، وكنا نتمنى من السادة الزملاء الذين خالفوا القانون بنشر نصّ الدعوى على موقعهم أو تحمّسوا للكتابة ناشرين نص الدعوة ومتهكمين عبر العنوان الذي اعتمدوه أن يكونوا قد راعوا هذه الاعتبارات

القانونية لأننا نعتبرهم احتياطاً استراتيجياً للمعرفة والحقيقة، ولم نكن نتمنى أن يتجاوزوه، وهم خير من يحافظون عليه صوناً للحقوق، إضافة إلى أن التعليقات التي نُشرت على موقع «سيريانيوز» فيها ما يتجاوز القانون أيضاً من شتائم وقدح وذم تخالف رسالة المركز الاقتصادي السوري التي أكدت على أن الآراء يجب أن تكون بلغة راقية خالية من الألفاظ النابية والتجريح الشخصي ونطالب الزميل العزيز الذي نُقدِّره نضال معلوف بمراجعة التعليقات ونحن واثقون أنه بالاستناد إلى ما أعلنه على موقعه من رسالة حضارية سوف يكون له رأي آخر ننتظره بإجراءات تحذف ما قيل من تعليقات فيها شتائم، واعتذار مُعلن هو شخص يليق به حضارياً بالتأكيد.

تعقيب موقع «سيريانيوز»:

تعتذر إدارة الموقع عن أية إساءة لحقت بشخص السيد الدكتور فوزي الشعيبي، وننوه بهذه المناسبة، بأنه ليس الهدف من نشر أي مقال في الموقع هو تعريض صاحب المقال أو الأشخاص المتصلين بالخبر للإساءة، وإنما طبيعة الموقع التفاعلية التي تتيح التعليق على المقالات والآراء تفرض علينا نشر ما يأتينا من تعليقات، وهي (التعليقات) لا تعبِّر بالضرورة عن رأي الموقع، ونؤكد بأننا نحاول قدر الإمكان الحدّ من تدفق التعليقات التي تتضمَّن الإساءة أو القدح والذم، ونطالب باستمرار من خلال تخاطبنا مع زوار الموقع باعتمادهم لغة حوار راقية وتركِّز على الفكرة وعرض الآراء دون التعرُّض إلى شخصيات محدَّدة بأسمائها. وبهذه المناسبة نجدِّد الدعوة للسادة الزوار بالتقيُّد بقواعد نشر التعليقات المبيّنة في «من نحن» وتجنب

قدر الإمكان التعرُّض للأشخاص والكتَّاب وذكر الأسماء بشكل مباشر والإساءة لها، حيث أن إدارة الموقع ستعمل آسفة قدر استطاعتها على حذف مثل هذه التعليقات. من جهة أخرى ندعو الجميع ممن يأتي ذكرهم في مواد الموقع تقبُّل طبيعة الموقع التفاعلية والنقد الذي يمارسه السادة القراء، وهو إن كان في بعض الأحيان قاسياً، إلا أنه في رأينا لا ينتقص من قدر ومكانة أحد ويبقى رأي شخصي لصاحبه، ونُذكِّر النقد لا يستهدف أشخاصاً بعينهم، ويمكن مراجعة مجموعة من المقالات للتأكد بأن كثيراً من النقد القاسي الذي يصل إلى حدّ التجريح موجَّه إلى كتَّاب ومحرِّري الموقع أنفسهم وعلى رأسهم رئيس التحرير.

موقع «سيريا نيوز» الالكتروني، 5/ 5/ 2005
موقع «مرآة سورية» الالكتروني، 6/ 5/ 2005
نشرة «كلنا شركاء» الالكترونية، 6/ 5/ 2005

السلطات السورية تُوسِّع دائرة حربها بالوكالة ضدَّ الصحافيين
دعوى حسبة أمنية ضدّ الكاتب والصحافي حكم البابا

أجَّلت محكمة صلح الجزاء بدمشق اليوم جلسة استجواب الكاتب والصحافي السوري حكم البابا حتى الثلاثين من هذا الشهر بسبب خطأ، يبدو أنه متعمَّد، في تبليغ المدّعى عليه. وقال مصدر حقوقي في دمشق اليوم للمنظمة: «إن موظف المحكمة ادَّعى أنه ذهب مرات عدّة إلى مقر صحيفة «تشرين» الحكومية (حيث يعمل الصحافي البابا) لإبلاغه وجوب حضور جلسة الاستجواب في القضية المرفوعة ضدّه من قبل عماد فوزي الشعيبي، إلا أن المعنيين في الصحيفة أبلغوه بأن الصحافي حكم البابا ليس له وقت عمل محدّد!!؟ وقد تبيَّن أن هذا الكلام ليس صحيحاً، إذ أن موظف المحكمة لم يذهب إلى مقرّ الصحيفة سوى مرّة واحدة. وقد قرّرت المحكمة تبيلغ المدّعى عليه عبر لوحة الإعلانات في مقر الصحيفة كما لو أنه شخص مفقود، رغم أنه يعمل في مؤسسة حكومية»!!

وفيما يبدو أنه جزء من تكتيك كانت قد بدأته السلطات السورية في ظل حكم الرئيس بشار الأسد، ويقوم على تكليف البعثيين و/ أو المقرّبين من أجهزتها الأمنية بملاحقة معارضيها أمام قضاء تابع لها بالمطلق ولا يتمتَّع بأي استقلالية، قام المدعو عماد فوزي الشعيبي، الأستاذ في جامعة دمشق، برفع دعوى قضائية عبر محاميَيه الشقيقَين (خليل وزهير أحمد تعلوبة) ضدَّ الصحافي حكم البابا بتهمة «الذم والقدح والتشهير، وفقاً للمادة 570 وما بعد من قانون العقوبات». وجاء في الادعاء الذي قدَّمه الشعيبي عبر محاميه، والذي يشبه إلى حدّ التطابق شبه الكامل

منطق الدعوى التي قدَّمها رفعت الأسد ضد الصحافي السوري المعارض نزار نيّوف أمام القضاء الفرنسي قبل ثلاثة أعوام، أن «الموّكل الشعيبي، هو أستاذ جامعي مدرّس في جامعة دمشق، ومحلل استراتيجي متمرّس، سياسي، ذو باع في فن السياسة، همّه الدفاع عن الوطن الذي نربو فيه كشركاء، وتشهد له بذلك محطات العالم الفضائية والعادية»، فيما وصف المدّعي الشعيبي خصمه حكم البابا بأنه مجرّد «موظف في جريدة «تشرين» المحلية»، لكنه شخص «حاقد على أبناء هذا الوطن رغم كونه أحدهم، لا يرتاح له بال إلا ببثِّ سمومه في جسد هذا الوطن والمواطنين الشرفاء المحاربين بالقلم لما تتعرَّض له سورية بشكل يومي»!! ويُعتبر عماد فوزي الشعبي أحد أشدّ المدافعين تطرّفاً عن النظام السوري في وسائل الإعلام، ويُنظر إليه على نطاق واسع بأنه «الناطق غير الرسمي» باسم النظام وأجهزة استخباراته، ولا سيما اللواء بهجت سليمان رئيس الفرع 251 في إدارة المخابرات العامة، الذي يدخل قطاع الصحافيين والكتّاب، والمثقفين عموماً، ضمن مسؤولياته الرقابية والقمعية. والجدير بالذكر أن هذا الجنرال نجح منذ تعيينه في منصبه هذا قبل أكثر من خمس سنوات في استقطاب العديد من المثقفين والكتَّاب المحسوبين، شكلاً، على المعارضة، لا سيما في أوساط ما يُسمِّى بحركة المجتمع المدني، وقام أكثر من مرَّة بتكليف عدد من هؤلاء بشنّ حملات تشهير منظمة ضدّ معارضين آخرين، داخل سورية وخارجها.

ومن الملاحظ أن السلطات السورية قد بدأت تأخذ بأسلوب «الحرب بالوكالة» ضدَّ بعض الأسماء الثقافية والصحافية، وتلك الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، حين يكون من الصعب اعتقال هذه الأسماء.

ويأخذ هذا الشكل من الحرب بالوكالة أحد شكلين: إما تكليف محامين بعثيين و/ أو شخصيات ثقافية محسوبين عليها برفع دعاوى ضدّ هؤلاء المعارضين، والقيام بالدور نفسه الذي يقوم به بعض الإسلاميين المتطرّفين، كعبد الصبور شاهين في مصر، من خلال «دعاوى الحسبة» التي تُكفِّر مثقفين ومفكرين وتتهمهم بالردّة، وإما الإيعاز لبعض الأقلام المعروفة (وأحياناً الوهمية) والنشرات المأجورة بشنِّ حملات تشهير ضدَّ هؤلاء المعارضين. ويبرز في هذا المجال ما تقوم به نشرة «كلنا شركاء» لصاحبها البعثي المهندس أيمن عبد النور، المقرَّب من دوائر السلطة العليا، وصحيفة «شام برس» الالكترونية التي يملكها ويديرها الصحافي علي جمالو، الوثيق الصلة بوزارة الإعلام.

وقال الصحافي حكم البابا تعقيباً على الدعوى المرفوعة ضدّه، إن سورية «ليست حكراً على الدكتور الشعيبي، ولم تعد ذات صوت واحد، كما يحب أن يُظهرها، وإنما هي ذات أصوات متعدّدة، ولا أستغرب أن ينوب الدكتور الشعيبي في دعواه عن تحقيقات الأجهزة الامنية التي لم تعد تستدعينا في الفترة الأخيرة»، متسائلاً أيضاً في حديث لموقع «سيريانيوز» عمّا إذا «كان هذا هو الأسلوب الجديد في التعامل مع الكتّاب والصحافيين في سورية»!؟

ويُعتبر حكم البابا، وهو كاتب دراما أيضاً، أحد أبرز الناقدين للإعلام السوري المملوك من الدولة والمدار من قبل أجهزتها السياسية والأمنية، ونشر خلال الأشهر الأخيرة عدداً كبيراً من المقالات التي تتناول هذا الإعلام الذي ينتمي، شكلاً ومضموناً، إلى «العصور الوسطى». وكان قد صدر له مؤخراً كتاب بعنوان « كتاب في الخوف» ضمَّنه مقالاته النقدية

اللاذعة التي سبق له أن نشرها في العديد من الصحف المحلية والعربية.

وقال المحامي خليل معتوق، محامي الصحافي البابا، لموقع «سيريانيوز» إن «الادعاء تمَّ تحريكه (استناداً إلى) قانون العقوبات العام وليس على قانون المطبوعات، مع أن القاعدة تقول إنه عندما يوجد نص قانون خاص وآخر عام فإن ما يُطبَّق هو النص الخاص»، وأضاف إن مثل هذه الدعاوى هي من اختصاص محاكم بداية الجزاء وليس محاكم صلح الجزاء».

وتنص المادة 570 من قانون العقوبات على أن: «يُعاقب على القدح بأحد الناس، المقترف بإحدى الوسائل المذكورة في المادة 208، وكذلك على التحقير الحاصل بإحدى الوسائل الواردة في المادة 373، بالحبس من أسبوع الى ثلاثة أشهر، وبالغرامة من 100 ليرة إلى 200 ليرة»، وعلى أنه «يُقضى بالغرامة وحدها إذا لم يقترف القدح علانية، كما يمكن للقاضي أن يعفي الفريقين أو أحدهما من العقوبة إذا كان المعتدى عليه قد تسبَّب بالقدح بعمل غير محق، أو كان القدح متبادلاً».

ونقل موقع سيريا نيوز عن المحامي معتوق قوله، تعقيباً على تحريك الدعوى ضدَّ موكله حكم البابا: «يجب أولاً أن نضمن حقوقنا في المحاكم، ولا بد من أن يكون هناك قانون مطبوعات غير الموجود حالياً، حضاري ويتماشى مع العصر والتكنولوجيا، إضافة إلى وجود قضاء نزيه ليبتَّ بمثل هذه الأمور». وعبَّر معتوق عن تخوُّفه من أن «يقف القضاء إلى جانب (عماد فوزي) الشعيبي»، موضحاً أن «هذا القضاء حكم للممثل جمال سليمان على دعوى قدح وذم كان رفعها على الصحافي راشد عيسى بمبلغ 200 ألف ليرة، في حين أن المحكمة لم تحكم للصحافية سعاد جروس التي تعرَّضت لهجوم لاذع من أحد قيادات أحزاب الجبهة الوطنية

التقدّمية (فايز إسماعيل، عضو قياد الجبهة) تمَّ خلالها وصفها بأنها أميركية وصهيونية، وأنها مواطنة طارئة ومن جماعة العماد ميشيل عون، لم تحكم المحكمة لجروس إلا بـ25 ألفاً». وأضاف: «إن ما سبق يؤكد التمييز وعدم النزاهة في القضاء السوري».

«المنظمة العربية للدفاع عن حرية الصحافة والتعبير»، 5/ 5/ 2005

40 محامياً للدفاع عن صحافي سوري

بهية مارديني

تطوَّع أربعون محامياً للدفاع عن صحافي سوري في الدعوى المقامة ضدّه من محلل سياسي، معتبرين أنها قضية رأي هدفها التضييق على الصحافيين في سورية، بينما رأت «المنظمة العربية للدفاع عن حرية الصحافة والتعبير» أن هذا جزء من تكتيك كانت قد بدأته السلطات السورية ويقوم على تكليف البعثيين والمقرّبين من أجهزتها الأمنية بملاحقة معارضيها أمام قضاء تابع لها بالمطلق ولا يتمتع بأي استقلالية. واعتبرت مصادر حقوقية القضية المرفوعة من الدكتور عماد فوزي الشعيبي المحلل السياسي السوري على الصحافي والكاتب حكم البابا قضية رأي وهدفها التضييق على الصحافيين في البلاد، بحيث يفكر الصحافي قبل أسبوع من كتابة أي مقال هل سيُشكِّل هذا المقال مشكلة قانونية له أم لا، وأشار المحامي خليل معتوق في تصريح لـ«إيلاف» إلى أنه بهذا يصبح داخل كل صحافي رقيب داخلي يمنعه من الإبداع كصحافي، مطالباً بإصدار قانون مطبوعات جديد يتماشى مع روح العصر والتطوّرات وألا تكون أغلب مواده عقابية، وبقضاء مستقل ونزيه ومحاكمات تضمن نزاهة المحاكمة وعلانيتها، وأكد معتوق محامي الصحافي حكم البابا أن الدعوى هي «ادعاء ذم وتحقير مقامة من الدكتور عماد فوزي الشعيبي على الصحافي حكم البابا»، ولفت إلى أنه كانت الجلسة الأولى اليوم وأُجِّلت إلى 30 الشهر الحالي، منوِّهاً إلى أن هناك تمييزاً وعدم نزاهة في القضاء السوري، حيث «حكم القضاء السوري للممثل جمال سليمان على دعوى قدح وذم كان رفعها

على الصحافي راشد عيسى بمبلغ 200 ألف ليرة، في حين أن المحكمة لم تحكم للصحافية سعاد جروس التي تعرّضت لهجوم لاذع من أحد قيادات أحزاب «الجبهة الوطنية التقدّمية» تم خلالها وصفها بأنها أميركية وصهيونية، وأنها مواطنة طارئة ومن جماعة العماد ميشيل عون، لم تحكم المحكمة لجروس إلا بـ25 ألفاً».

وقالت الدعوى إن «المدَّعى عليه، حكم البابا، أعدَّ كتاباً أسماه «كتاب في الخوف»، تطرَّق فيه من ذم وقدح وتحقير إلى فرسان الكلمة وحقَّرهم وذمَّهم، ولم يكتف بذلك بل سارع عقب ذلك، إلى كتابة مقالات عدّة نشرها على صفحات الإنترنت والصحف العربية باشر فيها أسباب الازدراء والذم والتحقير والقدح للموكل، الشعيبي، وأمثاله».

وقال الدكتور عماد فوزي الشعيبي في بيان، تلقَّت «إيلاف» نسخة منه، إن «هذه القضية مرفوعة أمام القضاء العادل الذي نحتكم إليه جميعاً ونثق به وهو القاسم المشترك الأعظم بيننا كمواطنين في دولة القانون والحق. ولا يجوز لي أو لغيري بموجب القانون نشر أية معلومات حول هذا الموضوع لأنها دعوى يبتُّ بها القضاء الذي لا يسمح بنشر عرائض الدعوات المرفوعة (المادة 410 من قانون العقوبات) أو إدلاء أي من المحامين بأي تصريح معدّ للنشر يتصل بقضية أو بنشر كل ما فيها مهما كان مضمونها وأياً كانت الظروف إلا بإذن مسبق من قبل رئيس فرع النقابة (المادة 87 من النظام الداخلي لنقابة المحامين الصادر بناء على أحكام المادة 110 من القانون 39 لعام 1981)»، واعتبر شعيبي أن حرّية الكلمة التي نحترمها لكل الأشخاص لا تعني القدح والذم والتشهير، ونحن إذ نحترم مواطنية السيد حكم البابا باعتباره مواطناً صالحاً في وطن مشترك ليس حكراً على

أحد، مؤكداً أن السيد البابا ليس عدواً للوطن وليس لنا أن نتهمه بهذا، وما جاء في معروض المحاميَين عنا لا يخص اتهامه بعداء للوطن وهذا لا يجوز أصلاً، ومجرَّد وضع عنوان للخبر غير المسموح بنشره قانوناً بأننا نتهمه بعداء الوطن هو افتراء للقانون كلمته به...

من جانبه قال حكم البابا في تصريح لـ«إيلاف» إن «الجملة المستخدمة ضدّي، الحاقد على الوطن، لم تكن افتراء أو اختراعاً بل كانت اتهاماً لي وتشكيكاً بمواطنيتي وهي ضمن عريضة الدعوى وهذا شيء خطير»، مشيراً إلى تعرّضه للنقد، وتابع قائلاً لقد «كُتبت ضدّي شتائم، وكان في إمكاني رفع دعوى على الآخرين ولكن مهمتي ككاتب وصحافي أن أكتب وليس أن أرفع دعاوى». وأكد البابا أن المقالات التي كتبها «ليست انتقاداً لشخص الدكتور شعيبي بل لأدائه الاعلامي، سواء في شكل هذا الأداء أو الخطاب، واستخدمت لغة ساخرة لأنه في كل اللغات توجد كتابة ساخرة، وإن كنا سنحاكم الكتَّاب فيجب محاكمة الكاتب السوري محمد الماغوط على عنوان كتابه الساخر «سأخون وطني» بتهمة الخيانة العظمى». ورأى البابا «أن لغة العالم اليوم هي لغة الشفافية، ونحن أمام قضية تمسّ حرّية الرأي والفكر ولسنا متخاصمين في قضية جزائية، قتل أو سرقة، حتى يكون الصمت عليها مفيداً لكشف الحقيقة، والآن يقول الدكتور عماد في بيانه إنني وطنيّ، وفي المحكمة يُخوِّنني، فما أُصدِّق؟ خاصة أن عريضة الدعوى وثيقة رسمية بينما بيان الدكتور شعيبي بيان صحافي». وأشار البابا إلى أن الموضوع هو قضية «حوار، رأي، ديموقراطية، هامش، وأتعامل معها على هذا الأساس»، وأنا أقبل ألا يتقبَّل غيري رأيي وهذه الديموقراطية التي ننشدها، وبعد كل هذا الضغط

والاحتقان والتوتر من حق الناس أن تتكلم وأنا مع الانتقاد مهما كانت اللهجة»، منوِّهاً إلى أنه سوف يتدخَّل «اتحاد الصحافيين» عن طريق محامي الاتحاد للوقوف معه في هذه القضية.

وكتاب البابا «كتاب في الخوف» كان قد صدر مؤخراً في دمشق بموافقة من وزارة الإعلام السورية، وهو عبارة عن مجموع المقالات التي نشرها البابا في العديد من الصحف المحلية والعربية.

موقع «إيلاف» الالكتروني، 5/ 5/ 2005

سورية: المحكمة تنظر بدعوى تشهير رفعها د. عماد الشعيبي ضدّ الكاتب حكم البابا

عُقدت أمس الخميس أمام محكمة صلح الجزاء بدمشق، الجلسة الأولى لاستجواب الصحافي والكاتب السوري حكم البابا على دعوى شخصية رفعها عليه الأستاذ الجامعي عماد فوزي الشعيبي بجرم الذم والقدح والتشهير. وقالت وكالة «سيريانيوز» إن الدعوى قدَّمها الشعيبي، ممثلاً بالمحاميين خليل وزهير أحمد تعلوبة، لدى النيابة العامة في دمشق بتاريخ الثامن عشر من نيسان الماضي، ومما جاء فيها أن «الموكل الشعيبي، هو أستاذ جامعي مدرّس في جامعة دمشق، ومحلل استراتيجي متمرّس، سياسي، ذو باع في فن السياسة، همه الدفاع عن الوطن الذي نربو فيه كشركاء، وتشهد له بذلك محطات العالم الفضائية والعادية».

وفي المقابل اعتبرت الدعوى، التي حصلت «سيريانيوز» على نسخة منها، المدَّعى عليه بأنه «موظف في جريدة «تشرين» المحلية، وهو حاقد على أبناء هذا الوطن رغم كونه أحدهم، لا يرتاح له بال إلا ببث سمومه في جسد هذا الوطن والمواطنين الشرفاء المحاربين بالقلم لما تتعرّض له سورية بشكل يومي». وقالت الدعوى إن المدَّعى عليه حكم البابا «أعدَّ كتاباً أسماه «كتاب في الخوف»، تطرَّق فيه من ذم وقدح وتحقير إلى فرسان الكلمة وحقَّرهم وذمَّهم، ولم يكتفِ بذلك بل سارع عقب ذلك، إلى كتابة مقالات عدّة نشرها على صفحات الإنترنت والصحف العربية باشر فيها أسباب الازدراء والذم والتحقير والقدح للموكل، الشعيبي، وأمثاله».

وفي تعليقه على الدعوى المقامة عليه قال حكم البابا لـ«سيريا نيوز» إن

الاتهام السابق إنما «يمثّل تهمة قديمة وصارت مملَّة لكل من يخالف رأي أولئك الذين يُنصِّبون أنفسهم موزِّعي شهادات الوطنية، التي يمنحونها لمن يشاؤون ويحجبونها عمن يشاؤون». واعتبر البابا أن الشعيبي وفي نص ادعائه الشخصي «يناقض نفسه، حين يتحدَّث عن الوطن الذي نربو فيه كشركاء، ثم يضعني بعد سطرين خارج هذه الشراكة ويُصنِّفني من أعدائه والحاقدين عليه». ولمَّح البابا إلى أنه سيُقاضي الشعيبي على ما ورد في نص ادعائه وقال: «بغضِّ النظر اذا ما كنت سأرفع دعوى مقابلة للتشكيك في وطنيتي أم لا، لكن كلام الدكتور الشعيبي سمعته من كثيرين وسمعه غيري أيضاً، وأعتقد أنه صار الآن موضة قديمة». وفي إشارة منه إلى تقدّم أجهزة الأمن على مثقفي السلطة قال البابا إن مثل الكلام السابق سُحب من التداول حتى من قبل الأجهزة الأمنية التي كانت تكيل لنا مثل هذه الاتهامات في ما مضى. وأضاف: «أعتقد أن الحوار عادة بين الكتَّاب يتمّ على صفحات الجرائد، ولكن يبدو أن حجة الدكتور الشعيبي خاصة بعد تكذيبه علناً لموضوع المصافحة (بين الرئيس الأسد والرئيس الإسرائيلي خلال تشييع البابا السابق)، ومن ثم تأكيدها بعد فترة قصيرة من الجهات الرسمية، أعتقد ان هذه الحجة أصبحت واهية».

جريدة «القدس العربي»، 6/ 5/ 2005

موقع «الرأي» الالكتروني، 6/ 5/ 2005

موقع «أخبار الشرق» الالكتروني، 6/ 5/ 2005

عماد الشعيبي يطالب بخمسة ملايين ليرة
وأكثر من 40 محامياً يتضامنون مع حكم البابا

جانبلات شكاي

في محاكمة يبدو أنها ستفتح باباً واسعاً للنقاش والجدل والانتقاد، بدأت أمس أمام محكمة صلح الجزاء في دمشق، الجلسة الأولى لاستجواب الصحافي والكاتب السوري حكم البابا، على دعوى شخصية رفعها عليه الأستاذ الجامعي عماد فوزي الشعيبي بجرم «الذم والقدح والتشهير وفق المادة 570 وما بعد من قانون العقوبات». وقال المحامي خليل معتوق، وهو وكيل البابا، إن «الجلسة تأجَّلت إلى الثلاثين من الشهر الجاري بحجة أن موكلنا لم يُبلَّغ في عنوان عمله في صحيفة «تشرين»، على أن يتم التبليغ لصقاً في المحكمة»، موضحاً أنه «تلقى اتصالات من أكثر من أربعين محامياً للتضامن والمشاركة في الدفاع عن البابا على اعتبار أن القضية باتت قضية حرية رأي وتعبير». ومن جانبه، أكد البابا أن «رئيس اتحاد الصحافيين في سورية كلَّف محامي الاتحاد حمود بكفاني بالمشاركة في الدفاع عني وسأقوم بتوكيله يوم الأحد المقبل».

والدعوى كان قدَّمها الشعيبي، ممثَّلاً بالمحاميَين خليل وزهير أحمد تعلوبة، لدى النيابة العامة في دمشق بتاريخ 18 إبريل الماضي، ومما جاء فيها أن «الموكل الشعيبي، هو أستاذ جامعي مدرّس في جامعة دمشق، ومحلل استراتيجي متمرّس، سياسي، ذو باع في فن السياسة، همّه الدفاع عن الوطن الذي نربو فيه كشركاء، وتشهد له بذلك محطات العالم الفضائية

والعادية». وفي المقابل اعتبرت الدعوى، التي حصلت «الرأي العام» على نسخة منها، أن «المدَّعى عليه هو موظف في جريدة «تشرين» المحلية، وحاقد على أبناء هذا الوطن رغم كونه أحدهم، ولا يرتاح له بال إلا ببث سمومه في جسد هذا الوطن والمواطنين الشرفاء المحاربين بالقلم لما تتعرَّض له سورية بشكل يومي». وقالت الدعوى إن المدَّعى عليه «أعدَّ كتاباً أسماه «كتاب في الخوف»، تطرّق فيه بالذم والقدح والتحقير على فرسان الكلمة، ولم يكتفِ بذلك بل سارع عقب ذلك، إلى كتابة مقالات عدّة نشرها على صفحات الإنترنت والصحف العربية، باشر فيها أسباب الازدراء والذم والتحقير والقدح للموكل، الشعيبي، وأمثاله». وبعد أن ضرب الادعاء أمثلة على مقالات كان نشرها البابا على الإنترنت وفي صحيفة «النهار» اللبنانية، خلص إلى الطلب، باعتبار «الموكل مدعياً شخصياً بحق المدّعى عليه، وتحريك الدعوى العامة بحقه بجرم الذم والقدح والتشهير وفق المادة 570 وما بعد من قانون العقوبات، والمطالبة بتقرير محاكمته أمام محكمة صلح الجزاء بدمشق وإنزال أعلى العقوبة به» إضافة إلى المطالبة «بالحكم عليه بمبلغ لا يقل عن خمسة ملايين ليرة سورية (نحو 100 ألف دولار) تعويضاً أدبياً للموكل على الجرم الواقع عليه، وتضمين المدّعى عليه الرسوم والمصاريف والأتعاب».

وفي تعليقه على الدعوى المقامة عليه قال حكم البابا لـ«الرأي العام» إن «الاتهام السابق إنما يمثّل تهمة قديمة، وصارت مملّة لكل من يخالف الرأي، أولئك الذين يُنصِّبون أنفسهم موزّعي شهادات الوطنية، التي يمنحونها من يشاؤون ويحجبونها عمن يشاؤون». واعتبر البابا أن الشعيبي «وفي نص ادعائه الشخصي يناقض نفسه، حين يتحدَّث عن الوطن الذي نربو فيه

كشركاء، ثم يضعني بعد سطرين خارج هذه الشراكة ويصنّفني من أعدائه والحاقدين عليه». وألمح البابا إلى أنه سيقاضي الشعيبي على ما ورد في نص ادعائه وقال: «بغض النظر إذا ما كنت سأرفع دعوى مقابلة، لتشكيكه في وطنيتي أم لا، لكن كلام الدكتور الشعيبي سمعته من كثيرين وسمعه غيري أيضاً، وأعتقد أنه صار الآن موضة قديمة». وفي إشارة منه إلى تقدُّم أجهزة الأمن على مثقفي السلطة قال البابا إن مثل الكلام السابق «سُحب من التداول حتى من قبل الأجهزة الامنية التي كانت تكيل لنا مثل هذه الاتهامات في ما مضى». وأضاف: «أعتقد أن الحوار عادة بين الكتّاب يتم على صفحات الجرائد، ولكن يبدو أن حجة الدكتور الشعيبي خاصة بعد تكذيبه علناً لموضوع المصافحة (بين الرئيس الأسد والرئيس الاسرائيلي خلال تشييع البابا السابق)، ومن ثم تأكيدها بعد فترة قصيرة من الجهات الرسمية، أعتقد أن هذه الحجة أصبحت واهية، فلجأ إلى القضاء، وأنا أعتبر أن هذه القضية قضية رأي عام لا تخصُّني وحدي ككاتب وإنما تخص كل الكتّاب والصحافيين من مخالفي الشعيبي الرأي».

وفي تعليقه على نص الادعاء قال المحامي خليل معتوق، وهو وكيل البابا، إن «الكلام السابق إذا كان من قبل المحاميين فإننا سنطلب سحبه، أما إذا كان من الدكتور الشعيبي فإننا سنرفع عليه الدعوى». وبيَّن معتوق أن «الادعاء تم تحريكه على قانون العقوبات العام وليس على قانون المطبوعات، مع أن القاعدة تقول إنه عندما يوجد نص قانون خاص وآخر عام فإن ما يُطبَّق هو النص الخاص»، وأضاف إن مثل هذه الدعاوى هي من اختصاص محاكم بداية الجزاء وليس محاكم صلح الجزاء.

وتقول المادة 570 من قانون العقوبات العام: «يُعاقب على القدح بأحد

الناس، المقترف بإحدى الوسائل المذكورة في المادة 208، وكذلك على التحقير الحاصل بإحدى الوسائل الواردة في المادة 373، بالحبس من أسبوع إلى ثلاثة أشهر، وبالغرامة من 100 ليرة إلى 200 ليرة». وتنص المادة أيضاً على أنه «يقضى بالغرامة وحدها إذا لم يقترف القدح علانية، كما يمكن للقاضي أن يعفي الفريقين أو أحدهما من العقوبة إذا كان المعتدى عليه قد تسبَّب بالقدح بعمل غير محق، أو كان القدح متبادلاً»...

وكتاب البابا «كتاب في الخوف» كان صدر أخيراً في دمشق، وهو عبارة عن مجموعة المقالات التي نشرها في العديد من الصحف المحلية والعربية، وقد حصل على موافقة وزارة الإعلام من أجل طباعته وتداوله داخل سورية، واعتبر قرار السماح بطباعة كتابه من وزارة الإعلام «إنما يمثِّل نقلة نوعية في رفع سقف الرقابة على اعتبار أن المقالات المنشورة في الكتاب كانت سبباً لاستدعائي أكثر من مرَّة إلى أجهزة الأمن».

جريدة «الرأي العام» الكويتية، 6/ 5/ 2005

الشعيبي يردّ على جانبلات شكاي:
كنا نعتبره صحافياً احتياطياً استراتيجياً للمعرفة والحقيقة

بالإشارة إلى الخبر المنشور في «الرأي العام» بعنوان «عماد الشعيبي يطالب بخمسة ملايين ليرة وأكثر من 40 صحافياً يتضامنون مع حكم البابا» في العدد 13834 ليوم الجمعة الموافق 6 مايو من مراسل الجريدة في دمشق جانبلات شكاي، بعث الدكتور عماد فوزي الشعيبي الرد التالي:

إشارة إلى ما نُشر من قبل السيد جانبلات شكاي مراسل «الرأي العام» في سورية، بصورة غير قانونية لنص الدعوى المرفوعة منا على السيد حكم البابا نودّ الإشارة إلى أننا لسنا ضدّ أن يُنشر أي خبر ولكن ليس من حق السيد جانبلات شكاي نشر نص الدعوى، وهذا هو موضع اعتراضنا الذي يكفله القانون، وليس من حقه أن يحصل عليها محتفظين بحقنا القضائي والحقوقي تجاهه وتجاه من قدَّمه له باستخفاف بالقانون باسم حرية الخبر، لنشره معروض الدعوى في «الرأي العام» وفي موقع «سيريانيوز» قبله بيوم واحد ونوضح ما يلي:
هذه القضية مرفوعة أمام القضاء العادل الذي نحتكم إليه جميعاً ونثق به وهو القاسم المشترك الأعظم بيننا كمواطنين في دولة القانون والحق، ولا يجوز لي أو لغيري بموجب القانون نشر أي معلومات حول هذا الموضوع لأنها دعوى لم يبت بها القضاء بعد الذي لا يسمح بنشر عرائض الدعاوى المرفوعة (المادة 410 من قانون العقوبات) أو إدلاء أي من المحامين بأي تصريح معدّ للنشر يتصل بقضية أو بنشر كل ما فيها

مهما كان مضمونها وأياً كانت الظروف إلا بإذن مسبق من قبل رئيس فرع النقابة (المادة 87 من النظام الداخلي لنقابة المحامين الصادر بناء على أحكام المادة 110 من القانون 39 لعام 1981). وما تم نشره يتحمَّل مسؤوليته السيد حكم البابا والمحاميان الموكلان عنه إضافة إلى وسيلة النشر والصحافي الذي نشر وللقضاء كلمته في هذا، والأخيران خالفا المادة رقم 49 من قانون المطبوعات السوري. إن حرية الكلمة التي نحترمها لكل الأشخاص لا تعني القدح والذم والتشهير ونحن إذ نحترم مواطنية السيد حكم البابا باعتباره مواطناً صالحاً في وطن مشترك ليس حكراً على أحد، ونؤكد أن السيد البابا ليس عدواً للوطن (سورية) وليس لنا أن نتهمه بهذا وما جاء في معروض المحاميين عنا لا يخص اتهامه بعداء للوطن وهذا لا يجوز أصلاً ومجرّد وضع عنوان للخبر غير المسموح بنشره قانوناً بالقول إننا نتهمه بعداء الوطن، وهو افتراء للقانون كلمته به، وإذ نحترم ما قدّمه لنا السيد حكم البابا من نقد عبر أكثر من سنتين لم نحرك إزاءه أي دعوى قضائية لأننا نحترم النقد والرأي الآخر، وأكدنا غير مرّة أننا نضع نقده في قائمة حساباتنا ونشكره عليه، نترك للقضاء النزيه والعادل الذي نحترمه القول الفصل في العبارات الشتائمية التي تناولتنا شخصياً رافضين كل تشكيك بالقضاء بشكل عام دون تمييز وبعدالته فليس مكان الكلمة هنا للصحافة التي نُبجِّلها إنما للقضاء الذي يمنع أن يُنشر شيء عن فحوى قضية ما بنشر نص المرافعة أو محاولة التأثير على المحكمة، وباعتبار شتيمة ظهرت على صحيفة لبنانية بمثابة النقد. ونؤكد أن القانون لا يحمي من لا يعرفه أو من غفل عنه ولهذا ننصح جميع زملائنا المبجّلين بالاطلاع على القانون لأنه هو الذي يحدّد الحقوق والواجبات، وننوّه إلى أهمية أن نعلي

من شأن حرّية الكلمة تحت منطوق الحق، وإذ نؤكد على مقولة روسو بأننا مستعدون للدفاع عن كل كلمة تختلف معنا، فإننا نعلي حق الاختلاف تحت مظلة القانون والقضاء العادل، ونعد ألا نجعل أي مكان أو وسيلة مكاناً بديلاً من القضاء في دولة القانون والمؤسسات وهي قاعدة الدولة الديموقراطية.

ونُذكِّر أن حرّية الكلمة ليست خروجاً على القانون ونؤكد احترامنا لكل رأي مخالف ففي اختلافنا صحة، وكنا نتمنى من السيد الزميل جانبلات شكاي الذي خالف قانون المطبوعات بنشر نص الدعوى وتحمَّس للكتابة ناشراً نص الدعوى ومتهكماً أن يكون قد راعى هذه الاعتبارات القانونية لأننا كنا نعتبره صحافياً احتياطياً استراتيجياً للمعرفة والحقيقة، ولم نكن نتمنى أن يتجاوزه، مؤكدين احتفاظنا بحقنا القضائي تجاهه، وتجاه من قدَّم له نص الدعوى التي اعترف علناً بوجودها لديه، وسنبلغ المدعي العام الأول بهذا الخرق الفاضح للحقوق القانونية، آملين من جريدة «الرأي العام» رفع مسؤوليتها بضمان حق النشر المضاد أو التوضيحي لنا.

جريدة «الرأي العام» الكويتية، 7/ 5/ 2005

تحريض السلطة ضدّ صحافيي سورية

بهية مارديني

اعتبرت مصادر سورية القضية المرفوعة من محلل سياسي على صحافي وكاتب سوري بهدف تحريض السلطة ضدّه، قد تكون محاولة من أطراف داخل السلطة للانتقام منه بسبب مواقفه التي يُعبِّر عنها من خلال ما يكتبه. واعتبر الكاتب والمحلل السياسي ميشيل كيلو في تصريح لـ«إيلاف» أن القضية المرفوعة من المحلل السياسي عماد فوزي الشعيبي على الصحافي حكم البابا هي محاولة معيبة في الواقع، متسائلاً إن كانت للشعيبي ملاحظات فلماذا لا يرد عليها في مقالة؟ وأضاف: «أما أن يرفع دعوى باسم الوطن والوطنية، ويُذكِّر بها في دفاعه عن النظام السوري فهذا غير منطقي تماماً»، مشدداً على أنها قد تكون محاولة من أطراف داخل السلطة للانتقام من البابا ومحاولة من شعيبي لتحريض السلطة ضدَّه. ورأى كيلو أن الشعيبي سقط سقطات فظيعة فقد برز على الساحة باعتباره شخصاً أمنياً يعمل في النشاط الثقافي والجامعي ولكن هذه السقطة لا يعادلها إلا سقطة القهقهة التي تحدَّث عنها عندما سمع عن المصافحة بين الرئيس السوري والرئيس الإسرائيلي، وأضاف «لو كنت بدل الشعيبي لغادرت الحياة العامة وخرجت منها نهائياً بدل أن أقيم دعاوى على كتَّاب يطالبون بحرّيتهم»، مؤكداً أن هذا معيب ويُفترض أن الحياة الثقافية في سورية تجاوزته «فسورية تبذل جهوداً كبيرة لتتجاوز النظام الأمني وما فرضه على البلاد من خوف وقمع فمتى يدرك الأخ الشعيبي أننا لم نعد نعيش في عصر الرعب والتخويف حتى يساهم في الجهد الوطني للانتقال من بلادنا

من النظام الأمني إلى النظام السياسي؟».

أما المحامي محمد رعدون رئيس «المنظمة العربية لحقوق الإنسان» في سورية فقال في تصريح لـ«إيلاف» إن الدعوى العامة بشكل عام تنصبُّ على ارتكاب المدّعي عليه فعلاً مخالفاً للقانون ولا يجب أن تعطي الدعوى في حدّ ذاتها توصيفات كالتوصيف الذي وصفه الشعيبي للبابا «بأنه خائن» فهذه لم تعد دعوى وبالتالي يمكن أن تُولد دعوى على الشعيبي لأنه من خلال استدعاء الدعوى أعطى توصيفات لا يجوز أن تذكر، كما لا يجب أن تحدّد الدعوى أية معايير.

وأكد رعدون أنه كان على الشعيبي أن يكتفي بدعوى قدح وذم ولكن هذه الدعوى تنصرف إلى مسائل شخصية بخلع وصف لا يرضي المدّعى عليه وفي الوقت نفسه لا يكون موجوداً ولصيقاً بالمدَّعى عليه، أما حينما ينتقل الأمر إلى السياسة وإلى المعايير وإلى المواقف الوطنية فالأمر يختلف إذ لا يجوز لأي مواطن أن يتصدَّى لفكرة ولصاحب هذه الفكرة أو لموقف أو لصاحب هذا الموقف لأن الأمر بات يتعلَّق بالمصلحة الوطنية العليا.

من جانبه طالب الناشط الحقوقي عبد الكريم الريحاوي في تصريح لـ«إيلاف» بأن يكون «اتحاد الصحافيين» البيت الكبير الذي يضم أبناءه من الإعلاميين الفاعلين في الوسط السوري للوقوف معهم ضدَّ الملاحقات القضائية والدعاوى المرفوعة عليهم خاصة أنها تتعلق بحرّية الرأي والتعبير.

وأضاف الريحاوي أن النزاع القضائي الجاري الآن بين الشعيبي والبابا يثير القلق وخاصة أن مثل هذا النزاع كان من المفترض أن يُعالج بطريقة أخرى أبسطها حق السيد الشعيبي بالرد والتعقيب على السيد البابا بالطريقة نفسها، لافتاً إلى دفاع الحقوقيين عن حرية الرأي والتعبير وهو ما تندرج

تحته هذه القضية. وأبدى الريحاوي تخوُّفه من ظاهرة استخدام القضاء كوسيلة جديدة لقمع حرّيات التعبير والرأي في سورية.
وكانت القضية عُقدت أول من أمس في دمشق وتم تأجيلها حتى آخر الشهر الحالي، وقد تطوَّع أكثر من أربعين محامياً للدفاع عن حكم البابا، معتبرين أن هذه القضية قضية رأي وأن الهدف منها التضييق على الصحافيين.

موقع «إيلاف» الالكتروني، 8/ 5/ 2005

بين حكم البابا والشعيبي:
سلاماً أيها الحاقد على أبناء الوطن!

محمد منصور

لم أُفاجأ بالصفات والنعوت التي أطلقها نص الدعوة المرفوعة ضد الزميل حكم البابا من قبل عماد فوزي الشعيبي بتهمة الذم والقدح، والتي تصف الزميل حكم بأنه: «موظف في جريدة «تشرين» المحلية، وهو حاقد على أبناء هذا الوطن رغم كونه أحدهم، لا يرتاح له بال إلا ببث سمومه في جسد هذا الوطن والمواطنين الشرفاء المحاربين بالقلم لما تتعرض له سورية بشكل يومي». فهذه اللغة التي كتبها المحاميان تشبه تماماً عقلية موكلهما، وتشبه تماماً حال بعض الأصوات التي تكتب مواربة وتمليحاً هنا وهناك، مدّعية أن حكم البابا يبحث عن موقع له في المرحلة القادمة، وبأنه يحاول أن يصنع نجماً على حساب وطن تحاصره الضغوطات الخارجية التي تستهدف موقف سورية القومي، وبأنه عميل لأميركا، وبأنه فاقد لشعور الانتماء للوطن! ومن الطبيعي أن تثير كتابات حكم البابا مثل هذه الاتهامات، لأننا نعيش في زمن عاث فيه النفاق فساداً في ضمائرنا وأخلاقنا... ومن الطبيعي أن نتهم حكم أو سواه بكل هذه التهم، لأن الجبن وفقدان المروءة قد صنعا من جيل كامل أزلام سلطة، وعملاء أجهزة أمن، ووكلاء ثقافة خوف، ومرتزقة على أبواب مؤسسات إعلامية تُمنح فيها المساحات والامتيازات وفرص العمل تبعاً للرضى الأمني، وتُحجب بوازع من الغضب الأمني... وكثيراً ما كنا، تحت وطأة ضرورات الحياة، والرغبة في إثبات الذات... نقبل بذلك!

لقد انتشر القبح والجبن في نفوسنا... وصرنا نكذب حتى على أنفسنا، وصرنا نزوّر ونحن نعرف حق المعرفة ما هو الصواب، وما هو الخطأ... وصار عندنا صحفيات لا يخجلن من الظهور في ندوة على شاشة قناة «الحرة» ليقلن إن استدعاء الصحافيين إلى أجهزة الأمن قد يتم بدافع تصحيح أو استفسار عن معلومة... فأي زمن وصلنا إليه وأي عار نعيشه؟! إني لأذكر جيداً حين استُدعي زميلي حكم البابا، إلى الأمن إبان نشر مقاله الأول عن الإعلام «ثلاثون عاماً من الإلغاء: لا صحف ولا صحافيين... ولا من يحزنون» في جريدة «النهار» مطلع العام 2001، كيف انفضَّ حوله الكثير من الأصدقاء، وكيف تحاشى بعضهم حتى الاتصال به... فقد كان زمن الخوف أشدّ وأقسى، وكانت قوة البطش أكثر شراسة وفظاظة... وكانت الأصوات التي تجاهر بكلمة الحق، أخفض صوتاً، وأضعف عزيمة.. وإني لأذكر خوف عمَّته الطيبة، وأذكر كيف كان على حكم أن يذهب صباحاً ثم مساء إلى فرع الأمن في حرب نفسية استمرَّت لأسبوعين، وكيف كان عليه أن يقاوم الضغوط التي مورست ضدَّه... فرفض أن يكتب ليغيّر رأيه فيمدح ما ذمّه، ويداري عورة الإعلام الذي فضح جرائمه طيلة ثلاثين عاماً في مقالة كانت أشبه برصاصة أولى في الحرب على فساد الإعلام... وأشهد أن حكم قاوم الضغوط شبه وحيد، إلا من بعض الصداقات التي حاول أن يستفيد منها ليقوِّي موقفه في قول كلمة حق لم يكن أحد يجرؤ على قولها، مع أن تلك الصداقات لم تُؤمِّن لحكم حماية كافية من ألا يُمنع من السفر وألا يُستدعى إلى فروع الأمن مراراً طيلة السنوات التي مضت. وقد استمر حكم البابا، يقول ما لا يقال... ويكتب ما لا يُكتب... فخاض معارك عديدة في الإعلام

السوري وما حوله، أشهد له فيها أنه كان جريئاً وصادقاً، وأنه كان متهوّراً في توسيع الهامش... وأنه كان محكوماً بقدرة عجيبة على أن يجاهر بما يفكر به، وأن يصفع الآخرين بالقناعات التي لا يقوون على المجاهرة بها، فكان في كثير من مقالاته صوت الضمير السوري الحي والمشاكس... وكان نبض الروح السورية التي لم تعرف الذل والمهانة إلا في زمن حكم «البعث» الجائر... الذي جعل من الكثيرين منا جبناء، يقبعون في ثغور الخوف بانتظار أن يأتي من يفتح لهم أبواب الحياة والحرّية من جديد.

إني لأسمع يا صديقي حكم من سيسخر من كلماتي هذه، ومن سيتحدث عن سفاهتك وفجورك في بعض المعارك الشخصية التي كنت تخوضها، وأسمع من يصرّ على أنك صنيعة أجهزة المخابرات (مع أن هؤلاء لم يجرؤا أن يكتبوا كلمة ضد خوفهم من المخابرات) فأيّ صورة قدسية طاهرة أحاول أن أسبغها عليك؟ لكنني لن أعبأ بهؤلاء... ولن أكترث حتى بفجورك الشخصي وتقلُّب تصرفاتك ومزاجيتك العدوانية أحياناً... فأنا أود أن أشكرك من أعماق قلبي على مقالاتك الرائعة التي كانت تُخرج ما في حنجرتي، وتفجِّر ما في صدري... والصدر قد ضاق بما لا يقال!

لقد كنت نبيلاً وشجاعاً وحراً في كثير من مقالاتك الأخيرة، وخصوصاً حين كتبت عن لبنان الذي يكبر بإرادة شعبه الحرّة وسورية التي تصغر بمنظِّري الاستبداد البعثي والنفاق السياسي والشعبي واحد منهم، أو حين رفعت صوتك لترفض أي وصاية علينا بعد المصافحة التاريخية التي سرعان ما كذّبها السيد الشعيبي على طريقة «واثق الخطوة يمشي ملكاً»، أو حين رفضت أن يختلط دم الشهداء بدم ضحايا تعذيب أجهزة المخابرات في لبنان، بعد لقاء السيد حسن نصر الله برستم غزالة... فكتبت كلمة حق

لله والشهداء والتاريخ! إنني على هذه المقالات سأرفع لك القبّعة حتى لو كنت الشيطان الرجيم... وإنني سأرفع القبّعة للقلم الذي لم يتلوَّث يوماً بالتزلف للسلطة أو الكتابة في المناسبات... في حين يبدو أرشيف الآخرين حافلاً بمقالات التزلف وكلمات العار التي لن يستطيعوا فكاكا من آثامها، حتى لو حاولوا أن يحوّلوا شجاعتك النبيلة إلى فسحة مخابراتية هدفها التنفيس كما يقولون وهم يعرفون زور وبهتان ما يقال!
فكم كان زماننا سيبدو مخزياً - وخصوصاً بالنسبة للذين ينتمون لهذا الجيل الشاب الذي خُيِّل لـ«حزب البعث» القائد أنه قد دجَّنه إلى الأبد - كما كان زماننا سيبدو مظلماً لولا بعض الأصوات الحرّة النبيلة التي كتبت كلمة الحق، ورفعت صوتها في وجه فساد الذمم وموت الضمائر، وأشعلت شموعاً من الأمل في ظلام دولة الاستبداد الأمني والنفاق السياسي... الذي أنجب أشخاصا كعماد فوزي الشعيبي، الذي يُشرِّفني يا حكم أن يرفع قضية ضدّك وأن تكون في نظره، ونظر محاميه، حاقداً على الوطن وأبنائه! كان يمكن أن أكتب هذه الكلمات يا صديقي حكم في تأبينك أو رثائك، إذا قيِّض لي الله أن أعيش أكثر منك، وكان يمكن أن يكون وقعها أكثر إقناعاً حتى بالنسبة للذين يكرهون شجاعتك التي فضحت جبنهم في هذا الزمن الأسود، لكنني أردت أن أخاطبك وأنت حيّ لأقول لك من أعماق قلبي: شكراً... شكراً على كل حرف كتبته في فضح الاستبداد... شكراً على كل خطوة قطعتها باتجاه أحد فروع الأمن لكي تدفع عنا ضريبة السكوت... شكراً لسخريتك الجميلة والفجَّة في آنٍ معاً... فكم تفكُّ هذه السخرية قهرنا التاريخي من زمن سرق أحلامنا وأعمارنا، وأفسد الهواء في المبنى كله!

لا تكترث بالشتائم والاتهامات والتخوينات الجاهزة... لا تكترث بالمحاكمات العابرة التي يتوكل بها ضدّك مخبرون بعثيون أو غير بعثيين... فكل هذه ستكون أوسمة على صدر كلمة حق ستبقى للتاريخ، حين يلبس كل امرئ حقيقته... دون أي سلطة خوف، أو أقنعة نفاق وتزوير!

موقع «شفاف الشرق الأوسط»، 9/ 5/ 2005

جريدة «القدس العربي» اللندنية، 13/ 5/ 2005

جريدة «الرأي العام» الكويتية، 15/ 5/ 2005

الشعيبي يُقاضي حكم البابا ويطلب التعويض

ماجد رشيد العويد

أليس غريباً ما نسمع ونقرأ؟ ولماذا يحاكمه؟ ألأنه لم ينزل عند رأيه، ولأن حكم البابا استطاع أن يُوثِّق لزلات وعثرات الشعيبي، وما أكثرها؟ لقد عوّدنا الدكتور عماد المحلل «الفذ» أن الحلول لمشاكل سوريا المستعصية بين يديه وفي حوزته، وعندما يخرج في فضائية ما من الفضائيات العربية فإنه يتحدث بلغة عربية لا نجد سبيلاً إلى العثور على خطأ نحوي واحد في كلماته وفي نطقه، ولكننا نجد بالمقابل لغة عربية بعثية لم تعد مقبولة ولا مهضومة، لغة عافتها نفوس السوريين وملّت روحها الخطابية السمجة.
ولا أدري لِمَ ينسى الشعيبي وهو يُقدَّم على أنه «المحلل السياسي الأبرز» أن الزمن تجَاوزه، وتجاوز خطابه المصاب بورم خبيث؟ لماذا ينسى أن الناس في سوريا لم تعد تحتمل الخطابات الرنانة والجوفاء، وأنها اكتشفت ومنذ حين بؤس هذا الخطاب ورثاثته وعقمه. وكتاب البابا المعنون «كتاب في الخوف... شاهد عيان على الصحافة السورية» عبارة عن مقالات نشرها حكم البابا في الصحف وفي مواقع إنترنت كثيرة. أي أنها مقروءة من قبل أن تُنشر في كتاب، ومن قِبل كل مهتم تعوَّد على سخرية قلم البابا، وربما تأتي الدعوة التي أقامها الشعيبي على البابا بعد أن علّق الأخير على أمر المصافحة التي تمَّت بين السيد الرئيس بشار الأسد وبين «رئيس العدو الإسرائيلي» وكان السيد عماد المحلل الأبرز قد وصف المصافحة، من قبل أن تظهر «وكالة الأنباء السورية» وتؤكد الخبر، بالنكتة البائخة.
بعد مقتل الرئيس الشهيد الحريري وخروج المظاهرات اللبنانية والقيام

بالاعتصامات، وصف الشعيبي هذه المظاهرات والاعتصامات بالأفعال التي لم تبلغ «سنّ الرشد» قياساً للمظاهرة الحاشدة التي أطلقها «حزب الله» اللبناني في ساحة رياض الصلح الذي بلغت مظاهرته ما فوق «سنّ الرشد». بعد حين شاهدنا مظاهرة هائلة نظمتها المعارضة ربما تجاوزت بأعداد متظاهريها الأعداد التي حشدها حزب الله. من المؤكد أنه قد علّق على التظاهر اللبناني المعارض بعشرات ألوفه، وفي ذهنه المسيرات المليونية التي كانت تقام في سوريا السبعينيات والثمانينيات!!

لماذا يصرّ الناطق الرسمي السوري وشبه الرسمي كما هو الحال مع الدكتور عماد الشعيبي على إحلال الحلول الأمنية محل الحوار؟ وأريد هنا أن أفترض أن السؤال التالي قد وُجِّه إلى السيد الشعيبي: هل يُوجد معتقلون لبنانيون في سوريا؟ سيجيب على النحو التالي: هذا كلام فارغ... اللبنانيون إخوة لنا ونحن لا نضع إخوتنا في السجون. وماذا سيقول لو تبنى مجلس الأمن مثلاً قضية المساجين اللبنانيين في سورية، أو على الأقل ما يدّعيه لبنان من أن ثمة مساجين له في سوريا؟ ماذا سيفعل لو تم هذا الأمر، وعلى خلفيته أطلقت السلطات السورية سراح هؤلاء المعتقلين؟ مشكلة الدكتور عماد وأمثاله من «محللينا السياسيين» أنه «يحلل» وهو يتمنى كرسياً وزارياً، وعليه فهو يحلل ويضع نصب عينيه «الرقباء» وقد نطوا من على كتفيه فيأتي تحليله أعرجَ خارج المألوف وخارج العصر. وماذا لو تقدَّم أحدهم بالشكوى على الدكتور عماد على النحو التالي: لقد وصف الدكتور المذكور مصافحة السيد الرئيس مع الرئيس الآخر بالبائخة وأريد أن أقاضيه على ما ألمسه من شتم لمقام السيد الرئيس؟ على الدكتور الشعيبي كما أظن أن يكفّ عن تطبيق دور كفَّ عنه أهله، وإن كان له مع البابا أو

مع غيره ثأر كتابي فلـ«يقاضيه» بقلمه، وفي الصحف لا في المحاكم ليكون جديراً بشهادته وبتدريسه للطلاب في جامعة دمشق.

بقيت كلمة: من أين للبابا بخمسة ملايين يطلبها الشعبي تعويضاً، وهو، أي البابا، ليس مديراً لدائرة ولا مديراً عاماً ولا وزيراً ولا رئيس وزارة؟

موقع «المواطن» الالكتروني، 10/ 5/ 2005

حين ينساق بعض المثقفين السوريين كالأغنام: حكم البابا وكيلو ورعدون

المحامي سامي اليوسفي

لا شيء يبعث على الحزن إلا صورة بعض المثقفين والمعارضين السوريين، وقد ساقهم ادعاء سرى كالهشيم في النار فساروا وراءه بدون تعقل، وقد كنا نعتقد أنهم يطرحون أنفسهم بدائل من أخطاء بعض مسؤولي النظام السياسي في سورية. فبعضهم كان يظهر في كتاباته وعلى الأقنية الفضائية على أنه كذلك فجاءت قضية الدعوى التي رفعها الدكتور الشعيبي على حكم البابا لتقول غير ذلك. القصة تتلخص بكلمات: حكم البابا تمادى في تناوله للدكتور الشعيبي وشتمه، الدكتور الشعيبي رفع قضية أمام المحاكم السورية بسبب القدح والذم، ادعى حكم البابا أن فيها تخويناً له وتشكيكاً في مواطنيته، وسار على منواله محامياه المعارضان معتوق وأكرم البني وعدد من الصحافيين المعارضين في محاولة لتحويلها إلى قضية رأي عام.

انظروا إلى المستوى الذي وصل إليه بعض المثقفين السوريين والمعارضين: لم يتأكدوا من حقيقة ادعاء حكم البابا، وهنا كانت السقطة.

حاولت الحصول على نص الدعوى فكان الأمر يسيراً لأن حكم البابا نشره بفوضوية قد تُكلِّفه قضائياً مع محاميَيه، حيث ساعده محامياه على نسخ نص الدعوى وتوزيعه على الصحافيين. قرأت النص «المهرَّب» فلم أجد فيه أي جملة تقول بأن حكم البابا مشكوك في وطنيته. الجملة الوحيدة الموجودة «أنه حاقد على بعض أبناء الوطن» وهذه الجملة ممكن استخدامها من قبل المحامين – عادة – في دعاوى القدح والذم لأن الفعل

الأخير هو من قبيل القدح والذم، ومع ذلك، ومنعاً لأي تجييش، قام محاميا الدكتور الشعيبي بشطب هذه الجملة العادية، كما أسرَّ بذلك أحد المحامين المعارضين لزميل له بعد أن أُسقط في يديهما فلم يعلنا ذلك على الملأ، إذ بات واضحاً أن محاميي الطرف المدعي يفككان كل ما يمكن أن يكون مادة لسَوْق الآخرين كالأغنام. القضية هنا ليست في الأشخاص المتنازعين أمام القضاء، مع احترامنا لهما، فالقضية أمام القضاء، لكن المشكلة في المحامين والصحافيين والمثقفين الذين انساقوا كقطيع، لسوء الحظ، وراءِ ادعاء كاذب حوَّل الحقد على مواطن حقداً على الوطن، وأضافوا له بهاراتهم التي تنسج من الخيال فأصبح الادعاءِ لديهم تشكيكاً في المواطنة، وساق أحد دعاة حقوق الإنسان (السيد محمد رعدون) نفسه في القطيع نفسه، وادعى أن هنالك تخويناً لحكم البابا. الشتيمة (قدحاً وذماً) واضحة في القانون، وجميع هؤلاء انساقوا وراءها وكأنهم يؤيدونها، ويؤيدون هذا المستوى الهابط في لغة كاتب مسلسلات مع أستاذ جامعي. الحالة حالة انسياق كقطيع من الأغنام لسوء الحظ وهو يعكس المستوى الذي وصلت إليه حوارية بعض المعارضين الذين يحقدون عندما يختلفون. اللافت أن مثقفاً كان يبدو لنا رزيناً كميشيل كيلو انساق بدوره وراء الإشاعة دون تدقيق والأخطر أنه سرعان ما اتخذ فرصة لتصفية حسابات شخصية مع الدكتور الشعيبي حين ركب على الإشاعة وطالب الشعيبي بترك الحياة العامة... هكذا بسهولة يريد تصفية من يراه خصماً له، يراه البعض الآخر في سورية بأسرها أحد أبرز وأنجح من أعطى وجهاً مضيئاً ومختلفاً للغة السياسة السورية، وهنالك عدد هائل من السوريين الذين يعتبرونه نجماً ومثقفاً من طراز رفيع، إن بأدائه أو بلغته أو برصانته أو بلغته

وصوته وثقافته السياسية العالية؟

الغريب في الأمر أن ميشيل كيلو لم يتردَّد في كيل اتهامات يحاسبه عليها القانون ضد الشعبي ودوره في الدولة، وهذا ما يعكس صورة الثقافة لدى السوريين عموماً، بل أيضاً لم يتردَّد في طلب شطبه بدلاً من الحوار وإياه. فأي مأساة وأوتار لدى السوريين تجاه بعضهم البعض.

كان كيلو ينقل في حواره مع المقدسي أن السوريين يتعلمون الكلام بعد أن أطلق الرئيس بشار الأسد لسانهم، فإذا بكيلو يسقط أمام مغريات الإلغاء. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ماذا كان كيلو سيفعل لو أنه كان مسؤولاً، هل كان سيضعه في السجن؟ أم سيقتله؟ من هذا الذي يسمح لنفسه في أي مناخ ديموقراطي أن يطالب شخصاً أن ينسحب من الحياة العامة مهما كانت الأسباب. الناس تنقد بعضها لكنها تحافظ على مكانتهم الاعتبارية، فهل يكون الناقد منتصراً إن شطب الآخر ثم مع من سيتحاور إذا شطبه، ألن يكون هذا رسماً للون واحد طالما رفضه المعارضون من السلطة، فإذا بهم بدون سلطة أبشع ديكتاتورية. للأسف هذا هو حال بعض أغلب المثقفين السوريين، فهل في هؤلاء بديل. إنني أقرب إلى اليأس فالحال من بعضه، سلطةً ومثقفين، مع أن السلطة خطت خطوة أكثر تقدماً أحياناً على بعض مثقفيها. لا شيء ينبئ بالخير ما دام هذا هو حال أوضاع المثقفين المعارضين ودعاة حقوق الإنسان، ويبدو أن الحال من بعضه... مثقفون وصحافيون انساقوا وراء القطيع... وراء مفردة «التجحيش» التي وردت في ما كتبه حكم البابا، ويعتبرون التجحيش قضية رأي عام وينصبون لها جمعية للدفاع عن حرية الصحافة والصحافيين، ويتخيّل عقلهم المهجوس بالحرية التي تساوي في عرفهم

الانفلات، يبحثون عن حريتهم على حساب كرامة المواطن، يريدون كرامتهم دون كرامة أحد، أي مستوى وصلنا إليه في سورية؟ ألا يلاحظون جيرانهم اللبنانيين كيف يختلفون بدون شتائم، فهل المعارضة في سورية تتعلم، أم أنها ستبقى نموذجاً للعشوائية الضائعة، وتصفية الحسابات؟

موقع «سيريا نيوز» الالكتروني، 10/ 5/ 2005

سوريا: تكوين أول اتحاد مستقل للصحافيين على خلفية من القمع

تُرحِّب «مراسلون بلا حدود» بـ«حرّيات» أول اتحاد صحافيين مستقل لمراقبة الصحافة في سوريا يوم 9 مايو 2005 وتحث السلطات السورية على الاعتراف به. وأعلنت «منظمة حرية الصحافة العالمية» أن «حرّيات» يمكن أن «يلعب دوراً كبيرا في تحرير الإعلام والدفاع عن الصحافة و هو ما طالبت به المنظمة لسنوات طويلة».

المركز الجديد تمَّ تأسيسه من قبل مجموعة من الصحافيين والنشطاء الحقوقيين مثل رسام الكاريكاتير على فرزات والكاتب والناقد السياسي ميشيل كيلو والمحامي أنور البني.

وقالت «مراسلون بلا حدود» منذ صدور قانون الصحافة الجديد في سبتمبر 2001 زادت السلطات السورية من قمعها وسيطرتها على الصحافة والأحداث الأخيرة تؤكد هذه السيطرة الكاملة على الصحافة والحاجة الملحَّة لمنظمة سورية تدافع عن حرّية الصحافة مثل «حريات».

آخر الأحداث التي تؤكد هذه الرقابة كانت في 11 مايو الحالي عندما تمَّ سحب العدد الشهري للمجلة الاقتصادية الشهرية الخاصة «المال» بدعوى مناقشة قضايا حسَّاسة. المجلة كان بها حوار مع وزير المالية الأسبق عصام الزعيم بعنوان « الاتجاه الجديد لليرة السوري أمام الدولار يستوجب القلق»، كما تمَّ إرسال خطاب إلى الرئيس السوري حول الأعمال التي يوقفها «حزب البعث» السوري منذ الستينات، ومقال آخر حول الفساد المتفشي في القطاع الخاص.

في قضية أخرى أوقفت السلطات السورية سلسة من أربعة برامج عن الصحافة السورية يُنفِّذه التلفزيون الأميركي الناطق بالعربية «الحرّة» في اليوم التالي لبث البرنامج الأول على الهواء مباشرة من دمشق يوم 19 إبريل. «الحرّة» أعلنت إلغاء باقي البرامج بعد المضايقات التي تعرَّض لها فريق البرنامج فى دمشق. في البرنامج الأول الضيوف تحدَّثوا بحرّية كبيرة مناقشين حرية الصحافة وقانون الصحافة والخطوط الحمراء المفروضة والتي لا يجب تجاوزها. وكذلك يوم 5 مايو 2005 تم رفع دعوى تشهير ضد الصحافي والكاتب حكم البابا بعد كتابة عدد من المقالات تنتقد عماد الشعيبي أستاذ العلوم السياسية المعروف بأنه متحدّث رسمي باسم الحكومة. المدَّعي طالب بخمسة ملايين ليرة سورية كتعويض (حوالى 100 ألف دولار).
المخابرات السورية أوقفت البابا – الذي يكتب بانتظام لعدد من الجرائد العربية – مرات عدّة لانتقاده أو تهكُّمه على النظام السياسي السوري.

بيان «مراسلون بلا حدود»، 12/ 5/ 2005

عندما يكبر حكم البابا ويصغر الشعيبي

أُبيّ حسن

روى لي المفكر المعروف الدكتور محمد شحرور أنه دُعي ذات يوم من عام 2003 لمأدبة عشاء جمعته باثنين من المسؤولين اللبنانيين المحسوبين على سوريا (كما كانت التسمية دارجة) والدكتور عماد فوزي الشعيبي على مائدة أحد رجالات الأمن السوريين النافذين، وكان الدكتور شحرور قادماً، قبل أيام من ذلك الوقت، من ألمانيا حيث علم هناك بأن الألمان سيكرِّمون النائب السوري المعتقل رياض سيف، فأحسن النيَّة وارتأى أن يخبر ذلك المسؤول الأمني بما سمع عن عزم الألمان، فعسى السلطات السورية – التي لم تكن تعلم بالتكريم بعد – تطلق سراح النائب المعتقل تجنباً لإحراج قد تقع فيه، وما أن أنهى د. شحرور حديثه مع المسؤول حتى انبرى المحلل الاستراتيجي د. الشعيبي للقول وبالحرف: «الجنازة حامية والميت كلب»، قاصداً بذلك النائب المعتقل رياض سيف. وأتمنى من الدكتور شحرور أن يُدلي بشهادته هذه، لا سيما أنه حتى اللحظة ما يزال يشعر بتأنيب الضمير لعدم ردِّه على ما فاه به د. الشعيبي، كما أخبرني أكثر من مرَّة.

سبق أن اعتقلت السلطات السورية الباحث السوري «المشاكس» نبيل فياض، الذي أُطلق سراحه مطلع نوفمبر 2004، وقد كشفت بعض المصادر مؤخراً أنه ما كان ليُطلق سراح نبيل لولا أن فاوضته السلطات الأمنية بكتابة بيان يُوزِّعه على الصحف الرسمية يثني فيه على نهج الرئيس بشار الأسد قبالة إغفالهم موضوع المسدس (غير المرخَّص) الذي وجدوه

في منزله أثناء اعتقاله، وقد كان يحتفظ به لحمايته الشخصية، وبافتراض أن نبيل يريد الخروج من السجن قَبِل العرض على شرط أن لا يكتب هو البيان، فتطوَّع الدكتور عماد فوزي الشعيبي لكتابته، وقد كان للبيان صدى لافت في وسائل الإعلام السورية (؟!)، وهو البيان الذي دفع بـ«الحاقد» حكم البابا للتعليق عليه بمقالة بعنوان «سياحة أمنية».

هذا هو المحلل السياسي د. الشعيبي الذي نصَّب من نفسه محامياً عن الوطن الذي طالما احتقر واستخفَّ بعقول أبنائه من خلال تحليلاته «الاستراتيجية»، ورغم أن تحليلاته وتعليقاته أقرب ما تكون إلى «النكات البايخة» (مع المعذرة منه لاستخدام مصطلحاته) منها إلى التحليل السياسي الموضوعي والعقلاني الذي يحترم عقل المشاهد، إلا أنه كان من الصعب على أحدنا معرفة سبب تشبُّث الأجهزة، التي اكتشفت «مواهبه»، به وبرؤاه، لولا أن قرأنا ما جاء في نص الدعوى التي رفعها الشعيبي على الصديق حكم، إذ كشف النص عن أن كلاً من الشعيبي والأجهزة، التي على ما يبدو أنها تصرُّ على معاقبة المشاهد السوري والعربي بـ «تحليلاته»، يلتقيان في احتكار الوطنية، وفي الانشغال بتحليل زمر دم المواطنين السوريين بغية التأكد من ارتفاع نسبة الوطنية لديهم من انعدامها. أإلى لهذا الحد أزعجت مقالات حكم د. الشعيبي؟ أأزعجه أن يؤمن حكم أن سوريا تصغر بوجود هذا الكم الهائل والمريع من المنافقين، في ما لبنان يكبر بحرّية أبنائه وبتنوّع الأصوات في ربوعه؟ ألا يعتقد د. الشعيبي أن سوريا تصغر عندما يكون فيها من يكذب على شعبها (دون أي شعور بالخجل أو الحياء) فيُوهمهم من خلال رؤاه الاستراتيجية، ما لم يسبق أن خطر على مخيلة الأخوين قنديل ونبيه برجي وإيلي الفرزلي

مجتمعين، ألا وهو أن الخلاف بين سوريا والولايات المتحدة الأميركية هو خلاف في وجهات النظر حول كيفية قيادة العالم (هل تذكرون رأي الشعيبي الذي كان يُفصِّل فيه نعشاً لسوريا على شاشة إحدى الفضائيات «المكاسرة بين سوريا وأميركا»؟).

ليس غريباً أن يحفل نص دعوى المحلل الاستراتيجي المتمرّس ذي الباع في فن السياسة – وهي الألقاب التي جاءت في نص الدعوى – بمفردات يخجل منها القارئ إلى درجة يعتقد معها أحدنا أن الشعيبي من كتب نصها! إذ لا يوجد محامٍ مهما كان مبتدئاً يكتب نص دعوى كهذه! وأين الغرابة في ذلك؟ أليس هو من كتب بيان نبيل فياض؟ وأليس هو أول محلل سياسي استراتيجي (مع الإصرار على كلمة «استراتيجي»، بافتراض أن هذه الكلمة تطربه وتنشيه) يوظّف الحديث النبوي في تحليلاته وفي موضع غير موضعه؟ لم يجف ماء الذاكرة بعد عن رأي الشعيبي بأحداث المزة (نيسان 2004) «الفتنة نائمة ولعن الله من يوقظها».

هذا هو الزمن الرديء الذي وصلنا إليه... الزمن الذي يتوهَّم فيه الشعيبي وأمثاله أنهم كبروا على حساب سوريا المنهكة قمعاً، سوريا التي تصغر يوماً بعد يوم، كوطن يريدونه مكبَّلاً وأسيراً إلى الأبد بنير نفاقهم وفسادهم واستبداهم السياسي، وحتى الأخلاقي إن شئتم، ولنا ما خلفوه في لبنان شاهداً. هذا هو الزمن الذي بدأ فيه حكم البابا بالكتابة عن بعض ما كان يجيش في صدورنا من قهر عمره من عمر انقلاب «البعث»... زمن احتلال حزب البعث لآرائنا وصحافتنا وطرق تفكيرنا، لا بل ولطريقة تربيتنا لأبنائنا وتحديد مساحة أحلامنا... الزمن الذي أرادونا أن نكون فيه «نعجة دوللي» كي نشبههم فنكون على صورتهم ومثالهم... الزمن

الذي لم تتسع فيه مساحة سوريا (185 ألف كيلو متر مربع) إلا للنفاق السياسي والحزبي والإعلامي و الشعبي في طليعتهم... الزمن الذي أحرقوا فيه أعمارنا وصغَّروا سوريا بعد أن نهبوها... في هذا الزمن بدأ حكم يقامر بحياته، وهو يعرف مدى تجبُّرهم، ومع ذلك استمر في المجازفة فأخذ يُعرِّيهم واحداً واحداً مسقطاً عنهم ورقة التوت التي لم تعد تكفي لستر فضائحهم... كتب عنهم حكم محاولاً كشف الغطاء (ولو قليلاً) عن زيف ما وعدونا به من بعد أن سقطت الورقة لتكشف عن ما يجعلنا نشعر بالخجل والأسى أن تكون سوريا بهذه الصورة. وبقدر ما كان ما يكتبه حكم كان يُفرج عن بعض ما يعتمل في نفوسنا إلا أنه كان يكتب على حساب صحته، وهذا ما يجهله الكثيرون، فمع كل مقالة كانوا يزيدون من إلصاق التهم به، فيسارعون باستدعائه إلى مراكز إعادة التأهيل «الوطني» ليتأكدوا من نسبة الكريات الوطنية في دمه، ومع كل استدعاء إلى أحد هذه الفروع كانت ترتفع عنده نسبة السكري في دمه إلا أن نسبة الوله والشغف بالوطن الذي أنهكوه بأمراضهم كانت ترتفع لديه، ولِمَ العجب أليسوا هم المرض؟

هنيئاً لك يا حكم البابا لأن الشعبي هو من رفع عليك الدعوى، لا محكمة أمن الدولة (كما كنت أتوقع) بحجة معاداة أهداف «ثورتهم» وهي التهمة الأثيرة لديهم رغم سماجتها، وهذا بحد ذاته وسام يليق بك وبكتاباتك، فضلاً عن أنها شهادة لن تحصل على أعظم منها ما حييت في صدق وطنيتك وإخلاصك لأبناء وطنك، ومحبتك وخوفك على سوريا وطناً ومجتمعاً، أقول هذا مع «يقيني» أن الشعبي لا سواه هو من يستطيع أن يجزم بنسبة الوطنية لديك، هذا إذا ما استندنا إلى ما خصّه به الباري

عزّ وجلّ، فالذي يعرف ما الذي يجري في روما وهو في دمشق يعرف ما في نفس حكم البابا!

وثقْ تماماً يا حكم أن الشعيبي ومن معه يدركون في قرارة أنفسهم بأنهم صغار بما يفوهون به، ويعرفون أنهم يكذبون على ذواتهم قبل المشاهد المحكوم بنكبة لا فرار له منها ألا وهي رؤيتهم، ولا تستغرب والحال هذه أن يصبح هؤلاء - والشعيبي في مقدّمتهم - في الغد القريب من أهم منظّري المعارضة السورية، ولهم في ناصر قنديل قدوة حسنة. وعندما ستتحرّر سوريا ذات يوم من كذبهم وعبثهم سنفخر، وسيفخر معنا ملايين السوريين الذين أخرسهم الخوف (ولا يزال) والإرهاب الأمني والبعثي، بأنه كان هناك بيننا من حاول أن يقف في وجه الطغاة وهو يعرف أن معركته معهم خاسرة، هذا إن لم تكن حياته مهدّدة من قبلهم (إذ تاريخهم يشهد لهم بذلك)، تماماً كما نفخر الآن بشهيد ميسلون الذي يمكننا أن نستلهم منه أن من العار على السوريين بملايينهم أن لا يكون بينهم من هو على نقيض عماد فوزي الشعيبي (مع حفظ الألقاب طبعاً).

موقع «الرأي» الالكتروني، 13/ 5/ 2005

الترك و«مراسلون بلا حدود» يدافعون عن البابا الشعيبي وثقافة الإشاعات بسورية

بهية مارديني

تصاعدت وتيرة القضية التي رفعها محلل سياسي ضدّ صحافي سوري إذ أعلنت منظمة «مراسلون بلا حدود» الدولية وقوفها بجانب الصحافي حكم البابا، كما قرَّر المناضل الشيوعي السوري رياض الترك أن ينضم إلى فريق المحامين في القضية المرفوعة من الدكتور عماد فوزي الشعيبي المحلل السياسي السوري ضدّ البابا والتي تأجَّلت حتى أواخر الشهر الحالي، وفيما اعتبر الدكتور شعيبي المحلل السياسي السوري أن بعض الناشطين والحقوقيين السوريين يملكون ثقافتين سيئتين غير ديموقراطيتين: الأولى ثقافة الإشاعات والثانية ثقافة «قالوا له»، قال الصحافي السوري حكم البابا لـ«إيلاف» إن الأمين العام لـ«الحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي» رياض الترك انضمَّ إلى أكثر من أربعين محامياً للدفاع عن البابا في قضية القدح والذم التي رفعها ضدَّه الدكتور شعيبي لنشره مقالات تتعلَّق به وأكد البابا أن منظمة مراسلون بلا حدود اتصلت به لتعلن وقوفها إلى جانبه، ورداً على تصريحات ناشطين وحقوقيين لـ«إيلاف» اعتبر شعيبي أن الناشط والكاتب ميشيل كيلو «صدر موقفه نتيجة موقف مسبق واضح أنه غير ديموقراطي على الإطلاق لأنه لم يُكلِّف نفسه على الأقل مراجعة سبب الدعوى وهو إطلاق صفة «التجحيش» على كاتب أو زميل، فإذا كانت ثقافة كيلو والمحامي محمد رعدون رئيس «جمعية حقوق الإنسان» في سورية تعتبر إطلاق هذه الصفة ليس قدحاً وذماً وهو

من قبيل الحرّيات العامة والديموقراطية، فنحن كديموقراطيين ودعاة للحرية نأسف إلى هذا المستوى الذي وصلت إليه الثقافة والفكر لدى البعض في سورية ونأسف من دعاة المحاماة وحقوق الإنسان أن يكون اعتبار قضية «التجحيش» هي قضية رأي عام». ورأى الشعيبي أن اللافت هو أن بعض المعارضين السوريين يصدرون في مواقفهم عن إشاعات ويتورّطون في إلغاء الآخر على طريقة كيلو الذي يريدني أن أنسحب من الحياة العامة وأتركها لأصحاب الإشاعات والذين يُشكل ما يقوله الآخرون دون وثيقة مرجعاً لهم، وأن ثقافة الإلغاء التي يعترض عليها كيلو وغيره في دمه ومن غير المناسب أن يقول المرء ما لا يفعل والواضح أن منهل ثقافة الإلغاء التوتاليتارية من منبع الماركسية لا تزال تعشعش في هذا الليبرالي الذي يريد أن يرحل كل من يختلف معه ليبقى هو وحده، مشيراً إلى أن هذا أمر معيب فعلاً. وودّ الشعيبي أن يوضح للمحامي رعدون أنه لا يوجد في نص الدعوى ما يفيد بتخوين أحد و«لهذا أطلب منه باعتباره قيّماً على حقوق الإنسان أن يحافظ ويدافع عن حقوقي، فليس في نص الدعوى ما يفيد غير ذلك»، ولفت الشعيبي أنه طلب من محاميه حذف فقرة تقول أنه «حاقد على بعض أبناء الوطن» وهي فقرة «لم أقرّها وهي لا تفيد بأننا نتهم أحداً بالخيانة، فالحقد مسألة – بالأصل – شخصية ووجدانية، ومع ذلك طالبت بحذفها، لأن المطلوب هو إيقاف السيد مرتكب جرم القدح والذم عند حدود القانون الذي يجمع بيننا جميعاً ومعاقبته على فعلته التي تسيء إلى كل المثقفين». وتابع الشعيبي إن كل ما يقف وراء تلك الدعوى التي رفعها ضد البابا هو «أن يتعلّم المدَّعى عليه أن الحوار لا يكون بالشتائم وأن الديموقراطية سقفها القانون، وبهذا نساهم في إشاعة

مناخ صحّي ديموقراطي أفضل، أعتقد أنني أول من نادى به في وقت كان فيه الآخرون يُحوِّلونه إلى مجرّد مطلب حرّيات تجلّى بعضها في حرية الشتم، فأنا أول من قال بأن دولة الإكراه تستنفد ذاتها إذا لم تتحوّل إلى دولة القانون والمؤسسات». وأسف الشعيبي «لتورُّط أشخاص نتقاسم معهم المواطنية وبعض المواقف النقدية ككيلو ورعدون وغيرهما في مواقف ليست ديموقراطية، مع أن أولى قواعد الديموقراطية أن نقبل بعضنا ونتحاور، أما إذا كان الحوار من نوع «التجحيش» فأنا أربأ بنفسي عن أن أكون ضمن هذا المستوى، الذي يقبله البعض على أنه قضية رأي عام، وسيقول القضاء كلمته لأن الشتائم التي ينتصر لها كل من ينتصر للمدَّعى عليه ليست لغة للحوار». وطرح الشعيبي سؤالاً على الزملاء يجب الردّ عليه بشجاعة: «هل تقبلون كلمة «التجحيش» لغةً للحوار الثقافي والسياسي وقضية رأي عام»؟

من جانبه أكد الصحافي حكم البابا في تصريح لـ«إيلاف» أنه لا يمكن اعتبار دعوى الدكتور الشعيبي ضدَّه دعوى شخصية «فنصّ مذكرتها القانوني يُخوِّنني، وهي مسألة سواء كتبها محامياه أو أُمليت عليهما تمثِّل رأيه، وسواء سُحبت المذكّرة أو لم تسحب فأنا أعتبر أنني تعرَّضت للتخوين، وهذه مسألة سيأتي وقت الحديث عنها في ما بعد، رغم التوضيحات المتكررة التي أعلنها الدكتور الشعيبي لتلطيف تهمة الخيانة التي وصمني بها». واعتبر البابا أن القضية قضية رأي عام وحرّيات ولا يمكن تلخيصها أو تصغيرها بكلمة، ويتعامل معها منذ البداية على هذا الأساس، «وكذلك يتعامل معها كل زملائي الصحافيين، والحقوقيين المتضامنين معي وعلى رأسهم المحامي المناضل رياض الترك الذي شرَّفني بانضمامه لفريق المحامين

الذين سيمثلونني في هذه القضية، وكذلك منظمات حرّية التعبير وحقوق الإنسان وفي مقدّمتها منظمة «مراسلون بلاحدود» التي اتصلت بي لتعلن وقوفها إلى جانبي بأكثر من التعاطف، لأن هذه الدعوى التي رُفعت بالوكالة تهدف إلى خنق كل صوت حر، والتلويح بالقضاء لكل قلم مختلف، لذلك أرجو أن لا يتم تصغيرها لمجرّد كلمة. أستطيع لو أردت أن أرد عليها بدعوى مماثلة، فنص مذكرة الادعاء يصفني بأنني «أبث سمومي في جسد الوطن»، فهل يحق له استخدام استعارات وأوصاف اللغة العربية بينما لا يحق لي أنا»!! وأضاف أما بالنسبة لعقلية الإلغاء التي يتهم بها الشعيبي الكاتب ميشيل كيلو فأنا سأقدِّم وثائق من مقالات الشعيبي تثبت أنه هو الذي يلغي الآخر، وهو الذي يستهزأ بعقول الناس سواء في اتهامه لتنظيم «القاعدة» بتدبير عملية تفجير المزة، أو في نفيه لمصافحة الرئيس بشار الأسد في روما للرئيس الإسرائيلي، على عكس بيانات الجهات الرسمية». واختتم البابا أن الدكتور شعيبي «يريد تصغير القضية كما صغّر في ما بعد نتائج قانون محاسبة سورية، ثم صححت الجهات الرسمية ذلك، وأنا أريد أن تكون كما هي قضية دفاع عن الحرّية والصحافة، بغضِّ النظر عن اجتزائه لكلمة من مقال وتقديمها خارج سياقها وخطابها، والمناسبة التي قيلت فيها».

موقع «إيلاف» الالكتروني، 18/ 5/ 2005

إذا صحَّت الرواية... فضيحة إعلامية جديدة في سورية: هل صحيح أن عماد فوزي الشعيبي هو الذي كتبَ بيان نبيل فياض في صحيفة «الثورة» الرسمية؟

تنويه من المحرر: سبق أن نُشرت هذه المادة في الردود التي تخصّ «معركة حرّية الصحافة وقمع المخابرات» (راجع الصفحتَين: 297 - 298).

بيان وتوضيح من د. عماد الشعيبي

أسقط الدكتور عماد فوزي الشعيبي الدعوى التي رفعها على السيد حكم البابا ترفُّعاً منه عن الدخول في خصومات فرضها المناخ غير المواتي لاحترام الحقوق الشخصية باسم حرية الرأي، وذلك على اعتبار أن الهدف من الدعوى قد كان عملياً هو تكريس مبدأ سيادة القانون كأساس لحرية الرأي ولتأسيس الديموقراطية على اعتبار أن بعض الذين يتلمَّسون النقد يخلطون بينه وبين الشتائم ما يعكس عملياً غياب الإرث الحواري لدى أغلب مثقفينا ولدى من يطالبون به بالدرجة الأولى إذ «كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون». وعلى اعتبار أن الدعوة إلى التسامح هي التي أسَّست للديموقراطية في البلدان المتقدّمة، وعلى اعتبار أن الدكتور الشعيبي يرى ضرورة إرساء ذلك بالفعل لا بالقول وأن يكون قدوة لغيره في احترام الآخر والترفع عن الخصومات الشخصية وتكريس مبدأ القانون كقاسم مشترك بين جميع أبناء هذا الوطن المتساويين في الحقوق والواجبات، فإنه يعتبر أن الذي حدث يمكن أن يكون فرصة لنتعلَّم جميعاً قيم الحوار الديموقراطي الذي لا يخلط بين الشخصي والعام لأن أول تعريف للفساد هو خلط الاعتبارات الشخصية بالاعتبارات العامة، والذي لا يجعل أحداً ينساق وراء أزر ودعم الخطأ باسم «الحرّيات»، وأن يتواضع الذين يبحثون عن مكانة لهم في هذا الوطن فلا يلغون الآخرين بطريقة ستالينية تحت عنوان ديموقراطي، والأهم ألا تتأسَّس جمعيات تدافع عن الخطأ الذي تقرُّه النصوص القانونية المستمدَّة من القانون الفرنسي وتسير وراء مفردة لا تليق ببعض أو أكثرية الذين غرّر بهم لجعلهم يقفون وراءِ مفردة «التجحيش»

باعتبارها تعبيراً عن الحرّية، وهذا لا يليق بأغلبهم الذين نكن لهم المحبّة والاحترام.

نشرة «كلنا شركاء» الالكترونية، 20/ 6/ 2005

حكم البابا: سيرة مهنية

– كاتب صحافي وسيناريست وشاعر سوري.

– المؤهلات العلمية: دبلوم في التأهيل الإعلامي من «معهد الإعداد الإعلامي» في دمشق سنة 1982، وإجازة في النقد والأدب المسرحي من «المعهد العالي للفنون المسرحية» في دمشق سنة 1991.

– كاتب صحافي في مجلات وصحف: «فلسطين الثورة» الفلسطينية 1980، «هنا دمشق» السورية 1985 – 1987، «تشرين» السورية 1987 – 2007.

– مراسل من سورية لمجلات وصحف «الجيل» المصرية 1999، «الفن السابع» المصرية 1998 – 2000، «صباح الخير» المصرية 1998 – 2002، «القاهرة» المصرية 2000 – 2001.

– مندوب «مهرجان الإسكندرية السينمائي» في دمشق بين عامَي 1998 – 2002.

– معدّ وكاتب برنامج «على مسؤوليتي» التلفزيوني في محطة mbc 2001 - 2002.

– رئيس تحرير العدد الأخير من جريدة «الدومري» السورية، والذي صودر وأُغلقت الجريدة بسببه عام 2003.

– كاتب متعاقد مع جريدة «القدس العربي» اللندنية بين عامَي 2005 – 2007.

– المحرّر السينمائي لموقع «العربية نت» الالكتروني بين عامَي 2006 - 2008.

– مسؤول الملف السوري في قناة «العربية» خلال تغطيتها للثورة السورية 2011 - 2012.

– المشرف العام على تظاهرة «وطن يتفتَّح في الحرية: كتّاب وفنانون سوريون مع الثورة» في الدوحة 2012.

– مساهمات صحافية في صحف ومجلات مثل «النهار» اللبنانية، «العرب اليوم» الأردنية، «المحاور» اللبنانية.

الكتب المنشورة:

– عصيان، مجموعة شعرية، 1982.

– مرَّ من هنا، مجموعة شعرية، 1984.

– أكبر من جحيم... أصغر من تنّور، مجموعة شعرية، 1985.

– عم صباحاً أيها الشقي، مجموعة شعرية، 1985.

– سورة ريم، قصيدة، 1986.

– سيرة العائلة، مجموعة شعرية، 1989.

– ما تبقى من كلام، مجموعة شعرية، 1991.

– أحلام أبو الهنا، سيناريو تلفزيوني، 1997.

– كتاب في الخوف: شاهد عيان على الصحافة السورية، طبعة أولى نيسان 2005 – طبعة ثانية أيلول 2005.

– وطن بالفلفل الأحمر، 2007.

الأعمال الدرامية المصوّرة:

– سبع طوابق، سهرة تلفزيونية، إنتاج: تحسين القوادري، 1993.

– عائلة خمس نجوم، مسلسل تلفزيوني، 30 حلقة، الشام الدولية للإنتاج السينمائي والتلفزيوني، 1993.

– أحلام أبو الهنا (بالاشتراك مع سلمى كركوتلي)، مسلسل تلفزيوني، 30 حلقة، 1996.

– حياة على طريقة الكومبيوتر، سهرة تلفزيونية، 1999.

– عائلتي وأنا، مسلسل تلفزيوني، 33 حلقة، 2000.

– قلة ذوق وكترة غلبة، مسلسل تلفزيوني، 40 حلقة، 2002.

– أيام الولدنة، مسلسل تلفزيوني، 28 حلقة، 2005 – 2006، حاصل على خمس جوائز (ذهبية أفضل عمل كوميدي، أفضل سيناريو، أفضل إخراج، أفضل ممثل دور أول، أفضل ممثل دور ثانٍ) في «مهرجان القاهرة للإعلام العربي – 2008».

الجوائز:

– جائزة أفضل سيناريو عن مسلسل «أيام الولدنة» في «مهرجان القاهرة للإعلام العربي»، 2008.

البريد الالكتروني: hakambaba@hotmail.com

المحتويات

المعركة الثانية: معركة الثقافة والأيديولوجيا

المعركة الثالثة: معركة حرية الصحافة وقمع المخابرات

المعركة الرابعة: معركة المواطنة والانتماء

المعركة الخامسة: معركة المثقف الحر ومثقف السلطة

هذا الكتاب جزء من تاريخي الشخصي، وبطريقة ما أستطيع أن أعتبره فصلاً من سيرة ذاتية، فمقالاته التي سيتصفَّحها قارئ ما وهو مسترخ على كنبة، عشت لحظات كتابتها حماسةً وانفعالاً وأرقاً، ومعاركه التي أشعلتها هذه المقالات، والتي من المحتمل أن تثير ضحك قارئ ثانٍ أو شماتة ثالث، مثال على أسلوب حياة اخترتها، وحاربت فيها بضراوة دفاعاً عمَّا آمنت أنه حق، وواجهت خلالها بشراسة ما اعتقدتُ أنه بشاعة، وعَبَرت فيها من الثقافي إلى السياسي من دون أنتبه كثيراً إلى أنني أتحوّل في لحظات عديدة إلى ما يشبه الانتحاري، وإذا كانت الشتائم التي تلقّيتها من أدباء وصحافيين، كردود على بعض هذه المعارك الذي يحويها الكتاب مؤلمة في حينها، فهي بالتأكيد لا تقاس بالوحش الذي واجهته وأنا أنقل مستوى خصوماتي من الشعراء المزوّرين، والأدباء الذين فرّختهم مداجن الأيديولوجيا، إلى الفاسدين والمخبرين وخبراء امتهان كرامة البشر، الذين كان بإمكانهم في لحظة ما - واجهت بعض تجلياتها - أن يحذفوني من معادلة الحياة كلها، ويحوّلوني من حاضرٍ إلى ماضٍ.